٩٣

اليمن

في الصحافة العربية

في

القرن العشرين

١٩٩٣

٨


بسم الله الرحمن الرحيم



(٩٣)

اليمن

فى الصحافة العربية

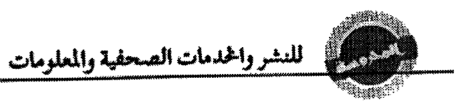
فى القرن العشرين

١٩٩٣

المجلد الثامن

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ ب المعادى - ٣٨٠٢٠٣٣





فهرس/ قصاصات الصحف

الموضوع : اليمن 1993
العنوان



فهرس/ قصاصات الصحف

العنوان	الكاتب	الموضوع	المصدر	التاريخ	الصفحة
القبض على ضابط يمنى بتهمة تزويد "الجهاد" بالسلاح *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثامن) 1993	حمود منصر	اليمن	الشرق الاوسط	93-07-23	23
اليمن : قيادات المؤتمر والاشتراكى تسعى إلى تجاوز "الأزمة الخانقة" *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثامن) 1993	فيصل مكرم	اليمن	الحياة	93-07-23	25
ليمن يعرض مكافآت لاعتقال ستة إسلاميين فروا من السجن *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثامن) 1993	رويتر	اليمن	العرب	93-07-23	27
صنعاء : لجنة لجمع وتبويب الوثائق الخاصة بالحدود السعودية - اليمنية *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثامن) 1993		اليمن	السياسة	93-07-23	29
مفتى اليمن : تقدير مصلحة الواجبات للزكاة مخالفة للشريعة *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثامن) 1993		اليمن	المسلمون	93-07-23	30
هل هناك أياد خفية وراء تهجير اليهود اليمنيين ؟ *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثامن) 1993	حسام حمدان	اليمن	المسلمون	93-07-23	31
المرأة فى اليمن قاضية *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثامن) 1993	فدوى حسن	اليمن	حواء	93-07-24	33
سالم صالح يستفيد من غياب البيض لإعادة الحوار بين المؤتمر والاشتراكى *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثامن) 1993	لطفى شطارة	اليمن	الشرق الاوسط	93-07-24	36
اتفاق بين الاحزاب اليمنية على احياء لجنة الحوار الثلاثية *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثامن) 1993	عبد الرحمن الحيدرى	اليمن	الحياة	93-07-25	37
المتوكل ينفى اعتقال ضابط بتهمة تسهيل فرار سجناء عدن *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثامن) 1993		اليمن	الحياة	93-07-25	39
اليمن : انفراج خارجى وتأزم داخلى *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثامن) 1993	عبد الوهاب المؤيد	اليمن	الوسط	93-07-25	40
اليمن : مرحلة الاستحقاقات الكبيرة والقرارات الجريئة *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثامن) 1993		اليمن	الوسط	93-07-25	42
تشديد على تحديد أولويات العمل وآليات التنفيذ فى فترة محددة *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثامن) 1993	حمود منصر	اليمن	الشرق الاوسط	93-07-25	44



فهرس/ قصاصات الصحف



التصويت لمنح الحكومة الثقة غدا				
حمود منصر	اليمن	الشرق الاوسط	93-07-30	89
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1993				
التعديلات الدستورية تطرح ازمة سياسية فى اليمن !				
حسام حمدان	اليمن	المسلمون	93-07-30	90
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1993				
تراجع عن انتخاب مجلس رئاسة وعودة لطح التعديلات الدستورية				
حمود منصر	اليمن	الشرق الاوسط	93-07-30	91
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1993				
تكشف لغز تهريب 250 يهوديا يمنيا الى اسرائيل				
مجدى الدقاق	اليمن	المصور	93-07-30	93
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1993				
على هامش القضية				
	اليمن	المصور	93-07-30	99
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1993				
مقتل يمنى واصابة 3 فى مواجهة بمحافظة المهرة				
لطفى شطاره	اليمن	الشرق الاوسط	93-07-30	100
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1993				
اتفاق الاحزاب الثلاثة على الاصلاحات الدستورية فى اليمن				
عبد الرحمن الحيدرى	اليمن	الحياة	93-07-31	101
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1993				
اعضاء الجهاد الهاربون فى مأرب				
لطفى شطاره	اليمن	الشرق الاوسط	93-07-31	102
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1993				
الانتخابات اليمنية ومستقبل الوحدة				
عبد الله صالح	اليمن	السياسة الدولية	93-07-31	103
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1993				
الجيش يفجر الخلافات المؤجلة فى اليمن الموحد				
صلاح صابر	اليمن	العالم اليوم	93-07-31	108
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1993				
وزير الشؤون القانونية ينفى شرعية الحكومة				
	اليمن	الشرق الاوسط	93-07-31	111
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1993				
احتواء المؤتمر الشعبى معارضة الاشتراكى يفسح المجال لإقرار التعديلات الدستورية				
	اليمن	الشرق الاوسط	93-08-01	112
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1993				
استقالة العطاس واردة اذا استمرت مماطلة المجلس				
	اليمن	الحياة	93-08-01	114
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1993				



فهرس/ قصاصات الصحف

بيت الطاعة ليس يمنيا ... والأطباق أسرار!				
عاطف صقر	اليمن	نصف الدنيا	93-08-01	116
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1993				
"البيض" يهرب من المواجهة بالسفر الى أمريكا				
يوسف الشريف	اليمن	العالم اليوم	93-08-02	120
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1993				
اتفاق احزاب اليمن على التعديلات الدستورية				
	اليمن	الشرق الاوسط	93-08-02	122
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1993				
الثروة السمكية اليمنية تنتظر الاستثمارات الوطنية				
محمد على الديلمى	اليمن	العالم اليوم	93-08-02	125
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1993				
الثقة بالحكومة اليمنية اليوم بعد اتفاق احزاب الائتلاف				
حمود منصر	اليمن	الشرق الاوسط	93-08-02	127
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1993				
العطاس يلوح بالاستقالة والنواب يرفضون التعديلات الدستورية				
	اليمن	الشرق	93-08-02	129
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1993				
اليمن : البحث فى قيادة الوحدة .. عن وحدة القيادة				
عبد الوهاب المؤيد	اليمن	الوسط	93-08-02	130
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1993				
اليهود اليمنيون : الهجرة الى اسرائيل باسم "الدراسة فى اوروبا"				
	اليمن	الوسط	93-08-02	132
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1993				
تفاقم الأزمة السياسية فى اليمن				
	اليمن	العرب	93-08-02	134
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1993				
الحكومة اليمنية حصلت على الثقة بعد الاتفاق على التعديلات الدستورية				
اقبال على عبد الله	اليمن	الحياة	93-08-03	135
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1993				
اليمن : الاحزاب تحيل على البرلمان				
	اليمن	الحياة	93-08-03	137
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1993				
جلسة صاخبة للبرلمان اليمنى انتهت بفوز الحكومة بالثقة				
	اليمن	الشرق الاوسط	93-08-03	138
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1993				
صنعاء : البرلمان اكد ضرورة ترسيخ الشريعة				
	اليمن	القبس	93-08-03	140
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1993				



فهرس/ قصاصات الصحف

العنوان			التاريخ	الصفحة
مأزق يمنى .. قد يتكرر				
امينة شفيق	اليمن	الاهرام	93-08-09	175
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1993				
اجتماع لمجلس الرئاسة اليمنى خصص لدمج القوات المسلحة				
فيصل مكرم	اليمن	الحياة	93-08-10	177
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1993				
اجهزة الامن تعد خطة لتنظيم انتشار الاسلحة والحراسات الخاصة				
محمد العريقى	اليمن	الشرق	93-08-10	179
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1993				
زيادة ميتران لليمن فى اكتوبر تعكس تطور العلاقات مع فرنسا				
	اليمن	الشرق الاوسط	93-08-10	183
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1993				
المتوكل : لن نسمح بمعسكرات للحركات الاسلامية فى اليمن				
فيصل مكرم	اليمن	الحياة	93-08-11	184
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1993				
وزير الداخلية اليمنى خطة لحماية شركات النفط				
فيصل مكرم	اليمن	الحياة	93-08-11	185
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1993				
العطاس يحدد فترة زمنية لانهاء التشطير فى القوات المسلحة				
	اليمن	الشرق الاوسط	93-08-12	188
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1993				
اليمن : عودة الخلافات الحزبية والاشتراكى يلوح بالمعارضة				
فيصل مكرم	اليمن	الحياة	93-08-12	189
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1993				
رسالة من عمرو وموسى لوزير خارجية اليمن				
ا.ش.ا	اليمن	الاهرام	93-08-12	192
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1993				
ضغوط جديدة على الاشتراكى للموافقة على التعديلات الدستورية				
	اليمن	الشرق الاوسط	93-08-12	193
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1993				
على ناصر : عائد فى ايلول ولن انتمى الى اى حزب				
على الرز	اليمن	الحياة	93-08-12	194
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1993				
البيض يدعو لمرحلة جديدة من الحوار العربى				
	اليمن	الخليج	93-08-13	196
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1993				
بحث العلاقات الثنائية بين اليمن وامريكا				
	اليمن	الوفد	93-08-13	197
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1993				

احزاب الائتلاف الحكومي ترحب بقيام معارضة يمنية			
عبد الرحمن الحيدرى اليمن	الحياة	93-08-14	198
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1993			
اليمن ومازق الرئاسة			
على ابو النصر الرشيد اليمن	الخليج	93-08-15	200
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1993			

الديموقراطية اليمنية والاهتمام العربي ... الغائب

مطهر عبدالله لقمان *

■ يمثل ٢٢ ايار (مايو) ١٩٩٠ يوماً من الايام المفصلية في وجود اليمن الكلي. فمن ذلك اليوم المشهود ابتدأ عمر اليمن الكامل بوحدته وعاد الى وضعه الصحيح الذي يجب ان يكون عليه. فكان من ايام المجد العربي المعاصر القليلة، رافقه مجد حضاري اخر وهو اختيار ثم اعلان النهج الديموقراطي كنظام ومنهاج حياتي لإنسان اليمن الجديد.

ولخدمة الحقيقة يمكن القول اننا جميعاً في اليمن الى ما قبل ٢٢ ايار كنا نرى في اعادة توحيد البلاد تحقيقاً لأعلى طموحاتنا الوطنية والحضارية واولى مراحل تحقيق طموحاتنا القومية المتوارثة.

لذلك فعندما أعلن الأخذ بالديموقراطية كنظام حياة لا خروج عنه وبكل ما يعنيه ذلك من شرعية علنية للنشاط الحزبي التعددي، والخطاب الفكري الحر والمتنوع، والتداول السلمي للسلطة، حينها وبفعل موروثنا السياسي العربي لم يتجاوز فهمنا كمواطنين لذلك الاعلان اعتباره نوعاً جديداً من انواع التكتيك والمناورات السياسية المعتادة من بعض الحكام العرب ولوناً جميلاً زائفاً لوجه نعرف قبحه وتقلب الوانه.

واخذت الإيام تتوالى واذا بنا نرى شيئاً من النشاط الحزبي والصحافي يمارس ولكن بتحفظ وتحسب كبيرين، وفيما كان البعض قد بدا ممارسة ذلك النشاط على ذلك النحو كان البعض الآخر ينتظر عودة الوجه المعتاد للسلطة. وظل الجميع في حالة مد وجذر.

وكنا مع كل يوم جديد نحاول ان ندفع بعقولنا الى التصديق بالمعلن والوثوق بما هو قائم، بينما تشدنا الذاكرة الى ما هو بعيد وقريب من تاريخنا العربي وما نراه قائماً في معظم البلدان العربية.

ولكن وبفعل استمرار النشاط الديموقراطي في الواقع بل اتساع نطاقه، بدأت حالنا تلك تغيب بالتدريج حتى اخذت النزعة البراغماتية تاخذنا حيال واقعنا الجديد - الواقع الديموقراطي المعاش - على رغم الاحداث والتناقضات التي عشناها خلال اولى سنوات المرحلة الانتقالية.

وعند اقتراب يوم ٢٧ نيسان (ابريل) ١٩٩٣ - يوم الانتخابات البرلمانية الاولى ذات التعددية الحزبية - كانت فئة كبيرة من الناس لا تزال تتوجس في نفسها خيفة ان شيئاً ما لا بد ان يحدث اما قبل او اثناء او بعد يوم الاقتراع، وان ذلك سيكون بتخطيط من السلطة لتبرر عدم صلاحيتنا كمجتمع للعيش في ظل الديموقراطية، او لياتي ذلك لتعكير وعرقلة سير عملية الاقتراع من قبل الاحزاب المعارضة ايضاً فتتحقق النتيجة نفسها. لكن ماذا حدث يوم الاقتراع في ٢٧ نيسان١٩٩٣؟

لقد حدث ما لم يكن احد يصدق امكان حدوثه حتى الى ما قبل يوم الاقتراع بساعات، نعم لقد حدث ان اثبت الانسان العربي في هذا الجزء من الوطن العربي الكبير بانه ليس باقل من غيره شاناً وتركيباً وتحضراً. فالجميع مارسوا حقهم الانتخابي بقدر طيب من الآلية والانضباط مواطنين واحزاباً حاكمة واحزاباً معارضة على رغم كثرتها.

ونال كل حزب من النجاح ما يوازي جهده ونشاطه.

يوازي كل ذلك في الاهمية ما اثبته حكامنا من صدق نية واخلاص والتزام بالعهد وفي صورة غير معتادة او معروفة في العقلية السياسية العربية.

ذلك ما حصل عند الاقدام على تاسيس النهج الديموقراطي في البلاد ثم الاعتراف والتعامل مع الآخر واحترام رأيه ومصلحته.

لكن ما مدى تفاعل المثقفين العرب مع ما يجري؟

خلال الفترة الماضية قرات بعض ما صدر عن قلة من المثقفين العرب هنا وهناك حول الوحدة اليمنية والديموقراطية ومراحلها، وللاسف انه يخيل للمرء القارئ انه يقرا كتابات عربية عن حدث في السلفادور او اوروغواي لا في بلد عربي هم منه وهو منهم.

فالبعض ممن كتب حصر اهتمامه في التعبير، والبعض الآخر اخذ يتناوله باسلوب السرد الخبري.

اما جانب البحث والتحليل باعتباره حدثاً سياسياً وثقافياً عربياً اكثر منه يمنياً، فإني لا انكر ان احداً من مفكرينا وباحثينا العرب قد اعطاه القدر الكافي من البحث والتقويم.

---

* كاتب يمني.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

التاريخ : ٢٤ يوليو ١٩٩٣

تمهيد الطريق لتغيير الحكومة

بدء الترشيحات لانتخاب مجلس الرئاسة اليمني





المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢١ يوليو ١٩٩٣

صنعاء: من حمود منصر

اعلن الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر، رئيس مجلس النواب اليمني، أمس فتح باب الترشيح لانتخاب مجلس رئاسة جديد، بعد ان اصبح واضحا انه من غير الممكن اجراء التعديلات الدستورية خلال فترة الخمسة الأشهر المقررة من انعقاد الجلسة الأولى للبرلمان اليمني الحالي في 15 مايو (أيار) الماضي، وتنتهي في 14 اكتوبر (تشرين الأول) المقبل، وهو نفس موعد انتهاء المهلة التي منحها مجلس النواب لمجلس الرئاسة، بهدف إفساح المجال لتعديل شكل رئاسة الدولة (الى منصبي رئيس ونائب رئيس).

جاء ذلك في مذكرة تلاها الشيخ الاحمر أثناء جلسة أمس، قال فيها إن يوم 14 يوليو (تموز) الحالي كان يعتبر بداية الفترة المحددة دستوريا لاتخاذ اجراءات انتخاب مجلس الرئاسة الجديد عن طريق مجلس النواب، لكن بعد ان تعذر ذلك بات من الضروري فتح باب الترشيح لانتخاب مجلس رئاسة جديد اعتبارا من أمس.

وحدد الشيخ الاحمر الشروط الواجب توافرها في المرشح على النحو الآتي:

- أن يكون من ابوين يمنيين.
- أن يكون متمتعا بكامل الحقوق السياسية والمدنية.
- أن لا يكون متزوجا باجنبية.
- أن لا يقل عمره عن 35 عاما.
- أن يزكيه 25 في المائة من اعضاء مجلس النواب (75 عضوا على الأقل).

وأشارت المذكرة الى انه لا يجوز لعضو البرلمان ترشيح اكثر من 5 اسماء، وتسلم طلبات الترشيح الى سكرتارية المجلس، التي ترفعها الى هيئة رئاسته للتأكد من توافر الشروط المطلوبة في المرشح، واستبعاد الطلبات التي لا يتوافر فيها شرط او اكثر. وبعد اغلاق باب الترشيح يوم 14 اغسطس (آب) المقبل، تحدد هيئة رئاسة البرلمان موعدا لجلسة سرية لانتخاب 5 اعضاء لمجلس الرئاسة الجديد بالاقتراع.

ويأتي اعلان فتح باب الترشيح لانتخاب مجلس رئاسة جديد بعد أن قدم علي صالح عباد (مقبل) - عضو هيئة رئاسة البرلمان، ورئيس اللجنة البرلمانية المكلفة بدراسة بيان حكومة العطاس - تقريرا شفهيا في بداية جلسة امس، أوضح فيه ان اللجنة لم تتمكن من انجاز التقرير النهائي حول نتائج دراستها للبيان. وكشف ان التأخير كان بسبب سلبيات في التعامل بين اللجنة البرلمانية، واللجنة الحكومية المكلفة بنفس المهمة، وبسبب وفاة المرحوم محمد علي هيثم - الذي كان يرأس لجنة الحكومة - وتعيين رئيس آخر للجنة الحكومية من خارج عضويتها. وأمهل المجلس اللجنة البرلمانية حتى يوم السبت المقبل لتقديم تقريرها.

وقد أعرب عدد من اعضاء البرلمان - في تصريحات خاصة لـ«الشرق الأوسط» - عن اسفهم للتداخل الحاصل في تناول القضايا المطروحة امام البرلمان في دورته الحالية، وقالوا إن فتح باب الترشيح لمجلس الرئاسة كان



مفاجاة لهم، وقالوا إن ترتيبات واتفاقات سياسية مسبقة تجري خارج البرلمان، قبل طرح القضايا امامه، وطلب حسمها في زمن قياسي.

وبدات الأوساط السياسية والبرلمانية اليمنية طرح عدة اسماء لعضوية مجلس الرئاسة، خاصة في ما يتعلق بتمثيل التجمع اليمني للاصلاح في المجلس الجديد. وجددت مصادر برلمانية من تجمع الاصلاح استبعادها ترشيح عبد المجيد الزنداني لمجلس الرئاسة، وطرحت اسماء أخرى بالاضافة الى ياسين عبد العزيز ـ المرشد العام للاخوان المسلمين ـ مثل كل من عبد الملك الطيب عضو الهيئة العليا للاصلاح وسفير اليمن لدى باكستان، ومحمد اليدومي عضو الهيئة العليا للاصلاح ورئيس تحرير جريدة «الصحوة» الاسبوعية. كما طرح اسم العميد مجاهد ابو شوارب في أوساط البرلمانيين اليمنيين أمس كمرشح قوي باسم المستقلين، خاصة بعد ان تأكدت استقالته من حزب البعث «الجناح الموالي للعراق».

وتتوقع بعض الدوائر تمثيل المؤتمر الشعبي العام بعضوين فقط، والحزب الاشتراكي بعضو واحد، وتجمع الاصلاح بعضو واحد، ايضا، ويكون العضو الخامس في مجلس الرئاسة من نصيب المستقلين، يحتله العميد مجاهد ابو شوارب، وهو شخصية وطنية تحظى باحترام واسع من مختلف القوى السياسية والشخصيات الاجتماعية والوطنية في البلاد.

ويفسر عدد من اعضاء البرلمان، والمراقبون في صنعاء فتح باب الترشيح لانتخاب مجلس رئاسة جديد، قبل حصول حكومة العطاس الائتلافية على ثقة البرلمان، بانه خطوة باتجاه إسقاط الحكومة الحالية، او الابقاء عليها ـ كما هي عليه ـ معلقة، حتى يتم انتخاب مجلس رئاسة جديد، ثم تشكيل حكومة جديدة، يطمع المؤتمر الشعبي العام في تولي رئاستها باعتباره حزب الأغلبية.

راجع .... ص 6



المصدر : أخبار الحوادث القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١١ يوليو ١٩٩٢

وكيلة وزارة الاعلام اليمنى :

بدأت مرحلة الشرعية الدستورية ولا تقاسم للسلطة

● وصفت أمة العليم السوسوة رئيسة وفد اليمن فى اجتماعات وزراء الاعلام العرب ، وعضو اللجنة الدائمة لحزب المؤتمر الحاكم فى اليمن فى تصريحات خاصة ، الحكومة الحالية بأنها ائتلافية وطنية تعبر عن التمثيل الحقيقى للأحزاب الثلاثة الكبيرة ، المؤتمر ، والحزب الاشتراكى وحزب الاصلاح ، والتى فازت فى الانتخابات النيابية الأخيرة وقالت « ليس هناك تقاسم للسلطة على ثلاثة ، بعد أن كان فى الفترة الانتقالية مشاركة بين الحزب الاشتراكى والمؤتمر ، وأضافت « مايجرى فى اليمن محاولة لترسيخ المنهج الديمقراطى والجلوس معا لوضع خلافاتها بشكل علنى بعيدا عن اللعب السياسية الصغيرة .

وقالت « ان مرحلة تقاسم السلطة انتهت ، مع نهاية عدم الاستقرار ، وبداية مرحلة الشرعية الدستورية ، وهناك ضرورة الآن لتعاون وثيق وحقيقى بين الاحزاب الثلاثة التى شكلت الوزارة ، ونالت أغلبية مقاعد مجلس النواب ، وأضافت بأن وثيقة الائتلاف التى وقعت بين الأحزاب الثلاثة فى مايو الماضى تحكم العلاقة بينهم ، بما تضمنته من شروط وواجبات ، وحدود ..

وأضافت وكيلة وزارة الاعلام اليمنى ، ان المشكلة الرئيسية هى الأزمة الاقتصادية ، وقد تم الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة بين الوزارة ومجلس النواب لوضع بعض الآليات لتجاوز المشكلة الاقتصادية ، ووضع برنامج للاصلاح الاقتصادى ، لانهاء مشكلة الغلاء ووقف ارتفاع الأسعار .

وعن الخلاف حول التعديلات الدستورية فى اليمن قالت انها ستتم عبر البرلمان ، ولن تأتى من خارجه ، بعد الاتفاق على أن هناك ضرورة لمثل هذه التعديلات ، خاصة وأن هناك اتجاها يدعو الى أن الدستور اليمنى لم يأخذ الوقت الكافى لتطبيقه ، وقالت « ان البرلمان هو الذى يحدد شكل اقرار هذه التعديلات سواء بالاستفتاء الشعبى أو الاكتفاء باقرارهما فى مجلس النواب .

وقالت : نحن والسعودية أخوة وجيران بحكم الجغرافيا والتاريخ . وأضافت « أن نموذج ترسيم الحدود بين اليمن وعمان يمكن أن يتكرر مع السعودية على قاعدة لاضرر ولاضرار ، وقالت ان علاقات اليمن مع دول الخليج تعود الى طبيعتها . بعد زيارة وزير الخارجية اليمنى محمد سالم باسندوه الى البحرين ، ومن قبل عقد لقاءات مع المسئولين فى الامارات ، وقالت ان اليمن أعلن أكثر من مرة عن رغبته فى تجاوز آثار أزمة الخليج ونأمل أن يكون هناك تغليب للعقل وللمصالح العربية » .

٠٠٥٠٠٠



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ يوليو ١٩٩٤

فتح باب الترشيح لمجلس الرئاسة

بوادر أزمة سياسية في اليمن واحتمال سقوط الحكومة

□ صنعاء–من عبدالرحمن الحيدري وفيصل مكرم:

■ ظهرت امس مخاوف جدية من حصول ازمة سياسية في اليمن بعدما تبيّن ان سقوط الحكومة الجديدة امام مجلس النواب امر وارد. وعلمت «الحياة» من مصادر برلمانية في صنعاء ان مجلس النواب برئاسة السيد حيدر ابوبكر العطاس سيبدأ السبت المقبل مناقشة برنامج الحكومة الائتلافية والتي تضم ممثلين عن الاحزاب الكبرى الثلاثة وهي: المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني والتجمع اليمني للاصلاح.

وتشير المعلومات الاولية الى ان حصول حكومة العطاس على ثقة البرلمان ليس مضموناً في ظل استمرار الازمة السياسية بين احزاب الائتلاف الحاكم. ويذكر ان الحوارات في شان التعديلات الدستورية بين الاحزاب الثلاثة لم تؤد الى نتيجة حتى الآن.

وتوقعت الاوساط السياسية في صنعاء ان يكلف مجلس النواب المؤتمر الشعبي العام تشكيل حكومة جديدة في حال عدم حصول حكومة العطاس على الثقة.

وفتح مجلس النواب اليمني امس باب الترشيح لعضوية مجلس الرئاسة الجديد للجمهورية اليمنية ويضم المجلس خمسة اعضاء وفقاً لدستور البلاد. وتنتهي مهلة الترشيح في ٢٠ آب (اغسطس) المقبل. ويتوجب على هيئة رئاسة مجلس النواب خلال هذه الفترة تحديد موعد دورة لاجراء الاقتراع السري لانتخاب اعضاء مجلس رئاسة الجمهورية.

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ يوليو ١٩٩٣

بوادر ازمة سياسية في اليمن

تتمة الصفحة الاولى

وكان مجلس النواب عقد امس اجتماعاً برئاسة الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر، وطرح اقتراح هيئة رئاسة المجلس باجراء الانتخابات.

وكانت هيئة رئاسة المجلس اوضحت ان مجلس النواب كان اتخذ قراراً بتحديد فترة مجلس الرئاسة لمدة خمسة اشهر بناء على المادتين ٨٨ و٨٩ من الدستور تنتهي في ١٥ تشرين الاول (اكتوبر) المقبل واستهدفت فترة التمديد اتاحة المجال امام مجلس النواب للنظر في موضوع التعديلات الدستورية المقترحة لممارسة مهماته في ضوء ذلك.

واكد السيد علي ابو حليقة رئيس اللجنة الدستورية في مجلس النواب لـ «الحياة» ان لا داعي لأي قلق او خوف من فراغ دستوري.

وقال «ان المجلس سيتخذ الاجراءات الدستورية السليمة التي تؤدي الى انتخاب مجلس رئاسة بطريقة ديموقراطية» مضيفاً «ان اعضاء مجلس النواب يدركون جيداً المسؤولية التي تقع على عاتقهم في هذه المرحلة المهمة من تطور البلاد، وانهم سيكونون عند ثقة مواطنيهم الذين انتخبوهم في السابع والعشرين من نيسان (ابريل) الماضي». وكشفت مصادر مطلعة عن وجود اتفاق بين الكتلتين البرلمانيتين للمؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح في شأن انتخاب مجلس جديد للرئاسة يتولى قيادة البلاد في السنوات الخمس المقبلة بموجب الدستور وتأجيل مشروع التعديلات الدستورية ليتولى مجلس النواب اقراره بالنقاش واقرار بنود التعديلات في فترة زمنية غير محددة... فيما تعارض الكتلة البرلمانية للحزب الاشتراكي هذا الاتجاه باعتباره يشكل ضغطاً على الحزب وسحب البساط من تحت قدميه في اعلى سلطة للبلاد (مجلس الرئاسة) كون الدستور لم ينص على وجود نائب للرئيس ولأن حزب التجمع اليمني للاصلاح سيدخل مجلس الرئاسة على حساب الحزب الاشتراكي فيما يحتفظ المؤتمر برئاسة المجلس اضافة الى عضوين فيه باعتباره صاحب الاكثرية في مجلس النواب.

وتشير المصادر نفسها الى ان الشيخ عبدالمجيد الزنداني المرشد الديني لحزب الاصلاح هو مرشح حزبه لعضوية مجلس الرئاسة فيما اشارت مصادر اخرى الى ان بين البدائل تمثيل الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر للتجمع اليمني للاصلاح في مجلس الرئاسة في حال عدم حصول الحكومة على ثقة البرلمان على ان يتولى العطاس رئاسة مجلس النواب باعتباره عضواً فيه وان توكل مهمة تشكيل الحكومة الى مؤتمر الشعب العام. واذا انتهت الامور الى هذا الوضع، وهو امر غير مستبعد، فان ابرز المرشحين لرئاسة الحكومة سيكونان السيد عبدالعزيز عبدالغني والدكتور عبدالكريم الارياني.



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢١ يوليو ١٩٩٣

جوائز مالية لمن يرشد الى الفارين الستة

□ عدن - من إقبال علي عبدالله:

■ كشفت مصادر قريبة من الاجهزة الامنية في محافظة عدن امس ان «التحقيقات الاولية في قضية فرار ستة من عناصر «تنظيم الجهاد الاسلامي في اليمن» من سجن عدن المركزي مساء السبت الماضي أظهرت ان الجندي محمد احمد عمار المتهم بمساعدة الستة في الهروب والاختفاء مع الهاربين ينتمي الى احدى الجماعات الاسلامية المتطرفة التي ظهرت بعد تحقيق وحدة البلاد في ٢٢ ايار (مايو) ١٩٩٠». واشار الى ان «اجهزة الامن السياسي (الاستخبارات) اخطرت القيادة الامنية المختصة في المحافظة بهذه المعلومات وبضرورة وضعه تحت المراقبة ونقله من سجن المنصورة الى موقع آخر».

واصدرت وزارة الداخلية اليمنية امس بياناً تعلن فيه وضع جوائز سخية لمن يدلي بمعلومات عن الفارين. وكانت اجهزة الامن نشرت امس صور للمتهمين الفارين مع اسمائهم وهم: جمال نجيب محمد النهرى (٢٩ عاماً)، وهيب ناصر عبدالسلام (١٨ عاماً)، عادل محمد حسين هادي شندق (٣٧ عاماً)، ابو بكر خيري صالح ليبي الجنسية (١٩ عاماً) كمال

التتمة في الصفحة (٤)

عمر عبدالله مصور (١٧ عاماً) مهدي عوض منصر علي (٢٦ عاماً) اضافة الى صورة الجندي.

واشارت معلومات الى ان «النيابة العامة في عدن كانت استكملت التحقيق مع المتهمين في تفجيرات شهدتها بعض المنشآت السياحية في عدن اواخر كانون الاول (ديسمبر) من العام الماضي، وسلمت ملفاتهم الى القضاء تمهيداً لمحاكمتهم» واضافت ان «هروب المتورطين في التفجيرات قد يكون له تأثير على سير اجراءات المحاكمة للعناصر المتورطة في محاولة اغتيال السيد علي صالح عباد (مقبل) عضو هيئة رئاسة مجلس النواب عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي وذلك منتصف كانون الاول الماضي في محافظة أبين».

بعد ثلاثة أشهر من الانتخابات:

خلافات الاحزاب لا تلغي السير الى ديموقراطية يمنية

خيرالله خيرالله، أحد أبرز متابعي الشأن اليمني، يقول ان اقامة الدولة المركزية القوية يحتاج الى وقت، لكن البلد خطا خطوة في الطريق الصحيح.



كان لا بد من الازمة السياسية الأخيرة في اليمن للتاكد من ان الانتخابات لم تكن الحل السحري لمشاكل البلد، بل كانت خطوة على طريق حل هذه المشاكل ليس الا. وهي اظهرت ان الحاجة اكثر من اي وقت الى طرح هذه المشاكل جدياً كون هذا الطرح يساعد في ايجاد حلول لها، او اقله، لبداية معالجات تتفادى الانتقال الى مرحلة تدور معها الحياة السياسية في البلد حول الازمات، وليس حول السياسة نفسها والاقتصاد وانشاء مؤسسات لدولة عصرية.

كانت الانتخابات محاولة للانتقال الى مرحلة جديدة في تاريخ اليمن واجراؤها في الموعد الأخير الذي حدد لها، على رغم انه تاخر قليلاً، لا يقل اهمية عن قرار تحقيق الوحدة. ذلك ان الوضع في اليمن كله لم يكن طبيعياً قبل الوحدة، كما لم يكن طبيعياً ان يسود الى ما لا نهاية بعد الوحدة وضع استثنائي هو تقاسم السلطة بين حزبين. كان المطلوب، اذاً، الانتقال بالبلد الى مرحلة جديدة تاخذ في الاعتبار العوامل التي ساهمت في تحقيق الوحدة التي انقذت اليمن من السقوط في تجارب الضفة الاخرى من القرن الافريقي، خصوصاً ان كل شيء كان معداً لمثل هذا السقوط، بدءاً بالازمة السياسية والاقتصادية التي كان يعيشها الجنوب، وانتهاء بالوضع في الشمال الذي لم يكن ممكناً ابقاؤه معزولاً عما يدور في الجنوب.

الوحدة كانت اذاً قراراً انقذ الجنوب والشمال في آن، الا ان هذا القرار الانقاذي لا يمكن ان يكتسب في المدى الطويل معناه التاريخي اذا لم يندرج في سياق اقامة نظام سياسي لدولة الوحدة، يكون افضل بكثير من النظامين اللذين كانا قائمين في الشمال والجنوب. فهل ان الانتخابات شكلت بالفعل خطوة في هذا الاتجاه، او بالاحرى كيف يمكن للوحدة ان تكون بالفعل خطوة في هذا الاتجاه؟

اذا اخذت الانتخابات كانتخابات بحد ذاتها، امكن القول انها شكلت مثل هذه الخطوة. ولكن بعد ثلاثة اشهر على اجرائها يتبين انه لا يزال المطلوب اعطاءها مضموناً سياسياً في اطار محدد هو اقامة دولة المؤسسات في اليمن، دولة تتوافر فيها ضمانات سياسية لكل الاحزاب والشخصيات. ولعل في اساس الازمة الراهنة ان شخصيات كثيرة في الحزب الاشتراكي اليمني الذي كان حاكماً في الجنوب قبل الوحدة، تشعر ان الضمانة الوحيدة لها هي مؤسسات الدولة التي كانت في الجنوب سابقاً، وفي طليعتها الجيش والاجهزة الامنية التابعة لها عبر الجيش.

فهذه الشخصيات لم تستطع ان تجد امتداداً لها في مؤسسات دولة الوحدة او حكومة ما بعد الانتخابات، او في مشروع التعديلات الدستورية المطروح على مجلس النواب والذي تاجل بته الى ما شاء الله...

ان تكون هذه الشخصيات مخطئة او مصيبة، ليس المسالة. فالجدل يمكن ان يستمر الى ما لا نهاية من منطلق ان الحزب الاشتراكي، من وجهة نظره، سلم دولة مكتملة السيادة تفوق في مساحتها الدولة التي كانت في الشمال، وكان يحكمها بطريقة محكمة من دون ما يشير الى وجود معارضة حقيقية قادرة على التخلص منه... «كل ذلك من اجل الوحدة».

بل اكثر من ذلك، يؤكد الحزب الاشتراكي ان الدولة التي تخلى عنها «من اجل الوحدة» تمتلك ثروات اكبر بكثير من تلك التي في الشمال بدليل ما يكتنزه بطن الارض في شبوه وحضرموت خصوصاً. فهل من الطبيعي ان تذوب كل هذه «التضحيات» في اطار دولة لا توفر لرجالات الحزب اي ضمانات مستقبلية.

وثمة بين قادة الاشتراكي من يذهب الى ابعد من ذلك عندما يرفض قبول دولة يعتبر انها قائمة في افضل الاحوال على تحالف معين بين مناطق معينة في الشمال وبعض الجنوبيين، وأن الحزب الاشتراكي لا يمكن ان يقبل، في اي شكل، بتحالف من هذا النوع يبقيه خارج السلطة الفعلية الى ما لا نهاية، تمهيداً لضرب قياداته ببعضها البعض فيتحول احزاباً يسهل استيعاب من يريد ان يستوعب وعزل من يفضل المقاومة. وينتهي الخطاب الاشتراكي هذه الايام الى اعتبار الانتخابات «استفتاء شعبياً» لمصلحة الحزب في المحافظات الجنوبية والشرقية حيث اكتسح الاشتراكي معظم المقاعد. هكذا يرى الاشتراكي الانتخابات في غياب ضمانات كافية تقدم له، وهي ضمانات سعى اليها قبل الانتخابات عبر طرحه «تحالفاً» مع حزب المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه الرئيس علي عبدالله صالح.

آنذاك، قوبل طرح الاشتراكي بالرفض عبر تخييره بين «الاندماج» مع المؤتمر الشعبي او «المنافسة»، وجاءت الانتخابات لتعيد فرز الاوراق وتوزيعها، الا انها لم تلغ النظرية



المصدر : الحيـــاة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ يوليو ١٩٩٢

التي يتمسك بها المؤتمر الشعبي العام وهي ان الوحدة كانت قبل اي شيء آخر انقاذاً للحزب الاشتراكي، وأن الذي حصل يوم الوحدة، اي في ٢٢ ايار (مايو) ١٩٩٠، هو «سقوط للنظام وانقاذ لاهل النظام».

فالبديل من الوحدة كان «حروباً اهلية» يصعب التكهن بنتائجها التي تمثل في احسن الاحوال امتداداً لاحداث ١٣ يناير (كانون الثاني ١٩٨٦) في عدن وهو اليوم الذي سقط فيه فعلاً اول نظام ماركسي في العالم العربي.

والآن بدل ان يقبل الاشتراكي قوانين اللعبة القائمة على وجود اكثرية واقلية، كما في اي نظام ديموقراطي في العالم تجري فيه انتخابات، اذا به يحاول التكيف مع هذه القوانين على طريقته. وبكلام آخر انه «يرفضها» كونها لم تتفق مع مقاييسه. فما ذنب المؤتمر اذا كان استطاع اقامة علاقة طيبة مع التجمع اليمني للاصلاح، وهل ان في البلد قوانين تمنع قيام مثل هذه العلاقة؟

في الواقع لا بد من الاعتراف بان الانتخابات اعادت الى الاشتراكي تماسكه بعدما شعر معظم اجنحته بان الوقت لم يحن بعد للديموقراطية بكل معنى الكلمة، وأن لا بد من اخذ الواقع اليمني في الاعتبار، اي ان حدود الديموقراطية تتوقف عند «الضمانات» التي يفترض ان يحصل عليها الحزب.

بين هذين المنطقين، منطق ترك اللعبة الديموقراطية تأخذ مداها، والمنطق الآخر الداعي الى اخذ خصوصيات وضع الحزب الاشتراكي وما يمثله، خصوصاً بعد الانتخابات، في الاعتبار، يمكن ان يتحول الجدل السياسي اليمني نوعاً من الجدل البيزنطي، من دون تناسي خطورة ان الجيش ما زال غير موحد الى حد كبير.

لكن تجارب الماضي القريب تدل، اقله منذ حصول الوحدة، على ان في الامكان ابقاء الصراع السياسي داخل اطر معينة وذلك انطلاقاً من توازن للقوى ومن خبرة واسعة لدى كل الشخصيات السياسية اليمنية والاحزاب في الوصول الى حافة الهاوية من دون السقوط فيها.

فالحلول الوسط تفرض نفسها مرة أخرى في اليمن، وهي ان اكدت شيئاً، اكدت ان الديموقراطية بمعناها الغربي لم تتحقق بعد هناك، بل انها تخطو خطواتها الاولى، وان تعلم الديموقراطية يتم بالممارسة اولاً، وان لا بد في مرحلة اولى من مراعاة توازنات متعددة هي توازنات المجتمع اليمني والمناطق اليمنية وخصائص كل منطقة وكل حزب. فالصراعات التي كانت سائدة في الجنوب قبل الوحدة تراجعت الى حد كبير بعدها، والحاجة تبدو الى مراجعة شاملة لكل الخطوات التي تمت حتى الآن بغية وضع كل خطوة في اطارها الصحيح.

الاكيد ان اقامة دولة مركزية قوية في اليمن يحتاج الى وقت اكثر مما كان متوقعاً، ويحتاج خصوصاً الى مزيد من الصبر، والى التواضع في تقويم نتائج الانتخابات اليمنية. انها الديموقراطية ولكن على الطريقة اليمنية، اي ديموقراطية المراحل.

وأهم انجاز حققته هذه الديموقراطية يكمن في ولادة قناعة بجعل الحوار مكان البندقية والمدفع. يكفي اليمنيين ليتاكدوا من ان بلدهم خطا خطوة في الطريق الصحيح، ان الصراع السياسي لم يعد عبر المجازر والمؤامرات، بل عبر الجرائد والاجتماعات الطويلة... أليست تلك خطوة اولى في الطريق الطويل الى امتلاك تجربة سياسية تقود الى ديموقراطية حقيقية بعد سنة او سنتين... او عشر سنوات؟ المهم استمرار الحوار السياسي كونه الضمانة الاولى للجميع خصوصاً لاولئك الذين يبحثون عن «ضمانات».

خيرالله خيرالله

الجمهورية اليمنية: بروفيل عام

- عدد السكان: قرابة ١٢.٥ مليون نسمة.
- المساحة: ٥٣٦٨٦٩ كلم٢.
- العاصمة: صنعاء.
- العملة: ريال.
- تاريخ الانتماء الى الامم المتحدة: ١٩٩٠ (كانت الجمهورية العربية اليمنية قد انتسبت عام ١٩٤٧، وجمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية عام ١٩٦٧، وبعد الوحدة اصبحت البلاد تتمثل بمقعد واحد).
- القوات المسلحة: ٦٥ الفاً، منهم ٣ آلاف في القوات البحرية وألفان في الجوية. وقد بلغ الانفاق العسكري في ١٩٩١ ما يعادل ١٠٦٠ مليون دولار.
- تشكلت دولة اليمن الموحدة في ٢٢ أيار (مايو) ١٩٩٠ من «الجمهورية العربية اليمنية» (الشمال) و«جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية» (الجنوب)، بعد قرن من التمايز في التاريخ السياسي للمنطقتين. ولئن اعتمدت الدولة الجديدة النظام الجمهوري والديموقراطية البرلمانية، فقد وقع الخيار على الرئيس الشمالي الفريق علي عبدالله صالح ليكون رئيساً لجمهوريتها.
- الاحزاب السياسية الاساسية في الدولة الجديدة، هي «المؤتمر الشعبي العام» بزعامة رئيس الجمهورية نفسه، و«الحزب الاشتراكي اليمني» الذي كان في ما مضى الحزب الحاكم في الجنوب، وحزب التجمع اليمني للاصلاح الذي تأسس في أيلول (سبتمبر) ١٩٩٠ ويدعو الى الاخذ بالشريعة الاسلامية.



المصدر : الوفد القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ يوليو ١٩٩٢

قمة مصرية ـ يمنية في القاهرة خلال أيام

أبوظبي ـ ق. ن. ع: أفادت مصادر صحفية أمس إجراء اتصالات لعقد لقاء قمة في القاهرة بين الرئيسين حسني مبارك واليمني علي عبدالله صالح تلقى القمة في إطار المساعي المصرية لإصلاح العلاقات اليمنية مع دول مجلس التعاون الخليجي.

كما تبحث القمة وسائل تنشيط العلاقات المصرية ـ اليمنية.



المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

التاريخ : ٢١ يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الدكتور ياسين سعيد نعمان في حديث لـ الشرق الأوسط

لا يمكن ربط محاولة اغتيالي بإصدار قانون التعليم

3 خيارات لبناء الحزب الاشتراكي اليمني وتوسيع مؤسساته



المصدر : الشرق الأوسط
لندن

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : 21 يوليو 1993

عدن- صنعاء: من عبد الله حموده ولطفي شطارة

على الرغم من رغبته المعلنة في «استراحة للمحارب»، لم يستطع الدكتور ياسين سعيد نعمان ترك الساحة السياسية اليمنية، وترك رئاسة مجلس النواب، ثم اعتذر عن رئاسة الحكومة، ولكنه قبل رئاسة هيئة سكرتارية اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني.

وعلى الرغم من اقراره بان وجود هيئة للسكرتارية قد لا يكون ظاهرة مؤقتة، اذا ما قرر المؤتمر الرابع للحزب - بعد اشهر - استمرارها، فانه ما زال يعبر عن رغبة في الحصول على الاستراحة التي يريدها، وربما كان يستحقها، خاصة بعد اصابته بانزلاق غضروفي اضطره للسفر الى المانيا للعلاج، ولكنه قد لا يحصل عليها، اذ يتعين عليه العودة الى ممارسة مهمته، والاعداد لمؤتمر الحزب المقبل في اقرب فرصة ممكنة.

وقد جرت هذه المقابلة مع الدكتور نعمان على مرحلتين، الاولى في عدن قبل دورة اللجنة المركزية الاخيرة، والثانية في صنعاء بعد انعقاد الدورة، واختياره رئيسا لهيئة السكرتارية، توظيفا لقدراته وخبراته السياسية في هذه المرحلة.

وتطرقت الى قضايا المرحلة مثل تباينات الآراء في صفوف الحزب الاشتراكي، وعلاقته مع المؤتمر الشعبي، وظروف اعادة بناء هيكل الحزب، اضافة الى انجازات مجلس النواب السابق، والظروف التي تنتظر التشريعات التي اصدرها في التطبيق العملي خلال المرحلة المقبلة.

وفي ما يلي نص اللقاء:

● ما هي الظروف الجديدة التي نشأت بعد الدورة الاخيرة للجنة المركزية، وانتخابكم رئيسا لرئاسة هيئة السكرتارية؟

- نشأت ظروف تتسم بروح جديدة ربما على الصعيد الشخصي، لكن على صعيد الحزب فان الشيء الجديد هو تحديد موعد المؤتمر العام الرابع في حدود فترة لا تتجاوز 30 نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل.

وعلى الصعيد الشخصي فان المهمة التي كلفت بها اقتحمت الخيار الذي كنت اتخذته بالنسبة الى «الاستراحة» - وفق حديثنا السابق - ومع ذلك فهي مهمة مؤقتة ان شاء الله حتى المؤتمر المقبل. امامنا الآن التحضير للمؤتمر العام للحزب. واشعر انني بالاضطلاع بهذه المهمة اؤدي شيئا من الوفاء لهذا الحزب في ظرف صعب ومعقد. واشعر ان الاخوة الذين انتخبوا في السكرتارية يتمتعون بالقدرة والكفاءة لأداء المهمة بدرجة عالية من المسؤولية، والانتهاء من صياغة وثائق الحزب (برنامج العمل الداخلي والتقرير السياسي والوثيقة النهائية التي ستصدر عن المؤتمر).

● بالنسبة لاختياركم رئيسا لهيئة السكرتارية هل يعني ذلك تخويلكم اختصاصات كانت من صلاحيات قيادات اخرى مثل الامين العام المساعد سالم صالح محمد مثلا؟

- منصب رئاسة هيئة السكرتارية هو منصب مستحدث في الحزب في هذا الظرف، بهدف انجاز مهمات محددة، وسيتقرر امر استمراره او عدم تمديد العمل به في المؤتمر. ولكنه لا يمس من قريب او من بعيد صلاحيات حزبية كانت قائمة من قبل فلكل من الامين العام والامين العام المساعد صلاحياته واختصاصاته.

وكان يفترض في السابق ان يترأس السكرتارية الامين العام للحزب. واذا غاب اضطلع بذلك الامين العام المساعد. ولكن بسبب انشغال الاخوين في الآونة الاخيرة، لم يتمكنا من ادارة عمل السكرتارية. ومن ثم استحدث هذا المنصب بشكل مؤقت لتسيير اعمال الحزب.

● هناك تكهنات - في بعض الدوائر السياسية - تقول ان ازدواجية المسؤوليات والمناصب تعوق العمل، سواء في الدولة او في الحزب. وانه بعد التعديلات الدستورية - سيستحدث منصب «رئيس الحزب»، الذي سيكون شرفيا، يتولاه علي سالم البيض نائب الرئيس والامين العام الحالي، ويصبح هناك منصب امين عام ومنصب رئيس السكرتارية، الذي يشرف على تسيير الشؤون اليومية للحزب. فهل هذا مطروح على جدول اعمال المؤتمر العام الرابع؟

- هو مطروح كاحد الخيارات لاعادة صياغة هيكلية هيئات الحزب، وهناك خيارات اخرى ايضا، مثل الابقاء على الوضع الحالي. اضافة الى خيارات تجمع بين عناصر من الخيارين السابقين. وهذه الخيارات الثلاثة مطروحة للحسم في مشروع وثيقة النظام الداخلي. وامانة عامة وربما يبقى الوضع على ما هو عليه، مع تحديد صلاحيات اكثر للسكرتارية، بحيث تتولى مختلف شؤون الحزب.

وهذه الخيارات جميعا تصب في اتجاه تعزيز موقف القيادة اليومية للحزب، بحيث تتمكن من تسيير شؤونه.

● هذا يعني ان مهمة رئاسة السكرتارية ليست مؤقتة؟

- لا تسترسل بعيدا، لان حديثنا السابق يظل قائما (وكان الدكتور ياسين قد اكد في حديث سابق مع «الشرق الأوسط» انه يحتاج الى فترة اسماها «استراحة المحارب» بعيدا عن المسؤوليات الرسمية والحزبية).

تحولات أساسية

● في ظل ظروف التحول التي يعيشها الحزب الاشتراكي من حزب حاكم الى حزب - ضمن احزاب اخرى - يشارك في الحكم وفق عدد المقاعد التي فاز بها في الانتخابات.. ما هو التحول الذي سيحدث في وثائق الحزب؟

- هل تعني تأثير ذلك على وثائق الحزب؟

● نعم.

- اذا كان المقصود هو الوثائق النظرية الاساسية للحزب، مثل النظام الداخلي والبرنامج، اعتقد انه لن يكون هناك تغيير او تأثير، لان اي حزب لا بد ان يصوغ وثائقه برؤية تسمح بتنظيم نشاطه.. سواء كان في السلطة او في المعارضة. ولكن اذا كان

المقصود هو البرامج الانتخابية مثلا او البرامج العملية، فبالتاكيد برامج الحزب المعارض ستختلف عن برامج الحزب الحاكم، كما تختلف برامج الحزب الحاكم بشكل كامل عن برامج الحزب المشارك في الحكم.

وبالتالي فاننا لدينا حاليا وثيقة ائتلاف بين الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي وتجمع الاصلاح، تنظيم برنامج الحكم الائتلافي، ويجري حاليا صياغتها في صورتها النهائية، وما زالت هناك خلافات محدودة حول بعض الجوانب.

كان رأيي وما زال ان الاختلافات البسيطة في ما يتعلق ببرنامج الحكومة يجب ان لا يؤثر على مسيرة الائتلاف، وانما يجب ان تترك وتطرح امام البرلمان، وتحسم الاغلبية الامر، بعد ان يسجل كل حزب موقفه، ثم تصل الى الصيغ التي يتاكل معها موقف كل حزب (اي تندمج مواقف الاحزاب الداخلية في الائتلاف في موقف واحد).

● أتعني ان تعمل الحكومة في بعض الاحيان بصيغة توافقية؟

- يمكن في بعض الاحيان بصيغة توافقية ولكن، ولكن - مثلا بالنسبة الى قانون التعليم - اعتقد ان للحزب موقفاً واضحاً، ولا ارى امكانية لأن يتاكل موقف الحزب من قانون التعليم من اجل الوصول الى صيغة توفيقية، لكن يمكن طرح مثل هذه القضايا امام البرلمان، وتفصل منها الاغلبية، وما تقرره الاغلبية سيقبله الحزب، ولكن هذا لا يعني تغيير موقف الحزب من قانون التعليم.

اسم الحزب

● بالنسبة لتعديل الوثائق الحزبية قد يكون الحديث عن الجوهر والمضمون صعباً حاليا، ولكن هناك نقطتين تتعلقان بالشكل، الاولى انه طرح - في وقت من الاوقات - ان الحزب ربما يغير اسمه لادخال كلمة «الديمقراطي». والثانية تتعلق بتغيير النص على تبني «الاشتراكية العلمية»، والسماح بدور للقطاع الخاص والقطاع المختلط في عملية التنمية فما رأيكم في ذلك؟

- اولا في ما يتعلق بتغيير الاسم فهو مطروح في جدول اعمال المؤتمر العام المقبل للحزب، وما زال هذا الموضوع يثير نقاشا، ولا اعتقد انه يشكل قضية رئيسية، ويمكن ان نستكمل الحوار حوله، وقد قطعنا مسيرة كبيرة في هذا الشان. وبالنسبة الى قضية منهج الحزب الفكري والاقتصادي والنظري، فاعتقد ان الحزب طرح في السابق فكرة مشاركة القطاع الخاص وراس المال الوطني، وقد تغير المنهج النظري للحزب حاليا بشكل كبير في جوانب متعددة، وبرنامج الحزب الجديد والمشروع الذي سيعرضه على المؤتمر يمكن ان يستمد روحه من البرنامج الانتخابي الذي طرحه الحزب في الانتخابات السابقة.

ونتوقع بلورة رؤية الحزب للمرحلة المقبلة، ولكن ذلك يخضع للتطورات التي يناضل من اجلها الحزب في واقع الحياة، ولا تشكل قضية القطاع الخاص والقطاع العام مشكلة، ولكن يجدر ان نشير الى انه على الحزب يتحمل المسؤولية في معالجة بعض جوانب قضايا المؤسسات العامة - التي كان مسؤولا عنها لسنوات طويلة - والمسؤولية عن العاملين فيها، الذين يقدر عددهم بالآلاف، ويتعرضون لمشكلات حياتية في الوقت الحاضر.

هذه المؤسسات - بما فيها من امكانيات مادية وثروات وطنية - يجب ان لا تهدر تحت مسميات مثل الحرية الاقتصادية. ويجب ان تكون هذه هي احدى القضايا الرئيسية، التي يعمل الحزب من اجلها في الحكومة.

رئاسة الحكومة

● بالنسبة لموقفك الشخصي، عرض عليك منصب رئاسة الحكومة، وجرت مشاورات في هذا الشأن، ولم تقبل ذلك، لماذا؟

- لا احب ان اتكلم في هذا الموضوع، ولنتركه للتاريخ.

حوارات حزبية

● بدأت اتصالات - واصبحت الآن مكثفة - بين الحزب الاشتراكي والتجمع اليمني للاصلاح، ما هو موقف هذه الاتصالات الآن واين وصلت؟

- نعم هناك اتصالات حوارية بين الحزب الاشتراكي وتجمع الاصلاح، وهي ليست حديثة، وانما بدأت منذ فترة مبكرة، ونحن في الحزب الاشتراكي دعونا دائما الى الحوار مع كافة الاحزاب السياسية التي تعمل في اليمن، وبدأنا الحوار مع الاصلاح منذ عامين تقريبا، ولكنه تعثر لأسباب كثيرة من بينها الحوادث النفسية التي تصطنع في العلاقة بين الحزبين باشكال مختلفة.

وكذلك لم تتوفر لدى الحزب الاشتراكي او تجمع الاصلاح رؤية بشان الامور التي يتمسك بها كل من الاثنين. بمعنى ان تجمع الاصلاح لم يستوعب رؤية ومنهج الحزب الاشتراكي - بالنسبة الى القضايا التي يطرحها امامه - بشكل طبيعي، ونفس الشيء بالنسبة للحزب في علاقته مع الاصلاح، وبالتالي بدت الامور متباعدة، وظهر - في البداية - ان كلا منهما لا يستطيع فهم الآخر.

ولكن عندما طرحت المسالة في اطارها السياسي، اتضحت الصورة، وظهر ان هناك امورا يمكن الاتفاق عليها، وبرزت امور اخرى عليها تباين او خلاف، وكانت هناك قضايا اخرى تحتاج الى وقت اطول. وكان رأيي انه لا



المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢١ يونيو ١٩٩٣

يمكن اقحام الحوار السياسي في الوقت الحاضر مع الحوار الفكري، ولكن يمكن ان يتداخلا جزئيا مع هذه المسألة.

فمثلا اذا تطرقنا الى مناقشة قضية الحكم في اليمن - من الناحية الفكرية - يمكن ان تطرح على بساط البحث - في نفس الوقت - مع الجوانب ذات الطابع السياسي العملي.

وبالتالي فان اللقاء الاخير الذي عقد يوم 22 يونيو (حزيران) الماضي حضره 17 عضوا في المكتب السياسي للحزب مع 17 قياديا في تجمع الاصلاح، وجرى فيه حديث ودي ونقدي في نفس الوقت - وطرحت على صعيد البحث قضايا وافكار، وشكلت لجنة وكلفت انا والاستاذ عبد الوهاب الانسي بمواصلة البحث.

توسيع العضوية

● قلتم ان قضية توسيع عضوية المكتب السياسي - اللجنة المركزية متروكة للمؤتمر العام، فما هو عدد اعضاء المكتب السياسي حاليا؟

- يضم المكتب السياسي 23 عضوا؟

● هل هناك نية لمضاعفة هذا العدد الى 45 او 50 عضوا؟ مع ان المعروف ان زيادة عدد المكتب السياسي تكون على حساب انضباط العمل فيه؟

- يتوقف هذا الموضوع على الاسلوب الذي سيتعاد به بناء هيكلية الحزب، وهل سيكون عندنا مكتب سياسي وسكرتارية ولجنة مركزية، او هل سناخذ بشكل آخر تكون على قمته هيئة رئاسة مع لجنة تنفيذية. اما اللجنة المركزية فانها ستكون موجودة بنفس التسمية. ولكنها ستوسع لتشمل شخصيات اجتماعية.

● يقال ان عددها اقل من 100 حاليا؟

- لا، ان عددها حاليا حوالي 110 تقريبا.

● النقطة التي اريد أن اثيرها هي ان معايير وحجم عضوية الحزب تغيرت حاليا، وكانت هناك عضوية سرية في الشمال قبل الوحدة، اعلنت بعدها، وبينما كان عدد اعضاء الحزب حوالي 33 الفا قبل الوحدة، وصل الآن الى نحو 250 الفا. ولا بد ان ينعكس ذلك في تكوين مؤسسات الحزب؟

- نعم هذا ضروري، لأن قوى اجتماعية وشرائح جديدة دخلت الحزب، واتسع مجال نشاطه ليشمل مناطق جغرافية جديدة ايضا. وكذلك فاننا خسرنا - خلال هذه الفترة - عددا من اعضاء اللجنة المركزية، ومن المتوقع اعادة تشكيل اللجنة المركزية لتمثيل المناطق - التي توفي ممثلوها - وغيرها، وكذلك الشرائح الجديدة.

● هل يتجه الرأي الى اعادة بناء القواعد الحزبية على اساس وحدات جغرافية مثل الوحدات الادارية او الدوائر الانتخابية؟

- هناك اتجاه بهذا الشكل، ويبدو اكثر الاشكال نجاحا في تقديري ان تربط القواعد الحزبية بالشكل الديمقراطي الجديد، وهو الدوائر الانتخابية.

رئاسة البرلمان

● بصفتكم رئيسا للبرلمان السابق هل يمكنكم تقديم بيان حول القضايا التي تعتزون بانشائها، وتلك التي اخفقتم فيها؟

- لا استطيع ان اقول ان عملنا كان كله نجاحات، بل كانت هناك اخفاقات ايضا. وهناك نتائج نعتقد انها كانت ادنى مما كنا نتفاءل به، ولكن ظلت القضية الرئيسية في البرلمان السابق - الذي استطيع القول انه حقق نتائج ايجابية - هي الاسهام في بناء صرح دولة الوحدة والتشريع واصدار القوانين الكثيرة التي شكلت البنية القانونية لهذه الدولة، ليس فقط للسنوات الثلاث الماضية، وانما تلك التي سيجري العمل بها في السنوات المقبلة.

واستطيع القول ان المجلس السابق لم يستطع ممارسة مهامه الرقابية وفقا للدستور، بسبب ظروف بناء الدولة في تلك المرحلة المبكرة التي لم تكن فيها القوانين استكملت، ولم تكن انظمة المؤسسات المختلفة قد جرى اعدادها، ولم يكن حال جهاز الدولة يسمح بممارسة رقابة برلمانية حقيقية، كما هو الحال في اوضاع مستقرة.

● هل هناك قوانين محددة اخفقتم في انجازها؟

- لقد عانينا اثناء انجاز القوانين صعوبات كثيرة، لاننا كنا ندمج تجربتين منفصلتين في تجربة واحدة وهاتان التجربتان تميزتا بالافتراق ثم دمجتا معا، لتشكل تجربة واحدة جديدة.

وكان المجلس في مستوى هذه المسؤولية الا انه واجه بعض الصعوبات الحقيقية في اصدار قانون التعليم، ليس لأن القانون تضمن خلافات جوهرية او فكرية، لكن لأن الاستعداد السياسي، عند الجميع لم يكن قد تهيأ لمناقشة مثل هذا القانون في ظروف تطلعنا فيها الى ان يكون القانون لخدمة وحدة المنهج التعليمي، ولخدمة الاجيال المقبلة، التي نخشى عليها من التمزق، اذا ما استمر الوضع التعليمي بالشكل الذي كان عليه في السابق سواء في الجنوب او الشمال، وكان من الضروري ان يناقش هذا القانون بصورة علنية، وينجز ويدور حوله جدل ونقاش، ولكن للاسف حاول البعض ان يقحم القانون بابعاد سياسية ليس لها اي معنى.

تعديل القوانين

● ما هي القوانين التي تتوقعون اجراء تعديلات عليها، خاصة بعد وصول التجمع اليمني للاصلاح الى رئاسة البرلمان وحصوله على نسبة ملحوظة من مقاعد المجلس المنتخب؟

- سمعنا في بعض التصريحات ان هناك نوايا جادة لاعادة مناقشة بعض القوانين، لكن لا بد ان تكون الدعوة او الحاجة الى اعادة اي قانون نشأت من خلال اختبار هذه القوانين في الحياة العملية، واثبت التطبيق ان القانون يحتاج الى تعديل، الا ان معظم القوانين - التي صادق عليها البرلمان السابق - لم يختبر في واقع الحياة حتى الآن، ولذلك لا بد ان تكون الدعوة الصادقة موجهة للحكومة لنقل هذه التشريعات الى الواقع العملي، واختبارها من خلال التنفيذ، حتى تأتي المراجعة او التعديل منسجمين فعلا مع الحاجة الموضوعية للواقع الذي تطبق فيه

هذه القوانين.

● هددتم بالاستقالة عندما كنت رئيسا للبرلمان، هل كان لذلك التهديد علاقة بأحد القوانين التي كانت مطروحة امام المجلس؟

- عندما كانت تثار بعض الموضوعات ذات الطابع السياسي، كانت العودة دائما الى ارادة المجلس هي التي تقرر الاستمرار من عدمه في ما يتعلق بعرض الموضوع، ولكن ربما اضطررنا - في فترة من الفترات - الى اعلان الاستقالة، عندما كانت هناك مساومة لاخراج بعض القوانين (منها قانون التعليم) من المجلس، بعد ان اصر البرلمان على مناقشة القانون، ولذلك استمر المجلس في مناقشته حتى اقراره.

● قيل ان هناك علاقة بين مصادقة البرلمان على قانون التعليم وبين محاولة الاغتيال التي تعرضتم لها العام الماضي..

- حقيقة ما حدث في تلك الفترة، من اخلال بالامن في اليمن، كان يتجاوز مجرد ربط هذه المحاولة بحدث معين، بقدر ما كان ياتي في اطار اقلاق الامن بشكل عام في اليمن، وايضا محاولة لجر البلاد الى مشاكل كبيرة، وبالتالي اخراجها عن مسارها نحو الديمقراطية والانتخابات.

● هل هناك تفاصيل جديدة عن مدبري تلك المحاولة؟

- اجهزة الامن كانت اعلنت قبل الانتخابات ان هناك نية لتقديم بعض المتهمين في محاولة اغتيال المهندس الحريبي، والاعتداء على منزلي القديم الذي كنت اسكن فيه في منطقة حدة، الا ان اعلان الاجهزة الرسمية اغفل تماما الحديث عن الاعتداء الفعلي الذي حدث على المنزل الآخر في اغسطس (آب) الماضي.

وعندما سالت الاجهزة المختصة عن كيفية الحديث عن تقديم بعض المتهمين بتهمة محاولة اطلاق القنيفة على المنزل القديم، في الوقت الذي كان تقرير وزير الداخلية يقول ان المحتجزين هم المتهمون فعلا باطلاق القنيفة على المنزل الذي اسكن فيه حاليا، لذا لم اجد حتى الآن اجابة واضحة.

تباينات لا خلافات

● بصفتكم عضوا قياديا في الحزب الاشتراكي اليمني، ما حقيقة الانشقاقات او التباينات داخل حزبكم وما هي اسبابها؟

- اولا لا توجد انشقاقات بالمعنى الذي روج له البعض، ولكن الخلافات والتباينات موجودة فعلا بحكم طبيعة القضايا الكبيرة والاستراتيجية المطروحة امام الحزب مثل قضية التوحيد مع المؤتمر الشعبي العام، التي تدور حولها آراء وتباينات، لكن كيف يتم الوصول الى هدف مثل هذا، اذ ما استقر الراي النهائي على ان بناء التنظيم الموحد يخدم فعلا مصلحة الحزبين، ومصلحة الوطن والحياة السياسية بشكل عام، وغيرها من الامور، لذاك اعتقد ان يصبح التباين حولها ليس فقط حقا مشروعا، بل ضروري ايضا، لان كل عضو في الحزب سواء كان في اطار القيادة او في القاعدة يعتبر نفسه مسؤولا عن مصير هذا الحزب، ويتحمل المسؤولية مباشرة في ما يتعلق باعبائه.

ولكن مهما قيل عن مثل هذه التباينات او الخلافات او الانشقاقات، فانها تشكل ظاهرة صحية، ولكن الناس لم يتعودوا في طول البلاد وعرضها - من الناحية السياسية - ان يختلفوا ديمقراطيا ويتفقوا ديمقراطيا، وربما يرجع ذلك الى ان الجانب «الاوامري» - الذي طغى على الحياة السياسية - ما زال يترك اثره في تقييم اي ظاهرة.

الحزب والمؤتمر

● هل خروجكم من رئاسة مجلس النواب كان صفقة سياسية بين القوى المؤثرة، بسبب تصريحاتكم الرافضة للتوحيد بين الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي بالسرعة المطروحة؟

- الخروج من مجلس النواب كان قرارا شخصيا، اتخذته منذ وقت مبكر عندما اغلق باب الترشيح للانتخابات، وقد تهيأت لمثل هذا الوضع لاسباب شخصية اكثر منها سياسية، اولا لان كل انسان يحتاج الى محطة يراجع فيها على الصعيد الشخصي كثيراً من القضايا والامور الخاصة، ولا اخفي انني كنت اريد ان اطبق على نفسي مبدأ التداول السلمي للسلطة.

وفي ما يتعلق بالعلاقة بين الحزب والمؤتمر، فانا من اكثر الناس حرصا على ان تتطور هذه العلاقة بصورة منهاجية وتدريجية وعلى اسس ثابتة، لكي لا نضع هذه العلاقة محل اختبار قابل للنجاح او للفشل، وكنت احرص دائما ان تكون هذه العلاقة محط النجاح بتثبيت اسس قوية تمكنها فعلا من الوصول الى اهدافها، دون اللجوء الى التجريبية. وعمل كهذا لا يقبل العواطف ولا يقبل المساومات السياسية او الاختبار غير المضمون، فالدمج او التوحيد الفوري يقود الى المخاطرة، وهناك تجارب كثيرة في اليمن وخارج اليمن.

● اتفاقية التنسيق التحالفي نحو التوحيد بين المؤتمر والاشتراكي قوبلت بفتور من جانب عدد من الاشتراكيين.. ما هي اسباب ذلك؟

- الاتفاقية تحدثت عن التعديلات الدستورية والاصلاحات السياسية، وكان الجميع مقتنعين بالحوارات، ومن ضمنها حوارات اللجنة الرباعية - ثم اللجنة السداسية - المشكلة من الاشتراكي والمؤتمر، التي كانت ترى - قبل الانتخابات - ان البلاد مقدمة على ممارسة الديمقراطية، وكانت تشعر ان هناك حاجة الى اصلاحات دستورية، وطرحت قضية هذه الاصلاحات برؤى متقاربة رغم تباعد الآراء حول بعض الجوانب، وما زالت بحاجة الى مزيد من الجدل حولها.

هذه الورقة كانت تصب في اتجاه التعديلات الدستورية، وفي نفس الوقت، في اتجاه ايجاد الظروف المناسبة لتهيئة البلاد للانتخابات وما بعدها، وقضية التوحيد لم تكن لها اي صلة بهذا الموضوع، ولا هي السبب فيه، وفجاة طرحت قضية التوحيد، وتشكيل اللجان - التي من ضمنها لجنة التوحيد، ووضع الاسس والوثائق، وفي ظروف كانت حرجة جدا (خلال فترة



المصدر : الشرق الاوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ٢١ يوليو ١٩٩٣

الانتخابات)، فكان من الخطا ان تدخل قضية كبيرة كقضية التوحيد - بشكل عرضي - في وثيقة كهذه، فلتكن لها وثيقة مستقلة وخاصة تستطيع ان تقدم للناس شيئا يناقشونه، اما دخولها بشكل عرضي في قضية اخرى، فقد كان خوفنا ان نجد قضايا اخرى ملحقة بقضية التوحيد، فمرة تلحق بقضية اسلوب ادارة الدولة في ظل الفترة الانتقالية، ومرة اخرى تلحق بقضية التعبئة الدستورية، ومرة ثالثة تلحق بقضايا مختلفة. ولا بد ان ينظر لهذه المسالة بشكل مستقل، ولذلك جرى التعامل معها بشكل سياسي، ولم يجر التعامل معها في اطارها الفكري والتنظيمي، ومن هنا حدث الخلاف حول هذه المسالة، وهذا طبعا نوع من الممارسة التجريبية الجديدة لقضية خطيرة من هذا النوع.

أساليب خلافية

● هل لهذه الاسباب تغيبتم عن مراسيم التوقيع عليها، كما تغيب عدد من اعضاء المكتب السياسي؟

- ربما كان غياب البعض راجعاً الى عدم علمهم بموعد الاجتماع، والتوقيع على الاتفاقية، وغياب الآخرين مسالة ايضا مرتبطة باسلوب وشكل ادارة الحوار حول قضية التوحيد.

● هل يعني ذلك ان الاتفاقية وقعت دون علم بعض القيادات؟

- ليس فقط دون علم، ولكن - كما قلت - ان له علاقة باسلوب ادارة الحوار، واسلوب ادارة قضية من هذا النوع - وبهذه الطريقة - يعطيك انطباعا بانها مسالة ليست جدية، لذلك كان غياب عدد من القيادات بسبب عدم علمهم بالوثيقة، حتى جرى التوقيع عليها. وكنت على علم بها، ولكن كان لي موقف يتلخص في ان قضية من هذا النوع لم يكن يجب ان تدار بهذه الطريقة، هذا رأيي الشخصي، وساظل مع اي شخص له راي ازاء هذه القضية، حتى يتحقق الاجماع الحزبي حولها، وساظل احاور اي انسان ظل خارج الاجماع، حتى ياتي الى الاجماع.

● ممارسات بعض قيادات الحزب اثرت بشكل سلبي على سمعة الحزب، وجعلت القواعد في تخبط من امرها، كما ان انعدام الاتصال السابق بين القاعدة والقيادة ساعد على تبلور فكرة ان القيادة تلهث وراء مصالحها الشخصية؟

- الية العمل الحزبي تغيرت عما كانت عليه، ويجب ان تتغير الية العمل الحزبي القديمة الى اسلوب جديد. في السابق كان هناك انضباط واجتماعات مستمرة ودورية، تبدأ من المنظمات القاعدية حتى الهيئات القيادية، في صورة لجان مديريات ومحافظات وغيرها لأن عملها واسلوبها يقتربان من شكل السلطة، وكانت المنظمة القاعدية تجتمع في كل مرفق لتناقش اوضاع المرفق وقضاياه، وفي الظروف الجديدة يتغير هذا الشكل، ونحن نبحث آلية جديدة تنظم عمل الحزب، سواء كان في الاطار القاعدي او القيادي.

أما في ما يتعلق ببعض ممارسات قيادات الحزب، من الافضل ان لا ادافع عن احد، لكن استطيع ان اقول - وبكل ثقة - ان كثيرا من قيادات الحزب الاشتراكي في المواقع المختلفة قدمت نموذجا ممتازا وطيبا، وهناك من تغير مزاجه بشكل سريع، واعتقد انه خاضع - كما يخضع اي انسان آخر للمحاسبة في هذا الموقع او ذاك، وهناك قيادات من الحزب في السلطة، مثلوا الحزب بشكل طيب رغم كل مغرياتها.

البشيري يتهم وزير الدفاع اليمني بعرقلة الدمج

«استقالة» رئيس الأركان تعكس عمق الأزمة بين المؤتمر والاشتراكي

□صنعاء – من عبدالرحمن الحيدري:
□ لندن – «الحياة»:

■ قالت مصادر سياسية في صنعاء امكن الاتصال بها من لندن ان الاعلان امس عن تقديم رئيس الاركان اليمني الفريق عبدالله البشيري «استقالته» بعد اعتكافه منذ شهرين تقريباً يعكس في الواقع عمق الخلافات وخطورتها بين الحزبين الحاكمين سابقاً وهما المؤتمر الشعبي العام والاشتراكي.

وفيما تعتبر مصادر الاشتراكي ان الهدف من الاعلان عن استقالة البشيري هو متابعة الضغط عليه تمهيداً لاجراء تعديل وزاري يتخلى بموجبه العميد هيثم قاسم طاهر عن وزارة الدفاع لمصلحة شخصية غير مرتبطة بالحزب، الا ان مصادر المؤتمر الشعبي تقول ان المشكلة تكمن في عدم استيعاب قيادة الاشتراكي المرحلة الجديدة التي دخلت فيها البلاد بعد الانتخابات.

وتعزو مصادر المؤتمر استقالة البشيري الى الخلافات بينه وبين وزير الدفاع. وتقول هذه المصادر ان رئيس هيئة الاركان العامة «يشكو من بعض الممارسات التي لا تتفق والمرحلة الجديدة التي اسفرت عنها الانتخابات النيابية العامة التي جرت في ٢٧ نيسان (ابريل) الماضي. وان البشيري كان يطالب بتطبيق السياسة العليا للدولة في قضية استكمال دمج القوات المسلحة».

وكان بيان الحكومة الذي ألقاه المهندس حيدر ابوبكر العطاس، رئيس مجلس الوزراء في مجلس النواب قبل اسبوعين حدد استكمال الدمج في غضون اربعة اشهر.

ومعروف ان الفريق علي عبدالله صالح، رئيس مجلس الرئاسة، اكد في مناسبة العيد الثالث لقيام الجمهورية اليمنية في شهر ايار (مايو) الماضي انه «لم يبق على عملية استكمال دمج القوات المسلحة سوى نسبة عشرين في المئة فقط».

وتقول المصادر نفسها ان «هناك ضغوطاً من الحزب

الاشتراكي اليمني لتاجيل عملية الدمج باعتبار انها الورقة الاخيرة التي بقيت لمصلحة الحزب».

في المقابل يعتبر الحزب الاشتراكي ان العميد هيثم قاسم طاهر هو عسكري محترف قبل اي شيء آخر على رغم انه عضو في المكتب السياسي للحزب وان بقاءه في منصبه هو افضل ضمانة للحزب والبلد في هذه المرحلة وهو يظهر انه لا توجد نية لدى المؤتمر الشعبي في «قصقصة جوانح» الاشتراكي بالاتكال على حليفه الجديد الممثل في التجمع اليمني للاصلاح.

وذكرت صحيفة «٢٢ مايو» الاسبوعية الموالية للمؤتمر الشعبي العام امس ان العميد البشيري اتهم وزير الدفاع برفض كل مشاريع دمج القوات المسلحة خلال الفترة الماضية وتجاهلها. كما اتهمه بتقديم مشاريع «تتنافى مع ابسط القواعد العسكرية ومضامين الوحدة الوطنية». وقالت الصحيفة ان ذلك جاء في مذكرة استقالته المعللة التي قدمها اخيراً الى رئيس مجلس الرئاسة بصفته ايضاً القائد الاعلى للقوات المسلحة وحمل فيها وزير الدفاع «المسؤولية الشخصية الكاملة عن عدم اكتمال وحدة القوات المسلحة».

واشارت الاستقالة الى ان «وزير الدفاع تجاوز صلاحياته بترقية اكثر من ٣٥٠٠ ضابط في ١٤ ايار الماضي. واكدت الاستقالة انه «تم سرقة واختلاس ونهب الكثير من الممتلكات في القوات المسلحة والمعدات والعبث باراضي القوات المسلحة وتوزيعها باسلوب شخصي ولاغراض شخصية ومناطقية».

واشارت الاستقالة (التي تحتفظ الصحيفة بنسخة منها) الى ان وزير الدفاع «لم يتجاوب مع قرارات مجلس الوزراء الداعية الى اصلاح الاوضاع في القوات المسلحة مما حمل رئيس الوزراء على الاعلان في احد اجتماعات مجلس النواب (السابق) انه ليس قادراً على تصحيح الاوضاع في وزارة الدفاع».

وخلص البشيري في استقالته الى القول: «لقد حاولت وغيري اقناعه بالعدول عن هذه الممارسات لكنه لم يستجب».

وتوقعت الصحيفة اثارة هذه الاستقالة في مجلس النواب الذي يستانف جلساته السبت المقبل.

٣٠٠١٩



المصدر : الشرق الاوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ / ٧ / ١٩٩٢

المؤتمر الشعبي يعمل لاحتواء الحزب الاشتراكي

استقالة رئيس الأركان تثير مشكلة توحيد الجيش في اليمن

صنعاء - لندن: «الشرق الأوسط»

اكدت مصادر رسمية يمنية نبأ استقالة العميد الركن عبد الله حسين البشيري رئيس أركان القوات المسلحة اليمنية، احتجاجاً على سياسة وزير الدفاع العميد الركن هيثم قاسم طاهر، وبعد خلافات نشأت بين الرجلين منذ فترة. ولكن المصادر اشارت الى ان الرئيس علي عبد الله صالح لم يبت في الاستقالة بعد.

وكانت مصادر حزبية ابلغت «الشرق الأوسط» قبل أسبوع بان نسخة خطية غير موقعة من الاستقالة تسربت، وتداولتها الأيدي في صنعاء، بينما ظل العميد البشيري معتكفاً في منزله، وتجنب ممارسة مهام منصبه لعدة أسابيع.

وقالت المصادر ان سبب الاستقالة هو، كما أورده العميد البشيري، الاحتجاج على «الابتعاد عن النية الحقيقية لتوحيد القوات المسلحة اليمنية، والقضاء على مظاهر التسيب داخل صفوفه، والأساليب المتبعة في اصدار قرارات ترقيات الضباط».

واضافت أن البشيري يعترض على ترقية حوالي 3 آلاف و500 ضابط، ويعتبرها مسألة «غير نظامية»، ويدين عملية «تخصيص ملكية بعض الأراضي المملوكة للقوات المسلحة لمصلحة بعض الأشخاص».

وجدير بالذكر ان العميد البشيري ينتمي الى شمال اليمن سابقاً، بينما العميد هيثم قاسم طاهر وزير الدفاع من الضالع في محافظة لحج الجنوبية، وتتضمن انتقادات البشيري لهيثم انه استاجر فيللا مجاورة لمنزله في صنعاء، خصصها لاقامة كتيبة عسكرية كاملة، مهمتها حراسة منزل وزير الدفاع، وتوزيعه كميات كبيرة من الأسلحة على القبائل اليمنية.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

التاريخ : ٢٢ يونيو ١٩٩٣

ويرى المراقبون السياسيون في العاصمة اليمنية ان استقالة البشيري تاتي في اطار تبريرات المؤتمر الشعبي العام بان الاتفاقات بينه وبين الحزب الاشتراكي تقضي بان تكون وزارة الدفاع من نصيبه، إذا كانت رئاسة الوزراء للحزب الاشتراكي، وهو شرط لم يتحقق - كما قالت المصادر - لأن الرئيس علي عبد الله صالح ونائبه علي سالم البيض اتفقا على ان يظل العميد هيثم وزيرا للدفاع، حتى قبل تشكيل الحكومة، وتوزيع الحقائب الوزارية على الاحزاب الداخلة في الائتلاف الحكومي.

وتعتبر استقالة البشيري جزءاً من التغير في التكتيك الحزبي للمؤتمر الشعبي العام، بينما تشير بداية عملية انتخاب مجلس رئاسة جديد في مجلس النواب الى اتجاه جديد لاعادة تشكيل الحكومة برئاسة احد القياديين من المؤتمر الشعبي ايضاً، إضافة الى التاثير الكبير لتحالف المؤتمر الشعبي وتجمع الاصلاح في البرلمان على اختيار ممثلي الحزب الاشتراكي في مجلس الرئاسة الجديد.

ويفسر المراقبون هذا التكتيك «الشعبي» الجديد برغبة واضحة لدى المؤتمر الشعبي في تحجيم دور الحزب الاشتراكي اليمني، في وقت تضع القيادة اليمنية توحيد القوات المسلحة على قمة جدول انجازاتها في المرحلة المقبلة، بسبب الأهمية التي يمثلها ذلك للاستقرار في اليمن، في ضوء القوة النسبية التي تتمتع بها الوحدات العسكرية الجنوبية الأصل.



«الشعبي» يعقد مؤتمره الخامس خلال أسبوعين

النواب المستقلون يرشحون 5 أسماء لعضوية مجلس الرئاسة اليمني

صنعاء: من حمود منصر

استعرض البرلمان اليمني أمس 48 قرار بقانون اصدرها مجلس الرئاسة، ولم يبت فيها مجلس النواب السابق، اضافة الى قائمة مشروعات القوانين والاتفاقيات التي يصادق عليها، بينما تداول بعض النواب قائمة من 5 اسماء مرشحة لعضوية مجلس الرئاسة الجديد، هم الرئيس علي عبد الله صالح، ونائبه علي سالم البيض، والعميد مجاهد ابو شوارب نائب رئيس الوزراء، وعبد الملك الطيب سفير اليمن في باكستان، وعبد العزيز عبد الغني عضو مجلس الرئاسة الحالي.

ولم تشر المصادر الى الجهة المسؤولة عن ترويج القائمة، ولكن مصادر مقربة من قيادة المؤتمر الشعبي العام نسبت ذلك الى النواب المستقلين، وقالت انهم يحاولون الحصول على تزكية 75 عضوا في البرلمان، تمهيدا لتقديمهم الى الترشيح رسميا حسب نص الدستور.

ويتزامن فتح باب الترشيح لعضوية مجلس الرئاسة مع تاجيل البت في موضوع منح حكومة العطاس ثقة البرلمان حتى يوم السبت المقبل، في وقت تشير فيه التكهنات الى احتمال حجب الثقة عن الحكومة، والانتظار حتى انتخاب مجلس رئاسة جديد يتولى اصدار تكليف بتشكيل حكومة جديدة، غير ان مصادر مقربة من المهندس حيدر ابو بكر العطاس - رئيس الوزراء - استبعدت احتمال حجب الثقة.

واضافت المصادر ان احتمالات تبادل المواقع العليا في رئاسة الحكومة والبرلمان ومجلس الرئاسة غير وارد في الأمد القريب، لأن بعض القيادات ترى انها ليست أداة في يد البعض الآخر، خاصة بعد ان ترددت تكهنات حول احتمال ترشيح الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر - رئيس مجلس النواب - لعضوية مجلس الرئاسة، على ان يحل المهندس حيدر العطاس محله في رئاسة البرلمان، وتكليف عبد العزيز عبد الغني بتشكيل حكومة جديدة بعد انتخاب مجلس الرئاسة.

من جانب آخر اكدت مصادر مطلعة في المؤتمر الشعبي العام لـ«الشرق الأوسط» ان المؤتمر الشعبي سيعقد مؤتمره العام الخامس في غضون الاسبوعين المقبلين، وقالت ان المهمات المطروحة على المؤتمر تتضمن اختيار مرشحيه في انتخابات مجلس الرئاسة المقبل، وان المؤتمر الشعبي العام يتجه لإرساء تقاليد تنظيمية وحزبية لتسيير شؤونه، وتحديد مواقفه واختياراته في الحياة السياسية اليمنية.

ومن المتوقع ان يحدث المؤتمر العام للمؤتمر الشعبي سلسلة تغييرات هيكلية، تتعلق باعادة البناء التنظيمي، وتحقيق الانضباط الحزبي في صفوفه، وتنشيط العلاقات بين مستوياته المختلفة. واشارت المصادر الى ان عملية التحضير لعقد المؤتمر العام الخامس ستنتهي خلال ايام قلائل.

وعلى صعيد آخر اعلنت وزارة الداخلية اليمنية امس عن استعادة 60 سيارة كانت مسروقة في محافظتي صنعاء وذمار، في حملة مكثفة لأجهزة الأمن تساندها وحدات من الجيش، مدعمة بطائرات الهليكوبتر، لتعقب قطاع الطرق ولصوص السيارات على طرق صنعاء - عمران، وصنعاء - ذمار، وصنعاء - الحديدة.

واوضح مصدر مسؤول في وزارة الداخلية ان رجال الشرطة تمكنوا من الكشف عن عدد من اوكار عصابات سرقة السيارات في ذمار صنعاء، وضبط مجموعة من السيارات الأخرى في عدد من ورش التصليح في المدينتين، وطالبت الوزارة المواطنين الذين ابلغوا عن نهب او سرقة سياراتهم مراجعة ادارات المباحث الجنائية لاستكمال اجراءات استعادتها.

تطور جديد في قضية هرب المسجونين في عدن

القبض على ضابط يمني بتهمة تزويد «الجهاد» بالسلاح

صنعاء: من حمود منصر
لندن: من لطفي شطارة

ألقت أجهزة الأمن في عدن امس القبض على ضابط في اللواء العاشر من الجيش اليمني يدعى «الزريقي» بعد عملية بحث طويلة، بعد ان اعترف المتهمون من اعضاء «الجهاد» ـ المقبوض عليهم في أعقاب حوادث تفجير فندقي عدن وجولدمور ـ انه كان يمدهم بالصواريخ لضرب القاعدة التي كانت تستعملها قوات مشاة البحرية الامريكية في عدن.

وتوقعت مصادر امنية ـ في تصريحات لـ«الشرق الاوسط» من عدن ـ ان القبض على الزريقي سيقود الى الكشف عن مكان وجود السبعة الهاربين من سجن المنصورة المركزي يوم الاحد الماضي، الذين ينتمون لنفس التنظيم، ولم تستبعد احتمال ضلوعه في تدبير عملية الهروب.

وكان وزير الداخلية اليمني العقيد يحيى المتوكل اتهم جهات خارجية بالوقوف وراء عملية هروب الاصوليين السبعة من السجن، الا انه لم يحدد تلك الجهات، واكد في تصريحات صحافية انه «سيتم القبض عليهم قريبا».

وذكرت المصادر الأمنية أن الزريقي كان على علاقة وطيدة بمنفذي محاولة اغتيال علي صالح عباد (مقبل)، عضو المكتب السياسي للاشتراكي وعضو هيئة رئاسة البرلمان الحالي.

على صعيد آخر بدأت المساومات السياسية بين أحزاب الائتلاف الحاكم في اليمن (المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي والتجمع اليمني للاصلاح) بهدف التنسيق في إعداد قائمة المرشحين لعضوية مجلس الرئاسة الجديد، بعد تعثر مشروع الاصلاحات الدستورية، وإلغاء مجلس الرئاسة واستبدال منصبي رئيس ونائب رئيس به. واستبعدت المصادر ـ في تصريحات لـ«الشرق الاوسط» ـ ان يرشح التجمع اليمني للاصلاح زعيمه الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر ـ رئيس مجلس النواب الحالي ـ لعضوية مجلس الرئاسة، وأضافت أن الاصلاح لن يفرط في رئاسة البرلمان، وتوقعت ان يرشح احد الاعضاء القياديين الآخرين لعضوية مجلس الرئاسة، ويحتفظ بمواقعه في البرلمان والحكومة.

التتمة .... ص 4

وأكدت مصادر في رئاسة البرلمان ان الجلسة التي سيعقدها المجلس غدا ستخصص لمناقشة بيان الحكومة والتعقيب عليه، مع احتمال طرح البيان للتصويت بالثقة بعد غد، بعد ان انتهت اللجنة البرلمانية التي يترأسها علي صالح عباد (مقبل) - عضو هيئة رئاسة مجلس النواب - من دراسته واعداد الاستفسارات المطلوب الاجابة عليها.

وتوقعت المصادر منح الحكومة الثقة، بعد ان حذر المهندس حيدر ابو بكر العطاس - رئيس الوزراء - من «التلاعب باقدار البلاد واستقرارها». وقالت مصادر الائتلاف «هذه حكومتنا ولا بد من دعمها». ولكن الأمر يظل معلقا حتى اجراء التعديلات الدستورية او انتخاب مجلس الرئاسة.

وذكرت المصادر ان عملية انتخاب مجلس الرئاسة ستجري في جولتين، يتعين في الجولة الأولى ان يحصل المرشح - الذي تتوافر فيه الشروط الدستورية - على أصوات 200 نائب لكي يفوز بعضوية مجلس الرئاسة. واذا لم يتيسر ذلك تبدأ جولة ثانية بفتح باب التصويت مرة اخرى، ويكفي حصول المرشح على 151 صوتا (من أصل 301 صوت) للفوز.

وتؤكد المصادر ان الفوز بعضوية مجلس الرئاسة لا بد أن يمر عبر تحالفات وتنسيق مسبق بين الاحزاب الرئيسية، لأن الأغلبية البرلمانية المطلوبة لذلك لا تتوفر لأي حزب على حدة، مما يشير الى ان تركيب المجلس الجديد سيمثل أحزاب الائتلاف والمستقلين، بينما يقتصر المجلس الحالي على المؤتمر الشعبي العام (3 اعضاء) والحزب الاشتراكي (عضوان اثنان)، حسب ما نصت عليه اتفاقية الوحدة بين شطري اليمن، الموقعة في 30 نوفمبر (تشرين الثاني) 1989.

وذكرت مصادر سياسية مطلعة - لـ«الشرق الاوسط» ايضا - ان المؤتمر الشعبي العام - الذي كان يشدد على اجراء التعديلات الدستورية لتوحيد الارادة السياسية وانهاء الازدواجية - يرى ان حجم تمثيله البرلماني يوفر له فرصة للمساومة والضغط على الاشتراكي والاصلاح لقبول التمثيل بعضو واحد لكل منهما في مجلس الرئاسة، خاصة بعد ان اتخذ الحزب الاشتراكي موقفا متشددا.

وتوقع المراقبون ان يخسر الحزب الاشتراكي اليمني مقعدا في مجلس الرئاسة المقبل، بالاضافة الى إلغاء منصب نائب الرئيس - الذي استحدث في اتفاقية الوحدة - ولوحظ أن اول قائمة من المرشحين تداولها النواب تضمنت اسم علي سالم البيض - الأمين العام للحزب الاشتراكي ونائب رئيس مجلس الرئاسة الحالي - وغاب منها اسم سالم صالح محمد - عضو المجلس الحالي والأمين العام المساعد للحزب - وكذلك القاضي عبد الكريم العرشي - الذي يحتل احد مقاعد المؤتمر الشعبي في المجلس الحالي ايضا.

وتضمنت القائمة اسم الرئيس علي عبد الله صالح - الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام - وعبد العزيز عبد الغني - الأمين العام المساعد له - اضافة الى عبد الملك الطيب عن تجمع الاصلاح، والعميد مجاهد ابو شوارب عن المستقلين.

وأشار محللون سياسيون في صنعاء الى ان القائمة التي تداولتها الايدي - دون تحديد هوية الجهة التي وراءها - تعتبر عملية اختبار لردود فعل الحزب الاشتراكي وتجمع الاصلاح، غير ان دوائر الاشتراكي اعتبرتها نوعا من الضغط لدفع الحزب الى قبول التعديلات الدستورية، حتى لا يخسر موقعا في مجلس الرئاسة. وجدير بالذكر ان الحزب لديه نسبة من المقاعد البرلمانية تمكنه من تعطيل التعديلات الدستورية، ولكنها لا تؤهله للاحتفاظ بنفس التمثيل - الذي يتمتع به حاليا - داخل مجلس الرئاسة.

وتوقعت مصادر برلمانية انه اذا تحقق اتفاق سياسي بين أحزاب الائتلاف الحاكم حول التعديلات الدستورية، يمكن التراجع عن انتخاب مجلس رئاسة، واجراء التعديلات في زمن قياسي، وانتخاب رئيس ونائب للرئيس في غضون الفترة المتبقية من المدة الممنوحة من مجلس النواب لمجلس الرئاسة الحالي.

ونسبت المصادر الخلافات حول التعديلات الدستورية الى تباينات بين مواقف الاشتراكي وكل من المؤتمر الشعبي العام، وتجمع الاصلاح بشأن الحكم المحلي، الذي يعارضه المؤتمر والاصلاح، بحجة أن عملية بناء الدولة المركزية لم تستكمل بعد، حتى يتم تفويض بعض صلاحياتها للسلطات المحلية، ويعتبران ان فكرة الحكم المحلي تهدد وحدة البلاد، في حين يرى الاشتراكي أنها سمة من سمات النظام الديمقراطي، واسلوب عملي لتخفيف معاناة المواطنين في المعاملات والاجراءات المركزية، يساعد على تحقيق التنمية.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ يوليو ١٩٩٣

اجتماعات برئاسة علي صالح يشارك فيها سالم صالح

اليمن: قيادات المؤتمر والاشتراكي تسعى الى تجاوز «الأزمة الخانقة»

□ صنعاء - من فيصل مكرم:

■ عقدت لقاءات مكثفة يومي امس وأول من أمس في صنعاء بين كبار قيادات الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام برئاسة الرئيس الفريق علي عبدالله صالح رئيس مجلس الرئاسة الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام وشارك في اللقاءات السيد سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة الامين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني. وتناولت اللقاءات التي استمرت حتى ساعة متقدمة من الليل التطورات السياسية الاخيرة في البلد في ضوء الازمة العالقة بين الحزب والمؤتمر. ووصفت مصادر سياسية الأزمة بانها «خانقة» خصوصاً بعدما تبين ان المؤتمر الشعبي وحزب التجمع اليمني للاصلاح، الشريك الثالث في الائتلاف الحكومي، مصممان على انتخاب مجلس جديد للرئاسة يمكن ان يستبعد منه الاشتراكي وذلك بعد تاجيل بتّ الاصلاحات الدستورية.

وأشارت هذه المصادر الى ان البحث بين قيادات الحزبين (المؤتمر والاشتراكي) تطرق الى ما تناولته استقالة العميد عبدالله البشيري رئيس هيئة الاركان العامة للقوات المسلحة من منصبه من اتهامات الى وزير الدفاع العميد هيثم قاسم طاهر تركزت على «عرقلته دمج القوات المسلحة وتقديم مشاريع تتنافى مع ابسط القواعد العسكرية» في اشارة واضحة الى رغبة الحزب الاشتراكي في عدم اكمال دمج المؤسسة العسكرية باعتبار ان وزير الدفاع عضو في المكتب السياسي للحزب.

ويتوقع ان تتواصل المحادثات بين المؤتمر والاشتراكي للوصول الى صيغة للتعامل مع القضايا التي تستجد. واكدت مصادر قريبة من المؤتمر الشعبي انه لن يتراجع عن موقفه الداعي الى انتخاب مجلس جديد للرئاسة كما ينتظر الاتفاق على مدة زمنية لاستكمال دمج القوات المسلحة. لكن معلومات غير اكيدة تشير الى ان الخلافات لا تزال قائمة بين الحزبين حول قضايا معلقة لم يكشف النقاب عنها. وترجح مصادر مطلعة انضمام التجمع اليمني للاصلاح الى هذه اللقاءات باعتباره الشريك الثالث في الائتلاف الحكومي.

في غضون ذلك قالت مصادر برلمانية ان مجلس النواب سيبدا



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اليمنية

التاريخ : ٢٢ يوليو ١٩٩٣

مناقشة بيان الحكومة الجديدة برئاسة السيد حيدر العطاس وان مسألة منح الثقة للحكومة الجديدة امر لا يمكن التكهن به في الوقت الراهن. الا ان المصادر اشارت الى ان مناقشة برنامج الحكومة للمرحلة المقبلة سيأخذ حيزاً من الوقت وربما تحصل الحكومة على تمديد لفترة عملها من مجلس النواب الى ان تستكمل الاستعدادات لانتخاب مجلس الرئاسة وبعد ذلك تشكل حكومة جديدة.



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصـــدر العرب القطرية

التاريـــخ : ٢٤/ ٦/

اليمن يعرض مكافآت لاعتقال ستة إسلاميين فروا من السجن

عدن – رويتر – عرض اليمن أمس مكافآت لمن يدلي بمعلومات تؤدي إلى الإمساك بستة متشددين إسلاميين متهمين بقتل ثلاثة أشخاص بينهم سائحان استراليان.

وقالت وزارة الداخلية أن الرجال الستة فروا من سجن المنصورة المركزي بمحافظة عدن فجر الأحد الماضي بمساعدة أحد حراس السجن.

وكان الرجال الستة الذين نشرت الصحف اليمنية صورهم أمس قد احتجزوا لصلتهم بانفجارات بإثنين



من فنادق عدن في ديسمبر كانون الأول الماضي وهي الانفجارات التي أودت بحياة الاستراليين وشخص ثالث.

وقالت الصحف أن الحكومة تعرض مكافآت مالية لم تحدد قيمتها لمن يدلي بمعلومات تؤدي إلى القاء القبض عليهم.

وقالت مصادر رسمية أن قوات الأمن تشن حملة مطاردة للرجال الستة وخاصة في محافظات اليمن الجنوبية.



المصدر : السياسة الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣/٧/١٩٩٣

صنعاء: لجنة لجمع وتبويب الوثائق الخاصة بالحدود السعودية - اليمنية

صنعاء خاص بـ «السياسة»

علمت «السياسة» بأن الحكومة اليمنية قد شكلت مؤخرا لجنة تضم بها عددا كبيرا من الخبراء والمسؤولين القانونيين والعسكريين القائمين على مسائل الحدود والقانون الدولي في الخارجية اليمنية حيث تم حصر مهمتها في جمع وتبويب كافة الوثائق والمعلومات الخاصة بالحدود اليمنية السعودية وصرح مصدر مطلع في الخارجية اليمنية لـ «السياسة» بأن مهمة الخبراء سوف تكون في عمل دراسات وتقارير مختلفة ستقدم للفريق الذي سيفاوض المملكة العربية السعودية حول قضية الحدود. بشكل يجعل المفاوض اليمني أمام عدة خيارات وكذلك تحدد له الأولويات التي لايمكن تخطيها عند التفاوض مع الجانب السعودي.

وكشف المصدر النقاب عن عزم الحكومة اليمنية استصدار بيان حكومي ونيابي مشترك يحدد به الأولويات اليمنية بالنسبة لقضية الحدود مع المملكة العربية السعودية.

من جانب أخر علمت «السياسة» من مصدر مطلع في الحكومة اليمنية بأن زيارة وزير خارجية سلطنة عمان يوسف بن علوي الى اليمن كانت ناجحة وحققت مزيدا من التقارب بين الدولتين.

وبين المصدر بأن الوزير العماني قد اتفق مع الحكومة اليمنية على ضرورة تحقيق تنسيق وتفاهم مشترك للقضايا الدولية والاقليمية من خلال عقد اللقاءات الثنائية المتواصلة وتبادل المعلومات حولها.

واكد بأن الحكومتين قد قطعتا شوطا طويلا في مجال التعاون النفطي حيث قررت السلطنة زيادة تمويل عمليات التنقيب عن النفط في اليمن والمشاركة في اعادة تأهيل بعض المشاريع النفطية والبتروكيماويات هناك.



المصدر : المسلمون السعودية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات .التاريخ : ٢-٢ يوليو ١٩٩٢

مفتي اليمن: تقدير مصلحة الواجبات للزكاة مخالفة للشريعة

صنعاء - خاص - «المسلمون»:

□ اصدر الشيخ احمد محمد زبارة مفتي الجمهورية اليمنية فتوى بعدم تحديد قيمة الزكاة من قبل مصلحة الواجبات على المكلفين بدفعها.

وقد جاءت هذه الفتوى بعد التقديرات الجزافية التي تفرضها مصلحة الواجبات على التجار.

وارسل زبارة توجيها بذلك الى مسؤولي الواجبات موضحا فيه ان تقدير الزكاة على المكلفين من قبل مصلحة الواجبات يعتبر امرا غريبا على الشريعة ومخالفا للدين.

وقال ان الزكاة امانة وفرض ديني واجب يخضع للذمة الدينية وليس من فرض البشر ولم يأت بها قانون وضعي. ومن ثم فالزكاة ليست ضريبة يسأل عنها المزكي بل هي امانة كالصيام والصلاة ومقبول قول فيها المزكي. ■



هل هناك أياد خفية وراء تهجير اليهود اليمنيين؟

صنعاء ـ من حسام حمدان:

□ كشف الكيان الصهيوني ولاول مرة النقاب عن وصول حوالى ٣٠٠ من اليهود اليمنيين الى تل ابيب خلال عام واحد وذلك في اطار عملية احيطت بالسرية التامة تفاديا لكل ما من شأنه افساد اية محاولات مستقبلية لنقل بقية اليهود، وذلك استكمالا لعمليات سبقت في الاربعينيات والخمسينيات وعرفت آنذاك بـ«عملية بساط الريح» تم بمقتضاها نقل حوالى ٣٤ الف يهودي يمنى.

وكانت وسائل الاعلام اليمنية الحزبية قد كشفت النقاب عن بعض عمليات التهجير السرى لبعض العائلات اليهودية وبمساعدة بعض السفارات، الا ان السلطات اليمنية اعتبرت مسألة مغادرة بعض اليهود اليمنيين البلاد مسألة عادية خاصة وانه لا توجد قيود على سفر المواطنين اليمنيين الى اى بلد فى العالم باستثناء الكيان الصهيوني.

غير انها اكدت بأنه ليس في مقدورها ان تمنع هجرة مواطنيها الى الكيان الصهيوني اذا تم ذلك بصورة غير مباشرة وهي محقة في ذلك.

ولذلك كان من الطبيعى ان تستهجن السلطات اليمنية الضجة التى احدثتها هجرة حوالى ٣٠٠ يهودى يمنى خلال عام واحد، وان تحاول التقليل من اهمية هذا العدد مقارنة بما تم من هجرات سابقة بل نفت ذلك حيث نقلت صحيفة ٢٦ سبتمبر هذه الانباء ووصفتها بانها مختلقة وكاذبة ولا اساس لها من الصحة وتروجها مصادر معادية لليمن ووحدتها ونهجها الديمقراطى بهدف الاساءة الى اليمن والتشهير بها.

واضافت الصحيفة ان اليهود اليمنيين مواطنون يمنيون كفل لهم الدستور كل حقوق المواطنة وألزمهم بكل واجباتها وليس لليهود اليمنيين وطن آخر غير اليمن. وقد جاء الكشف عن هجرة اليهود اليمنيين خلال ندوة عقدتها دائرة الهجرة فى مدينة «راخفوت» جنوب «تل ابيب» وهو الامر الذى اكدته صحيفة «معاريف» حيث نشرت مقالات متعلقة بذلك ومدعمة بالصور حول عملية التهجير التى جرت بسرية تامة.

كذلك نشرت وسائل الاعلام الدولية صورا ليهود يمنيين وهم يرتدون الزى اليمنى فى اثناء تلقيهم دروسا بالعبرية. واوضحت هذه المصادر ان العملية انطلقت منذ اغسطس من العام الماضى وشملت سبعة وخمسين مهاجرا عام ١٩٩٢م ثم ارتفع هذا العدد بشكل ملحوظ حتى وصل مع عام ١٩٩٣م الى ٢٥٠ يهوديا اضيف اليهم ٣٤ يهوديا وصلوا مؤخرا الى فلسطين عبر عاصمة اوروبية ليصبح العدد ٣٠٠ مهاجر يهودى يمنى تقريبا.

وقد تم التحضير لهذه العملية منذ مدة بغرض ترحيل الف وخمسمائة يهودى يمنى مازالوا يعيشون فى اماكن متفرقة فى اليمن وذلك استكمالا للعمليات السابقة التى تم من خلالها نقل نحو ٥٦ الفا من اليهود اليمنيين.

٠٠٠٤٤٣٠١



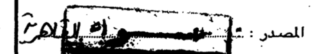
ومن المعروف ان السلطات الصهيونية تتكتم بشدة على مثل هذه العمليات كما حدث مع يهود الفلاشا فى عهد النميرى الا ان تسرب بعض المعلومات قد يفسد الخطط في استكمال عمليات التهجير.

ولذلك قال ناطق باسم الوكالة اليهودية التى تولت اسكان اليهود اليمنيين فى الكيان الصهيونى ان هناك احتمالا قويا بأن تكون صحيفة «معاريف» قد خربت امكانية تهجير ما بين ٨٠٠ و١٠٠٠ يهودى يمنى آخرين. كما ان عمليات تهجير اليهود اليمنيين فضلا من انها تتم بسرية وبصورة غير مباشرة فإنها تتم كهجرات داخلية كمرحلة اولى، وهذا ما اشارت اليه صحيفة «الوحدوى» ـ احدى الصحف اليمنية ـ حيث ذكرت ان يهود مديرية حيدان رتبوا هجرات داخلية كمرحلة اولى حيث قاموا تدريجيا ببيع ممتلكاتهم فى حيدان وعلى مراحل لمواطنين يمنيين على انهم فضلوا السكن فى مدينة صعدة ـ احدى التجمعهات اليهودية ـ وقاموا باستخراج جوازات سفر بعدة اشكال وصور «حيث يطلب من صاحب جواز السفر ايضاح الغرض منه» واوضحت الصحيفة ان بقية يهود حيدان لحقوا باخوانهم فى مدينة صعدة وبالمبررات السابقة نفسها وهى تفضيل السكن فى صعدة، ثم استأنفوا رحلة هجرتهم الى الخارج وتحت مبررات العلاج!

واكدت الصحيفة على ما حذرت منه وسائل اعلام يمنية فى حينها ان مؤامرات اجنبية تعمل فى اليمن تحت عدة مسميات «منها عمل ادارى فى مستشفى السلام بصعدة ـ رحلات سياحية ـ وبعضها ذات طابع دبلوماسى» واكدت مصادر مطلعة للصحيفة ان ترحيل اليهود اليمنيين جرى بمعرفة جهات كثيرة فى صعدة وبتنسيق معها نظرا لانه يستحيل ان تغيب جالية باكملها عن الاعين دون ان يلفت ذلك نظر جهات الاختصاص. وعلى الرغم من المشاكل التى يواجهها الكيان الصهيونى بشأن استيعاب المهاجرين الجدد الا انهم مازالوا مصرين على استقطاب كل يهود العالم الى فلسطين المحتلة، وقد قال اليهود الوافدون حديثا ان الاحوال فى «ارض الميعاد» هى اسوأ بكثير مما كانوا يعتقدون!!

واذا كان الكشف عن عمليات تهجير اليهود اليمنيين قد افسد على الاقل فى هذا الوقت أية خطط مستقبلية للوكالة اليهودية فإن ذلك لن يثنيها عن استئناف نشاطها لاحقا وبعد ان تهدأ الامور وبالسرية نفسها التى كانت سابقا حتى تتمكن من اجلاء كل اليهود اليمنيين. ■



المصدر : 

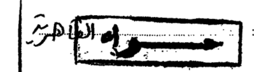
التاريخ : ٢٤ يونيو ١٩٩٣

المرأة في اليمن قاضية

رئيسة وفد الإعلام اليمني





المصدر :


للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ يوليو ١٩٩٢

● حضرت للقاهرة السيدة «امة العليم السوسوة» وكيلة وزارة الاعلام اليمنية ، كرئيسة للوفد اليمنى المشارك فى مؤتمر وزراء الاعلام العرب الذى عقد بالقاهرة فى الاسبوع الماضى ، وهى المرة الاولى التى تراس فيها سيدة وفدا عربيا وبمناسبة تواجدها بالقاهرة . اجرينا معها هذا الحوار .

● فدوى حسن ●

تصوير : محمود عارف

● اسمى امة العليم السوسوة ، من مواليد «تعز» وهى مدينة يمنية ساحرة تقع بالجنوب . درست بها حتى نهاية المرحلة الثانوية . وبدات حياتى العملية بها وانا صغيرة - قبل اتمام تعليمى الجامعى - فى برامج الاطفال بالاذاعة منذ نهاية الستينيات تقريبا . انتقلت بعد ذلك لاذاعة صنعاء ثم لتليفزيون صنعاء الذى عملت به كمقدمة ومعدة برامج وقارئة لنشرة الاخبار .

● فى عام ١٩٨٠ حصلت على بكالوريوس الاعلام من جامعة القاهرة ، وعينت فى التليفزيون اليمنى كمساعدة لمدير البرامج .

● رشحت بعد ذلك لاكمال دراستى بالولايات المتحدة لاحصلت على الماجستير من جامعة واشنطن وكان موضوع الرسالة «الاعلام الدولى» .

● على المستوى الشخصى انا ام لطفلين «سناء ورنا» .

● فى فترة ما قبل الستينيات كانت الاعراف السائدة فى اليمن لاتفضل فكرة خروج النساء للدراسة ولكن بعد الثورة خرجت مئات الالاف من السيدات للدراسة ، وهذا لا يعنى ان الامية لدينا قد انتهت فمع الاسف نسبة الامية لا تزال مرتفعة بين السيدات . وذلك لاسباب اجتماعية فى المقام الاول ، وبسبب نقص الامكانات المادية اللازمة للعملية التعليمية .

● فى اليمن هناك بعض المدارس المختلطة . وتوجد جامعتا صنعاء وعدن وتتوافر بهما كل الكليات تقريبا . مشكلتنا الان اننا نحاول توفير «كادر» من الاساتذة اليمنيين . فى بداية انشاء الجامعة كان اعتمادنا بصورة اساسية على الاساتذة المصريين ثم بدأ الاساتذة اليمنيون يحلون محلهم شيئا فشيئا .

● النساء يعملن فى كل المجالات وان كان عددهن لا يتناسب مع تعداد نساء اليمن ، ولكنهن اقتحمن مجالات عديدة كالطب والهندسة . والتدريس ، والمراة اليمنية تعمل استاذا بالجامعة وعميدة ايضا وتولت اول سيدة عمادة كلية منذ ٦ سنوات وكان حدثا كبيرا .. الان اصبح هذا الوضع مالوفا .

ولدينا مجال شديد التميز نعمل به وهو مجال القضاء . فالمراة اليمنية تعمل قاضية . وبالطبع تعمل اعلامية .

● تواجد النساء فى الاعلام اليمنى لا يقارن بتواجد الاعلام النسائى فى مصر لعراقة الاعلام المصرى ، لدينا مذيعات اثبتن وجودهن ، ولدينا عدد كبير من المخرجات يزيد على ٢٥ مخرجة ، لكن مع الاسف تولى السيدات لمناصب فى الحقل الاعلامى لا يلقى قبولا عاما بسبب الاعتقاد العام بعدم قدرة النساء على القيام بالمهام الصعبة رغم انه لم يحدث ان تولت سيدة منصبا وفشلت حتى الآن .

● لدينا قناتان تليفزيونيتان ، وفى الاذاعة برنامجان رئيسيان ، وست اذاعات محلية .

● المراة اليمنية دخلت البرلمان . وفى الانتخابات الاخيرة تقدمت ٤٧ سيدة للترشيح وفى ظل تعددية سياسية وانتخابات صعبة نجحت اثنتان . ورغم ان هذا عدد قليل الا ان هذه خطوة جريئة من السيدات . وفى ظل الظروف الاجتماعية ارى ان هذا تميزا وجراة يحسبان للمراة اليمنية .

● الموازنة بين العمل وواجبات



المرأة مشكلة في كل مكان ، انا شخصيا حبى الشديد لعملى يجعلنى راضية وسعيدة رغم الارهاق ، بالاضافة لمساندة اسرتى لى وخاصة والدتى التى تهتم باطفالى فى فترات غيابى .

● هناك دور حضانة ولكن الغالبية تعتمد على جيل الجدات فى رعاية الاطفال اثناء عمل الام ، خاصة ان من سماتنا اننا نحيا معا كاسرة كبيرة ممتدة فى نفس المنزل وهذا يجعل ازمة الاسكان غير موجودة لدينا وان كان هناك اتجاه فى الاسر الجديدة للاستقلال بحياتها .

● الازياء اليمنية مبهرة جدا وتتنوع من قرية لاخرى ، تتميز عادة بالالوان المبهجة ومع الاسف الزى الوطنى يتجه للاندثار بسبب تكاليفه المرتفعة واعتماده على الشغل اليدوى .

● الاكلات اليمنية تتنوع من منطقة لاخرى ولكنها تعتمد بشكل اساسى على الدقيق فى صناعة العجائن التى يضاف اليها العسل او اللبن .

● يعانى الشباب من مشكلة المغالاة فى المهور مما تسبب فى ارتفاع سن الزواج فى الاونة الاخيرة .

● الصناعات الوطنية مازالت فى طور بدايتها ، ونحن اصلا بلد زراعى يشتهر بالبن طبعا .

● تعداد سكان اليمن سبعة عشر مليونا . وهناك مراكز لتنظيم الاسرة ولكن لا تلقى قبولا كبيرا ■



المصدر : الحرم الأوسط اللندنية

التاريخ : ٢٤ يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

سالم صالح يستفيد من غياب البيض لإعادة الحوار بين المؤتمر والاشتراكي

لندن: من لطفي شطارة

كشفت مصادر حزبية يمنية لـ«الشرق الأوسط» عن محاولات جديدة لاستئناف الحوار بين الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام بشأن مسألة توحيدهما، وذلك في لقاء عقد قبل يومين بين قيادتي التنظيمين.

ويعتبر هذا أول لقاء لم تكشف عنه صحف الحزبين، ربما لأنه يعقد في غياب علي سالم البيض، الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني، الذي يتلقى العلاج في احد المستشفيات بالولايات المتحدة الامريكية.

ولم تنف مصادر مقربة من اللجنة العامة (المكتب السياسي) للمؤتمر الشعبي أن يكون سالم صالح محمد الأمين العام المساعد للاشتراكي رئيس وفد حزبه في هذا الحوار مع المؤتمر، وقالت ان اللقاء اسفر عن اتفاق لتشكيل لجنة مشتركة، لمناقشة تطوير التعاون بين الحزبين، وتقرير مصير «وثيقة التحالف والتنسيق نحو التوحيد»، التي وقع عليها الامينان العامان علي عبد الله صالح وعلي سالم البيض قبل الانتخابات العامة، التي جرت في 27 ابريل (نيسان) الماضي، وهي الوثيقة التي لم تبت فيها دورة اللجنة المركزية للاشتراكي الاخيرة، واحالتها الى المؤتمر العام الرابع للحزب المقرر عقده في حد اقصاه نهاية شهر نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل.

وكانت أوساط سياسية في قيادة الاشتراكي وصفت هذه الوثيقة بانها «قللت كثيرا من اهمية التوحيد، كقضية استراتيجية في حياة التنظيمين، كما انها تثار دائما ضمن حيثيات اي ازمة سياسية في البلاد».

وتشير تكهنات المراقبين الى ان سالم صالح محمد، الذي تغيب عن دورة اللجنة المركزية الأخيرة، بسبب خلافه الشديد مع الأمين العام علي سالم البيض حول عدد من القضايا التنظيمية، ومن بينها قضية التوحيد، ربما يسعى خلال غياب البيض الى اعادة طرح هذه القضية، ولكن على اسس اكثر قبولا لدى الحزب الاشتراكي، لكي تأخذ خطوات متدرجة لتعزيز جوانب الثقة بين الشريكين في قيام الوحدة بين الشطرين السابقين.

واوضحت المصادر ان اللجنة ستبحث صيغة اخرى، اذا ما رات ان وثيقة التحالف غير مجدية، ولا تلبي الحد الادنى من المطالب التي يطرحها قطاع واسع من الحزب الاشتراكي، وان هذه الصيغة ستتفق مع المعطيات السياسية الجديدة.

وجدد عبد السلام العنسي، عضو اللجنة العامة (المكتب السياسي) للمؤتمر الشعبي العام، رفض حزبه «الركض وراء صيغة التوحيد»، وقال لـ«الشرق الاوسط» «نحن نعتبرها قضية وطنية، والمؤتمر مستعد للحوار مع الاشتراكي حول اية صيغة للتعاون».

واضاف ان حزبه ما زال متمسكا بوثيقة التحالف التي وقعها الامينان العامان، ووصفها بانها «ما زالت سارية المفعول، ولم ترفض قطعا من أي من الطرفين، رغم تحفظات الاشتراكي عليها».

وذكر العنسي أن اللجنة العامة للشعبي عقدت قبل يومين اجتماعا وافقت فيه على استمرار الحوار بين احزاب الائتلاف الثلاثة (الاصلاح والمؤتمر والاشتراكي) عبر اللجنة الثلاثية المكونة من عبد الوهاب الانسي، عن الاصلاح، وعلي احمد السلامي، عن الاشتراكي، وعبد الله احمد غانم، عن المؤتمر، للوصول الى رؤية مشتركة حول التعديلات الدستورية، ووضع الية لتنفيذها، اذا ما توصلت اللجنة الى نتائج ايجابية تمهد الطريق الى إقرارها، وفتح مجال لمناقشتها داخل البرلمان، بعد انتخاب مجلس رئاسة جديد خلال الشهرين المقبلين.

واضاف العنسي ان «اللجنة العامة استمعت الى تقرير من الكتلة البرلمانية التي تمثل المؤتمر، وطرحت فيه وجهة نظرها حول برنامج الحكومة، الذي سيناقشه مجلس النواب اليوم، وقال ان كتلة المؤتمر، وهو الحزب الذي حصل على اكبر عدد من المقاعد البرلمانية (125) مقعدا في الانتخابات الأخيرة، ستطالب الحكومة بوضع برنامج زمني لتنفيذ ما ورد في بيانها، حتى يمكن محاسبتها عن التقصير».



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٥ يونيو ١٩٩٣

الازمة السياسية خفت حدتها لكن المؤتمر مصر على انتخاب مجلس الرئاسة

اتفاق بين الاحزاب اليمنية على احياء لجنة الحوار الثلاثية

☐ صنعاء –
من عبدالرحمن الحيدري
وفيصل مكرم:

■ افادت مصادر مطلعة في صنعاء امس ان عدداً من اعضاء المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني برئاسة السيد سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة الامين العام المساعد للحزب التقوا الرئيس الفريق علي عبدالله صالح رئيس مجلس الرئاسة الامين العام للمؤتمر الشعبي العام وعدداً من اعضاء اللجنة العامة (المكتب السياسي) للمؤتمر. وعقد الجانبان سلسلة اجتماعات خلال الايام القليلة الماضية اسفرت عن الاتفاق على إعادة تنشيط اللجنة الثلاثية المشكلة من احزاب الائتلاف الحاكم (المؤتمر، الاشتراكي، الاصلاح) لمناقشة مشروع التعديلات الدستورية بعدما خفف الحزب الاشتراكي مواقفه المتشددة حيال التعديلات. وكانت هذه المواقف أتت بالمؤتمر الشعبي العام الى المطالبة بفتح باب الترشيح لانتخاب مجلس الرئاسة وتاجيل بت مسالة التعديلات الى وقت لاحق وذلك من خلال كتلته البرلمانية وبمساندة من كتلة الاصلاح.

واشارت هذه المصادر الى ان اللقاءات التي حضرها ممثلون عن التجمع اليمني للاصلاح هدأت الى حد ما التوتر بين الاحزاب الثلاثة واقرت فيها العودة الى الحوار من جديد عبر اللجنة الثلاثية المكونة من السادة: عبدالله غانم وزير العدل عضو اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام بدل الدكتور عبدالكريم الارياني، وعبدالوهاب الآنسي نائب رئيس الوزراء الامين العام للتجمع اليمني للاصلاح، واحمد السلامي وزير الكهرباء عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي.

وقالت مصادر في المؤتمر الشعبي العام ان اللجنة الثلاثية ستعمل على تقديم مشروع التعديلات الدستورية بصيغته النهائية من قبل الاحزاب الثلاثة الى مجلس النواب بعد انتخاب مجلس الرئاسة الجديد. وقرار انتخاب المجلس لا عودة عنه نظراً الى ان البرلمان فتح باب الترشيح للمجلس في ١٩ الشهر الجاري ولمدة ٦٠ يوماً، وهو التزام دستوري لا يمكن العدول عنه في اي حال من الاحوال.

الى ذلك بدأت الاستعدادات داخل المؤتمر الشعبي العام (الشريك الاكبر في الائتلاف الحاكم) لعقد المؤتمر العام الخامس للحزب قبل انقضاء المهلة التي تستوجب تقديم قائمة المرشحين لاعضاء مجلس الرئاسة الى البرلمان وهي ٦٠ يوماً (٥٤ يوماً من الآن). وسيفسح ذلك للمؤتمر الشعبي اختيار من يمثله في مجلس الرئاسة. واشارت بعض المصادر انه يمكن ان يعقد مؤتمر عام استثنائي بعد اسبوعين لمناقشة هذه المسالة فقط وفي حال عدم انعقاد مؤتمر عام للمؤتمر الشعبي، فان هناك ثلاثة مرشحين منه لمجلس الرئاسة هم علي عبدالله صالح والسيد عبدالعزيز عبدالغني والدكتور الارياني. وايا تكن اسماء مرشحي المؤتمر، فان القاضي عبدالكريم العرشي عضو المجلس المالي لن يكون بينهم نظراً الى انه مرشح لمنصب قضائي كبير (رئيس المحكمة العليا). وعلى النقيض من ذلك لم تنشر اي معلومات من داخل الحزب الاشتراكي عما ينوي الحزب عمله وما اذا كان سيرشح شخصيات منه لمجلس الرئاسة المقبل.

وراجت انباء في الاوساط السياسية اليمنية مفادها ان التجمع اليمني للاصلاح سيقدم السيد عبدالملك الطيب عضو الهيئة التحضيرية العليا للاصلاح ليكون ممثله في مجلس الرئاسة.

وعقد مجلس النواب اليمني جلسة عادية امس برئاسة الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر خصصت لمناقشة تقرير اللجنة التي شكلها المجلس لدراسة بيان الحكومة الجديدة ومناقشته.

وعلمت «الحياة» من مصادر وثيقة الصلة بمجلس النواب ان اجتماع امس لم يناقش تقرير اللجنة المشتركة بسبب تباين وجهات النظر بين الكتل البرلمانية في شأن العديد من القضايا التي وردت في بيان الحكومة.

وكانت «كتلة تحالف المعارضة الوطنية» اصدرت بياناً الاسبوع الماضي وجهته الى رئيس مجلس النواب وأعضاء هيئة رئاسة المجلس وأعضاء مجلس النواب اعلنت فيه انسحابها من اللجنة المكلفة دراسة بيان الحكومة الائتلافية.

وقالت الكتلة في بيانها «اننا نعتبر البيان عبارة عن اهداف وطموحات ستظل تراود ابناء الشعب اليمني ربما لعشرات السنين دون ان يتحقق على ارض الواقع سوى مزيد من الآلام والاحباط والحسرة، ولن يحصد من ذلك الواقع سوى رد فعل عنيف وغاضب من الجماهير كما حدث في كانون الاول (ديسمبر) الماضي... ان بيان الحكومة جاء مخالفاً للدستور وذلك في مادته الرقم ٧٢ والتي تنص على وجوب تقديم

التتمة في الصفحة (٤)



اتفاق بين الاحزاب اليمنية

تتمة الصفحة الاولى

برنامج وليس بياناً للحصول على الثقة. ان تفسيرنا للبرنامج ان يكون برنامجاً يتضمن جوانب تفصيلية للاستثمار والمشاريع التي ستنفذ ويجب ان يتضمن ايضاً كيفية معالجة العجز في الموازنة العامة للدولة، وان هذا العجز هو السبب الرئيسي لتدهور قيمة العملة وارتفاع الاسعار.

اجراءات امنية مشددة في عدن خشية اعمال ارهابية

المتوكل ينفي اعتقال ضابط بتهمة تسهيل فرار سجناء عدن

□ صنعاء، عدن - «الحياة»:

■ نفى وزير الداخلية اليمني العقيد يحيى المتوكل الانباء التي تحدثت عن اعتقال احد ضباط الامن في مدينة عدن بتهمة التورط في دعم جماعات ارهابية وضلوعه في تسهيل عملية فرار ستة من السجناء المتهمين بالتفجيرات التي وقعت في عدن اواخر كانون الاول (ديسمبر) العام الماضي وينتمي المتهمون الى تنظيم «الجهاد» او ما يطلق عليه اسم «افغان اليمن».

وقال العقيد المتوكل في تصريح الى «الحياة» ان هذه الانباء لا أساس لها من الصحة وان عملية التحقيق لا تزال جارية مع ضباط سجن المنصورة وجنوده في عدن في شأن فرار المتهمين. واكد عدم توجيه اي تهمة حتى الآن الى الضباط والجنود، وان عملية البحث عن الفارين جارية على قدم وساق.

وسئل عن آخر تطورات هذه القضية، فاجاب: «لدينا أمل كبير في القبض على جميع الهاربين او بعضهم خلال الايام القليلة المقبلة لان الاجهزة الامنية تقتفي أثرهم، وثمة شبهات قد تؤدي الى الامساك باطراف الخيوط التيتوصل الاجهزة الامنية الى اماكن لجأ اليها الفارون من السجن». وشدد وزير الداخلية اليمني على ان الفارين من سجن المنصورة لم يغادروا اليمن مطلقاً وعلى هذا الاساس تبنى الآمال على الامساك بهم في اقرب فرصة ممكنة».

وختم المتوكل بالتاكيد ان وزارة الداخلية اليمنية «قررت من الآن وصاعداً إتباع سياسة العلنية في مجمل القضايا الامنية في البلاد من خلال الاعلان عن آخر التطورات اولاً باول عبر وسائل الاعلام الرسمية والحزبية والاهلية في اليمن».

الى ذلك، شددت قوات الامن تساندها قوات من الجيش حراسة المنشآت السياحية والاقتصادية والخدمية المهمة في محافظة عدن تحسباً لوقوع اعمال ارهابية اشبه بتفجيرات كانون الاول (ديسمبر) العام الماضي والتي استهدفت المطار وعدداً من الفنادق.

واشارت مصادر امنية امس الى ان هذه الاجراءات اتخذت بعد تمكن عناصر تنظيم «الجهاد» من الفرار من سجن عدن. واضافت ان بين الفارين عناصر «خطرة» ومدربة تدريباً عالياً على اعمال الارهاب وصنع المتفجرات. وسمت تحديداً المتهم جمال النهدي الذي اعترف في التحقيق بمسؤوليته عن تفجير الطبقة الرابعة من فندق «غولدمور» اواخر كانون الاول الماضي مما ادى الى مقتل عدد من السياح النمسويين.

وعلم أمس ان اجهزة الامن السياسي (الاستخبارات) اعتقلت الجندي منير عبده فرحان (٢٤ عاماً) للاشتباه في ان له علاقة في عملية فرار الستة. وقالت مصادر مسؤولة في الامن ان الجندي (منير) كان على علاقة بالمتهمين و «ضبط اكثر من مرة خلال وجوده داخل زنزانتهم (...) وشوهد ليلة فرارهم في ساحة السجن من دون سبب وكان مرتبكاً».



المصدر : الوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ يوليو ١٩٩٢

اليمن: انفراج خارجي وتأزم داخلي

صنعاء - عبدالوهاب المؤيد

■ أبدى مجلس النواب اليمني اهتماماً غير عادي ببيان الحكومة وبدأ يتعامل معه على انه برنامج عمل الحكومة للفترة المقبلة. وظهر هذا الاهتمام اثناء المناقشة العامة للبيان حيث تميزت كلمات النواب بالحدة بصورة عامة، كذلك خلال مداولات اعضاء اللجان النيابية الست، ما ادى الى اظهار الائتلاف الثلاثي الحاكم في حالة انفصام افقي جديد على مستوى السلطات، سواء داخل مجلس النواب ام داخل الحكومة.

وتتلخص انتقادات النواب لبيان الحكومة في نقطتين:

الاولى انه جاء نسخة مكررة عن بيان الحكومة في الفترة الانتقالية برئاسة العطاس بعد اعلان الوحدة في ٢٠ ايار (مايو) ١٩٩٠، وانه لم يكن بحجم الواقع المتدهور ولا على مستوى مسؤوليات مرحلة الشرعية الدستورية التي بدأت بعد الانتخابات النيابية في نيسان (ابريل) الماضي.

الثانية، تتعلق بكيفية ترتيب الاولويات والاصلاحات العامة، خصوصاً ما يتعلق بمهمات الحكومة الملحة في قطاعات الاقتصاد والتنمية والخدمات العامة.

وتجاوزت انتقادات النواب الحيز المسموح به عادة. بحيث تحولت الى شبه حملة شديدة على اخفاقات حكومة العطاس اثناء الفترة الانتقالية.

وفي هذا السياق قال الشيخ سلطان البركاني، مقرر اللجنة النيابية الخاصة بمناقشة البيان لـ «الوسط»: «أن هناك تذمراً لدى النواب، لأن البيان لم يلبّ الحاجة ولم يحقق الحد الادنى في الجانب الاقتصادي والمعيشي. لهذا يطالب مجلس النواب الحكومة بوضع برنامج عمل تفصيلي للسنوات الاربع المقبلة».

ويرى الشيخ البركاني ان هناك وجهتي نظر تمثلان مواقف النواب من البيان الحكومي الاولى تطالب الحكومة بتوضيح سياساتها العامة حيال ما تضمنه البيان، ونكتفي به عند التصويت على منح الحكومة الثقة. اما الجدول الزمني للبرنامج الحكومي فيقدم الى المجلس خلال ٩٠ يوماً والا فان المجلس يعيد النظر في منح الثقة.

اما وجهة النظر الاخرى فترى ان الحكومة ملزمة حالياً بتقديم هذا البرنامج ضمن البيان نفسه وفق ملاحظات المجلس، فاذا التزمت الحكومة ذلك فان المجلس يكتفي به، واذا اصرت على بيانها كما هو من دون اضافات فان المجلس سيحجب الثقة. لكن الكلام عن حجب الثقة سابق لأوانه ولا مبرر له الآن، الى ان تضع اللجنة تقريرها ويطلع عليه المجلس ويتوضح رد الحكومة عليه.

ورداً على سؤال عما اذا كان للائتلاف الثلاثي موقف واحد من البيان قال الشيخ البركاني ان «موقف كتلة الائتلاف واحد تقريباً لانها هنا تمثل الامة وليس الاحزاب فقط، الا ان اعضاء المؤتمر والاصلاح اكثر تشدداً. ولاحظنا ان نواباً من الاشتراكي يضعون مبررات للحكومة».

وتضمن بيان الحكومة خطة واضحة تهدف الى «تحسين» علاقات اليمن مع دول الجوار. وفي هذا الاطار تحدث مسؤولون يمنيون الى «الوسط» عن اهمية النتائج الايجابية التي حققتها زيارة محمد سالم باسندوة وزير الخارجية اليمني الى البحرين في الخامس من الشهر الحالي، والتي سلم خلالها رسالة من الرئيس علي عبدالله صالح الى الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة امير دولة البحرين، وحمل معه رسالة جوابية الى الرئيس اليمني. ووصف المسؤولون هذه الزيارة، بانها «بادرة جديدة وفاعلة في تحريك مياه العلاقات الراكدة بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي». وان الرسالتين تاتيان في سياق «بداية الحوار المشترك الذي يساعد على تنقية الاجواء في سبيل اعادة العلاقات الى طبيعتها». كما ان الرسالة الشفوية من السلطان قابوس التي



المصدر : الوسط
اللندنية

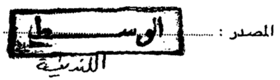
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ يوليو ١٩٩٢

ابلغها وزير الدولة للشؤون الخارجية العماني، يوسف بن علوي بن عبدالله الى الرئيس علي عبدالله صالح تأتي في الاطار نفسه الى جانب مواضيع ثنائية اخرى، اضافة الى زيارة وزير خارجية قطر ووزير خارجية الامارات الى صنعاء.

وبدأت التحركات في صنعاء باتجاه دول مجلس التعاون بعد الانتخابات اليمنية في نيسان (ابريل) الماضي وتشكيل حكومة الائتلاف الثلاثي. وتمثلت في تصريحات صدرت عن القيادة اليمنية وكبار المسؤولين في صنعاء، معبرة عن «الرغبة والاستعداد للحوار المشترك الذي يؤدي الى تجاوز حالة الركود في علاقات اليمن بجيرانها منذ ازمة الخليج». وتبودلت الرسائل بين صنعاء وعدد من العواصم الخليجية. واعلن ان اللجنة المشتركة الخاصة بموضوع ترسيم الحدود بين اليمن والمملكة العربية السعودية ستستأنف اجتماعاتها قريباً.

وحرض على هذه الحيوية الديبلوماسية نداء الشيخ زايد بن سلطان الى تصفية العلاقات العربية من الشوائب. وخلال وجوده في صنعاء نفى يوسف بن علوي عبدالله ما تردد عن وساطة تقوم بها سلطنة عمان بين اليمن ودول الجوار. وأوضح انه تحدث مع وزير الخارجية اليمني في موضوع العلاقات العربية «ولكن ليس في اطار الوساطة، لأننا في عمان نعتقد ان ليس هناك حاجة للوساطة» ■



المصدر : 

التاريخ : ٢٥ يوليو ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



اليمن: مرحلة الاستحقاقات الكبيرة والقرارات الحرجة

■ [illegible] الاولى من العام الجاري حقق اليمن خطوات عدة يجمع المراقبون على انها اساسية وضرورية لافساح المجال امام تحسين [illegible] سليم، فقد جرت الانتخابات النيابية على رغم كل ما رافقها، وتم تشكيل حكومة جديدة تعكس الى حد واسع التركيبة السياسية للبلاد.

وفي خلال الاشهر القليلة الماضية، انجزت الحكومة اليمنية اتفاق [illegible] سلطنة عمان، وهي مشكلة [illegible] اكثر من [illegible].

كذلك، تمكنت الحكومة في صنعاء من انجاز الترتيبات النهائية لاطلاق مشروع المنطقة الحرة في مدينة عدن تمهيداً [illegible] لاجتذاب الاستثمارات الصناعية والتجارية الى البلاد.

وفي ايلول (سبتمبر) المقبل، تكون جميع الاجراءات اللازمة اتخذت لمضاعفة الانتاج النفطي الذي سيرتفع من ١٨٠ الف برميل يومياً في الوقت الحاضر الى ٣٠٠ الف او ٣٥٠ الف برميل مع اواخر العام الجاري. ومن شأن هذه الخطوات الايجابية ان تنعكس على الوضع العام في البلاد، وعلى الوضع الاقتصادي بصورة خاصة.

وبالفعل، فقد باشرت شركات من سلطنة عمان التنقيب عن النفط والغاز في اليمن، كما بدأ الحديث عن مشاريع مشتركة ومساهمات عمانية في تمويل بعض الخدمات، خصوصاً ما يتعلق منها بتنمية المناطق القريبة من حدود البلدين، وشق طريق دولية لتسهيل نقل السلع والبضائع والاشخاص.

ومن المتوقع ان تشهد المرحلة المقبلة نمواً متزايداً للاستثمارات العمانية في اليمن، خصوصاً في مجال النفط والغاز، اذ من المقدر ان تسعى شركات عمانية الى انشاء مصفاة نفطية، اضافة الى السعي الى الحصول على امتيازات للتنقيب والانتاج.

وتشكل مضاعفة الانتاج النفطي، اعتباراً من ايلول (سبتمبر) المقبل فرصة جديدة لزيادة العائدات من العملات الصعبة، اذ من المعروف ان صنعاء التي خسرت المساعدات التي كانت تحصل عليها قبل حرب



المصدر : الوسط اللندنية

التاريخ : ٢٥ يوليو ١٩٩٢

الخليج من الكويت والعراق، اضطرت الى تخصيص جزء اكبر من انتاجها النفطي للاستهلاك المحلي الامر الذي خفض القدرة على التصدير من ٩٠ الى ٥٥ الف برميل يومياً. لذلك فان رفع الانتاج سيؤدي الى زيادة الصادرات وبالتالي العائدات.

الا ان الاكتشافات النفطية في اليمن لا زالت في بدايتها، ومن المتوقع ان يقفز الاحتياط المؤكد من النفط والغاز الى ارقام جديدة في السنوات الخمس المقبلة، اذا ما توافرت الاستثمارات الكافية.

ومن المقدر ان يزيد احتياط الغاز في حوض مارب الجوف الى حوالي ١٠ تريليونات قدم مكعب، في حين يمكن في الوقت الحاضر انتاج ٤٠ مليون قدم مكعب يومياً اعتباراً من نهاية العام الجاري.

لكن زيادة انتاج النفط والغاز ستحتاج الى وقت كما ستحتاج الى رساميل، تحتاج هي الاخرى الى مزيد من الثقة.

ومن المقدر ان تتحول الانجازات السياسية، وفي مجال النفط والغاز الى فرصة لتحسين الوضع الاقتصادي في البلاد لكنها ستكون ايضاً حافزاً للمطالبة بمزيد من التقديمات الاجتماعية وتنفيذ مشاريع تنموية.

ويقول خبراء اقتصاديون في صنعاء ان المرحلة المقبلة ستفرض على الحكومة ان تتخذ سياسات اقتصادية اكثر جراة لتخفيض العجز الحكومي، كما ستكون الدولة مطالبة باقفال ملف الوحدة، نظراً الى استمرار بعض الاجهزة والادارات «المشطرة» وتوحيد الاجهزة والمؤسسات، والمحافظة على استقرار سعر الريال اليمني، والحد من التضخم الوظيفي، وتقليص مستويات التضخم المعيشي الى حد مقبول، ومحاربة الرشاوى والفساد وتعدد مصادر القرار.

لقد سمحت التطورات المتسارعة في السنوات الثلاث الماضية للحكومة اليمنية بالقفز فوق المشاكل، الا ان استقرار الوضع العام في البلاد، وتحسن المناخ الاقتصادي ووجود مجلس نواب جديد، اعتبارات ستدفع الى وضع المشاكل الحقيقية تحت المجهر، الامر الذي يعني ان مرحلة مواجهة الاستحقاقات بدأت، مع كل ما يعني ذلك من حاجة الى قرارات اكثر جراة ■



قراءة في تقرير اللجنة البرلمانية حول بيان الحكومة اليمنية

تشديد على تحديد أولويات العمل وآليات التنفيذ في فترة محددة

صنعاء: من حمود منصر

بالرغم من الجدل البرلماني حول البيان الذي قدمته حكومة المهندس حيدر أبو بكر العطاس الى مجلس النواب اليمني في 4 يوليو (تموز) الحالي، للحصول على ثقته، وما يتردد من انباء عن احتمالات عدم منحها الثقة، وفي ضوء دراسة البيان التي اعدتها لجنة برلمانية (من 50 عضواً)، والردود التي تقدمت بها اللجنة الحكومية على استفسارات اللجنة البرلمانية، ما زال الخلاف قائماً بين اعضاء اللجنة البرلمانية الممثلين ـ لأحزاب الائتلاف الحاكم، المؤتمر الشعبي العام، والحزب الاشتراكي، وتجمع الاصلاح. وتسبب ذلك الخلاف في إرجاء مناقشة تقرير اللجنة البرلمانية وبيان الحكومة عدة مرات، كان آخرها أمس، حيث أجل البرلمان جلسته الى اليوم، للاستماع الى التقرير النهائي للجنة.

وبعد شرح الاجراءات والطرق التي تمت بها دراسة البيان، واجراء الحوارات والمناقشات بين اللجنة البرلمانية، واللجنة الحكومية، تضمن التقرير ما يلي:

1 ـ ان بيان الحكومة عبارة عن «وثيقة وفاء» عملاً بالمادة 72 من الدستور، ولا يوجد فيه ما يدل على العمل البرامجي، ولا يمثل الحد الأدنى من المهام المباشرة والمسؤوليات السياسية او الآليات التنفيذية، ولا يمكن أن يسمى بياناً سياسياً واضح المعالم.

2 ـ ان غموض البيان وعدم احتوائه على البرامج التفصيلية، لا يمكّن السلطة التشريعية من ممارسة مهامها الرقابية على السلطة التنفيذية.

3 ـ إن ردود الحكومة على اسئلة واستفسارات اللجنة، أفقدت ما قدمته الحكومة معناه، وجعلته وثيقة ميتة لا يمكن اعتبارها التزاماً امام المجلس، لانه يرجع لها كحكومة عند الاختلاف، لاعتبار ان أهداف صيغة تنظيمية لأهداف والتزامات متبادلة بين أحزاب الائتلاف، اخذت بها الحكومة كإطار عام لسياستها، أو لتحقيق هدف ما، بدلاً من الرجوع الى مرجعية اخرى.

4 ـ ان ما اوضحه الجانب الحكومي ـ بصدد البيان ـ يتمثل في كونه بياناً ينطوي على شيء من البرمجة، ولا يمكن القول انه بيان أو برنامج، أو انه يتفق مع الدستور.

5 ـ ان تنفيذ بيان الحكومة بحاجة الى دراسة وتقييم حقيقي، فادوات اللامركزية الادارية على سبيل المثال لم يحضر لها حتى الآن، رغم انها هدف مطلوب منذ وقت طويل، وقد تنتهي الحكومة الحالية، دون ان تحقق وعودها بهذا الشأن، كما ان الآفاق الزمنية المطلوبة من الحكومة في بعض القضايا غير محددة.

6 ـ ان ما اشارت إليه ردود الجانب الحكومي تشير الى ان سياسة الفترة الانتقالية تنسحب بآثارها على هذا البرنامج، والمهم ان لا تستمر بنفس السياسات، وإنما ان تعمل على تبني سياسات مثالية.

7 ـ على الرغم من ان الالتزامات المحددة، أو النتائج الواضحة في بيان الحكومة ما زالت في عالم الغيب، فإن اللجنة ترى ان المخرج الوحيد ـ لإنهاء مهمتها من جهة، ولتجنب إدخال الائتلاف الحكومي القائم في اشكالية لا مخرج له منها من جهة أخرى ـ ويهدف الحرص على بقائه من أجل استقرار اليمن وخدمة مواطنيه ـ يتطلب التوجه نحو منح الثقة للحكومة، مع تحديد فترة زمنية تلزمها بتقديم برامجها التفصيلية الى المجلس، وان تحاسب على ذلك مع نهاية وبداية كل سنة.

8 ـ عند موافقة مجلس النواب على منح الحكومة الثقة على بيانها المقدم اليه، فإن اللجنة تقترح ان يورد المجلس في تعقيبه على بيان الحكومة تاكيد على الحقائق التالية:

أ ـ ان الشعب اليمني اختار التعددية السياسية والحزبية والتداول السلمي للسلطة كاساس لنظام الحكم الديمقراطي، ومن واجب جميع سلطات وهيئات الدولة السعي من أجل تثبيت هذه المبادئ في شكل قواعد دستورية ملزمة، غير قابلة للتغيير أو التعديل، والعمل على تأصيل قواعد دستورية ثابتة تنظم أصول ممارسة الاحزاب للعمل السياسي، بما يكفل ترسيخ ثوابت الأمة في ممارستها، ويعزز المفهوم الحقيقي للديمقراطية.

ب ـ ان الحكومة ـ بصفتها الهيئة التنفيذية والادارية في الدولة ـ تعتبر هي المسؤولة امام مجلس النواب في تحمل كامل المسؤولية عن التطبيق الكامل السليم للقوانين النافذة، المنظمة لتشكيل الأحزاب وممارستها للعمل السياسي، وفقاً للقواعد التي تضمنها قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية، وقانون الانتخابات.

جـ ـ ان الحكومة الجديدة ـ أن قرر المجلس منحها الثقة ـ مطالبة بان تدرك مسبقاً بانها مسؤولة امام مجلس النواب مسؤولية كاملة ـ تضامنية وفردية ـ عن مختلف السلبيات التي قد تحصل في المستقبل، لأن الائتلاف الحزبي في تشكيل الحكومة الجديدة لا يحول دون تحمل اشخاص رئيس وأعضاء الحكومة المسؤولية التضامنية والفردية أمام مجلس النواب عن أعمالهم وممارستهم، وعمل وممارسة الأجهزة التنفيذية كافة وإذا كانت أحزاب الائتلاف هي التي رشحت

٤٤٢٢٥٨



رئيس وأعضاء الحكومة لشغل مناصبهم، فإن مزاولاتهم لأعمالهم ومهامهم يجب ان تتم وفقاً لأسس وقواعد الدستور، والقوانين النافذة بهدف تحقيق المصلحة الوطنية العليا، وفقاً لتعليمات وتوجيهات ومصالح الاحزاب التي ينتمون اليها.

9 - ان الأساس السليم لعلاقات التعاون والتكامل التي يجب ان تسود بين «الحكومة والبرلمان» - تقتضي ان لا تركن الحكومة الى التمتع المطلق بثقة أحزاب الاغلبية، لمجرد ان الحكومة منهم، وانما يجب على الحكومة ان تعمل على اكتساب هذه الثقة منهم كنواب للشعب، ومسؤولين عن نجاح سياسات وبرامج احزابهم، بالعمل الدؤوب في اتجاه تحقيق مصلحة الوطن.واعتبرت اللجنة - في تقريرها الذي حصلت «الشرق الأوسط» على نسخة منه - أن الأهداف والموجهات العامة لبيان الحكومة يمكن الأخذ بها كخطوط رئيسية لسياسة الحكومة في مختلف المجالات، وخلصت بعد ذلك الى وضع الملاحظات التي رأت ان يتضمنها تعقيب البرلمان على بيان الحكومة، ومحورتها في 9 محاور، هي البناء المؤسسي، ويتفرع الى ثلاثة مجالات: هي المجال التشريعي والتنظيمي، ومجال الاصلاح الاداري، والسلطة المحلية وأيضاً محاور الوضع الاقتصادي والمالي، والتخطيط والتنمية وتنمية القطاعات المنتجة، وفي المجال الصناعي والتموين والتجارة وتنمية الخدمات الاجتماعية والثقافية، وفي القضاء والنيابة، والدفاع والأمن.وأوصت اللجنة بضرورة الاسراع في دمج القوات المسلحة والأمن في موعد لا يتجاوز نهاية العام الحالي 1993، وابعادها عن الانتماءات السياسية والحزبية، وايقاف جميع الترقيات والعلاوات، وسرعة بناء نظام مالي ومحاسبي ورقابي داخل مؤسسة الدفاع والأمن، ومحاسبة العابثين باموال وامكانيات وممتلكات القوات المسلحة والأمن.

كما أوصت باهمية تشكيل لجنة من الشخصيات الوطنية والعلماء والمشائخ. والأجهزة المعنية، لحل قضايا الثأر، باعتبارها من الظواهر الاجتماعية الموروثة التي تسيء الى المجتمع اليمني.ثم تعلقت الملاحظات والتوصيات في المحور التاسع بالسياسة الخارجية، وهو تاكيد العمل وفق الأسس والمبادئ الواردة في البيان، وتعزيز دور اليمن ومبادرتها الايجابية لتنمية روح التعاون والإخاء مع دول الجوار. واكدت اللجنة ضرورة اعطاء العلاقات مع دول الجوار اهمية خاصة.واختتمت اللجنة تقريرها بتاكيد انها - رغم الظروف التي تعيشها البلاد - حرصت على تقديم حصيلة ما رأت الزام الحكومة القيام به كجزء لا يتجزأ من البيان المقدم منها الى البرلمان. وقالت «لذا فإن الحكومة ملزمة بتنفيذ ما ورد في هذا التقرير، الذي يعد تعقيباً على بيان الحكومة في حالة منح المجلس الثقة لها. وان تقدم برامجها التفصيلية التي توضح سياساتها في كل القطاعات والمجالات الواردة في البيان.



المصدر : العرب القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٥ / ٧ / ١٩٩٣

جدل واسع في اليمن حول هجرة اليهود إلى اسرائيل

□ صنعاء : من مراسل **العرب** عبد السلام المثيل

أثارت قضية هجرة اليهود اليمنيين جدالاً صحفياً واسعاً الأسبوع الماضي حيث مازالت الصحف المعارضة تتعرض للموضوع وبصورة مكثفة.

وكانت هذه القضية قد أثيرت الأسبوع الماضي حيث نشرت صحيفة «الجماهير» الناطقة باسم حزب البعث وصحيفة «الوحدوي» الناطقة باسم الحزب الناصري خبر مفاده بان ما يقارب من ٣٠٠ يهودي يمني قد غادروا اليمن باتجاه فلسطين المحتلة عن طريق بعض الدول الأوروبية.

وقالت الصحف أن الوكالات اليهودية تتنافس فيما بينها على كسب ثقة اليهود اليمنيين وخصوصاً ما تبقى منهم بعد عمليات التهجير التي بدأت منذ نهاية الأربعينات والتي أطلق على تلك العملية «بساط الريح».

وتقول الصحف بانه لم يتبق منهم في المحافظات الشمالية سوى «٨٠٠» يهودي يتركز معظمهم في منطقة صعدة وتعمل الوكالات اليهودية والتي تدعما الحكومة الاسرائيلية على تهجير اليهود اليمنيين وتوطينهم في فلسطين ومع أن وسائل الاعلام الرسمية قد كذبت تلك الأخبار إلا أن صحيفة «الوحدوي» الناصرية قد أفادت بانه ١٤ يهوديا غادروا مطار صنعاء يوم الاثنين الماضي متجهين إلى لندن بهدف تدريسهم أصول اليهودية واعادتهم إلى اليمن كي يحلوا محل الحاخامات الذين هاجروا نهائيا.

-●●●-



نواب «الإصلاح» يحتجون على تجاهل ملاحظاتهم

خلافات حول بيان الحكومة ترفع جلسة البرلمان اليمني

صنعاء: من حمود منصر

رفع الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر رئيس مجلس النواب اليمني، جلسة المجلس أمس بعد دقائق من افتتاحها الذي تأخر ساعة عن الموعد المحدد أصلاً، واعلن ان اللجنة البرلمانية المكلفة بدراسة بيان الحكومة لم تتمكن من انجاز مهمتها، وارجأ الاستماع الى التقرير الى جلسة اليوم. وأثار القرار ضجة كبيرة داخل قاعة البرلمان، وارتفعت اصوات الاعضاء بالاعتراض، ولكن الشيخ الاحمد أصر على رفع الجلسة لعدم وجود جدول اعمال.

ووسط الضجة التي ثارت، لم يستطع النواب الاستماع الى ما قاله علي صالح عباد (مقبل) رئيس اللجنة البرلمانية، بينما اتهمت مصادر برلمانية من تجمع الاصلاح ممثلي المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي باغفال كثير من الملاحظات والمقترحات. التي تعكس وجهة نظرهم. اثناء اعداد تقرير اللجنة.

وقال النائب سلطان البركان مقرر اللجنة البرلمانية ورئيس فريق صياغة التقرير إن اللجنة. المكونة من 50 عضواً. عقدت اجتماعاً صباح امس بحضور رؤساء الكتل البرلمانية الثلاث. الداخلة في الائتلاف الحاكم. لمحاولة تطبيق الخلاف. إلا انها انقضت الساعة العاشرة و45 دقيقة دون التوصل الى اي اتفاق. واضاف ان «بعض الخلافات غير الجوهرية نشات»، واحتد الموقف عندما أصر نواب الاصلاح على موقفهم، ورفضوا التوصل الى حل توفيقي، وخاصة بالنسبة الى اغلاق مصنع «صيره» للمشروبات، والبرنامج الثقافي والاعلامي.

واوضح البركاني ان البرلمان يمكنه ان يقدم توصيات إزاء قضية مثل مصنع «صيره»، لأنه انشئ بقانون، ولا بد من معالجة اساسه القانوني أولاً، قبل اصدرا التوصية لانه «ليس هناك من يقر وجود مصنع كهذا في اليمن».

واشار الى النية تتجه الى منح الثقة «المشروطة» للحكومة، وإمهالها حتى مطلع العام المقبل لكي تضع برامج تفصيلية واضحة، تعتمد لغة الارقام، حتى يكون ذلك اساساً لحصولها على الثقة البرلمانية. واستبعد البركاني عقد جلسة مسائية لبحث المشكلات التي اعاقت تقديم التقرير، وقال ان ممثلي المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي في

التتمة .... ص 4

راجع .... ص 5

٤٤٧



المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

التاريخ : ٢٥ يوليو ١٩٩٢

خلافات

اللجنة البرلمانية لمنيحضروا هذا الاجتماع، ما دام تقرير اللجنة جاهزاً.

غير ان النائب «الاصلاحي» حسين العنسي، رئيس اللجنة الفرعية للشؤون الخراجية باللجنة البرلمانية، قال ان «الصياغة تبنت وجهة نظر معينة، واغفلت الملاحظات والاستفسارات التي رفعتها اللجان الفرعية القطاعية». واستنكر استعمال أسلوب التعميم الغامض، وطرح تساؤلات واستفسارات غير مجدية.

وذكر العنسي أن اجابات اللجنة الحكومية، على استفسارات اللجنة البرلمانية، «كانت في معظمها عموميات سياسية خالية من لغة الارقام، ولم تحدد المهمات والبرامج التنفيذية في مختلف القطاعات»، أو تؤكد على أعتماد التشريعات على الثوابت، مثل الاحتكام الى الشريعة الاسلامية. ولكن أنيس حسن يحيى - رئيس الكتلة البرلمانية للحزب الاشتراكي - أكد في تصريح لـ«الشرق الأوسط» ان الخلافات حول تقرير اللجنة البرلمانية ليست عميقة بالصورة التي يصورها البعض. وأضاف ان التقرير لا يلغي دور مجلس النواب اثناء مناقشة التقرير، ويمكن للاعضاء اقتراح ما يشاؤون في هذه المرحلة، وطرحه أمام المجلس للتصويت عليه.



□ شمال وجنوب □

ماذا يجرى

عملية « فلاشا » جديدة .. لنقل يهود صنعاء لاسرائيل

مقايضة « البساط السحرى » بالاتفاق مع صندوق النقد !



المصدر : جريدة القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ ٢ يوليو ١٩٩٢

اسرائيل لها فى كل خرابة عفريت .. أحياناً يكون العفريت هندياً أو أمريكياً أو أفريقياً أو يمنياً .. لكن فى النهاية ولاؤه لام العفاريت الشهيرة باسرائيل .. وأم العفاريت انطلاقا من مسئوليتها العظمى تجاه مؤسسها (إبليس) حريصة على أن تبحث عن شياطين جدد تجندهم لتفخر بهم أمام الانس والجن ..

محمد على إبراهيم

فإذا كان إبليس يغوى المؤمنين .. فان اسرائيل تغوى معتنقى اليهودية والزرادشتية والهندوسية وعبدة الاصنام .. واغراء اسرائيل بكل شىء ابتداء من الجنس إلى المال والتهديد .. لذا تجد لها وكلاء فى كل مكان يحدثون اليهود عن الجنة الموعودة .. وهى جنة يصلها المستوطنون يومياً ويكتشفون أنها ليست موعودة وانما (موكوسة) ومع ذلك لايستطيعون مغادرتها أبداً .. (لان الخروج من الحمام مش زى دخوله) وفى هذا يقول إريل شارون ـ عضو الليكود ـ الذى خرج من الابريق للمستوطنين «بقى إحنا صرفنا عليكم دم قلبنا وجبناكم من سيبريا وأثيوبيا واليمن والهند والسند .. علشان تطفشوا .. هيهات .. لازم تشتغلوا باكلكم» .. مصاريف يعنى كما يحدث مع النشالين الذين يتم احتجازهم فى أقسام الشرطة بمصر إذا عجزوا عن دفع الغرامة ..

ورغم اقدام اسرائيل على مصائب يعجز عنها ابليس بكل جيوشه . إلا أن هذه المصائب فيها من الكوميديا السوداء مايجعلك تضحك كثيراً من الالم ..

وأقرب مثال على ذلك ماأعلنته تل أبيب الاسبوع الماضى بأن ٣٥٠ يهودياً يمنيا وصلوا اسرائيل عن طريق دولة أوروبية .. لكن الاسرائيليين تكتموا هذه العملية ليضمنوا خروج حوالى ألف يمنى اخرين ..

المسئولون بوكالة الهجرة اليهودية تكتموا نبأ العملية إلى أن نشرت صحيفة «معاريف» الخبر فذاع وانتشر .. وكان وزير اسرائيلى قد كشف فى الماضى أن بلاده تسعى من وراء الكواليس لضمان هجرة اليهود اليمنيين .. لكن بعد تسرب هذه المعلومات . تم وقف تنفيذ العملية ..

اهتمام مفاجىء

لكن لماذا هذا الاهتمام باليهود اليمنيين ؟!.. لانهم متدينون ، واليهود المتدينون فى اسرائيل يخشون ضياع تعاليم اليهودية على أيدى العارفين.

الغربيين العلمانيين الذين كانوا ينسون استخدام اللغة العبرية فى التخاطب والحديث والمراسلات ..

يدور الصراع بين فئتين فى اسرائيل .. الفئة الاولى تقول انه لابد من بقاء اليهود اليمنيين فى بلادهم ، لانهم لو هاجروا سيلحقون بزملائهم الذين هاجروا عند بدء تكوين اسرائيل ونسوا اليهودية تماماً الان وأصبحوا علمانيين .. الفئة الثانية تؤيد ترحيلهم إلى اسرائيل وانضمامهم للعلمانيين ويتم تحديثهم وتحويلهم إلى مادة بشرية يمكن توظيفها فى الاستيطان وحل المشكلة الحادة للتفاوت السكانى بين العرب والاسرائيليين .. وهذا يرجع إلى سبب طريف وهو أن يهود اليمن يتمتعون بنسبة خصوبة عالية جدا !!

البساط السحرى

العملية التى تم فيها نقل ٤٥ ألف يهودى يمنى لاسرائيل فى الاربعينات والخمسينات ، أطلقوا عليها اسم (البساط السحرى) نسبة إلى البساط الطائر الذى ظهر فى فيلم لص بغداد وجاء ذكره فى روايات الف ليلة وليلة التى يقال أن أحد جامعى



المصدر : صوت القاهرة

التاريخ : ١٩ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

سيرتها أديب يمنى .. الرئيس اليمنى على عبد الله صالح قال أن سبب موافقته على نقل اليهود وتنفيذ هذه العملية ما يلى :

« لقد وافقت على العملية لاسباب انسانية .. ولأطمئن أن تكون الحكومة القادمة ديمقراطية كحكومتى .. فتسومهم سوء العذاب » !!

والحقيقة أن اليمن تعانى مشكلات اقتصادية حادة بعد طرد اليمنيين من معظم دول الخليج .. وعودتهم الى بلادهم فى أعقاب حرب الخليج التى إنحازت فيها اليمن لموقف الرئيس العراقى صدام حسين .. وساءت الاحوال الاقتصادية .. ولذلك فان قرار الموافقة على هجرة اليهود اليمنيين قرار سياسى وليس قرارا إنسانيا .

السبب الانسانى قاله أيضا وزير المواصلات الاسرائيلى «اسرائيل كيسار» وهو من أصل يمنى وهو من الشخصيات الصهيونية التى نجحت فى الدخول الى اليمن وتفقد احوال اليمنيين هناك ،

كذلك نجح فى دخول اليمن (يحئيل حبشوش) وهو من أصل يمنى ويحمل جواز سفر امريكيا ود. حاييم الطويل الاستاذ المساعد للغة العبرية والادب العبرى فى جامعة يشيفاه بنيويورك الذى ترأس وفدا من يهود الولايات المتحدة من أصل يمنى وقام بزيارة اليمن وزود اليهود بتمائم الصلاة والملابس وكافة كتب العهد القديم .

حبشوش اليهودى المتعصب قدم احصائية كاملة عن اليهود اليمنيين ونشرت فى صحيفة معاريف عام ١٩٨٩ وأشارت الى ان عدد اليهود بالكامل يتراوح ما بين ١٣٠٠ الى ١٦٠٠ يهودى فى اليمن .

ووزارة الخارجية الاسرائيلية تدخل فى صراع علنى مع المنظمات اليهودية حول سبل إجراء عملية نقل اليهود اليمنيين ، فالخارجية تريد اتمامها بالعملية الدبلوماسية السرية ، بينما ترى المنظمات الاخرى بكفاح سياسى وعلنى صريح .

نعود لحكاية الاسباب الانسانية التى تحدث عنها قادة اليمن ونتساءل هل شعرت اسرائيل بالانسانية وهى تطرد ¾ مليون فلسطينى عام ٤٨ وربع مليون آخرين خلال ١٩٦٧ .. واستمرت

عملية تهجير وطرد العرب من الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين بمعدل ٢٢٫١ ألف نسمة سنويا خلال الفترة من ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٨٦ .. والآن على نفس هذه الارض سيتم توطين يهود الفلاشا والسوفيت واليمن وآخرين .

ويبدو أن الاسباب الانسانية هى التى جعلت الاسرائيليين يطلقون على عملياتهم الاولى لنقل الفلاشا عام ٨٤ ـ ٨٥ «عملية موسى» ..

أما عمليتهم الجديدة فاسموها «عملية سليمان» والعمليتان على اسم أشهر نبيين لبنى اسرائيل وهنا ينبغى أن اتساءل .. اذا كان اليهود قد حيروا أنبياءهم وشقوا (عصا) الطاعة عليهم .. فماذا سيفعلون باليمنيين الغلابة ؟!

(عنصريون)

طبعا لان اسرائيل مجتمع عنصرى ، فلابد أن يكون هناك من يمارسون العنصرية ضده بعد الاجهاز على العرب وترحيلهم .. وبالطبع لن يجدوا أفضل من اليمنيين .. لن يشفع لهم انهم يهود لان فى اسرائيل هناك يهود خمسة نجوم واربعة نجوم وثلاثة ونجمة وواحدة ..

أما الفلاشا فأكيد سيكونون أقل .

ولو عدنا لليمن الجنوبى الذى يتركز فيه اليهود .. سنجد أنهم (قايضوا) نقل اليهود نظير المعونات التى حصلوا عليها من الصندوق .. يعنى حصلوا على عمولة على (الرأس).. أى على كل يهودى يمنى ينقل لاسرائيل .. طبعا اليمن الجنوبى اكتشف ان الاتحاد السوفيتى لا يسمن ولا يغنى



من جوع .. وان الشعـارات الماركسيـــة لن تطعمه .. خاصة بعد ان رفع يلتسين يده عن أى نظام آخر وأصبح هو نفسه يتسول المعونات من الدول السبع الكبار الغنية .. ولم يجد (اليمنيون) أمامهم سوى واشنطن وقالوا للامريكان الرضا والسماح .. صدام خدعنا وانخدعنا نحن به ولذلك كانت صفقة اليهود اليمنيين هى الثمن .. وأثمرت الصفقة اتفاقا مع الصندوق ومعونـات غذائيـة وفنية .

ولـو كان اليمنيـون يتصورون إنهـم خدعـوا اسرائيل .. فاننا نقول لهم (على مين) .. فالاتفاق مع امريكا شىء .. وخداعها شىء آخر .. فقد انتهت طبخة اليهود اليمنيين التى أنجزتها بنظام (الميكروويف) .. رغم حرارة الطقس فى الوطن العربى وأصبح واضحا للعالم أن اسرائيل لن تنفذ أى شروط سلام لامن الشرق الاوسط .. ولا حتى فى بلاد الماو الماو .. وستستمر فى المستوطنات والتهجير والتوطين على ودنه .. وستظل سياسة (تجهيز) الطبخات بنظام (الميكروويف) سارية .. طالما انها تتفق مقدما على الصفقة والثمن مع امريكا ولن تكون عملية نقل اليهود اليمنيين هى آخر عملية تقوم بها أم العفاريت اسرائيل .. فغدا ستكتشف ان هناك يهودا على جزر القمر .. أو فوق (الهيمالايا) وتبادر الى عقد صفقة سريعة مع أى (عفريت) تختاره ليكون وكيلها الدائم لشئون نقل وتسفير اليهود للوطن الام .. وإذا اعترض أحد (فقبله) من واشنطن .. ستنهى المقاومة .. واذا لم تنفع (القبلة) فالكرباج جاهز .

أول انفجار في منطقة شعبية في عدن

تأجيل التصويت على الثقة بعد رفض الحكومة تقرير البرلمان

صنعاء: من حمود منصر
عدن: من لطفي شطارة

عقد مجلس الوزراء اليمني اجتماعاً استثنائياً أمس برئاسة المهندس حيدر أبو بكر العطاس، رئيس الحكومة الائتلافية ناقش فيه تقرير اللجنة البرلمانية لدراسة بيان الحكومة للحصول على الثقة.

وبينما كان مقرراً أن يستكمل البرلمان أمس مناقشة تقرير اللجنة البرلمانية حول بيان الحكومة بحضور العطاس والوزراء، أرجئ ذهاب الحكومة الى مجلس النواب إثر توسع الاعضاء في مناقشة تقرير اللجنة البرلمانية، واستمرار التباين في وجهات النظر حول عدد من القضايا.

وحظي القطاع الاقتصادي، والجيش والأمن بأكبر قدر من مناقشات النواب أمس الذين قدموا الكثير من الاستفسارات والملاحظات حول ما ورد في بيان الحكومة، وفي تقرير اللجنة البرلمانية، وتقرر بعد الظهر تأجيل حضور الحكومة، بسبب استمرار التباينات، وعدم تبلور رأي أغلبية تشجع على استدعاء الحكومة لمناقشتها تمهيداً لمنحها الثقة.

وفي الوقت نفسه يستمع مجلس الوزراء الى ملاحظات اللجنة الوزارية المصغرة التي اشتركت في العمل مع اللجنة البرلمانية. وعلمت «الشرق الأوسط» من مصادر حكومية ان الحكومة ترفض ما ورد في تقرير اللجنة البرلمانية، باعتماد التقرير كجزء لا يتجزأ من برنامجها كشرط لمنحها الثقة، خاصة في ضوء ما تضمنه التقرير من مطالب تفصيلية تثقل كاهل الحكومة.

وأشارت مصادر سياسية مطلعة الى ان مشاورات سياسية مكثفة تجري خارج اطار البرلمان والحكومة، بهدف طمأنة الحكومة والحشد لمنحها الثقة، بعد ان أشيع ان المهندس حيدر العطاس هدد بتقديم الاستقالة قبل المثول أمام البرلمان، إذا كانت النية تتجه لعدم منح حكومته الثقة، إلا ان قيادات أحزاب الائتلاف تقوم بجهود مكثفة في أوساط الكتل البرلمانية، لاقناع النواب بالتصويت لصالح منح الحكومة الثقة، لأنها مشكلة من الأحزاب الثلاثة، والزامها بالعمل وفق برامج تنفيذية محددة، تعمل لإعدادها خلال الشهور المقبلة، وتطلع البرلمان عليها.

وفي عدن حاولت مصادر أمنية يمنية التقليل من الانفجار الذي حدث في منطقة الشيخ عثمان في محافظة عدن في الساعة الثالثة من فجر امس، وقالت - في تصريحات لـ«الشرق الأوسط» - ان الانفجار وقع

التتمة .... ص 4 راجع .... ص 3



تأجيل التصويت

في شارع الكويت، قرب موقع ينام فيه عمال البناء من ابناء المحافظات الشمالية على أسرة فوق الرصيف العام، إلا انه لم يسفر عن خسائر في الأرواح، وان كان أحدث ذعراً شديداً بين المواطنين في تلك المنطقة.

وأكدت المصادر احتجاز أجهزة الأمن مواطناً اشتبهت في أنه وراء هذا التفجير، وتجري معه تحقيقاً عن الأسباب والدوافع، للتأكد مما إذا كان على صلة بتنظيم «الجهاد»، الذي فر سبعة من أعضائه الأسبوع الماضي من سجن المنصورة المركزي في عدن.

واعتبرت المصادر الحادث - وهو الأول من نوعه في منطقة شعبية - محاولة لاشغال الأجهزة الأمنية وتشتيت جهودها لتعقب الهاربين من السجن قبل نحو شهر من إجراء محاكمتهم العلنية، وقالت ان الهدف منه هو «إقلاق الأمن وزعزعة الاستقرار».

ونفت المصادر ما تردد عن تسلل الهاربين من سجن المنصورة الى خارج الحدود اليمنية، وقالت ان «جهوداً تبذل لملاحقتهم، وليس هناك ما يثبت تجاوزهم منافذ الجمهورية الواقعة تحت رقابة شديدة».

وعلى نفس الصعيد أعلنت أجهزة الأمن انها ألقت القبض أمس على 3 من أفراد عصابات قطاع الطرق، في اطار الحملة التي تقوم بها لملاحقتهم. كما ذكر مسؤول أمني في عدن - لـ«الشرق الأوسط» - ان أجهزة الأمن تمكنت من القبض على اكبر عصابة لسرقة المنازل وسيارات المواطنين في المدينة، أفرادها من جنسيات مختلفة (يمنيون وصوماليون وفلبينيون وعراقيون)، واستعادت مجموعة من المسروقات.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٦ يوليو ١٩٩٣

مجلس النواب اليمني يطلب من الحكومة جدولاً زمنياً لتنفيذ برنامجها

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:

■ دعا مجلس النواب اليمني الحكومة الى التزام برنامج تفصيلي لتنفيذ ما جاء في بيانها من اهداف خلال فترة زمنية لا تتجاوز نهاية السنة الحالية.

جاء ذلك في تقرير اللجنة التي شكّلها المجلس لدرس بيان الحكومة الجديدة ومناقشته. وفسرت مصادر سياسية هذه الدعوة بانها تعني ان الحكومة ستكون «حكومة لخمسة اشهر» فقط، وليس لاربع سنوات.

وكان مجلس النواب بدأ، امس، مناقشة تقرير اللجنة في حضور اعضاء الحكومة. لكن رئيس الوزراء المهندس حيدر ابو بكر العطاس لم يحضر الجلسة.

التتمة في الصفحة (٤)

المصدر : الحياة اللندنية
التاريخ : ٢٠ يوليو ١٩٩٢
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مجلس النواب اليمني

تتمة الصفحة الاولى

وفي تحليله لاتجاهات العمل الحكومي في الفترة المقبلة، اشار تقرير اللجنة الى جملة قضايا، قال: «ان غموض البيان (الحكومي) وعدم احتوائه على البرامج التفصيلية لا يمكن السلطة الاشتراعية من ممارسة مهماتها الرقابية على السلطة التنفيذية، وان ردود الحكومة على اسئلة اللجنة واستفساراتها افرغت البيان الحكومي من معناه وجعلته «وثيقة ميتة» لا يمكن اعتبارها التزاماً عليها للمجلس ولا امامه، وان تنفيذ بيان الحكومة بحاجة الى درس وتقييم حقيقيين، فاللامركزية الادارية على سبيل المثال لم يهيأ لها حتى الآن على رغم انها هدف منذ زمن بعيد».

وشدد التقرير على «ضرورة الاسراع في دمج مؤسسات القوات المسلحة والأمن على أسس وطنية، وذلك في موعد لا يتجاوز نهاية السنة الحالية» كما دعا الحكومة الى «العمل على إبعاد القوات المسلحة وقوى الامن عن الانتماءات السياسية من خلال تطبيق وتفصيل قانون الاحزاب والتنظيمات السياسية ووضع الضوابط والآلية التي تؤمن سير تنفيذه في الواقع العملي، بالاضافة الى وقف جميع الترقيات والعلاوات الى ان توضع لائحة لقانون شروط الخدمة في القوات المسلحة».



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢٠ يوليو ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

١٤ يهودياً يمنياً سافروا الى لندن

□ عدن – من اقبال علي عبدالله:

■ قالت مصادر موثوق بها في صنعاء جرى الاتصال بها من عدن ان ١٤ يهودياً يمنياً غادروا اول من امس الى لندن لدرس اصول الديانة اليهودية على ان يعودوا الى اليمن لسدّ الفراغ الذي خلفه الحاخامات الذين هاجروا نهائياً الى اسرائيل. واشارت الى ان «عملية خروجهم من مطار صنعاء كانت طبيعية وفق القانون اليمني الذي يسمح لأي مواطن في المغادرة الى اي بلد في العالم باستثناء اسرائيل».

واوضحت المصادر استناداً الى لقاءات مع بعض اليهود الذين غادروا صنعاء الى لندن، ان «هؤلاء اليهود استفادوا من تنافس الوكالات اليهودية في كسب ثقة يهود اليمن، خصوصاً الذين بقوا منهم بعد عمليات التهجير التي بدأت نهاية الاربعينات مستغلين الوضع المتردي الذي يعيشه اليهود في محافظة صعدة (شمال صنعاء) بسبب نتمائهم الديني». واضافت ان عضو مجلس العموم البريطاني دوغلاس كليكر «اشرف على عملية هجرة اليهود من صنعاء منذ اواخر ايلول (سبتمبر) العام الماضي واقام في فندق «تاج سبأ» في صنعاء لهذه الغاية.

واكدت المصادر «ان كليكر عمد بعد مغادرته صنعاء إلى ارسال مبعوثين له في شكل دوري الى اليمن لتهيئة الاجواء المناسبة للهجرة، وكان آخر مبعوثيه شخص يدعى شمويل غرافي الذي تزامن وجوده في صنعاء مع اجراء الانتخابات الاشتراعية في ٢٧ نيسان (ابريل) الماضي واستطاع ترحيل ١٧ يهودياً من اليمن الى روما ومنها الى فلسطين المحتلة».

واتسمت ردود الفعل اليمنية ازاء هذه القضية التي وصفتها الاوساط السياسية بانها «خطيرة» بموقفين، الأول يقول ان «هذه الانباء مختلقة وكاذبة ولا اساس لها من الصحة» والآخر يؤكد «حق يهود اليمن في مغادرة البلاد – شأنهم شأن جميع المواطنين – الى اي وجهة يريدون باستثناء اسرائيل، وان السلطات اليمنية ليس في مقدورها من هذا المنطلق وفي كل الظروف التصدي لهجرة هؤلاء الى اسرائيل كونها تتم عبر دولة ثالثة».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط / اللندنية

التاريخ : ٢٧ يوليو ١٩٩٢م

3 قوائم لانتخاب مجلس الرئاسة في البرلمان اليمني

إجماع على ترشيح علي صالح والبيض رغم استمرار الجدل حول التعديلات الدستورية



صنعاء: من حمود منصر

يقف المسؤولون اليمنيون هذه الأيام أمام عدة خيارات في سباقهم مع الزمن، فإما المضي في استكمال الحوارات بين احزاب الائتلاف لاجراء التعديلات الدستورية وتغيير شكل رئاسة الدولة قبل 4 اكتوبر (تشرين الاول) المقبل، أو المضي في تقديم الترشيحات لانتخاب مجلس رئاسة جديد قبل هذا التاريخ.

وبهذا الصدد ظهرت ـ حتى امس الاول ـ 3 قوائم باسماء مرشحين لانتخابات مجلس الرئاسة، وقد اشتملت القائمة الاولى على خمسة اسماء هم الرئيس علي عبد الله صالح، ونائبه علي سالم البيض، وعبد العزيز عبد الغني عضو مجلس الرئاسة الحالي، والعميد مجاهد ابو شوارب نائب رئيس الوزراء، وعبد الملك الطيب سفير اليمن الحالي في باكستان.

ولم تكشف الجهة الحزبية ـ التي تبنت تقديم هذه القائمة وتزكيتها ـ عن نفسها، بينما تقدمت اول من امس كتلة المؤتمر الشعبي العام بقائمتين، كل منهما تضم خمسة اسماء من بينها الرئيس اليمني ونائبه وعبد العزيز عبد الغني، وتضمنت احداها اسمي القاضي عبد الكريم العرشي، بالاضافة الى الدكتور عبد الكريم الارياني وزير التخطيط والتنمية، الذي كان وزيراً للخارجية في الحكومة السابقة.

اما الثانية فتضمنت بدلاً منهما كلاً من سالم صالح محمد، عضو مجلس الرئاسة الحالي، والشيخ عبد الله حسين الأحمر، رئيس مجلس النواب الحالي.

وبينما نسبت مصادر سياسية وبرلمانية القائمة الاولى الى التجمع اليمني للاصلاح، وقالت انه وراء طرحها تمهيداً لتزكيتها من 75 نائباً، اكد احمد علي السلامي عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي ووزير الكهرباء أن الحزب الاشتراكي لم يتبن حتى الآن اية قائمة بمرشحين لمجلس الرئاسة، وقال انه يحرص على اخضاع هذه العملية للحوار والتشاور مع شريكيه الآخرين في الحكم (المؤتمر الشعبي، والتجمع اليمني للاصلاح) للاتفاق على قائمة مرشحين من الأطراف الثلاثة مجتمعة.

واستبعد السلامي ـ وهو عضو اللجنة الثلاثية للائتلاف لمناقشة وثيقة التعديلات الدستورية ـ ان تكون القوائم التي قدمت حتى الآن هي تلك التي تحظى باجماع الكتل البرلمانية وقال ان «اللجنة الثلاثية تتابع انجاز عملها بصورة طبيعية دون ضجيج اعلامي» ونفى ان تكون هناك اية مشكلات تعترض عملها. واضاف ان «أجواء التأزيم التي يحاول البعض افتعالها خارج إطار اللجنة، ليس لها وجود في داخلها، غير ان الوقت اصبح ضيقاً بالنسبة لاجراء التعديلات الدستورية، وانتخاب رئيس ونائب رئيس للبلاد خلال الفترة المتبقية، إلا في حالة واحدة، وهي مناقشة مشروع التعديلات في اطار اللجان والكتل البرلمانية مناقشة جادة ومكثفة على مدى الستين يوماً المحددة في الدستور، بعد اقرارها من الناحية المبدئية بواسطة البرلمان.

واكد أن الهدف من ذلك هو ان «يكون النقاش حولها قد اكتمل ولم يعد بحاجة الى التطويل ويتم التصويت عليها، وبعد ذلك مباشرة تجري انتخابات الرئاسة وفق احكام انتقالية خلال الدورة الأولى للبرلمان، وليس عن طريق الانتخاب الشعبي المباشر».

وشدد السلامي على ان «هذه العملية يتوقف انجازها على أسلوب تعامل المجلس مع التعديلات الدستورية التي ستعتمد، حيث انه إذا اتجه الرأي الى مناقشتها مادة مادة، فسيكون من الصعب انجازها خلال الفترة الزمنية المتبقية».

ومن ناحية اخرى قال عبد السلام العنسي رئيس الدائرة العامة في اللجنة العامة (المكتب السياسي) للمؤتمر الشعبي العام، ان «عامل الزمن مهم، وأصبح يتحكم بهذه العملية». واضاف انه «إذا تمكن الاحزاب الثلاثة المؤتلفة من التوصل الى حل توفيقي، واقرت في القريب العاجل الصيغة النهائية لمشروع التعديلات الدستورية، بما فيها المواد المختلف عليها، واخذت الفترة الزمنية الدستورية المحددة بـ 60 يوماً بعد اقرارها مبدئياً في البرلمان، فإن ذلك سيسهل انتخاب رئيس ونائب رئيس للبلاد في غضون الفترة الزمنية المتبقية، ولكن إذا لم تتمكن الأحزاب من ذلك فإنه سيجري انتخاب مجلس رئاسة جديد وفقاً للدستور الحالي».

وقال العنسي ـ في تصريحات خاصة لـ«الشرق الأوسط» انه «حتى لو تم الاتفاق بين الاحزاب الثلاثة حول التعديلات الدستورية، فإنها تستلزم طرحها للمناقشات الواسعة داخل الكتل البرلمانية ـ خاصة داخل كتلة المؤتمر الشعبي العام ـ حيث لا يمكن توجيهها بـ«الريموت كونترول» ونفس الشيء كما اعتقد بالنسبة للكتل البرلمانية الأخرى».

واوضح العنسي انه في حالة انجاز التعديلات خلال الفترة المقبلة، فإن انتخابات الرئاسة خلال الدورة المقبلة لن تتم عن طريق الاقتراع الشعبي المباشر، وانما من خلال مجلس النواب، ثم في الدورات المقبلة تجرى عن طريق الانتخابات الشعبية المباشرة.

وفي حين يتهم العنسي الحزب الاشتراكي بالتنصل من وثيقة التعديلات الدستورية ـ التي اتفق عليها مع المؤتمر الشعبي العام ـ وعدم إقرار «وثيقة التنسيق التحالفي على طريق التوحيد» بين المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي في تنظيم سياسي واحد، قال انيس حسن يحيى رئيس الكتلة البرلمانية للحزب الاشتراكي «ان الطريقة التي وضع بها مشروع التعديلات الدستورية تشكل خطراً على الدستور، لما تلحقه به من عملية ابتذال تفقده احترامه وقدسيته». وشدد على «اهمية وضع معايير صارمة لاجراء اي تعديلات دستورية».

وكان أحمد السلامي ـ عضو اللجنة الثلاثية ـ اكد «ضرورة ان تكون التعديلات الدستورية من أجل وضع حلول للمستقبل، وليس لمعالجة أوضاع اللحظة الراهنة، وفق مقتضيات مرحلة معينة وأشخاص



المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٧ يوليو ١٩٩٢

معينين».

وأكد ان اللجنة المكلفة بدراسة ومناقشة وثيقة التعديلات الدستورية «تحرص على هذا الجانب، وتخضع كل شيء لحسابات المستقبل».

غير ان عبد السلام العنسي قال ان «اللجنة الثلاثية تعكف الآن على مناقشة القضايا الخلافية، وخاصة ما يتعلق بمنصب الرئيس ونائبه».

وأضاف انه «كان تم الاتفاق على أن يترشح الرئيس ونائبه في قائمة واحدة، على أساس انه سيتم توحيد الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي، بحيث يكون علي عبد الله صالح رئيساً للحزب الجديد وعلي سالم البيض أميناً عاماً، إلا ان اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي لم تقر - في دورتها الأخيرة - «وثيقة التنسيق التحالفي على طريق توحيد الحزبين»، التي تضمنت القواعد الدستورية المزمع إدراجها في الدستور الجديد، وإنما رحلتها الى المؤتمر العام المقرر عقده في نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل، وهذا الاجراء حتم على المؤتمر الشعبي اعادة النظر في ما اتفق عليه، بعد ان تنصل منه الحزب الاشتراكي».

وقال «نحن نرى في المؤتمر الشعبي الآن انه لا مجال لترشيح الرئيس والنائب في قائمة واحدة من حزبين مختلفين».

واشار الى ان هناك خلافاً آخر حول منصب الرئيس والنائب - برز أخيراً. فبينما يرى الحزب الاشتراكي انتخاب الرئيس والنائب عن طريق الاقتراع الشعبي المباشر، وانه في حالة خلو منصب الرئيس يتولى النائب مسؤوليات رئيس الجمهورية حتى نهاية الدورة الانتخابية، فإن المؤتمر الشعبي يرى ان يختار الرئيس نائبه بنفسه، ويتولى المهمات التي سيوكلها إليه الرئيس. أو يقوم بعمل الرئيس في حالة غيابه.

وعند خلو منصب الرئيس، تحدد مدة 60 يوماً للاعداد لانتخاب رئيس جديد، لا أن يحل النائب محله خلال الفترة المتبقية من الدورة الانتخابية. وما زالت هذه القضية خاضعة للنقاش.

أما في ما يتعلق بالحكم المحلي واللامركزية، فإن الحزب الاشتراكي يتهم المؤتمر الشعبي بأنه تراجع عنه. بالرغم من أنه أكد عليه في برنامجه الانتخابي، ويشاطره الرأي في التراجع تجمع الاصلاح، لكن العنسي أوضح رأي المؤتمر الشعبي حول الحكم المحلي قائلاً «المطلوب - وفق تصورنا في المؤتمر الشعبي العام بهذا الخصوص - هو كيف نعطي الناس اكبر قدر للاسهام في اختيار حكامهم ومسؤوليهم؟».

وأضاف انه «من غير الممكن تضمين مثل هذه في الدستور، وانما في برامج الحكومة. حيث يرى أعضاء الكتلة البرلمانية للمؤتمر الشعبي العام ان تضمين نصوص حول الحكم المحلي في الدستور - بما تشير إليه من انتخاب محافظي المحافظات وبقية المسؤولين على مستوى المحافظات - لا مجال له بصيغته المطلقة في بلد ليس فيه تعددية دينية أو عرقية أو عقائدية، وفي ظل وضع منهار أمنياً وسياسياً واقتصادياً. سيكون تطبيق هذا المبدأ خطراً على وحدة البلاد».

وأكد العنسي انه رغم تلك المحاذير، فإن المؤتمر الشعبي «يرى الحكم المحلي هدفاً من الأهداف المنصوص عليها في برنامجه، وفي برنامج الحزب الاشتراكي أيضاً. إلا انه لا ينبغي ان ينص عليها في الدستور بشكل واضح ومباشر، وانما توضع في برنامج يطبق على جرعات تدريجياً، وفق ظروف وخصوصية كل منطقة».

وقال «مثلاً في عدن وفي أمانة العاصمة يمكن تطبيق مبدأ الحكم المحلي، ويمكن القبول باختيار الحكام المباشرين في هاتين المنطقتين، أما في مناطق مثل حضرموت، والجوف ومارب وصعدة، فإنه ليس من السهل تطبيق هذا المبدأ، ولا يمكن ان يقبل اختيار واحد من قبيلة معينة ليحكم بقية القبائل الأخرى في اطار نفس المنطقة، لعدة اعتبارات وحساسيات موروثة. ومن هذا المنطلق يرى المؤتمر الشعبي معالجة هذه القضية من خلال نصوص قانونية وبرنامجية - وليست دستورية - بحيث يتم تطبيقها تدريجياً».

واشار الى ان ممثل الحزب الاشتراكي في اللجنة الثلاثية اقتنع بهذا الراي وتفهمه، إلا انه سيعود الى قيادته لطرح الفكرة عليها وبحثها معها. وحول النقطة الخلافية الثالثة، المتعلقة باستحداث مجلس شورى «يتنازع» مع مجلس النواب الحالي حول اختصاصات السلطة التشريعية، وجمعية وطنية، قال العنسي ان «الأحزاب الثلاثة اتفقت أخيراً على تجميد مشروع التعديلات في هذا الجانب، حيث أبدى التجمع اليمني للاصلاح - بتاييد من المؤتمر الشعبي - رفضه لفكرة انشاء جمعية وطنية ومجلس الشورى، وبعد نقاش طويل تم التوصل الى الغاء المقترحات الخاصة بهذا الجانب، وترك الباب مفتوحاً مستقبلاً لانشاء أي هيئة استشارية عليا على غرار المجلس الاستشاري، الذي كان موجوداً قبل وبعد الوحدة، على ان يصدر بتشكيله قرار من رئيس الجمهورية».

وفي الوقت الذي تجري أحزاب الائتلاف حوارات سياسية واسعة حول تجاوز الخلافات في التعديلات الدستورية، وتوزيع بقية المناصب الادارية والرسمية في الحكومة وهيئاتها المختلفة، توقعت مصادر البرلمان طرح أكبر عدد من قوائم الترشيح لانتخابات مجلس الرئاسة المقبلة. على الرغم من ان المنافسة ستنحصر بين أحزاب الائتلاف الحاكم الثلاثة، وفق نسب - ربما يتم الاتفاق عليها مسبقاً - قبل التصويت على القوائم داخل البرلمان.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم القاهرة

التاريخ : ٢٢ يوليو ١٩٩٢

في اجتماع حضره صالح والعطاس.. رجال الأعمال يقترحون:

إجراءات جديدة لتنظيم استيراد السلع الأساسية في اليمن

□ صنعاء- العالم اليوم:

قال محمد حسن الزبيرى نائب رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية اليمنية ان اجتماعا- عقد مؤخرا فى مقر وزارة التموين والتجارة اليمنية، ورأسه الفريق على عبدالله صالح رئيس مجلس الرئاسة اليمنى وحضره المهندس حيدر ابوبكر العطاس رئيس الوزراء- بحث مقترحات تقدم بها الاتحاد العام للغرف التجارية لتنظيم التعامل بين وزارة التموين والتجارة ورجال الأعمال اليمنيين واضاف الزبيرى -فى تصريحات خاصة لـ «العالم اليوم»- ان المقترحات تضمنت اجراءات جديدة لتنظيم عمليات استيراد السلع الاساسية، وفى مقدمتها القمح، الدقيق، والارز. وذكر أن المسئولين اليمنيين اقروا بعض المقترحات الخاصة بتحرير عملية استيراد عدد من السلع المهمة من بينها قطع الغيار والادوية ومستلزمات الانتاج.

وأوضح الزبيرى ان الاجتماع توصل إلى أن الحل الجوهرى والأساسى لتنظيم استيراد السلع الاساسية يكمن فى زيادة الانتاج المحلى، خصوصا من القمح، مشيرا إلى وفرة مقومات الإنتاج المحلى المتمثلة فى وجود الاراضى الخصبة، ومصادر المياه والمناخ المناسب للزراعة وذكر أنه تم الاتفاق على تحقيق هذا الهدف بوضع برنامج تتبناه الوزارة بالتعاون مع وزارة الزراعة خاصة أن كثيرا من الاراضى اليمنية كانت تزرع بالقمح قبل سنوات فى محافظات مأرب، الجوف اضافة إلى الوديان الخصبة المعروفة باتساع رقعتها الزراعية وفى مقدمتها قاع الحقل وقاع جهران، وقاع الجوف، مشيرا إلى أن البرنامج الزراعى الوحيد الذى حقق لليمن قفزة نوعية ملموسة هو مشروع هولندا لدعم زراعة البطاطا.

وأكد الزبيرى أن المسئولين اليمنيين يرون أن استيراد المواد الاساسية فى اليمن يجب أن يكون حرا وغير مقيد لكى يتم التنافس من قبل المستوردين بما يحقق توفر هذه السلع بالسعر المناسب.

المناقصات والاحتكار

وقال إن السنوات الماضية بكل تجاربها التى تركزت على استيراد هذه السلع من خلال المناقصات العامة لن تحقق النتائج المطلوبة لان نظام المناقصات اعتمد على اسلوب الاحتكار لمستورد واحد من خلال إرساء العطاء عليه وبهذا تقتضى الضرورة تغيير اسلوب التعامل عبر المناقصات والاعتماد على الاستيراد الحر الذى سيلعب دورا فى تحرير التجارة الداخلية «التوزيع الداخلى»، حتى يتمكن التجار من بيع مادة القمح مباشرة إلى المستهلك أو إلى التجار فى بقية محافظات اليمن لإيجاد تنافس حقيقى بين الموزعين فى المديريات.


محمد حسن الزبيرى
نائب رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية اليمنية

وقال الزبيرى إن هذا الاسلوب يضمن تحديد الاسعار بموجب العرض والطلب لكسر الاحتكار فى تجارة السلع الاساسية وأوضح ان عددا من المقترحات التى تقدم بها الاتحاد العام للغرف التجارية قد اقرها المسئولون اليمنيون،



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم القاهرية

التاريخ : ٢٢ يونيو ١٩٩٢

وخاصة فيما يتعلق بالسلع غير الاساسية حيث قروا تحرير استيراد السلع المهمة كقطع الغيار بكل انواعها وكافة الاجهزة والمعدات والادوات التى تحتاج إلى قطاع غيار والمواد الغذائية غير الاساسية مثل الحليب المجفف، الجبن، الشاى والادوية بشكل عام ماعدا ما تصدره الهيئة العليا من كشوف للادوية الممنوعة وتحرير استيراد ومستلزمات الانتاج الحرفى والزراعى وما فى حكمها لاهميتها فى زيادة الانتاج المحلى وزيادة ايجاد وفرص عمل لليمنيين العائدين من الخارج.

تبسيط الإجراءات

وذكر الزبيرى انه تم الاتفاق على الاجراءات الخاصة باستيراد السلع التى تحتاجها السوق اليمنية والتى تتراوح اهميتها مابين ٥٠٪ الى ١٠٠٪ ومنها مواد البناء «الحديد، الخشب» ومستلزمات البناء من ادوات نجارة وأدوات كهربائية والملابس الشعبية والاقمشة والاحذية والأدوات المكتبية والورقية والإليكترونية والادوات المدرسية والتعليمية والاجهزة المنزلية والكماليات للحد من عملية تهريبها من المنافذ البرية.

واضاف ان تحرير الاستيراد اليمنى سيجعل الاهتمام بالسلعة وليس بالوكلاء التجاريين لمنح الاولوية للسلع الأكثر اهمية للاحتياج المحلى وللتنمية كان لها وكيل ام لا لأن منح اصحاب الوكالات ميزات أكثر من غيرهم يحد من النشاط التجارى ويؤدى الى الاحتكار.

وقال الزبيرى إن اعداد قوائم بأسماء التجار والوكلاء وغيرهم الذين تعطى لهم الاولوية فى العمل التجارى لن تؤدى إلا إلى مزيد من المشاكل والقيود على التجارة وتكريس صورة اخرى من صور الاحتكار وإذا ما أريد تحرير التجارة باليمن فمن الضرورى ان يترك الباب مفتوحا أمام المنافسة وتتاح الفرص للجميع كل حسب موقعه وحجمه فى السوق.

واشار الزبيرى الى ان تحرير الاستيراد باليمن سوف يقلل من الضغط على العملات الاجنبية مما يؤدى إلى انخفاض قيمة الريال وتعزيز الآمال الخاصة بتحسن الوضع الاقتصادى لجذب المزيد من الأموال المهاجرة كما ستحد عملية تحرير الاستيراد من تأثير الوسطاء والسماسرة الذين يتدخلون لفرض مصالحهم على السوق.



الفارّون الستة من سجن عدن تسللوا الى الخارج؟

الاشتراكي اليمني يناقش الانتقال الى المعارضة

□ لندن – «الحياة»:
□ عدن – من إقبال علي عبدالله:

■ قالت مصادر سياسية في صنعاء امكن الاتصال بها من لندن ان الاتصالات استمرت امس بغية الخروج من الازمة السياسية التي تمر فيها البلاد وذلك عشية الجلسة المقرر ان يعقدها مجلس النواب اليوم لبدء مناقشة برنامج الحكومة الائتلافية الجديدة برئاسة المهندس حيدر ابو بكر العطاس.

وكشفت هذه المصادر ان الاجتماعات تحولت امس من ثنائية بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي الى داخل الاشتراكي نفسه الذي اجتمع قادته في منزل السيد سالم صالح محمد الامين العام المساعد للحزب وعضو مجلس الرئاسة. وقالت ان قادة الاشتراكي ناقشوا مجدداً الوضع السياسي والموقف الذي يفترض ان يتخذه الحزب من التطورات الأخيرة خصوصاً بعدما تبيّن ان الحكومة الائتلافية مرشحة لان تكون مجرد حكومة انتقالية في انتظار انتخاب مجلس جديد للرئاسة.

وأفاد مصدر ان بين الافكار التي طرحت في الاجتماع امكان انتقال الاشتراكي الى المعارضة. وسبق للسيد جارالله عمر وزير الثقافة الحالي وأحد ابرز قياديي الاشتراكي ومنظريه ان طرح هذه الفكرة قبل الانتخابات العامة التي جرت في ٢٧ نيسان (ابريل) الماضي.

وفي عدن اعربت الاحزاب والتنظيمات السياسية والمهنية وبعض الشخصيات الدينية في المحافظة عن استيائها من فشل الاجهزة الامنية في معرفة موقع اختباء ستة من عناصر تنظيم «الجهاد الاسلامي في اليمن» فرّوا مساء السبت الماضي من سجن عدن المركزي قبل اقل من اسبوعين على بدء محاكمتهم في تهم احداث تفجيرات ومحاولة اغتيال عدد من المسؤولين في المحافظة اواخر كانون الاول (ديسمبر) من العام الماضي». وأشار بيان صدر اول من امس عن هيئة التنسيق للاحزاب والتنظيمات السياسية الى «خطورة الانفلات الامني في المحافظة والمتمثل في زيادة سرقة سيارات المواطنين وهروب المجرمين من مراكز الاحتجاز كذلك الاعتداء على بعض المحلات التجارية خصوصاً محلات بيع الذهب والمجوهرات».

وأوضح البيان ان «فرار الستة من اكبر سجون المحافظات الجنوبية والشرقية يكشف وجود مخطط اعدته جهات خارجية (...) اضافة الى تسهيل داخلي خصوصاً من الجهات الامنية».

وكانت التحقيقات مع المسؤولين في السجن كشفت معلومات وصفتها الأجهزة الامنية بأنها «خطيرة» اذ ضبطت حبوب تستخدم في التخدير وضعت في اكواب الشاي الخاصة بحراس السجن. وروى شهود عيان انهم شاهدوا «السجناء الستة ومعهم احد الجنود يغادرون بوابة السجن ويستقلون سيارة كانت في انتظارهم».

وأفاد مصدر قريب من التحقيقات ان «اللجنة المكلفة

التتمة في الصفحة (٤)



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢ يوليو ١٩٩٣

التحقيق في فرار الستة طلبت احالة المسؤولين عن السجن الى المحكمة العسكرية بتهمة السماح بادخال مخدرات الى السجن والسماح للسجناء بالتحرك بحرية خارج الزنزانات والجلوس مع الحراس مما ساعد في ايصال مخطط الفرار الى المتهمين الستة.

وأشار المصدر الى «وجود الهاربين في اطار محافظتي عدن وأبين ووجود خيوط اولية لدى سلطات الامن ستساهم في القبض عليهم قريباً». الا ان مصادر أخرى قالت امس: «ان السجناء الستة استطاعوا مغادرة البلاد مع الجندي الذي ساعدهم في الفرار عبر احدى المحافظات الشمالية وبمساعدة رجال احدى القبائل المتهمة من السلطات باعمال ارهابية منها سرقة ممتلكات وخطف خبراء في شركات النفط الاجنبية العاملة في البلاد (...)». واضافت هذه المصادر: «ان الفشل في القبض على الستة رغم مضي اسبوع على هروبهم يؤكد وجودهم خارج البلاد».

في أبين (١٠٠ كيلومتر شرق عدن) ارجات السلطات المختصة محاكمة المتهمين في محاولة اغتيال السيد علي صالح عباد (مقبل) عضو هيئة رئاسة مجلس النواب عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني التي وقعت منتصف كانون الثاني (يناير) الماضي عندما كان مسؤولاً للحزب في المحافظة.

وعلم ان اسباب التاجيل عائدة الى هروب شهود الاثبات في اشارة الى العناصر الستة من تنظيم «الجهاد الاسلامي في اليمن» الذين فرّوا من سجن عدن مساء السبت الماضي.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم القاهرة

التاريخ : ٢٧ يوليو ١٩٩٢

استقالة رئيس الأركان اليمني تفجر أزمة داخل الحكم

الخلافات الحزبية تهدد استقرار اليمن

قيادات من الحزب الاشتراكي تتحدث عن احتمال الانتقال الى صفوف المعارضة



المصدر : العالم اليوم القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ يوليو ١٩٩٢

□ كتب - مجدى الدقاق:

جاء إعلان إستقالة العميد عبد الله البشيري رئيس هيئة الأركان في القوات المسلحة اليمنية بمثابة تفجير علني للخلافات المؤجلة بين الشريكين الرئيسيين في حكم اليمن وهما «المؤتمر الشعبي العام» و«الحزب الاشتراكي اليمني» اللذان تقاسما السلطة بينهما عقب إعلان وحدة اليمن وانضم اليهما حزب الإصلاح عقب اجراء أول انتخابات تشريعية في البلاد.

وتأتي استقالة عبد الله البشيري في الوقت الذي يستعد فيه البرلمان اليمني لاختيار مجلس رئاسي جديد ويشتد الجدل حول اختيار اعضائه ووسط انباء تتحدث عن اجراء تعديل دستوري للإكتفاء بوجود رئيس للدولة ونائب له بدلا من وجود مجلس رئاسي يضم بجانب الرئيس والنائب ثلاثة اعضاء آخرين.

وفي نفس الوقت تعكس استقالة رئيس الاركان طبيعة الصعوبات التي تكتنف عملية دمج القوات المسلحة اليمنية فضلا عن الخلافات الموجودة بين قادتها الذين ينتمون لما كان يعرف سابقا باليمن الجنوبية حيث يتولى وزارة الدفاع العميد هيثم قاسم طاهر في حين ينتمي العقيد البشيري لما كان يعرف بالشمال ويتهم كل طرف الآخر بعرقلة جهود توحيد المؤسسة العسكرية ويرى المراقبون ان خطوة دمجها بالكامل هي المقدمة الطبيعية لانصهار كافة المؤسسات الأخرى وإنهاء حالة التشطير التي ظلت آثارها قائمة حتى بعد قيام الوحدة عام ١٩٩٠.

ويبدو ان عملية تقاسم السلطة ومشاكل «المرحلة الانتقالية» التي وعد بإنهائها المسئولون اليمنيون قد انتقلت الى فترة الإئتلاف الثلاثي الذي اسفرت عنه الانتخابات التشريعية، ويبدو ذلك واضحا في تقسيم مقاعد التشكيل الوزاري وفي الجدل الدائر الآن حول شكل مجلس الرئاسة، والاستقطاب الشديد حول عدد من التعديلات الدستورية.

ويرى المراقبون ان الأزمة التي فجرتها استقالة البشيري تعكس عمق الخلافات بين حزبي «المؤتمر الشعبي» و«الاشتراكي» ويتحدث البعض عن ضغوط يمارسها «الإصلاح» الشريك الثالث في الحكم لتقليص نفوذ ودور «الاشتراكي» والتقارب الملحوظ بين مواقف «الشعبي» و«الإصلاح» وخصوصا مع فشل جهود التوحيد بين «الاشتراكي» و«الشعبي» وحديث عدد من قيادات الحزب الاشتراكي عن تفضيل الحزب للانتقال الى صفوف المعارضة لان البقاء في السلطة فترة طويلة يفسد «الحزب».

ومن المتوقع وفقا لمصادر سياسية ان تبذل جهود لاحتواء الازمة التي فجرتها استقالة البشير والبحث في اسبابها والتي اعلنت بوضوح في صحف موالية «للشعبي» ويقول هؤلاء ان جهود الاحتواء والمصالحة ستنطلق من المخاوف التي قد يسببها فض التحالف بين الحزبين الكبيرين «الشعبي» و«الاشتراكي» والذي يعتبره الكثيرون صمام أمن لاستقرار البلاد.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢١ يوليو ١٩٩٢

اجتماع حكومي - برلماني لمناقشة كيفية الرد على بيان الحكومة اليمنية

العطاس لن يمثل أمام النواب قبل ضمان الحصول على الثقة

☐ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري
وفيصل مكرم:

■ واصل مجلس النواب اليمني امس الاستماع الى ملاحظات النواب على التقرير الذي قدمته اللجنة المشكلة لدراسة بيان الحكومة، وكان محور الملاحظات ما قدمته اللجنة اول من امس من انتقادات تتعلق ببيان الحكومة وإلزامها تقديم برنامج تفصيلي لتنفيذ ما جاء في بيانها من اهداف خلال فترة زمنية لا تتجاوز نهاية العام الجاري وسيواصل المجلس جلساته اليوم.

وعقد امس مجلس الوزراء اجتماعاً استثنائياً برئاسة المهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء لدراسة ملاحظات اللجنة المشكلة لدراسة بيان الحكومة.

وكان رئيس الوزراء اشترط للحضور الى مجلس النواب منح الثقة للحكومة وبات متوقعاً ان يقاطع جلسات مجلس النواب الا اذا حصل على ضمانات «بمنح الثقة للحكومة».

وقالت مصادر سياسية ان العطاس محقّ في موقفه، اذ انه لا يجد تفسيراً واضحاً لمواقف الاغلبية من منح الثقة اذ يفترض ان يكون منح الثقة اوتوماتيكياً نظراً الى ان الاحزاب الثلاثة الكبيرة التي تسيطر على مجلس النواب ممثلة في الحكومة.

وعلمت «الحياة» ان اجتماعاً مشتركاً سيعقد اليوم بين هيئة رئاسة مجلس النواب والحكومة الائتلافية بحضور الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء لمناقشة كيفية الرد على بيان الحكومة من قبل النواب والاسس الثابتة التي سيلتزمها مجلس النواب والحكومة المؤتلفة بما لا يترك مجالاً للتناقض في المسؤوليات والاختصاصات بين السلطتين التنفيذية والاشتراعية.

واشارت مصادر مطلعة الى ان الاجتماع بين الحكومة والبرلمان يستهدف التمهيد لمثول الحكومة امام البرلمان قبل منحها الثقة وفقاً لبيانها المقدم الى نواب الشعب. ويبدو ان الاحزاب الثلاثة الرئيسية (المؤتمر، الاشتراكي، الاصلاح) اتفقت على منح الثقة لحكومة العطاس من خلال كتلها البرلمانية الثلاث. الا ان هذه الثقة لن تمنح بناء على اتفاق بين الاحزاب ولا بد من نقاشات حامية داخل البرلمان وان تقدم الحكومة التزامات واضحة ومحددة «حتى تنال الثقة المشروطة» على حد تعبير احد اعضاء البرلمان.

واستغرقت جلسة امس خمس ساعات وكرست لمناقشة تقرير اللجنة البرلمانية المكلفة دراسة بيان الحكومة واختلف النواب على مسألتين

التتمة في الصفحة (٤)

العطاس لن يمثل أمام النواب

تتمة الصفحة الاولى

تتعلقان بكيفية مناقشة الحكومة امام البرلمان. فهناك فريق يرى ان يتفق النواب مع اللجنة البرلمانية المكلفة دراسة بيان الحكومة والخروج بصيغة واحدة يتفق عليها النواب وتناقش في ضوئها الحكومة. وطالب فريق آخر باستدعاء الحكومة فوراً ودخول نقاش معها. وخضع الرايان لاخذ ورد ورفض النواب التصويت عليهما مما خلق جواً من الغوغاء داخل قاعة البرلمان حمل رئيس المجلس على رفع الجلسة بعدما اتضحت ملامح الاستياء على وجهه من تصرفات النواب وخلافاتهم لكن الشيخ عبدالله اكد قبل رفع الجلسة ان الحكومة لن تستدعى الا بعد مناقشة تقرير اللجنة البرلمانية المشكلة برئاسة السيد علي صالح عباد (مقبل) عضو هيئة رئاسة المجلس وعضوية ٥٠ من اعضائه. وقال الشيخ الاحمر مخاطباً النواب «سنستمر في مناقشة التقرير الى ان نتفق على صيغة موحدة حتى لو استمرت النقاشات شهراً كاملاً ثم نستدعي الحكومة».

وافادت مصادر موثوق بها ان استدعاء الحكومة الى البرلمان لن يتم قبل نهاية الاسبوع واكدت رفض العطاس المثول امام النواب قبل الاتفاق على صيغة نهائية لمناقشة حكومته وانهاء الخلافات داخل البرلمان اولاً.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

التاريخ : ٢٢ يوليو ١٩٩٢

مجلس الرئاسة يعقد اجتماعاً بـ3 أعضاء

القيادة اليمنية تندد بالعدوان على لبنان وتستعرض نتائج اتصالات إقليمية ودولية

صنعاء: «الشرق الأوسط»

عبر مجلس الرئاسة اليمني عن شجبه واستنكاره للعدوان الاسرائيلي على جنوب لبنان، الذي أدى الى سقوط العديد من الضحايا الأبرياء من أبناء الشعبين اللبناني والفلسطيني. وأهاب ـ في اجتماع عقده امس برئاسة الرئيس علي عبد الله صالح ـ بالمجتمع الدولي وبالشرعية الدولية ان يضطلعا بمسؤوليتهما لوقف العدوان الاسرائيلي على لبنان، ووضع حد له.

ووقف مجلس الرئاسة في اجتماعه أمس ـ الذي عقد لأول مرة بحضور 3 اعضاء فقط من أصل 5، منذ تشكيل المجلس في 22 مايو (ايار) 1990م ـ أمام عدد من القضايا والموضوعات المتعلقة بالمستجدات على الساحة الوطنية والاقليمية والدولية، واطلع على نتائج الزيارة التي قام بها محمد سالم باسندوة وزير الخارجية اليمني الى المملكة العربية السعودية الاسبوع الماضي، والتي سلم خلالها رسالة لخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز من الرئيس علي عبد الله صالح، ونتائج لقاءاته مع الملك فهد بن عبد العزيز، والأمير سلطان بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام في المملكة العربية السعودية.

كما اطلع المجلس على نتائج المباحثات التي اجراها الرئيس اليمني أواخر الاسبوع الماضي مع الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات أثناء زيارته لصنعاء، حول تطورات القضية الفلسطينية ومفاوضات السلام الجارية بين العرب واسرائيل، ونتائج مباحثات وفد البنك الدولي الذي يزور اليمن منذ عدة ايام برئاسة كايوكوه ميزر نائب رئيس البنك، ونتائج زيارة الوفد العسكري الروسي الذي يزور صنعاء منذ يوم الاربعاء الماضي برئاسة الفريق نيكولايف، النائب الاول لرئيس هيئة الاركان بجمهورية روسيا الاتحادية.

وأكد مجلس الرئاسة أهمية تطوير علاقات اليمن مع البنك الدولي، وتعزيز وتنشيط جوانب العلاقات الثنائية والتعاون العسكري وغيره من المجالات بين اليمن وروسيا الاتحادية.

المصدر : العالم اليوم - القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ يوليو ١٩٩٣

بعد استقالة رئيس الاركان وفتحه النار على وزير الدفاع

دائرة الصراع تتسع فى صنعاء.. وتصل الى عرين المؤسسة العسكرية

تطورات الأزمة السياسية تنذر بدخول اليمن فى حرب أهلية

□ صنعاء ـ محمد على الديلمى:

حتى هذه اللحظة لم يعلن رسميا عن استقالة العميد الركن عبد الله البشيرى من منصبه كرئيس لهيئة الاركان العامة للقوات المسلحة اليمنية.

ولكن يظل تناقل الخبر عبر الصحف ووكالات الانباء العالمية يؤكد ماذهبت اليه «العالم اليوم» فى وقت سابق من ان الصراع بين المؤتمر العام والحزب الاشتراكى اليمنى صانعا الوحدة، قد اخذ فى الاتساع ودخل الى مرحلة اللاعودة.. بحيث انتقل الخلاف من السيادة على الوزارات ذات الطابع المدنى الى قطاع اخر هو المؤسسة العسكرية.

ولو قدر لهذا الخلاف ان يستمر فإنها الكارثة بلاشك التى قد تدخل معها اليمن فى حرب طاحنة. لا أول لها ولا آخر. وتكون لغتها المدفع والدبابة لا لغة الحوار والتنازلات التى قدمت على طبق من ذهب ساعة قيام الوحدة اليمنية من كلا الشريكين عام ١٩٩٠.

وآخر تلك التوترات اتهام رئيس الاركان اليمنى العميد البشيرى لوزير



المصدر : العالم اليوم - القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ يوليو ١٩٩٣

الدفاع العميد الركن هيثم قاسم طاهر عند تقديمه لاستقالة مسببة لرئيس مجلس الرئاسة اليمنى على عبد الله صالح بانه تجاوز صلاحياته فى الترقيات وقام فى ١٤ مايو الماضى بترقية اكثر من ٣٥٠٠ ضابط، وانه بتصرفه هذا يخالف التعليمات الصادرة من الجهات العليا وانه «أى وزير الدفاع اليمنى» وراء السرقات والاختلاسات ونهب الكثير من ممتلكات القوات المسلحة كالاموال والذخائر والاسلحة والمعدات الحربية الى جانب العبث بأراضى القوات المسلحة وتوزيعها بأسلوب شخصى ولاغراض شخصية.

ورغم انه لم يبت فى الاستقالة - حتى كتابة هذا التقرير - إلا أنه من الواضح ان تصعيد الازمة السياسية من قبل المؤتمر الشعبى العام جاءت بعد ان كانت صحف الحزب الاشتراكى اليمنى قد قامت بحملة تشهير باعضاء المؤتمر الشعبى واتهامهم بأنهم رمز الفساد فى اليمن «حسب تعبير الصحف».

ولهذا تأتى استقالة البشيرى فى نهاية المطاف كمحصلة لعدم الاستقرار السياسى باليمن وهذا ماأكدته صحيفة «٢٦ سبتمبر» الناطقة باسم القوات المسلحة والتى اشارت بوضوح الى الخلافات داخل المؤسسة العسكرية فقالت فى مقالها الافتتاحى «ومما يؤسف له ان المرحلة المنصرمة قد اتسمت بالكثير من النواقص والسلبيات فى مجال البناء العسكرى... ومثل هذه الوضعية الشاذة، وان كانت في مجملها جزءا من الواقع السياسى السلبى للمرحلة الانتقالية الذى يتحمل الكل دون استثناء مسئوليته إلا انها تعتبر مرآة عاكسة لحقيقة السيكولوجية الانفصالية والوضع الشطرى داخل القوات المسلحة وتعثر عملية دمجها الذي حال دون استكمال اعداد القواعد والتشريعات القانونية المنظمة لهذه المؤسسة ومهامها العملية وعلاقاتها بالوسط الاجتماعى الذى تعمل فيه.

وتضيف الصحيفة تأكيدها على ضرورة تجاوز مثل هذه الوضعية التى لاتليق بمستوى مؤسسة سيادية ينبغى لها أن تكون وسيلة للاستقرار والسلام الاجتماعى وبوتقة للوحدة الوطنية للشعب وحامية للديمقراطية وقوة اجتماعية فعالة وحاسمة لانتصار الثورة خاصة وان هذه السلبيات والنواقص قد مثلت نتاجا منطقيا لعدم قدرة المجتمع والحكومة على الابقاء بالالتزامات ازاء المتطلبات المتنامية لبناء وتجهيز وتسليح هذه المؤسسة.. وتشتت الامكانيات المتاحة والضخمة التى تمثل عبئا ثقيلا على ميزانية الدولة فى قنوات ثانوية، وصرفت ثمنا لابد منه لاجراءات وقرارات سياسية غير مدروسة فيما ذهب الجزء الأخر من هذه الامكانيات فى اتجاهات غير مشروعة يستغلها ويسخرها البعض فى امتيازات غير مبررة ولخدمة مصالحه الخاصة على حساب افتقار الجندى لأبسط حقوقه الحياتية والعملية الضرورية.

وكانت الحكومة الإئتلافية التى تشكلت بعد اول انتخابات برلمانية فى ٢٧ ابريل الماضى قد ضمت كلا من حزب المؤتمر الشعبى العام والحزب الاشتراكى اليمنى وحزب التجمع اليمنى للاصلاح وكان من المقرر أن تحصل الحكومة الجديدة على الثقة من مجلس النواب يوم الاثنين الماضى بموجب المادة ٧٢ من الدستور ولكن اعضاء مجلس النواب حجبوا ثقتهم عن الحكومة تحت مبرر أنها لم تشر فى بيانها المقدم للمجلس الى الفترة الزمنية التى ستستغرقها فى تنفيذ المهام السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى اوردها البيان.

على عبد الله صالح

واعتبر البيان من قبل اعضاء المجلس ناقصا وترد عليه عدة ملاحظات جوهرية ومهمة نتيجة للتناقضات التى تضمنها.

وقالت مصادر «العالم اليوم» ان اللجان البرلمانية التى شكلت للنظر فى البيان المقدم من الحكومة قد اوصت بحجب الثقة عن الحكومة نتيجة عمومية البيان وعدم تحديده للمهام التى ستقوم بها الحكومة خلال فترة زمنية محددة، وبخاصة فيما يتعلق بدمج القوات المسلحة والاجراءات التى ستتخذ من اجل ذلك واذا ماأحرزت قيادات الكتل نوعا من تقارب وجهات النظر حول البيان فإن من المرجح ان تسقط حكومة حيدر ابو بكر العطاس الإئتلافية وهى لم تلتقط انفاسها بعد..

وفى خطوة لاحقة اعلن مجلس النواب الذى يرأسه الشيخ عبد الله الاحمر «رئيس حزب التجمع اليمنى للاصلاح» فتح باب الترشيح لانتخاب مجلس رئاسة جديد وذلك بعد ان تعذرت عملية اجراء التعديلات الدستورية كما كان متوقعا لها خلال الفترة الزمنية

على سالم البيض

التى منحها مجلس النواب فى وقت سابق لمجلس الرئاسة بموجب المادتين ٨٨ و٨٩ من الدستور.

وأوضح «الاحمر» فى مذكرة باسم هيئة رئاسة مجلس النواب بأن الفترة الزمنية المتبقية والتى تم تكليف مجلس الرئاسة بممارسة صلاحياته خلالها لم تعد كافية لاجراء التعديلات الدستورية خاصة وانه بحسب المادة ٨٩ كان ينبغى ان يبدأ مجلس النواب مناقشة اجراءات الترشيح لانتخاب مجلس رئاسة فى ١٤ يوليو الجارى.

ولهذا اعلن الشيخ الاحمر ان هيئة رئاسة المجلس ستفتح باب الترشيح لانتخاب مجلس الرئاسة اعتبارا من الثلاثاء ١٩ يوليو وحتى ٢٠ اغسطس واوضح الشروط الدستورية المطلوب توافرها فى الترشيح لمجلس الرئاسة وهى ان لايقل سنه عن ٣٥ عاما وان يكون من ابوين يمنيين وغير متزوج بأجنبية وان يكون متمتعا بحقوقه السياسية والمدنية كاملة.

وعلمت «العالم اليوم» من مصادر مطلعة ان التوقعات تشير الى ان عضوية مجلس الرئاسة ستشمل تمثيل الاحزاب الرئيسية الثلاثة «المؤتمر» الاشتركى، والإصلاح» الى جانب حزب البعث.. وتوقعت المصارد ان يكون نصيب المؤتمر الشعبى العام فى مجلس الرئاسة القادم مقعدين بينما يمثل كل من الاحزاب الاخرى مقعدا واحدا.

واشارت المصادر الى ان المؤتمر سيحتفظ بترشيح ممثليهـا السابقين على عبد الله صالح، والقاضى عبد الكريم العرش كما سيحتفظ الاشتراكى بمقعده والذى يشغله على سالم البيض فيما تتوقع ان يرشح حزب الاصلاح الدكتور عبد الوهاب لطفى الديلمى اما حزب البعث العربى الاشتراكى فسيرشح العميد مجاهد ابو شوارب الذى اعلن فى وقت سابق عن انسحابه من الحزب.

بعد ذلك الاستعراض السريع لمجمل الواقع السياسى باليمن يظل التساؤل مطروحا

هل يمكن ان تسير الامور بصورة طيبة وان تخرج اليمن من محنتها العصيبة بعد ان تخطت مرحلة صعبة ومهمة وهى مرحلة الانتخابات اليمنية؟ وهل يمكن لحكومة العطاس ان ترى النور وان تمارس مهامها ام أن المجلس سيحتفظ بحقه فى حجب الثقة عنها حسب المبررات التى يستند اليها؟ وهل ستنفرج الأزمة الحادة بين رئيس الاركان ووزير الدفاع بدمج القوات المسلحة اليمنية فى مؤسسة عسكرية واحدة ام ان كلا من «المؤتمر» و«الاشتراكى» سيظل يلوح للأخر بلغة المدفع والدبابة لابلغة الحوار التى بدأها عندما عملا على توحيد البلاد فى الثانى والعشرين من مايو ١٩٩٠؟

كل تلك التساؤلات مطروحة ومشروعة والاسابيع القليلة القادمة هى التى ستضع امامنا اجابات شافية لها.



لا أحد يلغي أحداً في اليمن

■ في اليمن، لا يلغي أحد أحداً والأمثلة على ذلك كثيرة لا تحصى، ويكفي للتأكد من هذه المعادلة العودة الى الماضي القريب والى التجربة التي مرّ فيها الحزب الاشتراكي في الجنوب قبل الوحدة ثم بسلسلة الخضات السياسية التي تلت الوحدة. كان الحل دائماً عبر التوصل الى حلول وسط معقولة ومقبولة قائمة على الاعتراف المتبادل وعلى ان لا قدرة لأي طرف على امتلاك هيمنة كاملة على البلد.

متى اقتنع الجميع بهذه المعادلة، يصبح ممكناً الخروج من الأزمة السياسية الجديدة التي تمر فيها اليمن. فلا رئيس هيئة الاركان وما يمثله قادر على التخلص من وزير الدفاع وما يمثله، ولا وزير الدفاع قادر على ان يكون حراً طليقاً في تعاطيه مع رئيس الاركان. وهذا يفرض في طبيعة الحال البحث عن توازن جديد انطلاقاً من المعطيات التي افرزتها الانتخابات الاخيرة.

ماذا يعني ذلك؟ يعني اولاً ان على الحزب الاشتراكي، عبر تجربته الدموية الطويلة التي أدت الى تحويله حزباً يدعو الى تجربة حضارية رائدة، ان يقبل بأنه ليس نصف البلد على رغم الانتصار الكبير الذي حققه في الانتخابات في المحافظات الجنوبية والشرقية. وبكلام اوضح، على الحزب الاشتراكي ان يقبل بالتوازن الجديد في البلد. فالحزب الذي انقسم على نفسه في الماضي القريب غير قادر على الحياة في ظل الشروخ التي عانى منها. والدليل على ذلك انه عندما اراد علي ناصر محمد ان يلغي خصومه عام ١٩٨٦، استطاع هؤلاء اخراجه من السلطة، إلا انهم لم يتمكنوا من الغائه، وكانت النتيجة أنه ترتب عليهم في السنة ١٩٩٣ ان يعترفوا به مجدداً كجزء لا يتجزأ من المعادلة اليمنية، وذلك كي يتمكن الحزب الاشتراكي من القول انه يمثل قوة اساسية في البلد.

في المقابل، ليس في استطاعة المؤتمر الشعبي العام ان يراهن على انقسامات الحزب الاشتراكي لكي يتصرف بطريقة توحي بأن هذا الحزب لم يعد قائماً وان الصراعات الداخلية قضت عليه.

هناك دائماً حلول يمنية للأزمات التي تبدو مستعصية، وقد يكون بداية أي حل الاعتراف المتبادل، اعتراف الحزب الاشتراكي بأنه ليس نصف البلد واعتراف المؤتمر الشعبي العام بأن الاشتراكي لا يزال يمثل شيئاً في البلد. بل اكثر من ذلك لا بد للاشتراكي من الاعتراف بأن قيام دولة مركزية قوية لا يعني في الضرورة ان هناك مشروعاً ضده، كما لا بد للمؤتمر الشعبي من توفير أجواء مريحة للاشتراكي تطمئنه الى انه ليس هناك مشروع يستهدف الغاءه والقضاء عليه. فالدولة المركزية القوية هي في النهاية المشروع الوطني الذي يفترض ان يلتقي عنده الجميع.

وسط كل الذي يجري في اليمن تبقى القضية الاساسية التي لم يخرج عنها أي طرف هي قضية الحوار. ذلك ان المهم في كل الذي حصل حتى الآن، هو ان الحوار لم ينقطع وان كل طرف يسعى الى ايجاد تسوية عبر الحوار. والاكيد ان اول من يعرف ذلك هو الرئيس علي عبدالله صالح الذي لم يقطع يوماً الحوار مع أشد خصومه انطلاقاً من معرفته بأن في اليمن مكاناً لكل التيارات السياسية، وبأن تجربة الشمال لا تقلّ في غناها عن تجربة الجنوب على صعيد الوصول الى قناعة بأن الالغاء السياسي ليس ممكناً في اليمن، وأن لا سبيل آخر غير الحوار حتى لو كان ذلك بواسطة الاعتكاف... وعبر المراسلة.

خيرالله خيرالله



المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

التاريخ : ٢٨ يوليو ١٩٩٢

المخلافي يفضل العمل الحزبي

استبدال أحد أعضاء لجنة الانتخابات اليمنية

صنعاء: «الشرق الأوسط»

اصدر مجلس الرئاسة اليمني اول من امس قرارا بتعيين عبد الله صالح سبعة ـ العضو في الحزب الاشتراكي ـ عضوا في لجنة الانتخابات العامة، التي شكلت قبل نحو 10 ايام، بدلا من عبد الملك المخلافي عضو القيادة التنفيذية للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، بعد اعتذار المخلافي عن قبول قرار تعيينه في لجنة الانتخابات، وتفضيله العمل الحزبي.وجدير بالذكر ان اعضاء لجنة الانتخابات يتعين عليهم الاستقالة من احزابهم، تنفيذا لنص القانون رقم 41 لعام 1992، الذي يشترط ان يكون عضو اللجنة «مستقلا حزبيا»، ويطالب الحزبيين المعينين في اللجنة بتقديم استقالاتهم.

وعلمت «الشرق الأوسط» ان الرئيس علي عبد الله صالح حاول اقناع المخلافي بقبول التعيين في لجنة الانتخابات، حرصا منه على اشراك كفاءات من مختلف القوى السياسية، الا ان المخلافي اعتذر عن عدم قبول التعيين في اللجنة، بسبب عدم رغبته في ترك العمل الحزبي، ويفسر المراقبون التعديل الاخير بانه ناتج عن عدم التشاور مع اولئك الذين قرر مجلس الرئاسة اليمني تعيينهم في اللجنة، من الاسماء التي كانت على قائمة المرشحين التي رفعها مجلس النواب الى مجلس الرئاسة.

وكان مجلس الرئاسة اصدر قرارا آخر بتعيين محمد عبد الله البطاني ـ عضو اللجنة العامة (المكتب السياسي) للمؤتمر الشعبي العام ـ وزيرا للتامينات والشؤون الاجتماعية والعمل، خلفا للمرحوم محمد علي هيثم، الذي وافته المنية في صنعاء قبل اسبوعين بسبب ازمة قلبية. ويعتبر البطاني واحدا من ابرز القادة العسكريين الذين خرجوا من عدن ـ عقب احداث 13 يناير (كانون الثاني) عام 1986 ـ مع الرئيس اليمني الجنوبي السابق علي ناصر محمد، ولكن البطاني عاد الى اليمن ـ مع عدد من رفاقه ـ بعد الوحدة، وانضم عدد كبير منهم الى المؤتمر الشعبي العام، الشريك الاكبر في الائتلاف الحاكم في اليمن حاليا، ويتزعمه الرئيس علي عبد الله صالح.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط / الشدية

التاريخ : ٢٨ يوليو ١٩٩٣

البيض يرغب في «تجديد دم مجلس الرئاسة»

البرلمان اليمني يناقش اليوم منح الثقة لحكومة العطاس

صنعاء: من حمود منصر
لندن: من لطفي شطارة

رفع مجلس النواب اليمني جلسته أمس بعد ان انتهى من مناقشة تقرير اللجنة البرلمانية لدراسة بيان الحكومة، ومن المقرر ان يستانف جلسته اليوم لمناقشة بيان الثقة المقدم من حكومة العطاس، في حضور الحكومة بكامل اعضائها.

وكان المجلس قد اقر أمس اضافة جميع الملاحظات والتوصيات المقدمة من النواب - على مدى جلساته الثلاث الماضية - الى تقرير اللجنة البرلمانية، وكلف لجنة الصياغة بإعادة صياغة التقرير النهائي في ضوء تلك الملاحظات والمقترحات والتوصيات، التي طرحها النواب على مدى الأيام الثلاثة الماضية.

ورفع الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر - رئيس المجلس - جلسة أمس، في ضوء ملاحظة أوردها عبد السلام خالد كرمان - وزير الشؤون القانونية ومجلس النواب - أثناء الجلسة بخصوص مناقشة البيان، وقال أنه ينبغي مناقشة بيان الحكومة في حضورها، واعتبر الشيخ الأحمر تلك الملاحظة بمثابة فتوى من وزير الشؤون القانونية، واعلن رفع الجلسة واستئنافها اليوم بحضور الحكومة، لاستكمال مناقشة بيانها، وعرض مقترحات وتوصيات اللجنة البرلمانية، لالزام الحكومة العمل بها، واعتبار التقرير جزءا من البيان. غير ان مصادر مقربة من المهندس حيدر العطاس رئيس الحكومة الائتلافية قالت ان الحكومة مترددة في قبول تقرير اللجنة البرلمانية كجزء من بيانها، لما يتضمنه من ملاحظات وتوصيات تفوق إمكانات وقدرات الحكومة، خاصة ان التقرير يؤكد منح الحكومة ثقة مشروطة بانجاز برامج وخطط تنفيذية لعملها، تقدمها الى البرلمان في غضون الأشهر الخمسة المقبلة.

ويقول المراقبون في صنعاء ان البرلمان يعتزم منح حكومة العطاس الثقة، الا ان عددا من النواب يحرصون على التشديد في النقاش، لحث الحكومة على العمل بجدية لتصحيح الأوضاع، واتخاذ الاجراءات الكفيلة بحل المشكلات الاقتصادية، ونزع فتيل الخطر الذي يمثله تاخر عملية توحيد الجيش، وسرعة اتخاذ التدابير الاجرائية لارساء سلطة قضائية فاعلة ومستقلة، تحقق العدل في البلاد، وتفصل في قضايا الناس المعلقة منذ سنوات.

وفي عدن قالت صحيفة «التجمع» الناطقة بلسان حزب التجمع الوحدوي اليمني - الذي يتزعمه عمر الجاوي - أن عددا من كوادر الحزب الاشتراكي اليمني نقلت عن علي سالم البيض - نائب الرئيس والأمين العام للحزب - انه لا يريد «ان يستمر جاثما على صدر الشعب، وان تجديد دم المجلس ينسجم مع التوجه الديمقراطي للحزب». وأضافت أن «التجمع اليمني للاصلاح تقدم بمقترحات بشان تشكيل اعضاء مجلس الرئاسة الجديد، يثبت علي عبد الله صالح في منصبه رئيسا لمجلس الرئاسة، واقترح اسم علي سالم البيض عضوا فيه بدلا من نائب للرئيس».

وتقول معلومات في عدن ان الحزب الاشتراكي ينتظر عودة البيض من الولايات المتحدة حيث تجري له فحوصات طبية هناك، ليناقش اسماء مرشحيه لعضوية مجلس الرئاسة.



المصدر : الخليج الإمارات

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٢/١٠/١٩٩٣

البيض يرفض ترشيح نفسه لعضوية مجلس الرئاسة اليمني

رفض نائب الرئيس اليمني علي سالم البيض ترشيح نفسه لعضوية مجلس الرئاسة في اليمن.

ونسبت مصادر الحزب الاشتراكي اليمني اليه قوله انه لا يريد ان يستمر جاثما على صدر الشعب وان تجديد دم مجلس الرئاسة ينسجم مع توجهات الحزب.

ولكن حزب الاصلاح اليمنى وهو ثالث حزب شريك في السلطة تقدم باقتراح لتثبيت الرئيس علي عبدالله صالح كرئيس لمجلس الرئاسة. واقترح اعطاء علي سالم البيض منصب عضو في المجلس بدلا من منصبه الحالي نائبا للرئيس.

وتضمن الاقتراح اسماء اخرى لعضوية مجلس الرئاسة مثل عبدالعزيز عبدالغني وعبدالملك الطيب.

وبدأت معركة انتخابات الرئاسة في اليمن بعد نشر استقالة رئيس هيئة الاركان في الجيش العميد عبدالله حسين البشيري الذي استقال احتجاجا على التصرف باموال الجيش وتوزيع المناصب والترقيات على اساس قبلي.

وكانت استقالة العميد البشيري ايضا بمثابة رد على موقف الحزب الاشتراكي المتحفظ ازاء تعديل الدستور.

وذكرت مصادر يمنية مطلعة ان المؤتمر الشعبي وحزب التجمع للاصلاح اتفقا على تحجيم الحزب الاشتراكي وان اول خطوة لهما في هذا الاتجاه هي تطبيق الدستور اليمني الذي لا يتضمن منصب نائب للرئيس.

الى ذلك، يواصل مجلس النواب في اليمن مناقشة برنامج الحكومة وسط تكهنات بأن المجلس قد يحجب الثقة عن الحكومة ولكن جهات قيادية في حزب المؤتمر الشعبي العام نفت صحة تلك التكهنات.

وعقدت الكتلة البرلمانية للحزب الاشتراكي اجتماعا برئاسة عضو المكتب السياسي للحزب انيس حسن يحيى وبحثت مسألة الترشيح لعضوية مجلس الرئاسة وبيان الحكومة.

وطالب يحيى بمنح الثقة للحكومة وقال ان مسألة الترشيح لمجلس الرئاسة يجب ان تحل على اساس اتفاق سياسي بين اطراف الائتلاف الثلاثة.

في غضون ذلك بادرت خمسة احزاب يمنية معارضة الى تحديد ووضع برنامج للمؤتمر الوطني الذي تنتمي اليه.

وهذه الاحزاب هي التنظيم الوحدوي الناصري ورابطة ابناء اليمن وحزب الحق واتحاد القوى الشعبية وحزب التجمع الوحدوي اليمني.

وستعقد قادة هذه الاحزاب اجتماعا بعد السبت المقبل لاستعراض الوضع السياسي في اليمن ومحاولة عدد من اعضاء مجلس النواب اليمني لهذه الاحزاب المعارضة بمساندة النائب عبدالله مجدي عبده وعضوه الرئيس الجديد ستعارضة في مجلس النواب.

من جهة اخرى عين الرئيس علي عبدالله صالح امس محمد عبدالله النبسي وزيرا للعمل والشؤون الاجتماعية وذلك خلفا للوزير محمد هيثم الذي توفي في اوائل الشهر الحالي اثر تعرضه لازمة قلبية. (وكالات)



المصدر : العرب الاماراتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨/٧/١٩٩٣

مجلس النواب اليمني يواصل مناقشة بيان الحكومة

خلافات بين «المؤتمر» و«الاشتراكي» حول الترشيح لعضوية مجلس الرئاسة

□ صنعاء ـ من مراسل «العرب» عبد السلام المثيل

بدأت يوم السبت الماضي مناقشة مجلس النواب اليمني لبيان الحكومة وسط تكهنات متناقضة حول فيما إذا كان المجلس سيمنح الحكومة الثقة ام لا .. خاصة بعد ان راجت العديد من الشائعات حول نية بعض الاطراف السياسية في تبني موقف حجب الثقة عن الحكومة .. وقد عقدت كلا من الكتلة البرلمانية للحزب الاشتراكي والكتلة البرلمانية للمؤتمر الشعبي اجتماعات كل على حدة لمناقشة مسألتي الترشيح لعضوية مجلس الرئاسة وبيان الحكومة اللتان تعتبران القضيتان الاساسيتان لمجلس النواب كما تعتبران ايضاً الهم الاساسي للمواطن اليمني.

ويلاحظ ان مسالتي الترشيح لعضوية مجلس الرئاسة وبيان الحكومة قد اخذ طابع المناورة السياسية بين حزب المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي واخذا كلا منهما تلويح ورقة الابتزاز السياسي ويلاحظ ذلك من خلال تناول المسالتين لصحف الحزبين في حين تؤكد صحيفة «الميثاق» الناطقة باسم المؤتمر الشعبي بان مجلس النواب لن يمنح الحكومة الثقة مالم يتم دمج القوات المسلحة و إغلاق مصنع الخمر بعدن وايضا اعادة الممتلكات المؤممة الى اصحابها تؤكد صحيفة «المستقبل» التابعة للحزب الاشتراكي بان الحزب سيمنح الثقة للحكومة متجاهلة موضوع دمج القوات المسلحة والمواضيع الاخرى.

من ناحية ثانية .. يركز الكثير من المسئولين في كل من الحزبين مؤخراً على قضية دمج أو عدم دمج القوات المسلحة واصبح الموضوع احد الهموم على الساحة اليمنية خاصة بعد استقالة رئيس هيئة الاركان والذى يعتبر احد اقطاب المؤتمر الشعبي العام واتهامه لوزير الدفاع الذى هو ايضاً احد اقطاب الحزب الاشتراكى برفض الدمج ويرى الكثيرون بإنه اذا لم يتم دمج القوات المسلحة اليمنية فإن ظلال التشطير ستظل قائمة والمخاوف ستظل مسيطرة على النفوس حيث ان الجيشين لازالا ولائهما الحزبي قائماً حتى اليوم.



المصدر : الحرس الوطني

التاريخ : ٢٨ / ٧ / ١٩٩٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وزير الخارجية اليمنى ينقل عن الملك فهد توقعه بانتهاء الخلافات العربية قريباً

ابو ظبى [أ.ف.ب] ـ نقل وزير الخارجية اليمنى محمد سالم باسندوه عن خادم الحرمين الشريفين الملك فهد توقعه بان الخلافات العربية التى نجمت عن الغزو العراقى للكويت فى اغسطس ١٩٩٠ ستنتهى قريبا.

وكان باسندوه قد بحث مع الملك فهد تطبيع العلاقات بين البلدين خلال زيارته للمملكة فى الاسبوع الماضى ودعاه الى زيارة اليمن.

وابلغ الوزير اليمنى مجلة «اماراتية» فى حديث تنشره غداً الخميس وحصلت عليه وكالة فرانس برس مسبقا قوله « رغم اننى مجبول على التفاؤل فان ما سمعته من الملك فهد زادنى تفاؤلا بان المرحلة المقبلة ستشهد تحسنا كبيرا فى العلاقات اليمنية السعودية بشكل خاص والعلاقات العربية العربية بشكل عام».

واضاف «لقد قال لى : ان ماحدث يحدث مابين افراد الاسرة الواحدة وعلينا جميعا الانلتفت الى الماضى انما يتوجب علينا النظر الى الحاضر والمستقبل وان نعرف بان قوتنا تكمن فى تضامننا ووحدتنا».

واعتبر باسندوه ان عقد لقاء قمة بين الملك فهد والرئيس اليمنى على عبد الله صالح«سوف يسهم كثيرا فى تسهيل عملية حل القضايا ومعالجة المشكلات وتحقيق نقلة نوعية فى العلاقات الثنائية».

ومضى الوزير اليمنى يقول ان «تحسن وتطوير العلاقات بين اليمن والسعودية امر يفرضه واجب الاخاء والجوار ويقتضيه امن وسلام منطقة شبه الجزيرة العربية والخليج باعتبار ان الدولتين تشكلان معا القوة العربية الضاربة فى المنطقة المسئولة اكثر من غيرها عن ذلك».

وفى ماخص العلاقات مع الكويت قال باسندوه ان «الكرة الان فى مرماهم والامر متروك لهم (الكويتيون) فمتى كانوا راغبين فى التصالح معنا او مستعدين له، وفى التجاوب مع مبادراتنا فنحن جاهزون لكننا لسنا فى عجلة من امرنا وغير متكالبين على التصالح بعدما فعلنا ماكان ينبغى فعله».



جلسة عاصفة في مجلس النواب اليمني

العطاس : أرفض الثقة المشروطة ولا علاقة للحكومة بانتخاب مجلس للرئاسة



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٩ يوليو ١٩٩٣

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري وفيصل مكرم:

■ قال المهندس حيدر أبو بكر العطاس رئيس مجلس الوزراء اليمني امس ان حكومته لن تقبل «ثقة مشروطة» من مجلس النواب وأكد انه «ضد الاتجاه الذي يشترط منح الثقة لحكومته شرط التزامها تقديم برنامج تفصيلي مدعوم بالارقام والمهل المحددة لانجاز مهمات المرحلة المقبلة على ان يقدم هذا البرنامج خلال ٩٠ يوماً من تاريخ منح الثقة للحكومة». واضاف العطاس رداً على سؤال لـ «الحياة» بعد جلسة مجلس النواب امس التي حضرتها الحكومة «ان بيان الحكومة المقدم الى مجلس النواب واضح جداً ولن نقبل تقديم برنامج تفصيلي آخر. وبيان الحكومة يمثل استراتيجية عملها للفترة المقبلة لأن فيه من السياسات والمهمات والخطط والبرامج السنوية ما يكفل نجاح الحكومة في تنفيذه» وأكد انه «لن يستجدي الثقة».

وقال في معرض رده على أسئلة الصحافيين ومراسلي وكالات الانباء في صنعاء ان «اولويات الحكومة تكمن في رفع المستوى المعيشي لأبناء الشعب وسيادة الامن والاستقرار وان حكومته الائتلافية تستمد شرعيتها من شرعية مجلس النواب ولا ترتبط بالضرورة بشرعية مجلس الرئاسة المنوي انتخابه قريباً من قبل البرلمان».

واشار الى مسألة دمج القوات المسلحة وقال: «هناك خطة كاملة لاستكمال دمج القوات المسلحة ستنفذ قبل نهاية هذه السنة».

وكانت الحكومة اليمنية التي تمثلت فيها الاحزاب الرئيسية الثلاثة (المؤتمر، الاشتراكي، الاصلاح) مثلت صباح امس امام مجلس النواب واستمع رئيسها واعضاؤها الى ملاحظات النواب على بيان الحكومة المتضمن طلباً بمنح الثقة استناداً الى المادة ٧٢ من الدستور.

وعلى مدار أربع ساعات تناول اعضاء البرلمان بيان الحكومة بوابل من الاسئلة والنقد ووصفوا البيان بانه «خطاب سياسي اكثر مما هو برنامج لعمل الحكومة».

وقبل نهاية الجلسة اعطى الشيخ عبدالله الأحمر رئيس مجلس النواب الكلمة الى العطاس الذي واجه عاصفة من المقاطعة والمعارضة بقوله «لقد جاءت الحكومة الى هنا واستمعت اليكم وعليكم ان تقبلوا الاستماع الينا من دون مقاطعة». وهاجم العطاس اللجنة البرلمانية المكلفة دراسة بيان الحكومة عندما قال «الملاحظات التي وردت في تقرير اللجنة غير واضحة وغير دقيقة وكان اعضاءها لم يقرأوا البيان جيداً».

وأكد ان ما ورد على لسان بعض النواب «خطأ، خطأ، خطأ»، وشهدت الجلسة نقاشات ساخنة تركزت على عدد من القضايا التي لم يشملها بيان الحكومة اذ طالب نواب بضمانات لدمج القوات المسلحة والأمن ووقف الترقيات والامتيازات والعلاوات وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب وفقاً للأسس والقوانين، كما طالبوا الحكومة بتطبيق مبدأ «من أين لك هذا» ومحاسبة كل الذين تلاعبوا بقوت الشعب في الفترة الانتقالية السابقة اياً تكن مناصبهم ومواقعهم.

وكانت جلسة امس الأولى التي تجرى بحضور

التتمة في الصفحة (٤)

العطاس : أرفض الثقة المشروطة

تتمة الصفحة الاولى

كامل أعضاء الحكومة التي تعرضت لنقد مباشر للوزراء القدامى والجدد بينهم وزراء الاسكان والتخطيط الحضري والمال والدفاع والاعلام والتجارة والتموين، في حين كانت الجلسات الماضية وعلى مدى ثلاثة ايام تجرى في غياب الحكومة. وعلى حد تعبير أحد النواب «كان النواب يتحاورون ويناقشون بعضهم بعضاً».

ورداً على ملاحظات اعضاء المجلس وانتقاداتهم تحدث العطاس فاكد ان الحكومة لم تاتِ الى مجلس النواب لكي «تستجدي الثقة، لكنها ستقوم بواجبها الوطني».

وقال مخاطباً النواب «لقد مرّت فترة ٢٤ يوما منذ قدمت الحكومة بيانها، وهي فترة طويلة تمر من دون ان يقف المجلس حتى اللحظة على راي ورؤية واضحة ومحددة حول بيان الحكومة».

واضاف: «علينا جميعاً ان نعي هذه المرحلة ومستجداتها وان نستوعب الحدث الديموقراطي الذي جرى في السابع والعشرين من نيسان (ابريل) الماضي لكي يتحول الى ممارسة فعلية ومسؤولية جادة، وان يبدا مجلس النواب بممارسة مهامه بموجب الدستور الذي يعطيه حق التشريع والرقابة على الهيئة التنفيذية».

وحذّر «من عقلية النظام الشمولي» وقال «اذا كنا متمسكين بهذه العقلية في افكارنا وممارساتنا ونريد تحقيق كل شيء على الطريقة القديمة، سنظل ندور في حلقة مفرغة وستظل صنعاء بل ستظل الجمهورية اليمنية كلها اسيرة عقولنا الضيقة، وسنظل واقفين ولن نحقق شيئاً للشعب».

وأشار الى ان «الحكومة استمعت الى مناقشات الاعضاء واذا كنا نبدي تحليلاً لهذه المناقشات نتساءل: اين تندرج مهمات الحكومة واين تتجه مهمات المجلس؟ نحن نسعى الى تحقيق مهماتنا وواجباتنا... اما ان يحاول المجلس خلط مهمات الهيئة الاشتراعية مع واجبات السلطة التنفيذية ومهماتها، فهذا يعني تمييع الاهداف والسياسات والدخول في متاهات لا نهاية لها».

وعن التعديلات التي طالب بها النواب لسياسة الحكومة قال العطاس: «أي حديث من المجلس لا يحدد بوضوح هذه السياسة هو فهم قاصر لمسؤولية المجلس». واشار في هذا الصدد الى اخفاق سياسة الحكومة في الفترة الماضية والى اسباب وظروف لم تساعد الحكومة على القيام بالكثير من واجباتها وفي مقدمها الازمات الحزبية والسياسية التي تعرضت لها البلاد. وقال: «ان تكرار الملاحظات من قبل النواب وهي التي وردت في بيان الحكومة يفقد المجلس دوره الرقابي». وتساءل: «اين دور اللجان الـ ١٧ التابعة للمجلس؟». وأجاب: «نحن مستعدون في الحكومة للتعاون معها وسنفتح ابواب التعامل في ظل مناخات صريحة وأخوية».

وعن الدراسات التي طالب بها اعضاء المجلس من الحكومة أوضح رئيس الوزراء «اذا كنتم تدركون او لا تدركون فانتم حولتم المجلس الى هيئة فنية وأخرجتموه عن مهامه الاشتراعية. فليس من حق المجلس طلب الدراسات الخاصة بالمشاريع فهي من صلب مهمات الهيئة التنفيذية»، وأبدى امتعاضه من «طرح الامور بطريقة سطحية وغير موضوعية»... وأكد ان «هذه الظاهرة لن تسمح للحكومة بان تصحح الأوضاع الاقتصادية والمالية الفاسدة»... واعرب عن استغرابه «للافتراءات التي قيلت وعن ان الحكومة لن تتعاون مع مجلس النواب» وقال «اننا نحرص على مسيرة الديموقراطية والتنمية وسنسير دائماً على الارض، فالقفز فوقها يقود الى الاخطاء». وخلص الى القول «الحكومة والمجلس سيتعاملان بصورة تضامنية وجماعية وفي اطار الصلاحيات والفصل بين السلطات».



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

التاريخ : ٢٩ يونيو ١٩٩٣

في جلسة عاصفة لمجلس النواب اليمني

العطاس يرفض الثقة المشروطة ويؤكد أهمية التوجهات العامة

صنعاء: من حمود منصر

أكد المهندس حيدر أبو بكر العطاس، رئيس الوزراء اليمني، في تصريحات لـ«الشرق الأوسط» عقب جلسة مجلس النواب اليمني أمس ان «الحكومة لن تقبل اية ثقة مشروطة». وأشار الى ان «اي تعقيب برلماني على بيان الحكومة لن يقبل كجزء من البيان إذا كان يتعلق بمضمون السياسات التي جاءت في البيان، إلا إذا اقتنعت الحكومة بذلك». وأضاف انه «من حق المجلس ان يرفض تلك السياسات، ويحجب الثقة عن الحكومة».

وشدد العطاس على «أهمية الوقت»، وانتقد مناقشات أعضاء مجلس النواب لبيان حكومته، ونبه الى انها «لم تتطرق الى مضمون البيان او تلامس ما جاء فيه». وأشار الى ان «فحوى النقاش حول البرلمان الى هيئة تنفيذية، وابتعد به عن صلاحياته التشريعية، مما أوجد تداخلاً بين صلاحيات السلطتين التنفيذية والتشريعية، يعوق العمل لإنجاز المهام المطروحة أمام الدولة، بعد نجاح الانتخابات العامة التي جرت يوم 27 ابريل (نيسان) الماضي».

وكانت جلسة أمس عاصفة بكل المقاييس، استمرت من التاسعة صباحاً حتى الثانية بعد الظهر، ولم تتوقف خلالها مطرقة الرئيس - الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر - عن تنبيه النواب الى ضرورة عدم مقاطعة بعضهم البعض، وتهدئة القاعة عندما وقف العطاس للتعقيب على مناقشة البيان.

وبينما انشغل الوزراء - معظم الوقت - في مناقشات جانبية مثنى وثلاث، كان النواب يغادرون مقاعدهم الى مقدمة القاعة لمناقشة رئيس الوزراء - منفردين - في بعض النقاط، مما أثار بعض زملائهم، ودفعهم الى اتهام هؤلاء النواب بمحاولة إلهاء العطاس عن الاستماع الى الملاحظات البرلمانية على بيان حكومته.

وقال العطاس ان المجلس استغرق 24 يوماً لدراسة ومناقشة البيان، وهو «وقت طويل جداً بالنسبة الى الحكومة والى البرلمان نفسه، وكان يمكن الاستفادة به في وضع برامج وخطط عمل الوزارات خلال الفترة المقبلة».

وعلق على ما ورد في تقرير اللجنة البرلمانية بانه «لم يقف على راي واضح، بينما ترى الحكومة - كما جاء في بيانها - ضرورة للتركيز على السياسات والاتجاهات العامة في هذه المرحلة».

وأضاف: «نحن لا نطلب ولا نستجدي الثقة من مجلس النواب، وانما نقوم بمسؤولياتنا تجاه الأوضاع الراهنة في البلاد من النواحي السياسية والاقتصادية والأمنية». وذكر ان الحكومة «لا تقبل اي تعديل لسياستها من المجلس، خاصة في ظل غياب النقد الموضوعي». وطالب بضرورة ان توضع مصلحة اليمن فوق الجميع». وقال «ما قاله بعض النواب عن بيان الحكومة خطأ». وكررها ثلاث مرات.

وعندما حاول بعض النواب مقاطعته، رد عليهم العطاس مطالباً ان يتيحوا للحكومة التحدث اليهم «بنفس القدر الذي أصغت به اليهم»، وطلب - في ختام تعقيبه - ان يمضوا باتجاه التصويت على منحها الثقة. وذكر ان «هناك سياسات ترى الحكومة ضرورة اتباعها، وترى ان الوقت حان لادخال اصلاحات سياسية واقتصادية مسؤولة».

ورد العطاس على الانتقاد بخلو بيان الحكومة من البرامج التطبيقية فقال انه «لا يهم ان يحتوي على برامج تطبيقية، لانه يقدم السياسات والاتجاهات». وأوضح ان المادة 72 من الدستور تنص على ان تقدم الحكومة برامج تفصيلية خلال 25 يوماً من اعلان تشكيلها، وقال «هذا لا يعقل». وأشار الى ان «الخطط تدخل في البرامج السنوية، بما فيها الميزانية العامة للدولة».

وذكر ان الحكومة لن تقدم برامج تفصيلية الى البرلمان غير بيانها، ولكنها ستكون ملزمة بتقديم برامجها وخططها السنوية، والميزانية العامة، واية برامج أخرى. وقال ان أولويات العمل في المرحلة المقبلة تندرج في اطار تحسين الظروف المعيشية للمواطنين، وتحقيق الأمن. وأضاف ان «هاتين القضيتين تعتبران أساسيتين بالنسبة الى عمل الحكومة في المرحلة المقبلة».

وتطرق رئيس الوزراء الى قضية دمج القوات المسلحة والأمن، فقال ان «هذه القضية من المهام المرسومة في عمل الحكومة، والعمل جار لانجازها، ولا بد من استكمال ما تبقى من ذلك خلال العام الحالي».



المصدر : الشرق القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٣/٧/٢٩

جلسة ساخنة لمجلس النواب اليمني بحضور رئيس الوزراء:

النواب مازالوا على موقفهم الرافض لبيان الحكومة المستقبلي

حيدر العطاس: النواب مازالوا لا يعرفون مهامهم

■ صنعاء - الشرق - محمد العريقي:

عقدت امس جلسة ساخنة لمجلس النواب اليمني حضرها رئيس الحكومة حيدر العطاس وعدد من الوزراء وفي الجلسة واصل اعضاء مجلس النواب ورئيسهم الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر طرح الملاحظات والانتقادات على بيان الحكومة الذي كان من المقرر ان يصوت عليه النواب في جلسة الامس وطالب عدد من النواب خلال الجلسة بتقليص النفقات العامة والعمل على تنمية وضبط الايرادات العامة وتوفير المواد الاساسية الغذائية للمواطنين بصورة ميسرة وبأسعار مناسبة وبمكافحة الغلاء والعمل على توجيه حصيلة البلاد من العملات الصعبة لاستيراد ما هو ضروري للمجتمع وليس للسلع الكمالية كما اقترح الاعضاء استكمال توحيد اجهزة ومؤسسات الدولة وفي مقدمتها القوات المسلحة والامن وضرورة صرف مرتبات الجنود في مواعيدها والعمل على دعم مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبناء المشاريع الخدمية بصورة عادلة في عموم اليمن وطالب النواب ان تعمل الحكومة الائتلافية على انهاء ظاهرة التقاسم للوظائف الحكومية وضرورة ان يتم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب وان يكون التوظيف وفق معايير الكفاءة والمؤهلات وبعيدا عن الانتماءات السياسية والحزبية والولاءات والمحسوبيات واكد النواب على ضرورة تشغيل الايدي العاملة والقضاء على ظاهرة البطالة المتفشية والعمل على يمننة العمالة في الوظائف الفنية وطالبوا ايضا بأن تعمل الحكومة على زيادة الانتاج الزراعي المحلي لتحقيق الاكتفاء الذاتي وايجاد قاعدة صناعية وطنية تعتمد بالدرجة الاولى على المواد الخام المحلية وان تعمل الحكومة على تكثيف الاجراءات الامنية لمكافحة جرائم السرقة وقطاع الطرق.

بعد ذلك قام رئيس الوزراء بالرد على تقرير المجلس ومقترحات النواب وقال لقد مرت ٢٤ يوما منذ ان قدمت الحكومة بيانها إلى مجلس النواب وهي فترة طويلة ورغم ذلك لم يتوصل المجلس إلى رأي واضح ومحدد حول البيان واضاف انه استنادا إلى الدستور فان مجلس النواب ملزم منذ ان بدأ مهامه في ١٥ مايو في مهام التشريع والمراقبة على اداء الهيئة التنفيذية مشيرا إلى انه لا يعقل ان يطلب المجلس كل شيء والدخول في مهام غير مهامه.

واكد ان الحكومة اطلعت على تقرير مجلس النواب الذي يرد على بيان الحكومة واستمعت إلى مناقشات اعضاء المجلس واتضح ان هناك خلطا في القضايا والمهام وقال ان هذا الخلط يعني عدم التحديد الدقيق للمسئولية.

وقد قدم حيدر العطاس بعض الملاحظات حول تقرير المجلس ومناقشات الاعضاء ومنها ما يتعلق بتعديل بعض السياسات الواردة في برنامج الحكومة وقال ان المجلس لم يوضح البديل لهذه السياسات الا انه قال ان المجلس له الحق في قبول او رفض سياسات البرنامج الحكومي وخاطب رئيس الوزراء اليمني اعضاء مجلس النواب بقوله اننا لا نستجدي الثقة من مجلس النواب ولكن يجب الاستشعار بالمسئولية ويجب ان نعمل جميعا نظرا للظروف التي تعيشها اليمن وقال اذا كانت هناك بعض السلبيات التي رافقت الفترة الانتقالية الا ان تلك الظروف كانت ظروفا استثنائية ورغم ذلك فان تلك الظروف لم تمنع الحكومة من ان تنجز بعض الاعمال الايجابية.

وذكر ان الحكومة الان لاتقبل بتعديل السياسات التي طرحتها ما لم يكن امام المجلس رؤية سياسات بديله وعن المهام الاجرائية قال حيدر العطاس ان هذه المهام ليست من اختصاص المجلس واذا انشغل بها فانه سيضيف إلى نفسه اعباء جديدة.

وعاتب اعضاء مجلس النواب بانهم لم يقرأوا جيدا برنامج الحكومة ولذلك فان معظم الملاحظات غير دقيقة وقال ان مجلس النواب كان يمكن ان يمارس مهامه الرقابية بشكل جيد من خلال ١٧ لجنة في المجلس.

وقلل العطاس من اهمية ملاحظة بعض النواب حول الزام الحكومة بعمل دراسات بحثية للمجلس وقال ان هذا ليس من مهام المجلس ولا يعقل ان يتحول المجلس إلى جهة بحثية فنية وقال ان المجلس يمكن ان يطالب الحكومة بالتقارير والاتفاقيات ومختلف القرارات.



المصدر : العالم اليوم القاهرة

التاريخ : ٢٩ يونيو ١٩٩٢

اليمن توافق على اجراء تعديلات هيكلية لإصلاح اقتصادها

□ صنعاء - أ.ب:

أكد كايو كوخ فيزر نائب رئيس البنك الدولى ان الحكومة اليمنية أقرت بحاجتها لاجراء اصلاحات هائلة للمساعدة فى استقرار الاقتصاد. وأوضح كوخ فى ختام أول زيارة قام بها فريق رفيع المستوى من مسئولى البنك الدولى لليمن انه واثق من تفهم الرئيس اليمنى على عبدالله صالح للحاجة الى خفض معدلات البطالة فى البلاد وخفض التضخم. كما شدد على حاجة اليمن الماسة لخفض العجز فى موازنته الذى يبلغ حاليا ٢٥٪ من الناتج المحلى الاجمالى. وأضاف المسئول الدولى ان الرئيس اليمنى ورئيس وزرائه حيدر أبوبكر العطاس وجها دعوة للبنك الدولى كي يقوم بإرسال فريق مشترك من خبراء البنك وصندوق النقد الدوليين مهمتهم وضع برنامج اصلاح هيكلى لاقتصاد اليمن، وسيصل فريق تمهيدى مصغر الى صنعاء فى سبتمبر المقبل. اما البعثة الرئيسية فمن المقرر ان تزور اليمن خلال شهرى أكتوبر ونوفمبر المقبلين.

اليمن يشتري ٣٠ ألف طن من القمح الاميركي المدعوم

● واشنطن – رويتر – أعلنت وزارة الزراعة الاميركية انها قبلت عطاء من شركة «كولومبيا غرين» لبيع اليمن ٣٠ ألف طن من القمح الشتوي غير الصلب بموجب برنامج دعم الصادرات.

وقالت الوزارة اول من امس ان التسليم تحدد خلال ايلول (سبتمبر) المقبل وبدعم يبلغ ٣٢ دولارا للطن.

وما زال لليمن الحق في شراء ٤١٠ آلاف طن من القمح الاميركي المدعوم.



المصدر : الحياة الدولية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ يوليو ١٩٩٣

مجلس النواب اليمني يواصل مناقشة رده على بيان الحكومة

□ صنعاء –
من عبدالرحمن الحيدري:

■ عدن – من إقبال علي عبدالله:
واصل مجلس النواب اليمني امس الاستماع الى سيل من الملاحظات والمقترحات التي قدمها عدد كبير من النواب رداً على تقرير اللجنة المشكلة من المجلس لدرس بيان الحكومة.

واقترح عدد من اعضاء البرلمان تشكيل لجنة اخرى لدرس البيان. وخلص النقاش الطويل الى إحالة المقترحات والتوصيات على لجنة الصياغة المشكلة لتعيد صوغ التقرير على ضوئها.

وعلمت «الحياة» ان وزير الشؤون القانونية، الذي حضر جلسة امس قدم فتوى قانونية بانه «لا يحق للمجلس ان يناقش البيان الا بحضور الحكومة ما دام ثمة لجنة مشتركة مشكلة من الحكومة والمجلس».

احياء الحوار اليمني حول تعديل الدستور

■ بردت حرارة الازمة السياسية في اليمن في الوقت الذي فتح مجلس النواب باب الترشيح لعضوية مجلس الرئاسة اليمني الجديد بعد عجز الاحزاب الثلاثة عن الاتفاق على طبيعة التعديلات الدستورية، مما هدّد باعادة خلط الاوراق وقلب التحالفات السياسية في اليمن.

ومع برودة الحرارة، عادت الاحزاب الرئيسية الثلاثة الى حديث الحوار، واتفقت على احياء لجنة الحوار الثلاثية التي شكلت من ممثلين عن الاحزاب الثلاثة المؤتلفة في الحكومة الحالية

وكان حزب الاشتراكي هو الذي تزعم عملية الاعتراض على مشروع التعديلات الدستورية مما هدد بانفراط التحالف بينه وبين المؤتمر الشعبي. غير ان الحزب خفف من لهجته في الايام الاخيرة، مما فتح الطريق امام «تنشيط اللجنة الثلاثية، التي اوكلت اليها بحث التعديلات المقترحة على الدستور من جديد. بعد خروج الدكتور عبد الكريم الارياني منها ليحل محله وزير العدل عبدالله غانم الذي اختاره المؤتمر الشعبي كممثل عنه في اللجنة.

وكان الاتفاق على احياء اللجنة الثلاثية قد تم بعدما اجتمع عدد من اعضاء المكتب السياسي للحزب الاشتراكي مع الرئيس اليمني علي عبدالله صالح وعدد من اعضاء المكتب السياسي للمؤتمر الشعبي.



المصدر : الشرق الأوسط / اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ يونيو ١٩٩٢

البرلمان اليمني يستكمل مناقشاته

التصويت لمنح الحكومة الثقة غداً

صنعاء: من حمود منصر

توقعت مصادر مطلعة التصويت على منح الحكومة اليمنية الثقة غدا بعد ان اخر مجلس النواب اليمني امس تقرير اللجنة البرلمانية عن بيان الحكومة، وكلف لجنة للصياغة بإعداد التعقيب النهائي على البيان، على اساس ما ورد في التقرير وملاحظات ومناقشات النواب خلال جلستي الاربعاء والخميس، وتقديم ذلك التعقيب في جلسة الغد للتصويت عليه، ثم عرضه على الحكومة للقبول به كجزء لا يتجزأ من بيانها وبرنامج عملها، على ان يتم - في ضوء قبول الحكومة ذلك - التصويت بمنحها الثقة.

وأجمعت اوساط حكومية وبرلمانية امس في تصريحات لـ«الشرق الأوسط» على ان البرلمان سيختتم مناقشاته لبيان الحكومة في جلسة الغد بالتصويت لصالح منح حكومة المهندس العطاس الثقة، تمهيدا لتقديم احزاب الائتلاف لمشروع التعديلات الدستورية الى مجلس النواب خلال الاسبوع المقبل، والشروع في مناقشتها على مستوى اللجان المتخصصة، وايضا على مستوى الكتل البرلمانية



المصدر : المسلمون السعودية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ يوليو ١٩٩٢

التعديلات الدستورية تطرح أزمة سياسية في اليمن!

صنعاء ـ من حسام حمدان:

☐ التعديلات الدستورية في اليمن المزمع اجراؤها على الدستور الحالي محل اجماع وهي في الوقت نفسه محل اختلاف.. فمعظم الاحزاب الرئيسية اليمنية تؤمن بضرورة ادخال تعديلات على دستور دولة الوحدة الذي جاء توفيقيا وفي الوقت نفسه تختلف هذه الاحزاب فيما بينها حول المواد التي يجب تعديلها وكيفية التعديلات. ولكن من الذي سينتصر..الاجماع أم الاختلاف؟ يبدو ان الاختلاف قد كسب الجولة قبل الاخيرة وربما ينسف الاختلاف حول هذه التعديلات، الاجماع في جولته الاخيرة التي لم يعلن عنها بعد.

كان الحزبان «المؤتمر والاشتراكي»، قد اتفقا على مشروع للتعديلات الدستورية، اعلن عقب اجراء الانتخابات النيابية في ٢٧ ابريل الماضي وتضمن هذا المشروع عددا من الاصلاحات التي تتعلق بشكل رئاسة الدولة واستبدال النظام القائم بنظام الرئيس ونائبة وانشاء مجلس شورى تمثل فيه كل المحافظات اليمنية الثمانية عشرة باعداد متساوية. يتم انتخاب ثلثي اعضائه ويعين الثلث الباقي وكذلك انشاء جمعية وطنية من مكتب رئاسة النواب والشورى

وبعد تشكيل الحكومة الائتلافية انضم الاصلاح الي المناقشة حول هذه التعديلات المقترحة . وقد ظهرت بعض الاصوات السياسية الحزبية وغير الحزبية تطالب بتوسيع دائرة المناقشة للتعديلات المقترحة على الدستور وبدأت هذه المناقشات على صفحات الصحف الحزبية وعقدت اول ندوة بهذا الخصوص تزعمتها الاحزاب المنضوية تحت ما يسمى باحزاب المؤتمر الوطني، لكن يبدو ان هذه المناقشات هي صرخة في الهواء وان ما سيتقرر هو ما يدور في الكواليس بين الاحزاب الثلاثة الحاكمة «المؤتمر ـ الاشتراكي ـ الاصلاح» وبعد انقطاع هذه الفترة من المداولات بين الاحزاب الثلاثة من خلال اللجنة المؤلفة من: د. عبدالكريم الارياني ـ احمد السلامي ـ عبدالوهاب الانسي» يتضح ان هذه التعديلات تواجه عقبات كثيرة ربما تؤدي في النهاية الي صرف النظر عنها خاصة وان الفترة المتبقية امام مجلس النواب لمناقشتها واقرارها لن تكون كافية لانجاز ذلك قبل انتهاء صلاحية عمل مجلس الرئاسة التي تنتهي في ١٤ اكتوبر القادم.

اعلنت الكتلة البرلمانية للمؤتمر الشعبي العام رفضها لبعض مواد ال

وتشارك كتلة الاصلاح المؤتمر في تلك التعديلات ، الا ان الحزب الاشتراكي ابدى ترددا حيال بعض التعديلات خاصة فيما يتعلق بشكل رئاسة الدولة.

وفي حالة عدم التوصل الى اتفاق بين الاحزاب الثلاثة حول التعديلات المقترحة فإنه من المتوقع ان يبدأ مجلس النواب في مناقشة مقترح بانتخاب مجلس رئاسة جديد، الا ان هذه الخطوة ستكون محل خلاف ايضا.■



اتفاق لتفادي الطعن في سياسات الحكومة اليمنية

تراجع عن انتخاب مجلس رئاسة وعودة لطرح التعديلات الدستورية

صنعاء: من حمود منصر

أفادت معلومات مؤكدة في العاصمة اليمنية حدوث تراجع عن انتخاب مجلس رئاسة جديد، وقالت ان ذلك «اصبح أمرا مؤكدا، في ضوء ما انتهت اليه اللجنة الثلاثية للائتلاف الحاكم من اعداد الصيغة النهائية لمشروع التعديلات الدستورية».

وأكد عبد الوهاب الانسي - نائب رئيس الوزراء والامين العام للتجمع اليمني للاصلاح - ان اللجنة الثلاثية - التي تضم في عضويتها كلاً من عبد الله احمد غانم وزير العدل (المؤتمر الشعبي)، واحمد علي السلامي وزير الكهرباء والمياه (الحزب الاشتراكي)، اضافة الى الانسي - «ستصدر بيانا خلال اليومين المقبلين، توضح فيه حقيقة الموقف، وما اتفقت عليه أطراف الائتلاف من مقترحات وتصورات، تلتزم بها الاحزاب الثلاثة، لتجنب اي طرح يتسم بالمغالاة او الفجاجة».

وأوضح الانسي، في تصريحات لـ«الشرق الأوسط» ان القضايا الخلافية في عمل اللجنة الثلاثية «انحصرت في قضية الحكم المحلي، وقضية التعديل في صيغة رئاسة الجمهورية، والمقترحات التي طرحت حول انشاء جمعية وطنية ومجلس للشورى».

وقال انه تحقق «تفهم لجميع وجهات النظر، لوضع الحلول المناسبة بموافقة جميع الاطراف».

وأضاف: «نحن نرفض استخدام مؤسسات الحكم في الصراع السياسي». وأكد ان «التعديلات الدستورية تكتسب اهمية كبيرة لأن بيان

التتمة .... ص 4



المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ يونيو ١٩٩٢

تراجع عن انتخاب

الحكومة يتضمن سياسات ليس لها اساس تشريعي حاليا مثل تحرير الاقتصاد وتطبيق اللامركزية الادارية».

وأضاف «اذا لم تنفذ التعديلات الدستورية سيكون من السهل الطعن في شرعية بيان الحكومة».

وأشار الى ان «الادارة المحلية ليست مجرد انتخاب محافظين ومديري مديريات وغيرهم، وانما هي نظام اداري متكامل، لا بد ان يشمل جميع الهيئات والمؤسسات في نسق يحقق بناء الدولة، ويعزز وجودها في المركز والمواقع الاخرى بنفس القوة، على المستوى التنموي والامني والسياسي».

وذكر ان «الادارة المحلية تحتاج الى اصلاح اداري لانجاح فكرتها».

وبينما واصل مجلس النواب اليمني امس مناقشة بيان حكومة المهندس حيدر ابوبكر العطاس، اكدت مصادر مطلعة ان قيادات الائتلاف الحاكم ـ المؤتمر الشعبي والاشتراكي والاصلاح ـ عقدت اجتماعا مساء اول من امس، اتفقت فيه على منح الثقة للحكومة، ثم تقديم مقترحات التعديلات الدستورية الى البرلمان، والعمل لإقرارها قبل انتهاء الفترة المتبقية على انتهاء صلاحيات مجلس الرئاسة، وانتخاب رئيس للجمهورية ونائب للرئيس.

ووصف الانسي الاجتماع بانه «كان على قدر كبير من الاهمية»، وقال انه «من المفروض ان تعقد لقاءات متكررة بين احزاب الائتلاف، للتوصل الى صيغة متقدمة للعلاقات بين الاحزاب والقوى السياسية».

ونفى وجود «اية مساومات سياسية ـ داخل الائتلاف ـ حول القبول بالتعديلات الدستورية مقابل منح حكومة العطاس ثقة البرلمان».



السفر بالتجزئة بدلا من الترحيل الجماعي :

تكشف لغز تهريب ٢٥٠ يهوديا يمنيا إلى إسرائيل

●● "أريد أن أعود إلى اليمن ، هناك كان الوضع أفضل بكثير" بهذه الكلمات صرخ الشاب اليهودي "سالم زنداني" الذي كان يرتدي الزي اليمني التقليدي في وجه مدير الوكالة اليهودية العالمية الذي جاء للإطمئنان على حالة يهود اليمن الذين تم تسريبهم سراً إلى إسرائيل خلال عام واحد .

وكانت صرخة هذا الشاب الذي يعيش منذ أشهر في أحد مراكز إستيعاب المهاجرين هي التي كشفت عن وجود عائلات يهودية يمنية كاملة ظلت تتوافد على إسرائيل حتى وصل عددها إلى ٢٥٠ فردا وبعدها تم إفشاء أمر قدومهم لوسائل الإعلام العالمية منذ أيام قليلة .

"المصور" تكشف من خلال هذا التحقيق قصة يهود اليمن وكيف تم ترحيلهم إلى إسرائيل وأسرار وصول مبعوثين أمريكيين وأوروبيين إلى العاصمة اليمنية - صنعاء - لهذا الغرض وقصة الضغوط على حكومة اليمن للسماح بترحيل جماعي ليهود البلاد في عملية أطلق عليها "البساط السحري" على غرار "عملية موسى" التي تم بموجبها نقل يهود أثيوبيا "الفلاشا" إلى إسرائيل ولكننا قبل ذلك ، نعود للبدايات : من هم يهود اليمن ؟ وكم بقي منهم ؟ وكيف يعيشون ؟ وماهي أوضاعهم داخل بلادهم ؟ وكم بلغت عمليات ترحيلهم ؟ وماهو الموقف الرسمي اليمني من هذه القضية ؟ . ونتطرق في النهاية للهجرة المعاكسة لهم من إسرائيل بأعداد كبيرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وعدم تكيفهم مع المجتمع الإسرائيلي ●●



المصدر : المصور القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ أغسطس ١٩٩٣

مجدى الدقاق

• أسرار زيارة وفود يهودية لصنعاء وصعدة واحتجاز اليهود اليمنيين فى نيويورك .

يعتبر يهود اليمن من اقدم الطوائف اليهودية فى العالم ويختلف المؤرخون حول اصلهم فمنهم من قال : ان دخولهم البلاد جاء عن طريق القوافل المتصلة ببلاد الشام ومنهم من يؤكد ان اصولهم تعود إلى هؤلاء الذين رافقوا "ملكة سبا" "بلقيس" عند عودتها من زيارة الملك سليمان . والثابت ان اليهود عاشوا فى اليمن منذ الدولة الحميرية القديمة التى اعتنق بعض ملوكها هذه الديانة ، وتذكر كتب التاريخ قصة احد ملوكها "ذى نواس" الشديد التعصب ليهوديته ومواقفه مع اهل الاخدود فى "نجران" وحربه مع ابرهة الحبشى .

وكان من الطبيعى ان يتنافس المسيحيون واليهود فى اليمن التى إنقسمت بين الديانتين وأستطاعت المسيحية ان تقلل من نفوذ اليهودية فى حين جاء الغزو الفارسى لليمن ليقلص بدوره نفوذ المسيحية حتى جاء الإسلام وإستجاب لدعوته اليمنيون .

العزلة

وظل اليهود يعيشون فى عزلة تامة فى إطار العادات المحلية للبلاد التى كان عليهم الالتزام بها وتعرضوا فى فترات الحكم التركى "العثمانى" لليمن للإضطهاد إلا ان عزلتهم وعدم تجمعهم فى مناطق واحدة ابقتهم فى مامن عن الصراعات التى اشتعلت بين القبائل والدول التى سيطرت على البلاد .

وقدر الرحالة العرب والأجانب فى بداية القرن العشرين (١٩٠٠ م) عدد اليهود اليمنيين بحوالى ١٥٠ الف يهودى يتوزعون فى المدن الرئيسية كصنعاء وعدن وعلى بقية القرى والمدن الصغيرة فى اليمن شمالا وجنوبا .

ويشير الكتّاب المهتمون بشئون اليمن إلى تعاون السكان المحليين معهم وإلى فترات التسامح والسلام خلال فترات طويلة وقد سُمح لهم بمزاولة التجارة فى المناطق العربية فى المدن غير أنهم لم يسمح لهم بالاستيطان وترك لهم العيش فى إحياء بعينها وفى المدن الصغيرة والقرى لم يسمح لهم بركوب الجمال والبغال وكان بإستطاعتهم فقط ركوب الحمير وحظر عليهم حمل السلاح .

وفى هذه الفترة إشتغل اليهود بالاعمال الحرفية ومارسوا فنون الصباغة واعمال النجارة والتطريز وخضعوا فى علاقتهم الإدارية للحاخام وإنضموا تحت الحماية الشخصية للامام وفى اغلب الأحيان كانوا خاضعين لنفوذ القبائل التى تسيطر على المناطق التى يعيشون فيها .

وفى المدن وخصوصاً صنعاء كانت لهم احياء ومناطق خاصة ومنفصلة مثل "قاع



المصدر : المصور
القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠ يوليو ١٩٩٦

« المصور »

تكشف لغز تهريب ٢٥٠ يهوديا يمنيا الى اسرائيل

● أطراف أمريكية وأوربية وراء نقل اليهود عبر عواصم دولية .

اليهود" الذى يشبه "حارة اليهود" فى مصر . وهو الآن اسمه "قاع العلفى" ويقع فى وسط العاصمة صنعاء . وفى عدن عاش اليهود فى إحياء "كريتر" و"الشيخ عثمان" .

اليهود والقبيلة

ووفقاً للتقسيم القبلى ياتى اليهود وفئة الأخدام فى المرتبة الخامسة لهذا التقسيم الذى يبدا بفئة السادة ثم القضاة ويليهم الفقهاء ثم الاعيان والامناء والمزارعون ثم الفئات الحرفية والمهنية ثم تاتى المرتبة الخامسة .

ويعيش اليهود الذين يستقرون فى المناطق القبلية فى قرى واماكن منفصلة ولكنها قريبة من التجمعات القروية والقبلية ولا يتعامل رجال القبائل معهم كفئة ينقصها الأصل والانحدار الرفيع . كما هى الحال بالنسبة للفئات الوضيعة وإنما يعاملونهم من منطلق كونهم فئة منفصلة عن بقية الفئات الاجتماعية الاخرى . ويوجد فى كل قبيلة عدد من اليهود يعيشون تحت حمايتها ويربطون انفسهم بإسمها فهناك يهود "ارحب" وهم اليهود الذين يعيشون فى مناطق قبيلة ارحب . و"يهود نهم" و"يهود حاشد" و"يهود صعدة" و"يهود ريدة" ثم "يهود صنعاء ـ قبل عملية البساط السحرى الاولى" عام ١٩٥٠ م .

وينظر رجال القبائل بشكل عام إلى اليهود من الناحية الدينية بإعتبارهم "اهل ذمة" او من الناس المحميين بواسطة المسلمين وذلك مقابل ما يدفعونه من الجزية السنوية والتى كانت حوالى ٣ ريالات فى العام على الاغنياء وريالين على المتوسط وريال ونصف الريال على الفقير .

وتحددت علاقة اليهود بافراد القبائل على اساس هذه الحماية وليس من خلال الحرفة او المرتبة الاجتماعية .

وقد فرض على اليهود فى تلك الفترة بعض القيود التى اصبح معظمها مستمراً فيما بعد وابرزها ، عدم حمل السلاح "الذى يعتبر عنوانا للرجولة والنفوذ والاهلية فى المجتمع القبلى .

وفرض عليهم إرتداء زى معين غالباً ماكان لونه اسود . وإطلاق شعورهم من الجانبين او ما يعرف "بالزنانير" "وهى عبارة عن خصلتين طويلتين من شعر الراس منسدلتين على جانبى الوجه" .. ولا يمكن مناداة اليهودى بكلمة اخ كما انه لم يسمح لهم بتملك او زراعة او إدارة الاراضى . ولكن سمح لهم بالحفاظ على عاداتهم وتقاليدهم وطقوسهم الدينية التى نقلوها شفاهة عن ابائهم باللغة العبرية القديمة .

وفيما عدا ذلك كان رجال القبائل يتعاملون مع اليهود فى الأعمال التجارية والحرفية والمعاملات النقدية على اساس عادل كما هى الحال بالنسبة للتعامل مع كل من الصانع والحداد والحلاق والجزار وغيرهم من الاشخاص الذين ينحدرون ـ وفقاً للعرف القبلى ـ للفئات الوضيعة والذين يعيشون تحت حماية القبائل .

وينظر رجال القبائل إلى اى إساءة من اى شخص من القبائل لليهودى على انها تمثل إنتهاكاً صارخاً لسمعة ومكانة وشرف القبيلة التى يعيشون تحت حمايتها ومن ثم تظل سمعة القبيلة ومكانتها معرضة للسخرية والاحتقار من قبل الآخرين حتى تقوم بواجبها فى الاخذ بحق المجنى عليه من الشخص الجانى وغالباً ما يكون الجزاء والعقوبة اشد قسوة من العقوبة والجزاء الذى قد يحكم بهما فى حـالة ما يكون



المصدر : المصور
القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣٠ يوليو ١٩٩٣

المجنى عليه من رجال القبائل كما ان "الدية" تدفع فى حالة إقدام رجل القبيلة على قتل احد اليهود باربعة اضعاف الدية العادية .

وبعد الارتباط النسبى للمناطق القبلية للدولة اصبحت الجزية تدفع لخزانة الدولة ومع ذلك ظلت القبائل محافظة على إلتزاماتها نحو حماية اليهود فى مناطقها .

الارتبـاط بالوطـن

وقد إرتبط اليهود إرتباطاً شديدا بوطنهم منهم يمنيون شبهاً ولغة وعادات وتقاليد ولولا "الزنانير" "والرداء الاسود" لا يستطيع احد التعرف عليهم ، فاسماء اليهود تكاد تكون هى اسماء ابناء اليمن انفسهم من المسلمين يحيى ، وسالم ، وسعد ، وداود ، وإسحاق ، وموسى ، وإبراهيم وعمر ، اما النساء فاسماؤهن حنا ـ حمامة ، زكية ـ جميلة ، وهى اسماء يتسمى بها ابناء اليمن المسلمون وتتشابه افـراح اليهود وعـاداتهم فى الطعام والشراب مع عادات ابناء البلاد حتى ان الجميع يعانى من ظاهرة غلاء المهور ولا يختلفون إلا فى عبادتهم ، فهذا مسلم يمنى وذاك يهودى يمنى وتخلص اليهود بعض الشيء من القيود وبعض مظاهر التميز التى كانت تفرض عليهم وخصوصاً بعد ثورة سبتمبر ١٩٦٢ م إلا ان بعض سلبيات وافكار الماضى ظلت قائمة وساعد على ذلك إتجاه اليهود للعزلة وربطهم ـ كما حدث فى كل البلدان العربية ـ تعسفاً بقضية الصراع مع إسرائيل .

البسـاط السحـرى

ولم تظهر قضية يهود اليمن على السطح إلا بعد عملية "البساط السحرى" بين عامى ٤٩ ـ ١٩٥٠ م حيث تم ترحيل جماعى لهم قدر بما يقرب من ٧٠ الف يهودى تم جمعهم من جميع انحاء اليمن فى نقاط بميناء عدن حيث كانوا يتمتعون فيها بنفوذ تجارى ملحوظ وكانت عدن وحدها وفقاً لاحصاء اجرى قبل الترحيل يعيش فيها ٥ آلاف يهودى يمنى .

وقد بدأ التهجير القسرى ليهود اليمن عن طريق مكاتب فى يافا التى تحولت إلى مركز لتجميعهم منذ عام ١٩٠٨ م ونجحت الهجرات الاولى منذ هذا التاريخ . وحتى علم ١٩١٢ فى نقل الف وخمسمائة شخص اخذت فى البداية طابعاً دينياً ، وكانت اول مائة عائلة يهودية قد وصلت إلى فلسطين

علم ١٨٨١ م وكانت هذه الهجرات تاخذ طابعاً سرياً وعلى فترات متباعدة ، اما عملية البساط السحرى ، فقد بدات بإعتداء متظاهرين على الاحياء اليهودية فى عدن علم ٤٧ م قتل فيها ٨٢ يهودياً وجرح ٧٦ اخرون بحى كريتر وتم نقل يهود الشمال من ميناء "المخا" على البحر الاحمر ومنها إلى جيبوتى والصومال ثم نقل الجميع جوا إلى إسرائيل وبعضهم نقل مباشرة من عدن ـ التى كانت تحت الاحتلال ـ إلى إسرائيل وعبر ٤٣٠ رحلة جوية وصل ما يقرب من ٧٠ الف يهودى يمنى الى إسرائيل وقدرت اعداد المهاجرين اليمنيين إلى فلسطين منذ بداية ١٨٨٠ م وحتى عامى ١٩٤٩/١٩٥٠ م بنحو ١١٣ الفا .

ضغوط على اليمن

لم تشهد اليمن اية هجرات يهودية منذ علم ١٩٦٢ م بل ان الاحداث التى شهدتها البلاد منذ اندلاع ثورة اليمن وحتى اوائل الثمانينات غطت على هذه القضية التى لم يكن لها وجود ولم تثر الا بعد ان شهدت اليمن حالة من الاستقرار والتطور لم تشهد مثيلا لها من قبل وبعد ان استقبلت البلاد مقـاتلى منظمة التحـرير الفلسطينيـة العائدين من حصار بيروت وظلت اوضاع اليهود كما هى هادئة فى الوقت نفسه وقدرت اعدادهم بنحو ٣ آلاف إلى ٤ الاف إلا ان وسائل الإعلام الإسرائيلية والغربية شنت حملة شعواء تحدثت فيها عن "إستمرار الاضطهاد الذى يتعرض له اليهود فى اليمن" يومها نفت اليمن هذه الادعاءات مؤكدة ان اليهـود اليمنية مـواطنون يتمتعـون بكـامل حـريتهم الشخصية والدينية وبعد ذلك وفى بداية العام الماضى كشفت صحيفة "الصنداى تايمز" عن خطة إسرائيلية لتكرار عملية البساط السحرى ، فى الوقت الذى قامت فيه إسرائيل ببث برامج إذاعية موجهة إلى يهود اليمن تذاع باللغة العبرية وباللغة العربية واللهجة اليمنية ايضـاً وقام



المصدر : المصور
القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ يوليو ١٩٩٣

● « المداعة » و« القات » أقوى من إغراءات « البساط السحرى » .

مسئولون إسرائيليون بإستقبال ممثلين عن "اللجنة الشعبية لمناصرة يهود اليمن" وتحدثوا عن ان قضية يهود اليمن مطروحة باستمرار على جدول الحكومة الإسرائيلية وتحدثت وسائل الإعلام عن صفقة إسرائيلية مع حكومة صنعاء لترحيل اليهود عبر طرف ثالث .

بداية التسريب

ووسط هذا التصعيد ومع بداية قيام الوحدة اليمنية استمرت الضغوط الدولية على اليمن حيث طلب وفد من اليهود يرافقهم اعضاء فى الكونجرس الأمريكى وشخصيات حزبية بريطانية من حكومة صنعاء إقامة مزار دينى لليهود فى مدينة تعز . وسمح لثلاثة من اليهود وهم "موسى صبارى" و"داود قعطبى" و"مسعود زندانى" بالسفر إلى نيويورك بقصد تعليمهم . وتحدثت الأنباء عن زيارة قام بها د . حاييم الطويل استاذ اللغة العبرية فى نيويورك لليمن حيث قام بزيارة المناطق اليهودية وقام بتوزيع الكتب على اليهود فيها واخرج احد اليهود معه "يحيى بن داود" للعلاج فى امريكا وبعدها ذكرت الصحف الأمريكية ان يحيى لحق باحفاده واولاده فى مستعمرة "نتانيا" الإسرائيلية .

وقد ذكرت صحيفة يمن تايمز التى تصدر بالانجليزية فى صنعاء ان زيارات وفود من اعضاء الكونجرس الامريكى ورجال دين بريطانيين لليمن اسفرت عن خروج عدد من اليهود للخارج ، وان بعضهم عاش تحت الإقامة الجبرية تحت مراقبة جمعيات يهودية ولم يسمح لاحد بزيارتهم مما دفع باحد الجمعيات اليهودية المنافسة بكتابة رسائل إلى السفارة اليمنية فى واشنطن وإلى وزارة الخارجية الأمريكية .

إستغلال الانفتاح

وكان للموقف اليمنى الثابت من رفض التهجير الجماعى لليهود وتاكيد الحكومة اليمنية على ان "يهود اليمن مواطنون لهم حق التنقل والسفر مثلهم مثل اى يمنى اخر بإستثناء إسرائيل" كان لهذا الموقف اثره فى إفشال خطة البساط السحرى الثانية . إلا ان الجماعات اليهودية وعددا من السياسيين البريطانيين والامريكيين إستغلوا فترة الانفتاح التى تعيشها اليمن خاصة بعد الوحدة وقاموا عبر مبعوثين المان ، وإمريكيين وبريطانيين . بإصطحاب يهود اليمن بحجة التعليم او العلاج وتسفيرهم إلى عواصم اوربية ومن هناك يتم إعادة تسفيرهم سراً إلى إسرائيل وظل هذا المخطط مستمراً طوال عام كامل بتدخل رسمى امريكى احياناً وبريطانى او



المصدر : المصور
القاهرة

التاريخ : ٣٠ يوليو ١٩٩٣

المانى فى أحيان أخرى . ويبدو أن الوسطاء أدركوا صعوبة تكرار عملية البساط السحرى التى تمت فى عهد الاحتلال البريطانى لعدن وحكم الأمام فى صنعاء وخصوصاً وان اغلب ما تبقى من اليهود اليمنيين حوالى الفى يهودى يعيشون فى مناطق قبلية تخضع لنفوذ قبائل "حاشد" كبرى قبائل اليمن التى يتزعمها الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر الذى يتزعم "حزب الإصلاح" المتحالف مع جماعة الاخوان المسلمين ويتولى بعد الانتخابات التشريعية رئاسة مجلس النواب وهو الذى ضغط بشدة على عدد من اليهود للانسحاب من عضوية حزب الأحرار الدستوريين وهو حزب ليبرالى يتزعمه "الشيخ نعمان" .

وتكشف مصادر يمنية إن اليهود الذين يسافرون بجوازات سفر يمنية وبتاشيرة دخول لواشنطن او نيويورك او إحدى عواصم اوربا يتم تجميعهم فى هذه المدن وسحب جوازات سفرهم ثم منحهم بطاقة دخول لإسرائيل ليتم تجميعهم فى مراكز الاستيعاب .

وقد رفض المسئولون اليمنيون الحديث عن هذا المخطط وابدوا دهشتهم من افتعال مثل هذه الضجة مؤكدين ان دستور البلاد يتيح لجميع اليمنيين السفر للخارج وزيارة اية دولة عدا إسرائيل .

القات اقوى

ويبدو ان اغلب اليمنيين قد اكتشفوا زيف الاحلام الوردية فى معسكرات الاستيعاب ، وكنوع من الاحتجاج ظل اليهود اليمنيون يرفضون تغيير ملابسهم التقليدية ويقول بعض اليهود الذين رفضوا الاقامة فى إسرائيل وفضلوا العيش فى نيويورك ان يهود اليمن المرتبطين بشدة بوطنهم نقلوا عاداتهم واغانيهم وطقوسهم إلى دولة المهجر بل ان بعضهم لا يزال مصراً على التحدث باللغة العربية ويزرع "القات" ويمضغه ويدخن المداعة (النرجيلة) ويبعث برسائل إلى اهله فى صنعاء وصعدة او فى نيويورك يتمنى فيها بالعودة لأرض الأجداد ويتغنى بمطر صنعاء .

ومع ذلك ورغم تناقص عدد اليهود فى اليمن فمن المؤكد ان قضيتهم لم تغلق ملفاتها الآن وخصوصاً مع التقارير التى تتحدث عن اوضاعهم المأساوية فى ارض الميعاد .

مجدى الدقاق



المصدر : المصور
القاهرة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ يوليو ١٩٩٣

على هامش القضية

● قالت مصادر الوكالة اليهودية انها كانت ترغب فى ان يبقى امر قدوم يهود اليمن إلى إسرائيل سرا خوفاً على مصير اليهود الموجودين فى اليمن .

● تقول مصادر صحفية ان رئيس الوكالة اليهودية هو الذى امر بإفشاء سر قدوم اليهود اليمنيين إلى إسرائيل حيث يعانى من اوضاع سيئة داخل الوكالة وتزداد الشكوك حوله بانه استغل وظيفته فى منافع شخصية وانه لم يعمل على زيادة الهجرة ولذلك امر بتسريب هذه المعلومات لتقوية مركزه فى الوكالة .

وتشير مصادر صحفية اخرى الى ان مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلى كان وراء تسريب الأخبار هذه لتقوية مركزه امام الأحزاب الدينية .

وتقول مصادر الوكالة اليهودية انها ستبحث عن طرق اخرى لإخراج اليهود اليمنيين الباقين فى مدة لا تزيد على ١٠ سنوات .

● قال مصدر يمنى مسئول ان بلاده لا تستطيع منع اليهود اليمنيين من الذهاب إلى إسرائيل عبر دول اخرى وقال المسئول اليمنى فى تصريحات لوكالة رويتر : ان حرية السفر مكفولة لليمنيين سواء كانوا مسلمين او يهودا وفقاً للقانون والدستور ويمكنهم السفر إلى اى مكان فى العالم عدا إسرائيل .

● سليمان بونى ـ احد اليهود اليمنيين إنتقل إلى إسرائيل وبرفقته زوجتاه وثمانية من اطفاله ، طلب من الحكومة الإسرائيلية تخصيص منزلين لزوجتيه بابناء كل منهما .

الحكومة الإسرائيلية خصصت منزلا واحدا له إلا ان سليمان أكد ان زوجتيه لن تستطيعا العيش معاً فى منزل واحد .

● الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات زار صنعاء خلال الأيام القليلة الماضية ، وقالت مصادر فلسطينية ان عرفات بحث مع الرئيس على عبدالله صالح موضوع يهود اليمن .

● اكدت مصادر يمنية انه رغم الموقف الرسمى اليمنى تجاه هذه القضية الا ان هناك تيارا بارزا داخل الحكومة يرى ان عدد اليهود فى اليمن لايستحق كل هذه الضجة وان سفرهم خارج اليمن كفيل بانهاء موضوع اليهود باكمله .

● رفض مسئولون يمنيون الرد على الأنباء التى تحدثت عن وجود صفقة سياسية ومالية بين واشنطن وصنعاء وقالوا ان هذه الأنباء محض افتراء .

● يتداول اليمنيون شرائط فيديو كاسيت تصور اوضاع اليهود اليمنيين فى نيويورك الذين رفضوا السفر لاسرائيل وفضلوا البقاء فى امريكا ، يهود اليمن فى امريكا كونوا فرقا موسيقية وغنائية واستخدموا التراث الغنائى اليمنى الشعبى فى اغانيهم وكلماتهم .

● نشر عدد من صحف المعارضة اليمنية رسائل ليهود يمنيين يطالبون اشقاءهم بعدم السفر الى اسرائيل ويعلنون ندمهم على موقفهم .



أنباء عن احتماء الفارين من عدن في الشمال

مقتل يمني وإصابة 3 في مواجهة بمحافظة المهرة

لندن: من لطفي شطارة

قتل مواطن يمني في محافظة المهرة - المتاخمة لسلطنة عمان - وجرح ثلاثة آخرون في مواجهة بين مواطنين تجمهروا في مدينة الغيظة - عاصمة المحافظة - ورجال الامن. وقالت مصادر امنية لـ«الشرق الأوسط» ان المواجهة «جاءت في اعقاب الاجراءات التي اتخذتها السلطات المحلية لإقامة نقاط للجمارك على المناطق الحدودية بين اليمن وسلطنة عمان، وتشديد قبضتها على المنافذ البرية التي تكثر منها عمليات تهريب البضائع والسيارات».

وكان عدد من المواطنين تجمهروا قبل يومين، واشعلوا النار في الشارع الرئيسي في المدينة، احتجاجا على احتجاز السلطات عدد من السيارات التي لا تحمل ارقاما، والتي يكتفي بكتابة كلمة «صحراء» عليها وسيارات اليمنيين القادمين من دول الخليج، التي انتهت الفترة القانونية لادخالها الجمركي، وطالبتهم السلطات بتسديد الرسوم الجمركية المقررة عليها في محاولة للحد من عمليات التهريب.

وقالت معلومات صحافية ان اطقما من الجيش تدخلت لانهاء التجمهر، وأطلقت النار في الهواء. فحدثت المواجهة، فشكل محمد عبد الله كدة - محافظ المهرة - لجنة تحقيق لمعرفة المتسببين في اطلاق النار. وتقديمهم للعدالة.

من جانب آخر أكدت مصادر امنية في عدن انها ألقت القبض على المتهم بتفجير قنبلة في شارع الكويت - في منطقة الشيخ عثمان - ويدعى «راجح»، وقالت انها تجري التحقيقات معه لمعرفة دوافع ذلك الحادث، الذي تشير التوقعات الى ارتباطه بتنظيم الجهاد الاصولي.

وأضافت المصادر ان احتمالات اختفاء السجناء السبعة الفارين من سجن المنصورة المركزي في محافظة عدن ما زالت مفتوحة. وتتردد انباء عن احتمائهم عند بعض القبائل في المحافظات الشمالية. واستبعدت المصادر وجودهم في عدن. وقالت ان مسألة هروبهم ومكان اختفائهم ستحسم خلال اليومين المقبلين.

٠٠٤١٤٤



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ يوليو ١٩٩٢

اسم البيض مطروح لمجلس الرئاسة الجديد

اتفاق الاحزاب الثلاثة على الاصلاحات الدستورية في اليمن

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:

■ علمت «الحياة» من مصادر مطلعة في صنعاء امس ان الاجتماعات التي عقدتها الكتل الحزبية للمؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني والتجمع اليمني للاصلاح خلال اليومين الماضيين اسفرت عن اتفاق على الاصلاحات الدستورية والشكل الرئاسي للدولة.

واكدت تلك المصادر ان الاتفاق الثلاثي يتلخص في اجراء انتخابات لمجلس الرئاسة لفترة انتقالية ينتخب بعدها رئيس للجمهورية بصورة مباشرة من الشعب بناء على ما تضمنته الوثائق الموقعة من الاحزاب الرئيسية الثلاثة.

ونفت مصادر يمنية ما يتردد في بعض الاوساط السياسية في صنعاء عن «شروط طرحها السيد علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة، الذي يجري حالياً فحوصات طبية في الولايات المتحدة، لعودته الى اليمن».

وقالت تلك المصادر ان اسم السيد البيض وهو ايضاً الامين العام للحزب الاشتراكي مطروح لانتخابات مجلس الرئاسة من قبل المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي والتجمع اليمني للاصلاح.

وعلى رغم ان مجلس النواب (البرلمان) لم يعلن عن موعد انعقاد الجلسة المقبلة لاستكمال مناقشة بيان الحكومة التي يرأسها المهندس حيدر ابو بكر العطاس، الا ان مصادر مطلعة اكدت ان مجلس النواب سيمنح الحكومة الثقة الاثنين المقبل.

وفي لندن قالت مصادر عربية تتابع الوضع اليمني ان السيد البيض موجود حالياً في الولايات المتحدة وهو خرج من مستشفى مايو في مينيسوتا قبل ما يزيد على اسبوعين وانتقل بعد ذلك الى ولاية كاليفورنيا في جولة سياحية. ولاحظت هذه المصادر ان نائب رئيس مجلس الرئاسة لم يترك رقماً يمكن الاتصال به .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

التاريخ : ٢١ مايو ١٩٩٢

الأمن اليمني ينفي ضبط عضو في المجموعة

أعضاء الجهاد الهاربون في مأرب

لندن: من لطفي شطارة

اكدت مصادر امنية في عدن - في تصريحات خاصة لـ «الشرق الأوسط» - ان ستة من اعضاء تنظيم «الجهاد» السبعة، الفارين من سجن المنصورة المركزي، موجودون في حماية احد مشايخ قبائل محافظة مارب، اسمه «قاسم». واضافت المصادر - التي رفضت الافصاح عن هويتها - ان اتصالات تجري على مستوى رفيع (لم تحدده)، لتسليم الهاربين الذين يواجهون اتهامات من بينها «التخطيط لقلب نظام الحكم، وانشاء تنظيم محظور نشاطه في اليمن».

واكدت المصادر ايضا ان جمال النهدي - رئيس الجناح العسكري لتنظيم الجهاد - بين اولئك الذين يحتمون عند شيخ مارب، بينما تحوم الشكوك حول شقيقه سالم النهدي - الذي قبض عليه يوم فرار المجموعة - بشان «تدبير عملية الفرار، التي نفذها الجندي الهارب محمد عمار.

وذكرت المصادر ان سالم زار شقيقه جمال - الذي كان محتجزا في زنزانة واحدة مع الفارين الآخرين - قبل ايام معدودة من الحادث، كما انه التقى بالجندي عمار عدة مرات، مما يوفر تاكيدات عن ضلوعه في التخطيط لعملية الهروب.

ونفت المصادر المعلومات التي شاعت في عدن اخيرا عن القاء اجهزة الأمن القبض على احد افراد المجموعة في منطقة القاعدة بمحافظة إب، او انهم توزعوا على مختلف المحافظات اليمنية.

وقالت ان حملة تفتيش واسعة النطاق تجري في مختلف المحافظات، اضافة الى مراقبة منافذها البحرية والبرية والجوية، واضافت ان المتهمين - بعد القبض عليهم - سيواجهون اتهامات اضافية تتعلق بهروبهم. وجدير بالذكر ان وزارة الداخلية اليمنية حذرت - في بيان اصدرته عقب عملية الفرار - من انها لن تتهاون مع اي شخص يتعاون مع المتهمين الفارين.

٠٢٠١٠٢ •





الانتخابات اليمنية ومستقبل الوحدة

عبد الله صالح

فى السابع والعشرين من ابريل الماضى اجريت اول انتخابات نيابية فى اليمن بعد الوحدة ، وهى الانتخابات التى كان مقررا عقدها فى نوفمبر ١٩٩٢ حسبما نصت اتفاقات الوحدة ، إلا ان تعثر اللجنة العليا للانتخابات ـ المشكلة من (١٧) عضوا يمثلون سبعة احزاب الى جانب اعضاء مستقلين ونواب عن النقابات العمالية ـ فى استكمال اعمالها ووضع الضوابط الفنية والقانونية لاجراء الانتخابات فى موعدها ، كان هو ابرز اسباب تأجيل الانتخابات الى ٢٧ ابريل ١٩٩٣ ، ناهيك عن مناخ التوتر والخلاف بين الحزبين الحاكمين ـ المؤتمر الشعبى العام والحزب الاشتراكى ـ والذى كان ابرز مظاهر اعتكاف على سالم البيض زعيم الحزب الاشتراكى لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر متواصلة بعيدا عن العاصمة . هذا بالاضافة لازدياد حوادث ومحاولات اغتيال السياسيين اليمنيين وعجز الأجهزة الامنية عن ملاحقة جناتها ، وفى نفس الوقت تبلور إنقسام حاد بين الأحزاب بعضها البعض ، وفى إطار هذا المناخ جاء فشل اعمال اللجنة العليا للانتخابات وإنفلت عنصر الوقت منها . ويكفى أن خطوة صغيرة ولكن هامة ـ وهى تحديد أسس التوزيع السكانى وتقسيم الدوائر الانتخابية استغرقت اكثر من شهرين ونصف الشهر من المناقشات والمساومات . وقد قدمت اللجنة العليا للانتخابات مذكرة لمجلس الرئاسة بررت فيها تعثرها بوجود صعوبيات فنية وسياسية حالت دون الاعداد لاجراء الانتخابات فى ٢٢/١١/١٩٩٢ وذكرت أن اللجنة بحاجة لمزيد من الوقت للاعداد للانتخابات ، ومن ثم فقد أصدر مجلس الرئاسة قرارا بتأجيل الانتخابات الى ٢٧ أبريل .

الخريطة الحزبية فى اليمن :

إقترن إنجاز الوحدة اليمنية بافساح المجال أمام العمل الحزبى دون ضوابط تقريبا إستنادا الى المادة (٣٩) من دستور اليمن الموحد وكان نتاج ذلك إزدياد عدد الأحزاب حتى بلغ (٤١) حزبا سياسيا بعضها له قواعد جماهيرية حقيقية والغالبية منها لاتعدو أن تكون تعبيرا عن مجموعة محدودة من الأصدقاء أو المنتفعين ، والبعض منها تعود أصوله التاريخية إلى ماقبل الحصول على الاستقلال فى الجنوب . وقد إرتبط الواقع الحزبى فى اليمن بسمتين اساسيتين :

الأولى : إنقسامات عديدة بين أنصار نفس الاتجاه الواحد سواء لأسباب شخصية أو موضوعية ، وربما بسبب تدخلات من جانب السلطة السياسية بهدف تفتيت

المصدر : السياسة الدولية
القاهرة

التاريخ : يوليو ١٩٩٣



القوى السياسية وإضعافها فى مواجهة الحزبين الكبيرين الحاكمين . وفى هذا الصدد نذكر انه لاتكاد توجد فوارق تذكر بين البرامج المعلنة لمعظم الاحزاب فى حين تكثر الاحزاب التى لم تضع لنفسها اى وثيقة تعبر عن رؤية ما للقضايا المختلفة .

الثانية هى الافراط فى المطبوعات الصحفية سواء التى تعبر عن خط سياسى معين او التى تصف نفسها بالصحافة المستقلة ويكفى أن نشير لوجود مايزيد عن (٨٤) مطبوعة على مدار الاسبوع مابين صحف يومية واسبوعية حكومية واهلية وحزبية . واذا كان البعض يرى فى هذا لعدد الكبير من المطبوعات الصحفية دليلا على توافر درجةكبيرة من الحرية السياسية للمجتمع اليملاى ، فإن أخرين يرون ذلك دليلا على وجود فوضى متناهية ، ذلك ان الكثير من فلك المطبوعات لايجد من يقرؤها .

وكرد فعل لظهور هذا العدد الكبير من الاحزاب صدر قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية فى ١٦ اكتوبر ١٩٩٢ محملا ببعض القيود والضوابط الموضوعية والاجرائية على نشأة الاحزاب ومن بين تلك الضوابط ماتتضمنه المادة الثامنة من اشتراطات معينة للموافقة على تأسيس اى حزب ، مثل عدم تعارض برنامج الحزب مع الدى الاسلامى . او مع استقلال وسيادة الوطن او النظام الجمهوى والوحدة الوطنية للمجتمع . كما اشترطت المادة الثامنة ايضا الا يتطابق برنامج الحزب مع اى من برامج الأحزاب الأخرى ، والا يقوم الحزب على اساس مناطقى او قبلى او فئوى او مهنى ، والا يكفر الحزب الاحزاة الاخرى ، او يدعى بتفرد تمثيل الدين او الوطنية او القومية او الثورة كما حظر القانون اقامة اية تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية واشترط الا يكون الحزب تابعا لأى حزب او تنظيم سياسى او دولة اجنبية وحظر القانون تماما قبول اى تبرعات او ميزة او منفعة من غير اليمنيين واقر القانون تشكيل لجنة تسمى لجنة شئون الاحزاب والتنظيمات السياسية والزم كل راغبى تكوين احزاب سياسية اتباع عدد من الاجراءات قبل هذه اللجنة التى اعطيت صلاحية الموافقة او الاعتراض على طلبات تأسيس الاحزاب

ورغم ان معظم الاحزاب اليمنية يفتقد الحد الادنى من الاركان والشروط والممارسات الحزبية الا ان كثرة الأحزاب على الساحة اليمنية قد حققت فائدة كبيرة لصالح السلطة الحاكمة فهذا الكم من الأحزاب « الديكورية » او الصورية يمكن ان تصبح سلاحا للحماية من التذمر الشعبى والضغوط الخارجية .

برامج الاحزاب

شارك فى الانتخابات (٢٠) حزبا وحددت اللجنة العليا للانتخابات الفترة من ١٧ ابريل ولمدة عشرة ايام للدعاية الحزبية وعرض برامج الاحزاب وتم تحديد مساحة زمنية لكل حزب لعرض برنامجه فى التليفزيون اليمنى ، وان كان حزب المؤتمر قد بدأ اذاعة برنامجه الانتخابى فى موعد سابق مما اثار الكثير من الاحتجاج وتميزت البرامج الانتخابية لمعظم الاحزاب بالتلاقى فى كثير من الاهداف والتوجهات ، بل وفى طريقة معالجة القضايا والمشاكل التى يعانى منها المجتمع اليمنى وقد ظهر الخلاف بين البرامج الحزبية اساسا فى درجة الاهتمام والاولويات ويكاد يكون الاختلاف واضحا فى مسألة تحكيم الشريعة الاسلامية ففى حين يعتبر التجمع اليمنى للاصلاح اعلى الاصوات مطالبة بهذا الأمر ، فإن حدته تخف عن بقية الاحزاب الى ان تنتفى فى برامج بعض الاحزاب

تحليل نتائج الانتخابات :

شارك فى انتخابات اليمن (٢٠) حزبا وقد استطاعت ثمانية احزاب ان تحصل على مقاعد فى مجلس النواب وهى المؤتمر الشعبى وحصل على (١٢٣) مقعدا وحزب التجمع من اجل الاصلاح وحصل على (٦٢) مقعدا والحزب الاشتراكى وحصل على (٥٦) مقعدا وحزب البعث وحصل على (٧) مقاعد وحزب الحق وحصل على مقعدين . وهناك ثلاثة احزاب حصل كل منها على مقعد واحد وهى التنظيم الوحدوى الناصرى وتنظيم التصحيح الناصرى والديمقراطى الناصري ومن ناحية اخرى فان الاحزاب الباقية - (١٢) حزبا - والتى لم تحصل على اية مقاعد فى البرلمان هى رابطة ابناء اليمن (٩٠ مرشحا) واتحاد القوى الشعبية (٢٤ مرشحا) والجبهة الوطنية الديمقراطية (٢٦ مرشحا) وحزب جبهة التحرير (٢٣ مرشحا) والتجمع الوحدوى اليمنى (١٣ مرشحا) والتنظيم السبتمبرى (٩ مرشحين) والتنظيم الشعبى لجبهة التحرير (٨ مرشحين) والحزب القومى الاجتماعى (٦ مرشحين) والحزب الديمقراطى الثورى (٣ مرشحين) وهناك ثلاثة احزاب قدم كل منها مرشحا واحدا وهى حزب التلاحم الوطنى والحركة الديمقراطية ومنظمة البعث .

وقد بلغ عدد الناخبين الذين سجلوا فى كشوف الانتخابات مليونين و ٧٠٠ الفا . وبلغت نسبة التصويت (٨٠) فى المائة كما بلغ عدد المرشحين (٤٨٧٠) معظمهم (٧٤ ٪) من المستقلين . ويتنافس هؤلاء المرشحين على مقاعد مجلس النواب البالغة (٣٠١ مقعدا) . اما عن مشاركة المراة فقد بلغت (٢٠) فى المائة من المسجلين فى كشوف الانتخابات بينما لم تتعد نسبة تصويتها (٤٠) فى المائة . وبلغ عدد المرشحات لمجلس النواب (٤٠) مرشحة نجح منهن اثنتان احداهما مستقلة (فى الدائرة ١٤٨ من محافظة حضر موت) والاخرى مرشحة الحزب الاشتراكى فى عدن .

وبالرغم من عدم حصول بعض الاحزاب على مقاعد فى مجلس النواب الا انها سوف تستفيد من مجموع



اصوات الناخبين لمرشحي كل منها في استحقاق الدعم السنوي الذي ستقدمه الحكومة بموجب القانون رقم (٦٦) الخاص بالاحزاب والذي ينص في المادتين (١٨) و (١٩) على ان « تخصص الحكومة دعما سنويا للاحزاب يتم توزيعه بنسبة (٢٥) في المائة بصورة متساوية على الاحزاب والتنظيمات السياسية التي لها تمثيل في مجلس النواب وبنسبة (٧٥) في المائة على سائر الاحزاب والمنظمات السياسية وفقا لعدد الاصوات التي حاز عليها مرشحوها في الدورة الانتخابية لمجلس النواب ، ولايستحق الحزب او التنظيم السياسي نصيبا من هذه النسبة اذا كان مجموع عدد الاصوات التي حصل عليها مرشحوه تقل عن (٥) في المائة من مجموع الاصوات . ونسبة الخمسة في المائة هذه تساوي حوالي (١٢٥) الف صوت باعتبار ان مجموع المصوتين مليونان و ٥٠٠ الف ناخب .

وقد بلغت نسبة المستقلين ثلاثة ارباع المرشحين وهذه سمة بارزة في الدول العربية وغالبا ماتكون نتاج القيود المفروضة على تكوين الاحزاب ، ولكن هذه القيود تكاد تختفي في اليمن وربما ترجع زيادة نسبة المستقلين الى حداثة عهد اليمن بالديمقراطية وعدم تجذر الوعي بالتنظيمات الحزبية الى جانب لجوء بعض الاحزاب الى اشراك بعض اعضائها في الانتخابات كمستقلين في الدوائر التي لاتتمتع فيها بشعبية وهذا مايفسر انضمام عدد كبير من المستقلين الى حزبي السلطة (المؤتمر الشعبي والاشتراكي) بعد ظهور النتائج .

وإذا كان حزب المؤتمر الشعبي العام قد استطاع الحصول على اغلبية عدد المقاعد في البرلمان (١٢٣) كما اعلن (٢٢) من المستقلين انضمامهم اليه ، فان عدد مقاعدة سيبلغ (١٤٥) مقعدا وهي تقل عن الاغلبية المطلقة بخمسة مقاعد ، وبالتالي فلن يكون هناك مفر من تشكيل حكومة ائتلافية . ويرجع البعض هذا النجاح لحزب المؤتمر الى اختيار مرشحية من الوجهاء والمشايخ واصحاب النفوذ ورجال الاعمال ونجاحه في التنسيق مع حزب الاصلاح ، خاصة ان هناك قواسم مشتركة بينهما . فحزب المؤتمر يمكن توصيفه على انه حزب وطني ذو ابعاد اسلامية وعربية كما ان الميثاق الوطني احتوى على بعض الافكار الاسلامية . كذلك فقد شهدت الثمانينات تقاربا بين حزب المؤتمر - عندما كان يضم كل التيارات - وبين التيارات الاسلامية المعتدلة التي انضمت الى المؤتمر الشعبي قبل التعددية الحزبية . كذلك فقد استفاد حزب المؤتمر من التنسيق مع شريكه الاشتراكي رغم حرصهما على دخول الانتخابات بقوائم منفصلة بعدما كانت فكرة الدمج مطروحة .

اما التجمع اليمني للاصلاح ، فعلى الرغم من سقوط امينة العام « عبد الوهاب الانسي » فقد حصل على (٦٢) مقعدا متخطيا بذلك عدد مقاعد الحزب الاشتراكي . وعلى مايبدو ان قوة حزب التجمع اليمني للاصلاح لاتعود الى حجمه السياسي ، بقدر ماتكمن بصفة اساسية في قدرته على استثمار ظروف وثقافة المجتمع اليمني وتوظيفها لصالحه . فوجوده في الشطر الشمالي من اليمن والذي يتسم سكانه بالمحافظة على التقاليد والتراث الاسلامي تجعله يعبر عن طموحات القيادات الدينية بالاضافة الى ان عدد سكان الشمال يمثل اربعة اضعاف الشطر الجنوبي . ومن ناحية ثانية ، فان عملية الاندماج بين شطري اليمن حاول فيها الجنوبيون ان يقدموا انفسهم باعتبارهم طليعة ثقافية وسياسية ، وان تجربتهم النضالية الطويلة تؤهلهم لقيادة المجتمع اليمني العصري . وفي المقابل ناهض الشماليون تلك الافكار بمزيد من المطالبة بالتزام الشريعة الاسلامية ، مما انعكس في الضغط على مجلس الرئاسة في استصدار بيان يؤكد انه « لايجوز اصدار تشريعات تخالف او تناقض كتاب الله واي تشريع من هذا النوع يعتبر تشريعا باطلا » . ومن جانب اخر كان الصراع بين جناحي السلطة - حزب المؤتمر والحزب الاشتراكي - والذي انعكس في الاغتيالات السياسية سببا في تقوية حزب الاصلاح . ففي خلال تسعة اشهر راح ضحية هذا الصراع اكثر من (١٥) شخصا من المسئولين بينهم شقيق رئيس الوزراء السابق حيدر ابو بكر العطاس وقد استهدفت هذه الاغتيالات بصفة اساسية القوى اليسارية الجنوبية .

ويضم التجمع اليمني للاصلاح ، بالاضافة الى الاخوان المسلمين كقوة سياسية منظمة قبائل الشمال الكبرى مثل « حاشد » و « بكيل » والتي تربطها علاقة قوية بالسعودية وهو مايزيد من قوتها بالاضافة الى انضمام مجموعة كبيرة من رجال الاعمال « المحافظين » الى الحزب مما دعم من قدراته المالية . كذلك يسيطر حزب الاصلاح على معظم المعاهد العلمية الدينية في مختلف مراحل التعليم - حوالي ٧٠٠ معهد علمي تضم اكثر من ١٠٠,٣١٥ طالبا و ٣٩٣٠ مدرسا - بالاضافة الى السيطرة على جامعة صنعاء وهو ماانعكس في تصريحات « عبد الله مكالي » - بالاضافة الى السيطرة على جامعةصنعاء بان « الاسلاميين في الاصلاح سيكونون - رغم تعصبهم - شركاء افضل من الاشتراكيين » كذلك يسيطر الاصلاح على مكتب تخريج المرشدين الدينيين الذين يتوزعون على المساجد . الى جانب احتفاظ بعض قيادات الاصلاح بعضويتها في قيادة « حزب المؤتمر » كمحاولة لاختراقه والوقوف على الثغرات التي تمكن حزب الاصلاح من تعظيم فوزه بالانتخابات .

هذا في الوقت الذي اضحت الانشقاقات العقائدية تنهش بنية الحزب الاشتراكي والقوى اليسارية ويكفي ان نشير



المصدر : السياسة الدولية القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : يوليو ١٩٩٣

الى تفتت الحزب الناصرى - وحده - الى خمسة احزاب هى :

- التنظيم الشعبى التقدمى
- الطلائع الوحدوية الناصرية
- الحزب الناصرى الديمقراطى
- تنظيم الصقور الناصرية
- التنظيم الشعبى لجبهة التحرير

إشكالية الديمقراطية ومستقبل الوحدة :

بعد ظهور نتائج انتخابات السابع والعشرين من ابريل والاتجاه نحو تشكيل حكومة ائتلافية تضم الشركاء المنتصرين ظهرت تحديات عديدة اضيفت لتحديات ماقبل الانتخابات ، واصبحت تستوجب اتفاق اعضاء التحالف الجديد على ارضية مشتركة وحد ادنى من الاتفاق على قواعد العمل السياسى فى المرحلة القادمة لمواجهة مشكلات التنمية الاقتصادية ، وتأسيس الدولة الحديثة واستكمال دمج المؤسسات الامنية وتعزيز علاقات اليمن الخارجية خاصة مع دول الجوار ومواجهة مشكلات العنف والانقسام القبلى وتناقصات الوحدة ، الى غير ذلك من القضايا والمشكلات والتى سوف تؤثر ، ليس فقط على مستقبل الديمقراطية فى اليمن بل والوحدة ايضا . فقد ارتبطت الوحدة والديمقراطية فى اليمن برابطة اقرب الى العضوية وسوف تحدد بايجاز اهم معوقات الديمقراطية والوحدة فى اليمن .

(١) الأزمة الاقتصادية الحادة :

إذا كانت الوحدة اليمنية قد ارتكزت بالاساس على مايتيحه الاقتصاد الموحد من وفورات اقتصادية وامكانات للتنمية ، الا ان ازمة الخليج قد وجهت ضربة قاصمة لتلك الطموحات بحيث لم تقتصر ضغوط الازمة على مجرد حرمان الاقتصاد اليمنى من مليارات الدولارات من جراء عودة مالايقل عن (٨٥٠) الف عامل وتدنى تحويلات العاملين الذين نجحوا فى الاستمرار فى أعمالهم فى الخارج بعد حرب الخليج ، اضف الى ذلك تكبد موازنة الدولة اعباء نقل وايواء العائدين وايجاد عمل لهم ، ناهيك عن فقدان المنح السنوية التى كانت تحصل عليها اليمن من العراق ودول الخليج .

ومن ناحية اخرى فان الاقتصاد اليمنى يمر بفترة عصيبة بعد ارتفاع معدلات البطالة الى ٢٥ ٪ ومعدلات التضخم الى ٥٠ ٪ (١٩٩١) و ورغم الاكتشافات البترولية المتزايدة وارتفاع الناتج القومى المحلى من (٩٧١٢٠) مليون ريال - حوالى ٥٣٩٥,٥ مليون دولار - عام ١٩٩١ الى (١١٣٦٥) مليون ريال - حوالى ٦١٨٦,٩ مليون دولار - عام ١٩٩٢ بمعدل زيادة قدرة ١٤,٣ ٪ ورغم الجهود الحكومية لخفض الانفاق الا ان موازنة عام ١٩٩٢ اتت لتكرس واقع الازمة الاقتصادية وعدم القدرة على خفض الانفاق الحكومى اذ تمخضت الموازنة المالية عن عجز قدره ٢٠,٩ ٪ ويرجع تردى الوضع الاقتصادى اليمنى - بالاضافة لتاثير حرب الخليج - الى طبيعة الاقتصاد اليمنى والذى تندر فيه مقومات الانتاج الذاتى فضلا عن التدهور العام فيما هو متوافر من امكانيات زراعية ، وصناعية او خدمية والاعتماد على المعونات الخارجية بشكل رئيسى ، فضلا عن التكلفة الاقتصادية العالية التى صاحبت عملية دمج المؤسسات السيادية وتوحيد الهيكل الادارى فى شطرى اليمنى .

(٢) الضغوط النابعة من تناقضات الوحدة :

تمت عملية الوحدة اليمينة بين نظامين إجتماعيين وسياسيين متباينين فى نواح عديدة ، فقد قدمت الدولة فى الشطر الجنوبى تحت قيادة النخبة الراديكالية تجربة فريدة فى العالم العربى من حيث تبنيها للماركسية اللينينية كأيدلوجية رسمية للدولة ، ومحاولة دفع مشروعها الأيدلوجى التنموى للأمام ، ووفرت النخبة الحاكمة التى قادت الكفاح من أجل الاستقلال مصدرا هاما لشرعية الدولة . أما فى الشطر الشمالى فإن الدولة لم تخرج عن إطار الدولة التقليدية ذات النزعة التحديثية . وقد إتسمت اليمن قبل الوحدة - شمالها وجنوبها - بالطابع العشائرى وغياب الية سليمة لانتقال السلطة التى لم تكن تنتقل فى الأغلب الأعم إلا بعد تصفية الموجودين فى الحكم .

ولم تستطع عملية الوحدة حتى الآن بلورة واقع جديد يصبح محل إجماع وتنمية ولاء مغاير لطابع التعدد والانقسام السابقين لعملية التوحيد . فعملية دمج وإنتشار قيم ودوافع الوحدة لم تتفاعل بدرجة كافية مع الواقع اليمنى . كذلك لم يستطع احد النظامين إستيعاب النظام الآخر كليا فى منظومة تفاعلاته السياسية والاجتماعية ، كما حدث فى حالة الوحدة الالمانية بحيث اصبحت الوحدة اليمنية محاولة للتكيف مع واقع التناقضات بدلا من تغييره .

(٣) طبيعة المجتمع المدنى فى اليمن

يعتبر المجتمع اليمنى من أكثر المجتمعات العربية التى شهدت حالة من الانغلاق الثقافى ، ومن ثم فإن الصراع لم يحسم بعد بين القيم والولاءات التحتية وتحديات الانتقال إلى الدولة الحديثة بمؤسساتها وولاءاتها القومية ، وعلى هذا ، فالتحدى الرئيسى الذى يواجهه اليمن يكمن فى المدى الذى تصله عملية التحديث الديمقراطى فى مواجهة كافة الأشكال التقليدية ، وما تتضمنه من محاولات إنقلابية . فعوامل القلق الاجتماعى والأزمات الاقتصادية لاتزال تشكل البيئة الممهدة لعدم الاستقرار السياسى ، ومن ثم تشجيع روح المغامرة والانقلاب املا فى تغيير الأوضاع بالقوة فى ظل



المصدر : السياسة الدولية القاهرة

التاريخ : يوليو ١٩٩٢

وجود مؤسسة عسكرية ، تشكل القوة المنظمة الرئيسية القادرة على إحداث التغيير وخاصة مع غياب المؤسسات السياسية الفعالة .

ويعكس المجتمع اليمنى صراعا داخليا حادا بين انصار التقليدية والمعاصرة فالحديث عن القوات المسلحة وتخفيض عدد أفرادها تحول من قضية مهنية سياسية إلى صراع بين أنصار التحديث وأنصار القبلية والعشائرية كما تحول قانون التعليم الجديد من قضية تربوية الى قضية سياسية . والاهم فى هذه المناقشات انها تكاد تشطر المجتمع اليمنى إلى شرائح متنافسة تحتكم إلى العنف فى تسوية خلافاتها . ولعل محاولة إغتيال رئيس مجلس النواب « ياسين سعيد نعمان » فى ٢٠ أغسطس ١٩٩٢ بالقاء قذيفة حارقة على منزله فى صنعاء ، اوضح الامثلة على ذلك ، خصوصا بعد إجازة المجلس لقانون التعليم الجديد فى نفس الشهر ، وهو القانون الذى قوبل بمعارضة قوية من جانب حزب التجمع اليمنى للاصلاح .

(٤) إنقسام الجيش وقوات الأمن :

لم تستكمل حتى الآن عملية توحيد الجيش وقوات الأمن فى شطرى اليمن . وهذه عملية خطيرة تكاد تهدد ما تحقق من إنجازات فى طريق الوحدة . وهناك إعتقاد عام داخل النخبة الحاكمة بأن هناك تيارات ذات نفوذ ومكانة كبيرة فى المجتمع اليمنى تسعى لعدم دمج المؤسسة العسكرية وقوى الأمن الموروثة من قبل الوحدة لعدم إكتشاف عمليات الفساد الادارى الواسعة فى صفوف الجيش لصالح قوى ونخب قبلية ذات وزن إجتماعى مؤثر . ويكفى أن نشير إلى أن هناك نحو (١٤) الف شخص يتقاضون رواتب من القوات المسلحة ، فى حين يمارسون أعمالهم الحرة فى مناطق تواجدهم القبلى . وتعتبر هذه القضية جزءا من قضية أشمل تتمثل فى غياب الرقابة الكافية على الموازنة العامة ، مما يفتح الباب على مصراعيه لانتشار الفساد ، وحشد الولاءات القبلية لصالح طرف دون آخر ، ناهيك عن أن عملية توحيد المؤسسة العسكرية تواجه صعوبات عديدة مثل الصعوبات الفنية ، وتقسيم الأسلحة وهياكل القوة فى الجيش ، ناهيك عن المشاكل الاقتصادية ، وغياب الولاء القومى . وحسبنا أن نشير لواقعة هروب فرقة كاملة من الجيش اليمنى إلى عمان فى أبريل ١٩٩٢ ، وهى واقعة خطيرة بكل المقاييس . فإنتقال فرقة من الجيش الوطنى إلى دولة إخرى يعكس خللا هيكليا وتحللا داخل المؤسسة العسكرية نفسها .

(٥) العنف السياسى وظاهرة حمل السلاح :

إقترنت التناقضات الاجتماعية فى اليمن بسلسلة من اعمال العنف اسفرت عن إغتيال عدد كبير من قيادات واعضاء الحزب الاشتراكى وبعض رموز المجتمع اليمنى . وتطور الأمر إلى ظاهرة مقلقة ليصل الأمر إلى تبادل إطلاق الرصاص داخل قصر الرئاسة . ويكفى أن نشير إلى إغتيال المهندس « حسن الحريبى » فى أول سبتمبر ١٩٩١ وهو مدير مشروع المرتفعات الوسطى للتنمية الريفية ، ومحاولة إغتيال « صادق عبدالله الاحمر » إبن الشيخ عبدالله الاحمر شيخ مشايخ قبائل حاشد ، وعضو المجلس الاستشارى اليمنى ، وإغتيال « شقيق أبوبكر العطاس » رئيس الوزراء الاسبق . وهناك تخوف من أن تتطور ظاهرة العنف السياسى لتؤدى إلى انفجار عسكرى شامل ، سواء داخل المؤسسة الحاكمة على غرار ما حدث فى ١٢ يناير ١٩٨٦ فى الشطر الجنوبى ، أو بين الدولة والقوى الداخلية وخصوصا القبائل التى اعلنت معارضتها لقانون حمل وحيازة وتجارة الأسلحة الذى وافق عليه مجلس النواب فى يونيو ١٩٩٢ . وقد كان هناك تخوف من إستخدام العنف بصورة واسعة فى الانتخابات الماضية نتيجة لانتشار ظاهرة حمل السلاح ، إلا ان حوادث العنف أثناء الانتخابات قد إقتصرت على ثلاثة حوادث اولها فى الدائرة (١٩٢) فى « الحديدة » حيث قتل إثنان فى إشتباك بين مرشحى المؤتمر والاصلاح . وفى « حجة » أعلنت وكالات الانباء وقوع إشتباكات بعد إعلان نتائج احدى الدوائر بين مرشحى الاشتراكى والاصلاح نجم عنها قتلى وجرحى بالعشرات . أما الحادثة الثالثة فقد تمثلت فى الهجوم على « الشيخ » محمد الشائف » وهو فى طريقه إلى العاصمة بعد نجاحه فى الانتخابات وقتل أربعة من مرافقيه ، بينما نجا هو من الحادث .

(٦) طبيعة توجهات النخبة إزاء العملية الديمقراطية :

وهنا يمكن ملاحظة عملية مايسمى بالتماذج الكاذب فى قمة النخبة اليمنية بين الثقافة التسلطية التى تؤمن بها تلك القيادات وتبلورت فى ممارسات فعلية فى إطار فكرة التنظيم الواحد تحت العديد من الدعاوى ونبذ التعددية السياسية بوصفها فكرة مفرقة للمجتمع ، وبين مقتضيات عملية التحول الديمقراطى والضغوط الداخلية والخارجية لبلورة اسس جديد لشرعية الكيان الوحدوى الجديد مما حد ، بالنخبة إلى اعلان عن تبنى الافكار الليبرالية عن الديمقراطية وحق التعبير عن الرأى .

وعلى أية حال فإنه بانتهاء الانتخابات وإعلان النتائج تبدأ مرحلة جديدة فى مسيرة اليمن نحو الوحدة والديمقراطية وسوف تنتابها ولاشك عثرات ـ وربما إنتكاسات ـ إلا انها تمثل خطوة على بداية طريق الديمقراطية الشاق .



صفحة اسبوعية متخصصة تصدر كل يوم سبت

الجيش يفجر الخلافات المؤجلة فى اليمن الموحد

بعد نجاح دولة الوحدة اليمنية فى اتمام الانتخابات النيابية، التى حصل فيها حزب المؤتمر الشعبى على النصيب الأكبر من مقاعد البرلمان وتلاه الحزب الاشتراكى شريكه فى الحكم فى الفترة الانتقالية، وحصول حزب الإصلاح اليمنى المعارض والمشكل من تركيبة قبائلية وأصولية على نصيب وافر أيضا من المقاعد مكنه من المشاركة مع الحزبين الكبيرين، المؤتمر والاشتراكى، فى تشكيل الحكومة اليمنية، هذا النجاح الذى مكن اليمن / الوحدة من تخطى هوة الحرب الأهلية التى كانت مؤهلة لها، جاءت من جديد الخلافات بين الحزبين الكبيرين المؤتمر والاشتراكى وأخذت آثارها تظهر بوضوح مما أعاد إلى أذهان المراقبين تصور فشل الوحدة اليمنية خاصة أن الجيش اليمنى لم يتم توحيده حتى الآن



المصدر : العالم اليوم القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ يوليو ١٩٩٢

ويعد عامل الصعوبة فى توحيده نموذجا مصغرا لعامل الصعوبة فى اتمام الوحدة اليمنية، وإن كانت عملية توحيد الجيش حتى الآن تمثل المسمار الأخير فى نعش التشطير اليمنى إلا أنها ليست بالشيء الهين والسهل انجازه.

ويعتبر البعض، استقالة العميد عبد الله البشيرى رئيس هيئة الأركان فى القوات المسلحة اليمنية بمثابة تفجير علنى للخلافات المؤجلة بين الشريكين الرئيسيين فى حكم اليمن، المؤتمر والاشتراكى، اللذين تقاسما السلطة بينهما عقب إعلان الوحدة، خاصة وأن هذه الاستقالة تاتى فى الوقت الذى يستعد فيه البرلمان اليمنى لاختيار مجلس رئاسى جديد ويشتد الجدل حول اختيار أعضائه، ووسط أنباء تتحدث عن إجراء تعديل دستورى للاكتفاء بوجود رئيس للدولة ونائب له بدلا من وجود مجلس رئاسى يضم بجانب الرئيس والنائب ثلاثة أعضاء آخرين.

وإذا كانت معضلة توحيد الجيوش تنبع من عدة عوامل هى:

١- نوعية التسليح المستخدم ومدى اختلافها فى كلا الجيشين.

٢- العقيدة القتالية وعمليات التدريب ومدى اختلافها بين الجيشين.

٣- حجم كل جيش وحجم السلاح لدى كل جيش.

فإن هذه العوامل السابقة وإن كانت تمثل معضلة للتوحيد إلى حد ما فإنها لا تعد العوامل الرئيسية فى بقاء الجيش اليمنى مشطرا إذ إن هناك عوامل سياسية وتاريخية تحكم عملية توحيد الجيش اليمنى،

صلاح صابر

ويتضح ذلك جليا إذا علمنا أن كلا الجيشين، جيش ما كان يعرف باليمن الجنوبي، وجيش ما كان يعرف باليمن الشمالى كانا يتلقيان أسلحتهما من الاتحاد السوفييتي (سابقا) وبالتالى فإن نوعية السلاح المستخدم فى كلا الجيشين سلاح شرقي، هذا إذا استثنينا ١٠ طائرات إف ــ فيز أمريكية حصل عليها اليمن الشمالى سنة ١٩٨٣ لتطوير سلاحه الجوى ودفعت السعودية ثمنها البالغ ٣٩٠ مليون دولار، وبالتالى فليست المشكلة فى توحيد الجيش اليمنى نابعة من اختلاف نوعية التسليح وصعوبة التعامل معه بكفاءة فى حالة اختلافه.

كما أن عمليات التدريب لكلا الجيشين كانت تتم على أيدى أطقم مستشارين عسكريين سوفييت، وبالتالى فليس هناك وجود لتباين فى العقيدة القتالية لكلا الجيشين اليمنيين المزمع توحيدهما وإن هذين الأمرين السابقين يعدان من العوامل الفنية التى يمكن أن تعوق عملية الدمج فى حالة وجودهما متباينين، أما عامل حجم كل جيش وحجم السلاح لدى كل جيش وهو من الممكن أن يعد عامل إعاقة لعملية التوحيد إذا شعر طرف بأن عملية الدمج والتوحيد تفقده ميزة التفوق فى حجم الجند وحجم السلاح، خاصة فى ظل تصاعد الخلاف بين كلا الحزبين الكبيرين، وبصرف النظر عن الإحصائيات التى يمكن أن تقدم أحدهما بشكل يفوق الآخر، فإنه من الناحية العملية وفى إطار تاريخ الصراع بين كلا الشطرين والمواجهات التى تمت بينهما عسكريا لم يتفوق أحدهما على الآخر وهو ما يشير إلى التوازن فى قوة كلا الجيشين عددا وعتادا.

ومن ذلك السرد يمكن تفهم معضلة توحيد الجيش اليمنى فى إطار آخر غير فنى، وفى ظل الظروف السياسية التى تمر بها اليمن وفى ظل تاريخية العلاقة بين الحزبين الكبيرين والتى يمكن اختصارها فى العوامل التالية:

فوفقا لمشروع الوحدة الذى قدمه «الاشتراكى» كان يرى أن تنشأ قيادة عسكرية دفاعية مشتركة تتولى سحب القوات مما يسمى بالحدود بين الشطرين وتتولى إعادة توزيع وتنظيم القوات المسلحة فى الشطرين وتضع الخطط والمهام فى القوات المسلحة الهادفة حماية اليمن والدفاع عن سيادته وذلك وفق نظام يوافق عليه مجلس الرئاسة ويصادق عليه البرلمان.

وخلا مشروع الوحدة الذى قدمه المؤتمر «من ذكر الجيش» وبالتالى بعد قيام الوحدة تم توحيد الجيش شكلا فقط. فأصبح الزى العسكرى واحدا، والمعسكرات واحدة والقانون واحدا، لكن الانتماءات الحزبية فى الجيش اليمنى بقيت بشكل يتغلب على الانتماءات العسكرية، على الرغم من أن القانون يحرم العمل الحزبى داخل الجيش وبالتالى فالقوات المسلحة هى الجانب الذى تتصادم فيه القرارات العسكرية مع الولاءات الحزبية ويتميز فى هذا الجانب جيش الشطر الجنوبى (سابقا) وقياداته والخلاف الدائر



المصدر : العالم اليوم
القاهرة

التاريخ : ٢١ يوليو ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الآن في الجيش واستقالة العميد عبد الله البشيري رئيس الأركان «من الشطر الشمالي»، يمكن أن نفهمه بشكل تاريخي إذا عرفنا أن وزير الدفاع العميد هيثم قاسم طاهر، ورفاقه من ـ الشطر الجنوبي ـ سابقا كانوا قد حازوا امتيازات تسلبها منهم الوحدة، وجاءت هذه الامتيازات نتيجة وقوف العميد هيثم قاسم في يناير ١٩٨٦ ـ قائد سلاح المدرعات في ذلك الحين ـ مع مجموعة على سالم البيض وسالم صالح محمد ضد مجموعة على ناصر، وذلك الأمر أثار لدى العديد من المراقبين، تكهنات حول رفض العميد هيثم لعملية الوحدة أثناء محادثات اتمامها وعلقوا ذلك على عدم حضوره عملية المحادثات غير أن سالم صالح محمد الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي أنذاك أرجع عدم حضوره لعدم حضور عسكريين من الشطر الشمالي في المحادثات وأكد على التزام العميد هيثم بما يقره الحزب الاشتراكي. باعتباره حزبيا، والتأكيد الأخير يشير إلى تأكيد ما نقوله حول شكلية توحيد الجيش وإعاقة عملية التوحيد بسبب الانتماءات الحزبية لقياداته.

تأتي الخلافات المستمرة بين حزبي المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي لتشير إلى سيرورة الصعوبة في توحيد شطري الجيش اليمني، وفي كل مرة تتوتر فيها العلاقة بين الحزبين يتم استنفار القوات المسلحة في شطري الجيش ويتم تسليح أعضاء الحزبين، ويمكن إجمال الخلاف بين الحزبين بعد الانتخابات فيما يلي: يتهم «المؤتمر» الحزب الاشتراكي بتزوير الانتخابات فيما كان يعرف باليمن الجنوبي وبالتالي تمكن من الحصول فيه على ٩٠٪ من الأصوات، ويزايد على الحزب الاشتراكي بشعارات الديمقراطية ـ بنفس الشكل الذي يفعله الاشتراكي تجاه المؤتمر ـ كما يتهم الحزب الاشتراكي بأنه ما لجأ إلى الوحدة من منطلقات وطنية بقدر لجوئه إليها من منطلق أزمة داخلية وأزمة في الفكر الذي يعتنقه.

ويتهم الحزب الاشتراكي حزب المؤتمر بأنه يسعى لتغيير الخريطة السياسية لدولة الوحدة بعمل تحالفات ضده يستخدم فيها حزب الإصلاح وأن المؤتمر حرض وساند الهجوم الذي شنته مجموعة من حزب الإصلاح على أحد مقرات «الاشتراكي» راح ضحيتها ١٥ عضوا من الحزب الاشتراكي، وأن المؤتمر يسعى لتهميش دور على سالم البيض نائب الرئيس الحالي وإبعاده عن الرئاسة في المرحلة القادمة عن طريق التحالفات الجديدة التي يقيمها المؤتمر مع الإصلاح كما يتهم الاشتراكي حزب المؤتمر بأنه دفع صادق أمين أبو راس إلى عقد مؤتمر صحفي بعد الانتخابات أعلن فيها نتائج الانتخابات بشكل خاطيء أظهر حزب المؤتمر وكأنه أصبح القوة الوحيدة في البلاد.

وأمام هذه الخلافات يتردد على لسان المسئولين من كل حزب مقولة: «إنهم الطرف الآخر» يدفعوننا لإنهاء الوحدة.

فإضافة للعوامل السابقة فإن هناك تيارا ليس صغيرا داخل اليمن ويدخل في إطاره عدد من المثقفين اليمنيين، يرون أن بقاء الجيش اليمني دون توحيد هو الضمان الوحيد لعدم الانقلاب على الديمقراطية الذي قد يأتي بتوحيد الحزبين في إطار واحد يحكم اليمن بشكل استبدادي في ظل ضعف المعارضة من الأحزاب الأخرى، وأن عدم حدوث هذا الانقلاب المضاد للديمقراطية يساعد عليه خلاف دائم بين الحزبين الكبيرين وعدم توحيد الجيش.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

التاريخ : ...

«لست عضوا في «الإصلاح» ولكنه رشحني للوزارة»

وزير الشؤون القانونية ينفي شرعية الحكومة ويطالب بتأجيل تعديل الدستور اليمني

صنعاء: من حمود منصر

صرح عبد السلام خالد كرمان ـ وزير الشؤون القانونية ومجلس النواب اليمني ـ ان «التمسك بشكلية انتخاب مجلس رئاسة سيدخل البلاد في مرحلة الشرعية الدستورية، شريطة ان لا تكون هذه العملية التفافا على الدستور». واوضح ـ في مقابلة مع صحيفة «26 سبتمبر» الاسبوعية، التي تصدر عن القوات المسلحة اليمنية ـ ان الواجب هو انتخاب مجلس رئاسة وفقا للدستور، وتاجيل النظر في التعديلات الدستورية الى ما بعد تشكيل مجلس رئاسة جديد وحكومة، في اشارة الى ان «الحكومة الحالية غير شرعية، ولبيست وفقا للدستور».

ويرى المراقبون هذه التصريحات مثيرة للدهشة والاستغراب، لانها تاتي من جانب احد اعضاء الحكومة، التي يسحب منها هو نفسه صفة الشرعية، في الوقت الذي يبحث فيه مجلس النواب منحها الثقة البرلمانية، على اساس البيان الذي تقدمت به يوم 4 يوليو (تموز) الجاري. كما ان دعوة كرمان لانتخاب مجلس رئاسة جديد، تتناقض مع التوجه الاخير ـ الذي ظهر قبل يومين ـ بدفع التعديلات الدستورية خلال اسبوع الى مجلس النواب لإقرارها، وانتخاب رئيس ونائب للرئيس، بدلا من المناورات السياسية التي تمثلت في تاجيل التعديلات الدستورية، وطرح 3 قوائم لاسماء مرشحين لعضوية مجلس رئاسة جديد.

ومن الغريب ايضا ان وزير الشؤون القانونية ينفي عضويته في حزب التجمع اليمني للاصلاح، على الرغم من انه عين في الحكومة بترشيح من «الاصلاح»، واكد انه «غير ملتزم تجاه اي حزب». واضاف انه «من حسنات الاصلاح انه اختارني، وهو يعرف انني شخصية مستقلة».

وجدد كرمان التاكيد بان مجلس النواب ارتكب مخالفة خطيرة، عندما اصدر قرارا بتمديد ولاية مجلس الرئاسة الحالي لمدة 90 يوما اضافية، تنتهي في 14 اكتوبر (تشرين الاول) المقبل.

وقال «اذا كانت الضرورة تقتضي ذلك، ما كان يجب ان يتم بالشكل الذي تم به، بل كان المفروض ان تعطى السلطة التنفيذية حق ممارسة صلاحيات التسيير للشؤون الادارية، وليس حق التعيين او العزل».

واوضح ان السلطة التنفيذية تبدأ ـ كما هو معروف ـ بمجلس الرئاسة، وتنتهي باصغر سلطة مركزية ولا مركزية، وبعد ذلك يبدأ موضوع التعديل. «لكن ـ كما قلت ـ ما تم يعتبر مخالفة عجيبة جدا، لان مجلس النواب اعطى لمجلس الرئاسة الصلاحيات بان يمارس الاختصاصات المنصوص عليها في الدستور. وبناء على هذا المنح كلف مجلس الرئاسة من يشكل الحكومة، وهذه مخالفة صريحة، ولو كان مجلس النواب منح السلطة التنفيذية صلاحيات لمدة محددة، لكانت الفرصة اتيحت لمجلس النواب والكتل البرلمانية والشخصيات، والاحزاب للمداولة ومناقشة الدستور والتعديلات الدستورية». ويتساءل عما اذا كان بالامكان ان يعمل الجميع من الآن وفقا للشرعية وان يتركوا الالتفاف على النصوص.

وعلق كرمان على تسمية الحكومة الحالية بالحكومة الائتلافية قائلا «لست موافقا على هذه التسمية، وارى ان تسمى حكومة وفاق وطني وليس ائتلاف».

واشار الى ان الائتلاف الحالي قام على اساس ان المؤتمر الشعبي العام تنازل عن حقه. وقال «ليسمح لي الامين العام للمؤتمر الشعبي العام ان اقول له انه ليس من حق المؤتمر الشعبي العام ان يتنازل».

واضاف ان البعض قد يرى ان المؤتمر الشعبي تنازل للحزب الاشتراكي بحكم ما تقتضيه الضرورة. اذن فالضرورة الوطنية، وبقاء الوحدة، والحفاظ على الجمهورية اليمنية اقتضت ذلك، خاصة ان اخواننا في الحزب الاشتراكي رفعوا شعار «اذا لم نتقاسم نتخاصم».

وعن مشاركة «الاصلاح» في الائتلاف، قال كرمان «من وجهة نظري ونظر الكثيرين في الاصلاح فانه ما كان ينبغي للاصلاح ان يقبل المشاركة في الائتلاف، لان بقاءه كمعارض بمفهوم المعارضة كان اجدى له وللوطن». واكد انه من مصلحة الوطن ان توجد معارضة قوية، وقال «لو ان الاشتراكي والاصلاح سلكا جانب المعارضة، والمؤتمر الشعبي شكل الحكومة بالائتلاف مع الاحزاب الصغيرة والمستقلين، كان سيتحقق التوازن، وحينما يلزم الجميع طريق الشرعية، لن يكون ثمة خوف على احد، وفي هذا الحال سيكون مركز الحزب الاشتراكي، والتجمع اليمني للاصلاح اقوى».

واعرب عن امله في تصحيح مسالة التنازل الذي قدمه المؤتمر الشعبي، وذلك بعد انتخابات الرئاسة سواء تم ذلك وفقا للدستور الحالي او الدستور المعدل.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

التاريخ : ١ أغسطس ٩٩٣

رئاسة الحكومة والدولة اليمنية في الميزان

احتواء المؤتمر الشعبي معارضة الاشتراكي يفسح المجال لإقرار التعديلات الدستورية

صنعاء: من حمود منصر

يقول محللون سياسيون في العاصمة اليمنية ان تاخير منح الثقة البرلمانية لحكومة المهندس حيدر ابو بكر العطاس يرتبط بموقف الحزب الاشتراكي من مشروع التعديلات الدستورية، بعد ان اظهر الحزب تشدداً متزايداً من هذا المشروع في الآونة الاخيرة، وخاصة بالنسبة لقضايا الحكم المحلي، وانتخاب الرئيس ونائبه، وولاية النائب عند خلو منصب الرئيس.

ويبدو ان المؤتمر الشعبي واجه معارضة الاشتراكي بورقتين للضغط عليه في آن واحد، الاولى هي فتح باب الترشيح لانتخاب مجلس رئاسة جديد، والتراجع عن مشروع التعديلات الدستورية كلية، والثاني هو عدم العمل لتسهيل موافقة البرلمان على بيان حكومة العطاس ومنحها الثقة، في الوقت الذي روجت فيه دوائر معينة بربط شرعية الحكومة بشرعية مجلس الرئاسة، مما يوحي باحتمال تشكيل حكومة جديدة، في ظل مؤشرات بان رئاستها لن تكون لاحد قيادات الحزب الاشتراكي، وانما لقيادة من المؤتمر الشعبي العام، بصفته الشريك الاكبر في الائتلاف الحاكم.

ووصف مسؤول في المؤتمر الشعبي العام الوضع الراهن في صنعاء بانه يتسم بالتخبط. وقال ان ذلك ناجم عن مواقف الحزب الاشتراكي، واكد انه في حالة انتخاب مجلس رئاسة جديد سيخسر الاشتراكي احد مواقعه في المجلس، فتراجع عن كثير من تحفظاته على التعديلات وخاصة قضية الحكم المحلي، وقضية منصب الرئاسة، وعملية انتخاب الرئيس ونائبه، والخلافة في حال خلو منصب رئيس الجمهورية.

وبينما امتنع المسؤول «الشعبي» عن كشف مضمون التعديلات المقترحة المتعلقة بهاتين القضيتين، اكد مصدر مقرب من رئاسة الدولة انها تمت في نفس الاتجاهات التي اكدها المؤتمر الشعبي، مع بعض التحويرات البسيطة بما يحقق الاجماع حولها.

وقد بلغت المساومات السياسية بين احزاب الائتلاف ذروتها خلال الايام الثلاثة الماضية، حيث اخذت التكهنات المتضاربة حيزا كبيرا من المناقشات في مجالس صنعاء. حول مسالة منح الثقة للحكومة، والمضي في انتخابات مجلس



رئاسة جديد او العدول عنها، وتقديم مشروع التعديلات الدستورية الى البرلمان في اقرب فرصة ممكنة، وبينما تعتبر القضايا الثلاث ملحة، يظل حسم المواقف حولها مرهوناً بما سيتمخض عن الاجتماع المشترك للهيئات القيادية لأحزاب الائتلاف المقرر عقده اليوم، اذ اكدت مصادر مطلعة لـ «الشرق الاوسط» ان تصويت البرلمان على منح الثقة لحكومة العطاس لن يتم اليوم، وقالت انه اذا خرج الاجتماع المشترك بنتائج ايجابية اليوم، قد تمنح الحكومة الثقة غداً.



تأجيل مفاجئ لجلسة البرلمان اليمني

استقالة العطاس واردة اذا استمرت مماطلة المجلس

□ صنعاء –
من عبدالرحمن الحيدري وفيصل مكرم:

■ قالت مصادر قريبة من الحزب الاشتراكي اليمني امس ان المهندس حيدر ابو بكر العطاس، رئيس مجلس الوزراء، قدّم استقالته من رئاسة الحكومة. لكن مصادر قريبة من العطاس نفت ذلك الا انها اوضحت ان الاستقالة يمكن ان تصبح واردة في حال استمر البرلمان في المماطلة في التصويت على الثقة بالحكومة.

وجاءت هذه التطورات بعد انسحاب الحكومة من جلسة امس لمجلس النواب قبل دقائق من بدايتها.

ويذكر ان العطاس ألقى خطاباً تحذيرياً الخميس الماضي في مجلس النواب قال فيه «الوقت يمر والايام تمر والحديث يتشعب دون ان تكون له ضوابط تجعلنا جميعاً نستفيد من كل ما يطرح. مرّ ٢٤ يوماً منذ قدمت الحكومة بيانها الى مجلس النواب، واعتقد انها فترة طويلة من الوقت تمر دون ان نقف حتى اللحظة على رأي واحد ومحدد للمجلس حول البيان الذي تقدمت به الحكومة استناداً الى المادة ٧٢ من الدستور».

وافادت مصادر مطلعة ان قيادة الحزب الاشتراكي عقدت اجتماعاً طارئاً مساء امس لدراسة التطورات الجارية في مجلس النواب حضره اعضاء المكتب السياسي للحزب ووزراؤه.

وكانت جلسة مجلس النواب اليمني ليوم امس تأجلت دون معرفة الاسباب الحقيقية لذلك على رغم حضور عدد من اعضاء الحكومة الجديدة بهدف استكمال مناقشة البيان الوزاري في ضوء التقرير المقدم من اللجنة البرلمانية التي اعيد تشكيلها في جلسة الخميس الماضي. وكان متوقعاً ان يقدم التقرير الجديد وهو تعقيب مجلس النواب على بيان الحكومة في جلسة امس. ولم يختلف التقرير كثيراً عن التعقيب السابق باستثناء انه تعرض لبعض الملاحظات الجزئية، مثل تاكيد اغلاق مصنع الخمر في عدن ومكافحة تهريب كل انواع المشروبات الروحية ومنع استيرادها باي شكل من الاشكال.

وكانت انباء راجت في مجلس النواب عن ان ارجاء جلسة امس ياتي في اطار مماطلة البرلمان في منح الحكومة الثقة اذ ان الخلاف ما زال قائماً بين الكتل البرلمانية للاحزاب الثلاثة الرئيسية المؤتلفة وهي المؤتمر والاشتراكي والاصلاح في شأن كيفية منح الحكومة الثقة.

ووسط استغراب النواب واستفساراتهم حول «الظروف الخارجة عن الارادة» التي أدت الى تأجيل الجلسة، التقت «الحياة» عدداً

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١ أغسطس ١٩٩٣

استقالة العطاس واردة

تتمة الصفحة الاولى

من النواب فلم تجد لديهم اي جواب، بل ان بعضهم اتجه الى رئيس كتلته محاولاً فهم ما يجري ولكن من دون نتيجة.

وصرح السيد انيس حسن يحيى رئيس الكتلة البرلمانية للحزب الاشتراكي لـ «الحياة» بأن «الموقف لم يكن واضحاً لي... ولا اعرف الاسباب التي ادت الى رفع الجلسة. وفي كل الاحوال سنستوضح الاسباب».

وعن النتائج التي خرج بها اجتماع المكتب السياسي للحزب الاشتراكي قال يحيى «ناقش المكتب السياسي افكاراً اولية استعرضت في اطار اللجنة المكلفة مراجعة الدستور الحالي لادخال التعديلات الضرورية، ورأى المكتب السياسي ان الموقف من الشريعة ينبغي ان يكون مستوعباً لمكانة الشريعة بالنسبة الينا كشعب مسلم، ولكن ما ورد في الدستور الحالي بأن الشريعة هي المصدر الرئيسي للتشريع هو نص متقدم جداً ومتفق عليه في كل دساتير العالم الاسلامي».

وعن الموقف من مجلس الرئاسة، قال «الموضوع هذا طُرح قبل حوالي عشرة ايام على اعضاء مجلس النواب ويفترض ان تتواصل الحوارات حول تشكيل مجلس للرئاسة على ان يأتي هذا التشكيل منسجماً مع الائتلاف».

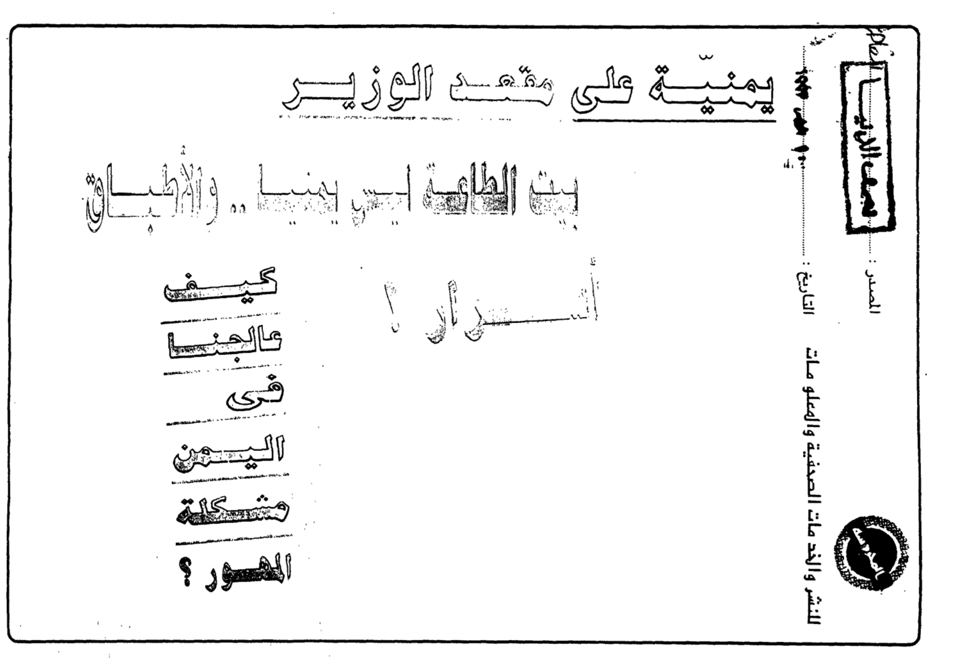
.ورداً على سؤال عن الاسماء التي طرحها الحزب الاشتراكي اليمني لتمثيله في مجلس الرئاسة قال: «بالنسبة الى الاشتراكي، نحن نرى ان يستمر الاخوان علي سالم البيض الامين العام وسالم صالح محمد الامين العام المساعد عضوين في المجلس نظراً الى الدور الذي لعبه كل منهما في التوقيع على اتفاقية الوحدة».

وقال مصدر في حزب التجمع اليمني للاصلاح، لم يرغب في ذكر اسمه، «يبدو ان التصويت على بيان الحكومة لمنحها الثقة ينطلق من قضايا مبرمجة مرتبطة بفترة زمنية»، لكن الحكومة ظلت مصرّة على بيانها وتطلب من المجلس الثقة بينما ظل موقف المجلس واضحاً وهو انه لا يمكن الا ان تلتزم ما جاء في تقرير اللجنة المكلفة من المجلس.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : نصف الدنيا

التاريخ : ١٠ ...



يمنيّة على مقعد الوزير

بيت الطاعة ليس يمنيا .. والأطباق أسرار!

كيف عالجنا في اليمن مشكلة المهور؟



المصدر : نصف الدنيا

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ [illegible] ١٩٩٢

اليمن « [illegible] ... الذي
طالما تميز [illegible] البن
التي طالت شهرتها الآفاق ..
وأيضا بقمم الجبال
الشامخة بزرع [illegible]
الأطباق الفضائية
[illegible] الدش فوق أسطح
المنازل ، و[illegible] للسماء
بلا حدود عبر [illegible]
التليفزيون التي تنقل
البرامج المتنوعة ..
المتلاحقة الغريبة عن
عادات وتقاليد
[illegible]
[illegible]
نحو الانفتاح [illegible]
العالم [illegible] الذي
أصبح قرية صغيرة
بفضل [illegible]
في وسائل الاتصال .

وفي محاول للخروج من هذا النفق المجهول النهاية ، كان اللقاء مع « أمة العليم السوسوة » وكيلة وزارة الإعلام اليمنيّة أثناء تمثيلها لليمن في إجتماعات وزراء الإعلام العرب بالقاهرة بالإنابة عن الوزير الذى لم يستطع الحضور .. وكان بدايته انتقاد الذات حيث قالت : نحن مستقبلون سلبيون للإرسال التليفزيوني العالمي ، فلا نوجد بالحجم نفسه الذى يوجد به الآخرون ، على الرغم من أننا نحمل في احشاء بلداننا إمكانية حقيقية لأن نكون سباقين ، وخصوصا في المجموع العربي ، وليس بالضرورة على المستوى القطرى .

وتضيف : لست ضد أن يكون هناك استقبال تليفزيوني خارجي ، لأنني لا أعتقد بصحة القول بأن البث التليفزيوني الأجنبي سيؤثر على عادات الأمة وسيغيرّ من أخلاقياتها ، لأن الاعلام لا يقوم بالدور الرئيسي في هذا الجانب ، حيث إن عوامل كثيرة تضاف الى العملية الاعلامية لتصبح قادرة على أن تؤدى دوراً في أى اتجاه كان ، فالإعلام عامل مساعد وليس العامل الوحيد لتغيير السلوك البشرى .

ليس بالتطبيل وحده

وتعترف السوسوة بأن البرامج التليفزيونية الخارجية بها عادات وثقافات مختلفة بل ومتنافرة مع ديننا وتقاليدنا ، لكنها لا تؤدى مباشرة الى انحراف الشباب ـ مثلا ـ ولكن هناك بعض الخطورة بسبب الظواهر المتعلقة بالعنف والبرامج التى تدعو اليها .

وتقترح لمجابهة ذلك ، أن تضع الدول العربية استراتيجية اعلامية واضحة المعالم .. استراتيجية تحدد ما نريده من أجهزة الاعلام .. هل هو مسألة التطبيل والدعاية ونقل الأخبار المحضة ، دون محاولة للتحليل والتعمق وكشف الجوانب السلبية ، وتربية حس التفكير والمقارنة بين ما يجب ومالا يجب ؟

وتجيب : انه لن يكون باستطاعة اية وزارة

التقاها في القاهرة : عاطف صقر



المصدر : نصف الدنيا
التاريخ : ١ مايو ١٩٩٣

للاعلام فى العالم أن « تغلق السماء » .. لأنه وخلال شهور فقط ستصبح أجهزة الاستقبال الفضائى مزروعة فى أجهزة التليفزيون ، الأمر الذى يجعل من الصعوبة أن يتم التحكم فى الاستقبال التليفزيونى أو عدمه ، حيث لا يتمكن المشاهد من مشاهدة أى قناة بمجرد إدارة المؤشر ، مثلما نفعل مع الراديو الآن .. لذلك فالتحدى الحقيقى أن نستعد لمواجهة الظاهرة ، وإن كنت الاحظ أن الدول العربية تكتفى بالنواح ولا تبذل جهوداً حقيقية .

وتحذر أمة العليم قائلة : الغزو قادم .. وإذا كانت بعض الدول تكتفى بأن تصدر تشريعا يمنع استيراد الاطباق ، فإن السؤال يظل : ماذا ستفعل عندما تكون هذه الاطباق غير ضرورية ، لأنها ستكون داخل الجهاز وجزءا منه ؟!

التشويق والجذب

وتعتقد أن الاعلام العربى - بوضعه الحالى - لا يستطيع الوقوف على قدميه ، وخصوصاً أمام الاذاعات ، وإن ذلك يشمل البرامج الاخبارية .. فهناك عوامل تشويق وجذب كثيرة فى البرامج الأجنبية ، الأمر الذى يجذب المشاهد ، مع الاخذ فى الاعتبار أننا لا نتحدث عن البرامج الهابطة أو الخارجة عن ديننا واخلاقنا .

وتقترح أن يُعاد النظر فى مضمون البرامج العربية ، بحيث تخاطب الوجدان العربى وتعالج القضايا العربية ، لأنه بذلك لن نحتاج الى البرامج الغازية أو القادمة من الخارج .

حجم الطبق

وتنتقل وكيلة الوزارة اليمنية الى مشكلتها مع الطبق اليمنى قائلة : لقد انتشر بشكل سرطانى فوق أسطح المنازل .. ولا يوجد تشريع صارم ، يحدد - حتى - قُطر الطبق الذى يستعمله الناس .. وإن كنت أظن انه سيكون هناك تشريع يقنن هذه الأمور .. فلابد من تحديد حجم الطبق لمنع المشاكل التى تتمثل فى التشويش على اجهزة الاتصال .

وتتعشم السوسوة فى أن تستشعر الاجهزة اليمنية الخطر ، وتقدم برامج قوية تقف على مسافةقريبة من البرامج القادمة من الخارج .

- وأيضا تتعشم فى أن تضع الاحزاب اليمنية المشكلة على جدول اعمالها المكثر . وتناقشها قبل ان تصبح موضوعا خطيرا .. فالمسألة تحتاج الى تكاتف الجهود كلها ، لأنها قضية الجميع ، ولن يتوقف خطرها على فئة دون اخرى أو مكان دون آخر ، حتى ولو كان الذين يشترون الاطباق حاليا من ذوى الدخول المرتفعة أو الفئات الاجتماعية والمهنية (المتميزة) .

سى السيد

بعد ان أصبحت الغالبية اليمنية المهتمة تنتقد ظاهرة الاطباق ، سألتها عما إذا كانت المرأة اليمنية قادرة على السيطرة على هذا الطبق مثلما سيطرت على أطباق المطبخ ؟

فردت أمة العليم ضاحكة : هذا الطبق لن يستطيع السيطرة عليه « سى السيد » ، وليست المرأة فقط ، لأنها مسألة تكنولوجية ، لكن الأم والأب يستطيعان تربية ابنائهما بشكل يخلق حصانة طبيعية لهم ، على أن تخلو التربية من القمع والكبت ، وبالتالى يستطيع الابناء مواجهة اى مسلسل أو اغنية اجنبية .

ومن الطبق الفضائى الى « الطبق السياسى » كانت المسافة متقاربة على طريق الوعى فى اليمن ، حيث تناولت المسئولة اليمنية الدور السياسى للمرأة اليمنية بعد اول انتخابات على اساس التعددية الحزبية هناك فى ابريل الماضى .

فقد أعربت عن سعادتها لأن سيدتين حظيتا بالعضوية فى البرلمان من بين ٤٧ مرشحة ، وهما من الحزب الاشتراكى ، ووصفت ذلك بأنه نصر للنساء مثلما كان فوز النواب بمقاعدهم نصرًا لليمنيين جميعا .. فقد أصبحت المرأة ممثلة بالبرلمان مثلما هى ممثلة فى الوزارات والمصالح الحكومية الاخرى .. كما انها تعمل بنشاط فى كافة الاحزاب بدءا من المؤتمر الشعبى (الوسط) ومرورا بحركة الاصلاح (الاسلامى) وانتهاء بالناصريين والبعثيين .. أما السيدات خارج الاحزاب فإنهن اكثر نشاطا مثلما بدا الأمر اثناء الترشيح للانتخابات .

تعدد الزوجات

وامام هذا النشاط النسائى ، ينتظر اليمن طرح موضوع قانون الاحوال الشخصية على مجلس النواب لمناقشته ، لذلك تقول المسئولة اليمنية العضو بحزب المؤتمر الشعبى الذى يرأسه



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : نصف الدنيا

القاهرة

التاريخ : ١ [illegible] ١٩٩٢

رئيس الجمهورية : صدر قانون الاحوال الشخصية بأمر رئاسي .. ويتجه بعض الاعضاء لطرحه على مجلس النواب ليحقق ما تصبو اليه الاسرة اليمنية . وأهم النقاط المطروحة : مسألة تعدد الزوجات ، وحقوق الزوجة في حالة الطلاق ، والاحتفاظ بمنزل الزوجية ، وإن كانت لا توجد فكرة بيت الطاعة في اليمن مثلما هو الأمر عليه في مصر .

وتكشف :ان المجتمع اليمني مجتمع يعمل **بالأعراف ، أي لا يلتزم بالقوانين بشكل كامل ،** وإن كان سيظل أي قانون مرجعا لحل الخلافات . والاعراف اليمنية متعددة بتعدد البيئات البدوية والريفية والمدنية ، وهي أعراف متقاربة متناغمة .. لكن على الرغم من وجودها إلاَّ أنها لم تَحُل ـ مثلا ـ دون سعي اليمنيين الى تعليم بناتهم بدءًا من المدينة وانتهاء بمستوطنات قمم الجبال . وأيضا .. فإن بعض القبائل والقرى اتفقت على عُرفٍ مفيد جدًا للشباب ، وهو تحديد المهر بمبلغ رمزي ، بحيث لا يستطيع أحد أن يخالف ذلك ، لأنه سيعتبر مخالفة جسيمة وهي محاولة إيجابية لمواجهة مشكلة ارتفاع المهور وتكاليف الحفلات والبذخ الذي يتم تقليدًا لدول أخرى مجاورة لليمن .



المصدر : العالم اليوم القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ اغسطس ١٩٩٣

يوسف الشريف

أفادت مصادر يمنية مطلعة «العالم اليوم» بأن علي سالم البيض رئيس مجلس السيادة في اليمن قد غادرها الى الولايات المتحدة واختار الاقامة في احد المستشفيات غير المعلوم لأحد تحت ستار إجراء فحوصات طبية، وقالت هذه المصادر ان البيض لجأ على عادته الى الهروب من مواجهة الخلاف السياسي مع الرئيس علي عبدالله صالح على غرار ما تكرر إبان الفترة الانتقالية حيث كان يلجأ بين الحين والآخر الى الإقامة وممارسة سلطاته من عدن أو حضرموت وليس من العاصمة صنعاء!

أضافت تلك المصادر التي حرصت على عدم ذكر اسمها، ان علي سالم البيض الذي اختلف مع الرئيس اليمني خلال الفترة الانتقالية حول عدم الجدية في تنفيذ الاتفاقات بين شريكي صنع الوحدة «حزب المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني» خاصة حول تسيير الأجهزة التنفيذية وقضايا الأمن والاقتصاد اضافة الى ممارسة الضغوط لانجاز الاندماج والوحدة بين الحزبين، تختلف من حيث الظروف السياسية والدستورية التي أسفرت عنها نتائج الانتخابات النيابية، حيث لم يعد الحزب الاشتراكي بحكم المقاعد التي فاز بها في البرلمان مؤهلا للاحتفاظ بنسبة تمثيله في مجلس الرئاسة بثلاثة أعضاء من بينهم منصب نائب الرئيس الذي يشغله البيض!

وكان مجلس النواب قد باشر أعماله بسلسلة من الخلافات والمناقشات الحادة حول قضيتين جوهريتين الأولى: وتتعلق بإجازة بيان الحكومة الذي تقدم به المهندس حيدر ابوبكر العطاس رئيس الوزراء والثانية: خاصة بالتعديلات الدستورية التي اقترحها حزب المؤتمر حول أسلوب اختيار رئيس الجمهورية ونائبه كبديل للصيغة الحالية التي جرى من خلالها اختيار مجلس الرئاسة، الأمر الذي يعتقد المراقبون أن طرح القضيتين معا كان من شأنه تعطيل أو تأجيل شرعية ممارسة الحكومة المنتخبة لسلطاتها التنفيذية الى حين إجازة البيان الذي شمل توجهاتها السياسية وخططها الرامية لحل المشكلات الاقتصادية والبطالة والأمن، وتوحيد القوات المسلحة لشطري اليمن سابقا. بينما كانت الظروف السياسية تستدعي في هذه المرحلة المبكرة من أعمال البرلمان تأجيل طرح التعديلات الدستورية الى حين توافر أجواء الثقة بين الأحزاب الكبيرة المشاركة في الحكومة الائتلافية.

على أن الحزب الاشتراكي الذي وافق قبل الانتخابات على صيغة الاندماج مع حزب المؤتمر من حيث المبدأ، فضل تأجيل التنفيذ الى ما بعد الانتخابات رهانا على الفوز بنسبة من الدوائر الانتخابية تؤهله للتفاوض من مركز القوة مع المؤتمر حول استبقاء اقتسام مناصب مؤسسات السلطة أو الاحتفاظ

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

التاريخ : ٣ أغسطس ١٩٩٣

بعد اجتماع مشترك لقادة المؤتمر والإصلاح والاشتراكي

اتفاق احزاب اليمن على التعديلات الدستورية انهى الأزمة ومهد لثقة البرلمان بالحكومة



صنعاء ـ لندن: «الشرق الاوسط»

اتفق قادة احزاب الائتلاف الحاكم في اليمن امس على الاتجاهات العامة للتعديلات الدستورية المطلوب اجراؤها، بحيث يجري تقديمها لمجلس النواب (البرلمان) غدا الثلاثاء. وجرى بذلك تلافي الازمة السياسية التي تصاعدت خلال الايام القليلة الماضية والتي كادت تعصف بالائتلاف. واتفق على ان يعقد البرلمان جلسته اليوم للتصويت على الثقة بالحكومة اليمنية الجديدة.

تراس الاجتماع الرئيس اليمني علي عبد الله صالح (مؤتمر الشعب العام)، وحضره الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر (التجمع اليمني للاصلاح) وسالم صالح محمد (الحزب الاشتراكي).

وتناول الاجتماع المشترك الذي حضره ايضا اعضاء اللجنة الثلاثية للتعديلات الدستورية ورؤساء الكتل البرلمانية، مشروع التعديلات الذي توصلت الى وضعه اللجنة الثلاثية المكونة من عبد الله احمد غانم عن «المؤتمر»، واحمد علي السلامي عن «الاشتراكي»، وعبد الوهاب الآنسي عن «الاصلاح»، بعد نقاشات ومداولات استغرقت اكثر من شهر.

واشار عبد السلام العنسي رئيس الدائرة العامة في اللجنة العامة «المكتب السياسي» للمؤتمر الشعبي العام الى ان اجتماع الامس اسفر عن اتفاق الاطراف الثلاثة على المبادئ العامة للتعديلات. وقال في تصريحات خاصة لـ«الشرق الاوسط» ان التفاصيل والجزئيات المتعلقة بمحاور واتجاهات التعديلات الدستورية تركت للبرلمان، وسيتم انزال مشروع التعديل المتفق عليه، وتقديمه الى البرلمان يوم غد الثلاثاء.

واوضح ان الاتجاهات الاساسية للتعديلات هي ان يكون النظام رئاسيا «رئيس للجمهورية، ونائب له»، وتركت التفاصيل المتعلقة بمسالة انتخابهما، وتحديد صلاحيات نائب الرئيس، وكيفية اختياره، وكذا كيفية شغل منصب الرئيس في حال شغوره للبرلمان ليناقشها ويضعها هو بنفسه. اما الاتجاه الثاني فيتصل بقضية الادارة المحلية، واللامركزية الادارية، واشار بهذا الخصوص الى انه اتفق على مبدا انتخاب المجالس المحلية، وترسيخ مبدا اللامركزية، على ان يحدد القانون صلاحياتها وطريقة اختيارها، ودورها الرقابي، والخدمي، والتنموي، والتنفيذي، كما ترك للبرلمان ان يحدد المبادئ التي تخص اللامركزية الادارية، في الدستور.

واضاف العنسي ان ما يتعلق بانشاء جمعية وطنية، ومجلس شورى الى جانب البرلمان، فانه لم يعد مطروح على الاطلاق حيث تم الاتفاق في وقت سابق على الغاء هذا المقترح. وقال الا انه اتفق بخصوص النص الدستوري حول الشريعة الاسلامية، على ان يتضمن الدستور نصا يؤكد ان الشريعة الاسلامية هي مصدر كل التشريعات في البلاد، وترك للبرلمان حق ان يضع النص في مادة مستقلة او ان يدرجه ضمن النص الذي يعرف بالدولة اليمنية بحيث تصبح «اللغة العربية هي لغة الدولة ودينها الاسلام، والشريعة الاسلامية مصدر التشريعات جميعها».

من جانبه وصف الدكتور عبد العزيز الدالي سكرتير الدائرة السياسية للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني الاجتماع بانه كان ناجحا، وطبيعيا، تم فيه التوصل الى قواسم مشتركة بين احزاب الائتلاف الثلاثة حول القضايا التي طرحت للنقاش.

واشار الى ان اهم ما اسفر عن الاجتماع هو التوصل الى اتفاق حول الصياغة المتعلقة بمشروع التعديلات الدستورية المرفوع من اللجنة الثلاثية والتي تركزت على المبادئ والاتجاهات العامة للتعديلات وهي اعتماد النظام الرئاسي، وترسيخ نظام الادارة المحلية على اسس ديمقراطية كجزء لا يتجزأ من السلطة التنفيذية.

واشار الى انه اتفق على ان تكون المجالس المحلية منتخبة، وترك تحديد التفاصيل المتعلقة بها وباللامركزية الادارية للبرلمان، وللقانون. وقال امام ما يتعلق بانشاء جمعية وطنية، ومجلس شورى، فانه تم العدول عن هذه المقترحات خشية ان تحدث تعارضات مع مجلس النواب، او ان تنشا هيئتان تتنازعانه صلاحياته في مجال السلطة التشريعية.

ويرى المراقبون ان ما اسفر عنه الاجتماع المشترك لقيادات احزاب الائتلاف الحاكم في اليمن يوم امس هو بمثابة نزع فتيل الازمة السياسية التي اخذت في التصاعد نحو خلق اوضاع غير طبيعية في البلاد، خاصة في ضوء ما طرح حول وجود مساومات سياسية بين اطراف الائتلاف تربط بين منح حكومة المهندس حيدر العطاس الثقة، وبين القبول بالتعديلات



المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ اغسطس ١٩٩٣

الدستورية.

غير ان العنيسي والدالي اكدا في تصريحات لـ«الشرق الاوسط» مجددا بانه لم يكن ثمة مساومات او ربط بين الثقة للحكومة، والتعديلات الدستورية، وقالا إن البرلمان سيعقد جلسته اليوم الاثنين للتصويت على الثقة بالحكومة الائتلافية برئاسة المهندس حيدر العطاس ومنحها الثقة.

وفيما ترددت أنباء عن تقديم العطاس لاستقالته من رئاسته الحكومة اول من امس، نفى العنسي، والدالي الخبر، وقالا ان ذلك لم يحصل، وانما كان المهندس العطاس حضر الى البرلمان اول من امس وعدد من اعضاء الحكومة. وقيل انه تحدث مع بعض اعضاء الحكومة على اساس انه سيتم التصويت للحكومة ومنحها الثقة، بينما اعرب البرلمانيون عن عزمهم استعراض تعقيب البرلمان، ومن ثم النظر في موضوع التصويت، الأمر الذي حدا بالعطاس الى دعوة بقية اعضاء الحكومة، ومغادرة قاعة البرلمان قبل ان تنعقد الجلسة.

واكد مصدر مسؤول في المكتب السياسي للحزب الاشتراكي في تصريح خاص لـ«الشرق الاوسط» ان حيدر العطاس طرح في اجتماع المكتب السياسي مساء اول من امس تقديم الاستقالة من رئاسة الحكومة اذا استمرت الاوضاع داخل البرلمان على ما كانت عليه. وقال المصدر انه كان جرى اعداد صيغة الاستقالة بناء على موافقة المكتب السياسي الذي ادرك ان ثمة محاولات للربط بين منح حكومة العطاس ثقة البرلمان، وبين قبول الحزب الاشتراكي بالتعديلات الدستورية. واستبعد المصدر امكانية القبول بذلك، وقال انه يمكن ان يمنح البرلمان ثقته للحكومة اليوم، ويسحبها غدا، ولكن ما يتعلق بالتعديلات الدستورية فإن القضية ستكون خطيرة، ولا يعقل ان يساوم احد فيها مقابل الثقة للحكومة.

وعلى صعيد تجاوز الوقت الذي يشكل عامل ضغط كبيراً، يجمع المسؤولون اليمنيون في قيادات احزاب الائتلاف على انه لو قدمت التعديلات الى البرلمان غدا الثلاثاء واقرها مبدئيا، ثم عمل بجدية من خلال مختلف اللجان التخصصية المنبثقة عنه، وكثفت الكتل البرلمانية مناقشاتها للمشروع على مدى الـ60 يوما المقررة دستوريا لاعادة طرح مقترحات التعديلات والتصويت عليها، فإن بلورة الصيغ النهائية ستتم بشكل ايجابي، ولن تكون في حاجة الى مناقشات واسعة في قاعة البرلمان بعد ذلك، وبالتالي فانه يمكن للبرلمان ان ينظر فيها خلال جلسته يوم 4 اكتوبر (تشرين الاول) المقبل واقرارها وبعدها يجري انتخاب الرئيس ونائبه، وفقا للدستور المعدل، وبذلك سيتم تجاوز العامل الزمني غير ان عبد السلام العنسي اكد مجددا بان باب الترشيح لانتخاب مجلس الرأسة سيظل خاضعا لأي احتمالات قد تحدث بحيث لا تدخل البلاد في حالة فراغ دستوري.

اما عبد العزيز الدالي فقد اكد في ختام تصريحه لـ«الشرق الأوسط» ان الحوار سيستمر بين احزاب الائتلاف خلال الفترة المقبلة لتجاوز كل الاشكالات، وتذليل جميع الصعوبات والعمل باتجاه تجربة الائتلاف بشكل ايجابي.



وزير الثروة السمكية اليمني لـ «العالم اليوم» :

الثـروة السمكيـة اليمنيـة تنتظـــر الاستثمارات الــوطنيــة والعــربيــة

□ صنعاء - محمد على الديلمى:

صرح فضل محسن عبد الله وزير الثروة السمكية اليمنى أن المخزون السمكى بلغ ٢ مليون طن، وحجم الإنتاج السنوى للأسماك والأحياء البحرية بلغ ٢٩٥ ألف طن، يعمل فى هذا القطاع الآلاف من العمال الذين يبلغ انتاجهم السنوى ٦٠ الف طن.

وقال الوزير إن حجم الصادرات اليمنية من الاسماك تجاوز الـ ٦٠ مليون دولار خلال العام الماضى ١٩٩٢، مشيرا إلى أن تراجع هذا الرقم خلال الاونة الأخيرة، بسبب زيادة الاستهلاك المحلى، لاتساع رقعة اليمن بعد الوحدة.

وحول الاستثمارات الخاصة بهذا القطاع، اكد وزير الثروة السمكية اليمنى أن هناك عدة عروض مقدمة من شركات متعددة الجنسيات: يابانية، سنغافورة، تايلاندية، بريطانية، ولاتزال هذه العروض فى مرحلة جس النبض، وترغب فى الاستثمار السريع للحصول على امتيازات ونحن لسنا ضد هذا، وإن كنا نفضل الاستثمارات الطويلة الاجل. وهناك أيضا عروض عربية من دول الجزيرة والخليج العربى الذين من أصل يمنى، مؤكدا أن اليمن يرحب بالمستثمر الجاد فى إقامة مشاريع استثمارية كبيرة تعتمد على إقامة منشآت على الشواطىء ومزارع لتربية الاسماك، حيث يوجد باليمن خلجان طبيعية توفر للمستثمر الكثير من التكاليف.

واكد الوزير أن الوزارة وضعت برنامجا لتطوير هذه الصناعة من خلال عمل مشترك مع الرأسمالية الوطنية أو الأجنبية، لإنشاء مصنع جديد تصل إنتاجيته إلى ٣٠ مليون علبة حتي يغطى الاسواق المحلية، ويتم تصدير الفائض لتوفير العملة الصعبة للبلاد، مشيرا إلى أنه تم توقيع عدة اتفاقيات مع عدد من الحكومات الاوروبية مؤخرا، يتم من خلال تصدير فائض إنتاج المعلبات «التونة، الماكريل» إلى الأسواق العالمية بكمية تقدر بـ ٢ مليون دولار سنويا.

يذكر أن اليمن يضم شريطا ساحليا يطل على البحر الأحمر بمسافة ٢٢٠٠ كم، تقع عليه موانىء فى محافظات عدن الجديدة، حضر موت، المهرة.

بنفوذ فى السلطة يفوق نفوذ حزب تجمع الاصلاح الدينى القبلى الذى يتزعمه الشيخ عبدالله الأحمر وهو ما لم يتحقق!

مجلس النواب تعثر إجماعه فى تمرير التعديلا الدستورية واستبقى صيغة مجلس الرئاسة الحالى مع وضع بعض الشروط على انتخاب أعضائه، وهى شروط تعجيزية فى نظر الحزب الاشتراكى من شأنها اما استبعاده من عضوية مجلس الرئاسة أو أن يفقد مقعداً من المقاعد الثلاثة التى يشغلها الآن فى المجلس، حيث بات من المقرر إلغاء منصب نائب الرئيس من جهة، وضرورة ان يحصل المرشح لعضوية المجلس على ٢٠٠ صوت من مجموع أصوات النواب البالغ ٣٠١ نائب فى مرحلة الانتخاب الأولى و١٥١ صوتاً فى حالة إعادة التصويت، مما يتيح لحزب المؤتمر صاحب أكثرية الأصوات فرصة واسعة للمساومة وممارسة الضغوط على الحزب الاشتراكى عبر الاتفاق والتحالف مع حزب الاصلاح ومجموعة النواب المستقلين، إلا ان المراقبين يرجحون ألا يضحى الرئيس على عبدالله صالح بالحزب الاشتراكى شريك الوحدة، كما ان المشاورات النشطة بين قيادات الأحزاب الثلاثة ربما أسفرت فى النهاية عن إتفاق حول إجراء التعديلات الدستورية خلال الدورة الحالية لمجلس النواب، بحيث يتم انتخاب رئيس الجمهورية ونائبه من داخل المجلس واستبعاد صيغة مجلس الرئاسة الحالى.



الثقة بالحكومة اليمنية اليوم بعد اتفاق أحزاب الائتلاف

لندن: من لطفي شطارة
صنعاء: من حمود منصر

اتفق اعضاء المكتب السياسي لـ«الاشتراكي» واللجنة العامة لـ«المؤتمر» والهيئة العليا لـ«الاصلاح» الذين يمثلون أحزاب الائتلاف في اليمن في اجتماعهم المشترك امس على منح الثقة للحكومة التي تضم ممثلين لهم برئاسة المهندس حيدر ابو بكر العطاس خلال جلسة للبرلمان تعقد اليوم وذلك بعد ان طالت الفترة المحددة لذلك بسبب الخلاف الذي نشب بين الأحزاب الثلاثة المؤتلفة حول صيغة بيان الحكومة والتعديلات الدستورية المقترحة.

وأكدت مصادر في هيئة رئاسة البرلمان في تصريحات لـ«الشرق الأوسط» ان الاجتماع المشترك للاحزاب الثلاثة والذي شارك فيه الرئيس علي عبد الله صالح (الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام)، وسالم صالح محمد (الأمين العام المساعد للاشتراكي)، والشيخ عبد الله الاحمر (رئيس حزب الاصلاح)، وبحضور العطاس قد ضيق نقاط الخلاف حول الاصلاحات الدستورية وبيان الحكومة، الذي اعترضت عليه كتلة الاصلاح في البرلمان بسبب عدم تحديد الحكومة فترة زمنية لانجاز ما ورد في بيانها.

وكانت مصادر في المكتب السياسي للاشتراكي قد اتهمت جهات حزبية رفضت تحديدها بانها افتعلت هذه الأزمة وغالت في تشخيص الحقائق وصورت للراي العام ان الاشتراكي هو سبب الأزمة برفضه مشروع التعديلات الدستورية بنصه الحالي.

وقالت المصادر ان الاجتماع المشترك للهيئات العليا للأحزاب الثلاثة قد شكل لجنة لاعادة صياغة بعض الفقرات التي كانت مثار خلاف على ان تقدم الصيغة الأخيرة الى البرلمان في أقرب وقت.

وكان الحزب الاشتراكي قد عارض ثلاث نقاط وردت في التعديلات الدستورية منها شكل رئاسة الدولة ونقل الصلاحيات الى الرئيس وطالب ان يكون اسم نائب الرئيس معروفاً مسبقاً بغض النظر عن انتمائه الحزبي، وان تنتخب المجالس المحلية في المحافظات، وكذلك

التتمة .... ص 4

الثقة بالحكومة

المحافظ والمأمور، بالاضافة الى النقطة الثالثة التي تشكل نقطة خلاف بين الاشتراكي والاصلاح الذي يتمسك بتعديل المادة الثالثة من الدستور لتكون على النحو التالي «الشريعة الاسلامية هي المصدر الوحيد للتشريع» فيما يصر الاشتراكي على ابقاء المادة بنصها الوارد في الدستور الحالي «الشريعة الاسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع».

وتوقعت مصادر الاشتراكي ان تحسم اللجنة المشكلة نقاط الخلاف، وإذا لم تتوصل الى نتيجة فسيترك الأمر للبرلمان ليقرر ذلك. في الوقت الذي توصل فيه اجتماع أمس الى تسوية الخلاف حول حزبيه الرئيس ونائبه واتفق المشاركون في الاجتماع بأن لا يشار الى عبارة الحزبية في منصب الرئيس أو نائبه كما وردت في التعديلات المقترحة التي دعت الى «تجميد الرئيس ونائبه ونشاطاتهما الحزبية» وتركت المسألة للتشاور بين الاحزاب.

ويرى المراقبون ان رغبة الاحزاب الثلاثة الرئيسية في انجاح صيغة الائتلاف القائم كانت وراء الاتفاق الذي توصلوا إليه أمس.

غير ان مصادر في رئاسة البرلمان أكدت ان هذا الاتفاق لا يلغي الاجراءات القائمة حالياً لانتخاب مجلس رئاسة جديد، ولكنها استبعدت ان ينتخب البرلمان رئيساً للجمهورية خلال الفترة القليلة المتبقية لمجلس الرئاسة الحالي والتي تنتهي في 14 أكتوبر (تشرين الأول) المقبل، وعزت ذلك الى الفترة الطويلة التي يحتاجها البرلمان لمناقشة التعديلات الدستورية التي تنص على هذا الأمر بعد ان تقرها اللجنة المشكلة من الاحزاب الثلاثة وهو أمر يصعب انجازه قبل 7 أكتوبر المقبل، أي قبل اسبوع من انتهاء فترة التمديد لمجلس الرئاسة الحالي. ولكنها قالت «ان أيا من الخيارين لا يزال قائماً».



تفاقم الأزمة السياسية في اليمن

العطاس يلوح بالاستقالة والنواب يرفضون التعديلات الدستورية

صنعاء ـ كونا: تفاقمت الازمة السياسية في اليمن بعد ان كرر رئيس الوزراء حيدر ابو بكر العطاس التلويح بالاستقالة فيما يهدد الكثير من اعضاء مجلس النواب بمقاطعة المجلس بحجة انهم ليسوا «دمى» تحركها السلطات العليا في الدولة.

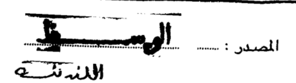
وبدوره يرفض المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اى تعديلات واسعة في الدستور وقد قال احد رموزه لوكالة الانباء الكويتية «كونا» ان الهدف من الضغوط التى يواجهها الحزب هو الانصياع «للاندماج النهائي» مع المؤتمر الشعبى العام.

ورأى ان هذه الضغوط تصب في اطار واحد هو الانصياع للرئيس علي عبدالله صالح الذى «يطلب كل يوم المزيد من الصلاحيات وعودة البلاد الى حكم الفرد الديكتاتورى قبل توحيد شطرى اليمن».

كما اضاف المسئول الحزبي ان من ضمن اهداف الرئيس صالح «تمزيق الجيش وجعل عناصره هى المتنفذة في قيادة الجيش».

وتضيف شخصية كبيرة اخرى لم تحبذ ذكر اسمها لكونا ان الخلاف يدور حول عدة نقاط اساسية الاولى هي التعديلات الدستورية والثانية اختيار مجلس الرئاسة حيث يصر الرئيس على اختيار نائبه بنفسه بينما تكمن النقطة الثالثة بالمجالس المحلية حيث يتفق حزب الاصلاح والمؤتمر الشعبى العام على رفض انتخابات المجالس.





المصدر : الوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ اغسطس ١٩٩٢

من الائتلاف الثلاثي الى المشاركة الرباعية

... قيادة الوحدة... عن وحدة القيادة

لماذا الترشيحات الآن، لانتخاب مجلس الرئاسة؟ هناك اجابتان عن هذا التساؤل. الأولى، رسمية ودستورية، تولى مجلس النواب اعلانها، وهي ان المادة ٨٩ من الدستور تنص على الآتي «قبل انتهاء مدة مجلس الرئاسة بتسعين يوماً، تبدأ الاجراءات لانتخابات مجلس رئاسة جديد». ومدة مجلس الرئاسة (بالتمديد) تنتهي في ١٥ تشرين الأول (اكتوبر) المقبل. والاجابة الثانية يرددها الاختلاف داخل الائتلاف الثلاثي الحاكم. وعلى رغم ان الاجابة الدستورية كافية لتبرير فتح مجلس النواب باب الترشيحات لانتخابات مجلس الرئاسة (مدة الترشيحات، من ١٩ تموز - يوليو الى ٢٠ آب - اغسطس)، الا انها ليست كافية لتبرير التنازل المفاجئ عن مشروع التعديلات الدستورية، وفي مقدمتها تحويل مجلس الرئاسة الى رئيس ونائب للرئيس خصوصاً اذا ما اخذ في الاعتبار ان الغرض من تمديد الفترة لمجلس الرئاسة الحالي (من ١٥ ايار - مايو الماضي، الى ١٥ تشرين الأول(اكتوبر) - المقبل) هو تحويل مجلس الرئاسة الى رئيس ونائب له، يتم انتخابهما (في المرة الاولى) من مجلس النواب، بعد اجراء التعديلات الدستورية اللازمة. وهذا هو السبب الوحيد للتمديد، والا لكان مجلس النواب انتخب مجلس الرئاسة عقب انتهاء فترته (الانتقالية الاولى) في ٢٧ نيسان (ابريل) الماضي. اضافة الى ان الانتخاب سيتم لفترة خمس سنوات، طبقاً لنص الدستور. على ان تحل مسألة «نائب رئيس مجلس الرئاسة»، التي يخلو منها النص الدستوري، عن طريق النظام الداخلي لمجلس الرئاسة.

ويشير هذا الوضع الى ان اعلان الترشيحات لمجلس الرئاسة، جاء محاولة لحل الخلافات التي تطورت بين احزاب الائتلاف. في الوقت الذي يعتبر فيه شبه الغاء لمشروع التعديلات الدستورية، بصفة مباشرة وغير مباشرة... ويتضح هذا في النقاط الآتية:

– ما أكده نواب المؤتمر الشعبي العام، من اعتبار مشروع التعديلات، امراً غير وارد الآن، وبالذات ما يتعلق منه بشكل رئاسة الدولة وانشاء مجلس الشورى والجمعية الوطنية وانتخاب هيئات الحكم المحلي.

– ان التجمع اليمني للاصلاح، يرى ان مشاركته في الائتلاف، تعطيه الحق في ان يكون ممثلاً في رئاسة الدولة، بدلاً من اقتصارها على شريكيه المؤتمر والاشتراكي.

صنعاء – عبدالوهاب المؤيد

– ان المؤتمر الشعبي العام، بعد ان تنازل فجاة عن مقترحاته في التعديلات، ومنها تحويل مجلس الرئاسة الى رئيس ونائب، اصبح فجاة يؤكد عدم الجدوى من هذا التعديل في حل مشكلة التقاسم، الا اذا اقتصر شكل الرئاسة على رئيس فقط. والا فان اقرب الحلول الآن التمسك بالقيادة الجماعية.

– من هنا فان ما يطرحه نواب المؤتمر، بتأييد خافت من نواب في الكتلة الثلاثية، من ترشيحات لأعضاء مجلس الرئاسة، يشمل تمثيل حزبي الاصلاح والبعث والاخير ممثل في مجلس النواب بسبعة مقاعد، وفي الحكومة بحقيبة نائب رئيس الوزراء العميد مجاهد ابو شوارب. وتتضمن قائمة الترشيحات: الفريق علي عبدالله صالح، الامين العام للمؤتمر، وعبدالعزيز عبدالغني، الامين العام المساعد للمؤتمر، وعلي سالم البيض، الامين العام للاشتراكي، وعبدالملك الطيب، عضو الهيئة العليا للاصلاح، ومجاهد ابو شوارب، عضو قيادة حزب البعث. اي ان المؤتمر سيصبح ممثلاً بعضوين بدلاً من ثلاثة، والاشتراكي بعضو واحد بدلاً من اثنين.

ولكن هل يقف الامر عند هذا الحد؟ لا يبدو الوضع بهذه البساطة، اذ ان منشأ الاختلاف، ليس موضوعياً بقدر ما هو في الائتلاف ذاته. بذلك تبدو هناك ملامح تغييرات ومعالجات



المصدر : الوسط
اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ اغسطس ١٩٩٢

مستقبلية يظهر منها الآتي:

● اتجاه نحو العمل على اعادة غربلة التعديلات الدستورية، لطرحها في صيغة تستفيد من نقاط الاختلاف والاخطاء والظروف المستقبلية المتوقعة. بحيث تركز الصيغة على تحويل مجلس رئاسة الدولة، الى رئيس يختار نائباً له بالتعيين. ولذا فان التنازل عن مقترحات التعديل والعودة الى انتخاب مجلس الرئاسة وتوسيع المشاركة فيه الى رباعية، لا تبدو سوى ارهاصات تدفع في الاتجاه نفسه نحو الغايات البعيدة.

● هذا الوضع الجديد سيفرض تغييرات في الائتلاف، تعطي المبرر لالغاء الوثائق الثلاث: «الائتلاف الثلاثي» و«التنسيق التحالفي على طريق توحيد المؤتمر والاشتراكي» و«ميثاق العمل السياسي» الخاص بتنظيم العلاقات بين الاحزاب والتنظيمات السياسية. وهي شبه ملغاة اذ لا وجود عملياً لها. على ان يتم وضع بديل عنها في ضوء التطورات الجديدة والمتوقعة.

● ومما يترتب على انتخاب مجلس الرئاسة، تشكيل حكومة جديدة، او الاكتفاء بادخال تعديلات على الحكومة الحالية. وفي كلا الحالين، تتوقع مصادر سياسية، ان تتضمن التعديلات، تحويل منصب وزير الدفاع، الى قائد عام للقوات المسلحة، يكون تابعاً ومرتبطاً بالقائد الاعلى (رئيس مجلس الرئاسة)، بدلاً من رئيس الوزراء، نظراً الى اتساع الخلاف بين وزير الدفاع العقيد هيثم طاهر (من الاشتراكي)، ورئيس هيئة الاركان العامة، العقيد عبدالله حسين البشيري (من المؤتمر) ما ادى الى استقالة الاخير (٢٠ تموز - يوليو)، والى عدم قدرة الحكومة على السيطرة على الخلاف وتصحيح اوضاع وزارة الدفاع والمضي في عملية الدمج التي لم تتجاوز حدود ما تم منها بعد الوحدة مباشرة.

هذه ابرز الاحتمالات للتغييرات والمعالجات المتوقعة مستقبلاً... استخلصتها «الوسط» من حوارات اجرتها مع عدد من الشخصيات لدى مختلف الاطراف والسلطات ويؤكد اعضاء من المؤتمر الشعبي العام، لـ «الوسط»، ان العودة الى انتخاب مجلس الرئاسة، وما يترتب عليه، ما هي الا معالجات آنية، الا انها تساعد على تهيئة الوضع لمعالجات اوسع وأعمق. وان المؤتمر يواجه المعالجات منفرداً وليست هذه مشكلته، لأن مشكلته تتمثل في ما يواجهه من احباط ■



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

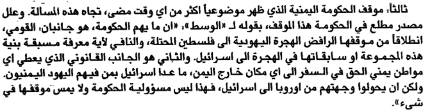
المصدر : ..... الوسط ..... اللندنية

التاريخ : ..... ٢ اغسطس ١٩٩٣

اليهود اليمنيون: الهجرة الى اسرائيل باسم «الدراسة في اوروبا»

صنعاء – «الوسط»

كانت دفعة الـ ٣٤، من اليهود اليمنيين التي غادرت اليمن منتصف تموز (يوليو) الماضي، آخر دفعة هاجرت حتى الآن، لكنها لن تكون الأخيرة حتى يغادر اليمن آخرهم، وحتى يخلو اليمن من اليهود للمرة الاولى منذ اكثر من خمسة عشر قرناً.



وأكثر ما يلفت في هذه الدفعة اربعة عناصر:

اولاً: انها كانت اكبر دفعة، من حيث عدد افرادها، تغادر اليمن خلال السنوات الخمس الأخيرة.

ثانياً: انها حققت رقماً قياسياً، في سرعة الرحلة التي قطعتها من صنعاء الى روما، ثم الى اسرائيل، في وقت لم يتجاوز ٧٢ ساعة.

ثالثاً: موقف الحكومة اليمنية الذي ظهر موضوعياً اكثر من اي وقت مضى، تجاه هذه المسألة. وعلل مصدر مطلع في الحكومة هذا الموقف، بقوله لـ «الوسط»: «ان ما يهم الحكومة، هو جانبان: القومي، انطلاقاً من موقفها الرافض الهجرة اليهودية الى فلسطين المحتلة، والنافي لأية معرفة مسبقة بنية هذه المجموعة او سابقاتها في الهجرة الى اسرائيل. والثاني هو الجانب القانوني الذي يعطي اي مواطن يمني الحق في السفر الى اي مكان خارج اليمن، ما عدا اسرائيل بمن فيهم اليهود اليمنيون. ولكن ان يحولوا وجهتهم من اوروبا الى اسرائيل، فهذا ليس مسؤولية الحكومة ولا يمس موقفها في شيء».

رابعاً: موضوع ترتيب سفر هذه المجموعة، يكتنفه شيء من الغموض، ليس لسريته او دقته بل باعتباره موضوعاً لا اهمية له ولا طائل من وراء البحث فيه. الا ان صحيفة «الوحدة» شبه الرسمية، التي تصدرها وزارة الاعلام في صنعاء، اشارت الى وجود دوغلاس كليكر في العاصمة صنعاء، قبل ايام من سفر المجموعة، وهو يهودي بريطاني وعضو في مجلس العموم، حيث اجرى اتصالات باليهود اليمنيين واجتمع بهم في مقر اقامته في فندق «سبأ» في صنعاء.

وقالت الصحيفة (في ٢١ تموز/يوليو) ان جهات عدة تشير الى ان كليكر يقوم بنشاطه لتهجير اليهود اليمنيين، بالتنسيق مع الوكالة اليهودية ومكتب رئيس حكومة اسرائيل. الا انه نفى علاقته بالتهجير، وقال ان مهمته تنحصر بتنظيم دورات دراسية لمجموعات من اليهود اليمنيين «في دول غربية، منها بريطانيا، لفترات زمنية، ثم يعودون» كما كتبت الصحيفة.

وعلمت «الوسط» ان افراد هذه المجموعة (٣٤ يهودياً) هم من محافظة صعدة (٢٤٥ كلم شمال صنعاء)، حيث يوجد، في مناطق عدة منها، حوالي ٤٠٠ يهودي الى جانب ما يقرب من هذا العدد، في محافظة صنعاء، وبالذات، في مدينتي عمران (٤٠ كلم شمال صنعاء) وريدة (٧٠ كلم شمال صنعاء). اي ان مجموع عدد اليهود في اليمن يراوح بين ٨٠٠ و١٢٠٠ نسمة تقريباً.

ويظل اليهود اليمنيون، ينفون رغبتهم في الهجرة الى اسرائيل. الا انهم، كما سبق لمجموعة منهم ان تحدثت الى «الوسط»، يؤكدون رغبتهم في الحج الى القدس، اضافة الى رغبتهم في السفر الى الولايات المتحدة. ومبرراتهم هي زيارة اقارب سبقوهم الى هنالك، اضافة الى العلاج، وبعضهم يصرح برغبته في الهجرة الى الولايات المتحدة للبحث عن عمل.



المصدر : الوسط
الاثنين
التاريخ : ٢ اغسطس ١٩٩٢

لكن هذه مبررات تظل عاجزة عن اخفاء رغبتهم في الهجرة الى اسرائيل. وافاد «الوسط» مسؤول في محافظة صعدة، انه لاحظ خلال شهر حزيران (يونيو) الماضي، اقبالاً غير عادي بين اوساط اليهود هناك، لبيع المنازل والدكاكين التي يملكونها، وبأثمان زهيدة نسبياً. وهذا يؤكد عزم اليهود اليمنيين او من بقي منهم، على الهجرة التي اصبحت حقيقة يدركها اليمنيون، ويعترفون بعدم امكان صدها او الحدّ منها. ولعل اكثر ما يراه بعض اليمنيين من سلبيات في هذه الهجرة، ان اليهود المهاجرين ينقلون معهم بعض المهن الخاصة بالصناعات التقليدية التراثية اليمنية، والواناً من الغناء الفولكلوري اليمني، ليصبح بالهجرة تراثاً يهودياً اسرائيلياً ◻



المصدر : العرب القطرية

التاريخ : ٢/٨/١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تفاقم الأزمة السياسية في اليمن بعد تلويح العطاس بالاستقالة

صنعاء - كونا - تفاقمت الأزمة السياسية في اليمن بعد أن كرر رئيس الوزراء حيدر ابو بكر العطاس التلويح بالاستقالة فيما يهدد الكثير من أعضاء مجلس النواب بمقاطعة المجلس بحجة أنهم ليسوا - دمى - تحركها السلطات العليا في الدولة.

وبدوره يرفض المكتب السياسي للحزب الاشتراكي أي تعديلات واسعة في الدستور وقد قال أحد رموزه لوكالة - كونا - أن الهدف من الضغوط التي يواجهها الحزب هو الانصياع - للاندماج النهائي - مع المؤتمر الشعبي العام وعودة البلاد إلى حكم الفرد.

وتضيف شخصية كبيرة أخرى لم تحبذ ذكر اسمها لكونا بان الخلاف يدور حول أربع نقاط أساسية الأولى هى التعديلات الدستورية والثانية اختيار مجلس الرئاسة حيث يصر الرئيس على اختيار نائبه بنفسه بينما تكمن النقطة الثالثة بالمجالس المحلية حيث يتفق حزب الاصلاح والمؤتمر الشعبي العام على رفض انتخابات المجالس.

والنقطة الرابعة هى انتخاب المحافظين حيث يصر الحزبان على أن يتم اختيار المحافظ - بالتعيين - من مجلس الرئاسة ويقصدان بذلك هيمنة الطائفة الزيدية على البلاد.

ويهدد حزبا المؤتمر والاصلاح بعدم الموافقة على بيان الحكومة وحجب الثقة عنها مالم ينصاع الحزب الاشتراكي لكل هذه النقاط الأربع مما يجعل من الصعب التكهن إلى أين تسير البلاد.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ أغسطس ١٩٩٣

الحكومة اليمنية حصلت على الثقة بعد الاتفاق على التعديلات الدستورية

□ صنعاء - من عبدالرحمن الحيدري وفيصل مكرم:
□ عدن - من إقبال علي عبدالله:

■ بعد جلسة عاصفة سادها نقاش حاد في قاعة مجلس النواب اليمني حازت حكومة الائتلاف الثلاثي (المؤتمر والحزب والاصلاح) برئاسة المهندس حيدر أبو بكر العطاس على الثقة بأكثرية كبيرة. وجاء حصول الحكومة على الثقة بعد اتفاق بين الاحزاب الثلاثة على التعديلات الدستورية التي يتوقع ان تقدم الى مجلس النواب اليوم. (راجع ص ٤)

على صعيد آخر اكدت مصادر امنية ان المتهمين الستة في التفجيرات التي حصلت في عدن اواخر العام الماضي والذين فروا من السجن منتصف الشهر الماضي باتوا محاصرين في محافظة مأرب وان القبض عليهم بات مسألة وقت.

وذكرت انباء وصلت الى عدن ان الستة وهم من تنظيم «الجهاد الاسلامي» في اليمن اعتقلوا بالفعل الا ان وزير الداخلية السيد يحيى المتوكل لم يؤكد ذلك واكتفى بالتشديد على انهم سيعتقلون قريباً.

وفي تصريح خاص الى «الحياة» وصف الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، رئيس مجلس النواب جلسة امس بأنها كانت «حامية الوطيس» وان الحوار كان ساخناً والمشادة حادة.

واكد «اننا سنتعاون جميعاً وحسب ما تمليه المصلحة العامة لترجمة البيان الحكومي على الصعيد العملي». ودعا الحكومة الى «ممارسة مهماتها التنفيذية من دون اي عذر في المماطلة لما فيه خدمة الشعب ورفع معاناته المعيشية وتحقيق رفاهه الاقتصادي، وما على الشعب ممثلاً في مجلس النواب الا ان يكون رقيباً ومحاسباً».

واضاف «ان جلسة اليوم ستكون مكرسة لطرح التعديلات الدستورية واخذ الموافقة المبدئية عليها من قبل المجلس. وبعدها ستجري الامور مجراها حسب الأسس الدستورية».

وكان النواب أصروا على التزام الحكومة ما جاء في تعقيبهم. ونتيجة ذلك تعثر التصويت على منحها الثقة. وبعد رفع الجلسة عشرين دقيقة جرت خلالها مشاورات بين الكتل ورئيس الحكومة، عاد المجلس الى الانعقاد والقى المهندس العطاس كلمة قصيرة قال فيها: «كان ممكناً ان يعطي المجلس ثقته للحكومة او يحجبها، فهذه المسالة حق يمتلكه المجلس وهي مسؤولية مطلقة له. لكني اقول وفي هذه الفترة الحرجة والعصيبة التي تمر فيها البلاد ان الحكومة ستعمل بكل جهدها بما ورد في بيانها وبما جاء في تعقيب المجلس، والمسؤولية هنا مشتركة، ونتطلع في الحكومة ليكون المجلس عوناً لنا».

وبعد هذه الكلمة، وقف المجلس باغلبيته معلناً منح الثقة للحكومة.

التتمة في الصفحة (٤)



الحكومة اليمنية حصلت على الثقة

تتمة الصفحة الاولى

وبذلك حسمت الازمة التي استمرت حوالي ثلاثين يوماً.

وفي الاتجاه نفسه وصف المهندس حيدر العطاس في تصريح للى «الحياة» النقاشات بانها «عبّرت عن الحرص والرغبة في التاسيس لعهد جديد باتجاه تعزيز الممارسة الديموقراطية في مسيرتها الطويلة».

واعرب رئيس الوزراء عن امله «بان يعمل النواب والحكومة معاً لترسيخ تقاليد ديموقراطية وان يعرف كل منهما حدود مسؤولياته ومهماته وصلاحياته». واكد ان الائتلاف الحكومي الثلاثي سيواصل عمله لتنفيذ المهمات القائمة امامه. وعن التعديلات الدستورية اوضح في ختام تصريحه ان مجموعة من النواب تقدمت بمقترحات في شأن التعديلات الدستورية الى المجلس الذي سيقف امامها بموجب الدستور.

وفي عدن علمت «الحياة» من مصادر امنية ان «التحريات التي تقوم بها وزارة الداخلية اليمنية بحثاً عن الفارّين الستة من سجن عدن منتصف الشهر الماضي والمنتمين الى «تنظيم الجهاد الاسلامي في اليمن» دلت الى وجودهم في محافظة مارب (٢٠٠ كيلومتر شرق صنعاء) وهم يتنقلون من منطقة الى أخرى».

وقال السيد يحيى المتوكل وزير الداخلية لـ «الحياة» امس ان «رجال الامن القوا القبض على بعض المشتبه بهم وقد اطلق سراحهم فور التأكد من هوياتهم وبين هؤلاء رجل من محافظة إب اتضح انه مختل عقلياً».

وأكد المتوكل ان «قضية القبض على الفارّين الستة الذين كانوا محتجزين في قضية التفجيرات التي هزّت عدن أواخر كانون الأول (ديسمبر) العام الماضي، باتت وشيكة إذ ان الأجهزة الأمنية تلاحقهم في محافظة مأرب».

وترددت أمس في عدن أنباء عن القبض على الستة الفارّين من سجن عدن. وذكرت هذه الأنباء أن «سلطات الأمن استطاعت محاصرة المتهمين في محافظة مأرب بعد انتقالهم اليها سراً من محافظتي عدن وأبين ثم نصبت لهم مكمناً بمساعدة المواطنين وأمكن القبض عليهم».



علي صالح يقترح مجلساً استشارياً للرئاسة يضم حزبيين ومستقلين

اليمن : الأحزاب تحيل على البرلمان مشروع التعديلات الدستورية

□ صنعاء - من فيصل مكرم:

■ اتفقت الأحزاب اليمنية الثلاثة المؤتلفة في الحكم على مشروع التعديلات الدستورية وقررت احالته على مجلس النواب اليوم لاقراره.

وعلمت «الحياة» من مصادر مطلعة ان اجتماعاً عقد لهذا الغرض بعد ظهر اول من امس واستمر حتى ساعة متقدمة ليلاً حضره الفريق علي عبدالله صالح رئيس مجلس الرئاسة الأمين العام لحزب المؤتمر الشعبي العام والسيد سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني والشيخ عبدالله بن حسين الأحمر رئيس مجلس النواب رئيس الهيئة العليا لتجمع الاصلاح. واتفقت الأحزاب الثلاثة على الصيغة النهائية للقضايا الثلاث التي كانت موضع خلاف والمتعلقة بالشريعة الاسلامية وشكل رئاسة الدولة ونظام الادارة المحلية. وجاءت التعديلات في ما يخص المسائل الثلاث في صيغة متفق عليها في خمس مواد يتضمنها مشروع الدستور المعدل.

وأشارت تلك المصادر الى ان إقرار التعديلات سيتم قبل الرابع من تشرين الأول (اكتوبر) المقبل وهو الموعد النهائي لانتخاب اعضاء مجلس الرئاسة الذي كان البرلمان فتح باب الترشيح له في ١٩ تموز (يوليو) الماضي بعد فشل الاتفاق بين الأحزاب المؤتلفة على صيغة مشروع التعديلات الدستورية آنذاك.

وفي ما يتعلق بمسألة الشريعة الاسلامية اتفق على صوغ المادة الثالثة من الدستور المعدل كما يأتي: الشريعة الاسلامية مصدر التشريع والاجتهاد مكفول في ما لا يخالفها. أما في ما يخص نظام الادارة المحلية، فاتفق على تضمين هذا الجانب في ثلاث مواد دستورية هي ١١٧ و١١٨ و١١٩، وجاءت على النحو الآتي:

المادة ١١٧: تقسم الجمهورية اليمنية الى وحدات ادارية ويحدد القانون اختيار رؤسائها والأسس والمعايير التي يقوم عليها التقسيم الاداري.

المادة ١١٨: تتمتع الوحدات الادارية بالشخصية الاعتبارية وتكون لها مجالس محلية منتخبة انتخاباً حراً ومباشراً ومتساوياً على مستوى المحافظة والمديرية وتمارس مهماتها وصلاحيتها بحدود الوحدة الادارية. وتتولى اقتراح البرامج والخطط والموازنات الاستثمارية للوحدة الادارية، وتتولى الاشراف والرقابة والمحاسبة لأجهزة السلطة المحلية وفقاً للقانون الذي يحدد طريقة الترشيح والانتخاب في المجالس المحلية ونظام عملها ومواردها المالية وحقوق وواجبات اعضائها وجميع الأحكام الأخرى المتصلة بها وذلك لمراعاتها مبدأ اللامركزية الادارية والمالية كأساس لنظام الادارة المحلية.

المادة ١١٩ - يحدد القانون طريقة عمل المجالس المحلية والرقابة عليها.

وأكدت مصادر موثوق بها ان الرئيس علي عبدالله صالح تقدم بمشروع انشاء مجلس استشاري خاص برئاسة الدولة يضم شخصيات من الكفاءات الوطنية ذات الخبرة على الا يقتصر الاختيار على الأحزاب الائتلافية بل يشمل شخصيات مستقلة ومن أحزاب أخرى. وسيكون هذا المجلس بمثابة البديل من مجلس الشورى والجمعية الوطنية التي أظهرت المناقشات بين الأطراف الثلاثة انها غير مجدية في الوقت الراهن.

ويرى المراقبون أن التطورات الجديدة على طريق الوفاق بين الأحزاب المؤتلفة في الحكم تعد خطوة مهمة لتعزيز الثقة بينها وبالتالي تظهر حرصاً من هذه الأحزاب على إنجاح تجربة الائتلاف، وهو الأمر الذي سهل للحكومة منحها الثقة في البرلمان ظهر أمس بالغالبية.



المصدر : ... الشرق الأوسط / اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ... ٣ أغسطس ١٩٩٣

تجاذب علني داخل كتل الائتلاف

جلسة صاخبة للبرلمان اليمني انتهت بفوز الحكومة بالثقة

صنعاء: من حمود منصر

حصلت حكومة المهندس حيدر ابو بكر العطاس أمس على ثقة البرلمان اليمني، في جلسة تميزت بالخلافات داخل الكتل البرلمانية، وفي ما بينها، اضافة الى استمرار المناورات السياسية بين اطراف الائتلاف الحاكم (المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي والتجمع اليمني الاصلاح). وعندما علت ضوضاء الجدل قبل التصويت، ابعد رجال امن مجلس النواب عددا من الصحافيين، وفرضوا على آخرين اغلاق اجهزة التسجيل.

بدأت الجلسة بالاستماع لتعقيب البرلمان على بيان الحكومة، ثم ادلى رئيس الوزراء بتعقيب قصير، اكد فيه التزام الحكومة بما ورد في بيانها، وابدى تحفظا على طلب النواب اعتبار التعقيب جزءاً من البيان، وطالب مجلس النواب بمنح الثقة للحكومة.

وبمجرد ان طلب الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر - رئيس المجلس - التصويت على الثقة، تحول رفض النواب لتحفظات الحكومة، الى تباين في المواقف داخل الكتل البرلمانية، وعندما طلب التصويت بالاسم، اعرب نواب الاصلاح عن امتناعهم، بينما انقسمت كتلة المؤتمر الشعبي العام، فصوت بعض نوابها لصالح الثقة بالحكومة، والبعض الآخر لحجبها، وغادر آخرون القاعة.

واتسمت مواقف الكتلة البرلمانية للحزب الاشتراكي بالحيرة والتردد، فابدى اغلب نوابها استعدادا للتصويت بمنح الثقة بينما رأى آخرون حجبها تمهيداً لخروج الحزب الاشتراكي من الحكومة الى المعارضة.

وفي تلك الاثناء ظهرت صعوبات في السيطرة على الجلسة لاستكمال عملية التصويت بالاسم، فانفضت الجلسة، وانتقل رئيس واعضاء الحكومة الى مكتب رئيس البرلمان، وخرج النواب الى فناء المجلس، وجرت مشاورات جانبية لمدة 15 دقيقة، ثم عاد النواب والحكومة بجميع اعضائها الى قاعة البرلمان، حيث طلب من العطاس

التتمة .... ص 4

جلسة صاخبة

توضيح موقف الحكومة من تعقيب البرلمان على بيانها.

فالقى كلمة قصيرة دعا فيها الى «وقفة مسؤولة»، وقال إن «الحكومة تعلن أمام البرلمان التزامها بالعمل على تنفيذ ما ورد في بيانها، وتنفيذ ما ورد في تعقيب البرلمان قدر المستطاع».

واكتفى العطاس بهذا الايضاح، على عكس رغبة النواب الزام الحكومة بالتعقيب، ثم جرى التصويت بالاغلبية المطلقة لصالح الثقة بالحكومة.

وعقب حصول الحكومة على الثقة، اكد العطاس ان حكومته «ستتمكن من تحقيق اكبر قدر مما جاء في بيانها»، واعرب عن امله في ان «تعمل الهيئات التشريعية والتنفيذية بما يرسخ تقاليد العمل الديمقراطي الصحيح، وان تعرف كل مؤسسة حدود صلاحياتها ومسؤولياتها».

وشدد على ان الائتلاف الحاكم «سيواصل مسيرته، وسيتعزز خلال المرحلة المقبلة».

ويذكر ان جلسة امس كانت من اكثر الجلسات مواجهة بين الحكومة والنواب، واعرب عدد من النواب عن استيائهم من الاتفاق بين قيادات احزاب الائتلاف، وابدوا استياءهم بسبب عدم معرفتهم بمضمون تلك الاتفاقات، او التشاور معهم قبل مطالبتهم بالتصويت طبقا لها، وكذلك من الغاء جلسات المجلس او تأجيلها دون علمهم.

وكان عدد من اعضاء الكتلة البرلمانية للحزب الاشتراكي قد قالوا ـ بعد فشل المحاولة الاولى للتصويت ـ ان هناك محاولة لاسقاط الحكومة، بهدف اقصاء وزير الدفاع هيثم قاسم طاهر من منصبه، وابدوا انتقال حزبهم الى المعارضة اذا لم تحصل الحكومة على الثقة. لان العطاس يترأس حكومة 75 في المائة منها من المؤتمر الشعبي وتجمع الاصلاح.

ولكنهم لم يضطروا الى مواجهة هذا الاحتمال، لان النائب يحيى الراعي ـ رئيس الكتلة البرلمانية للمؤتمر الشعبي العام ـ نجح في احتواء موقف نواب «الشعبي»، واقناعهم بالتصويت لصالح الثقة بالحكومة.



المصدر : القبس الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣ / ٨ / ١٩٩٣

الحكومة حازت على ثقة الاغلبية

صنعاء: البرلمان اكد ضرورة ترسيخ الشريعة

صنعاء - ا ش ا - حازت الحكومة اليمنية امس على ثقة اغلبية اعضاء مجلس النواب وذلك في الجلسة التي عقدها المجلس برئاسة الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر رئيس المجلس وبحضور المهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس مجلس الوزراء واعضاء الحكومة

واكد المجلس على ضرورة ترسيخ مفهوم سيادة الشريعة الاسلامية بتنفيذ القرارات والاحكام الشرعية ومحاربة استيراد الخمور وتهريبها الى البلاد والعمل على استكمال توحيد كافة التشريعات وتقديم مشاريع القوانين الخاصة بها الى المجلس لاتخاذ الاجراءات الدستورية بشانها.

وقد القى المهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء اليمني كلمة نيابة عن الحكومة اكد خلالها ان الحكومة ستعمل وبكل الجهد من اجل تنفيذ ما ورد في بيانها

القبض على الزريقي

وذكر في عدن امس ان السلطات اليمنية القت القبض على المتهم عبد الله الزريقي وهو احد المتهمين في حوادث التفجيرات وقعت في فندقي عدن وجولد مرو في راس السنة الماضية.

وكان المتهمون تمكنوا من الهرب من سجن المنصورة في نهاية شهر يوليو الماضي عن طريق نشر قضبان حديدية واستخدام ملاءات الاسرة

واعرب وزير الداخلية اليمني يحيى المتوكل عن اعتقاده في ذلك الوقت بوجود قوى خارجية سهلت هروب المتهمين

اشتراكيو عدن ينتقدون قيادتهم لقبولها مشروع التعديلات الدستورية

□ عدن -
من إقبال علي عبدالله:

■ افادت «الحياة» امس مصادر مسؤولة في الحزب الاشتراكي اليمني في محافظة عدن ان قيادة الحزب في المحافظة ستعقد اليوم الاربعاء «اجتماعاً طارئاً» لدرس نتائج اللقاء الاخير الذي رأسه الفريق علي عبدالله صالح، رئيس مجلس الرئاسة الامين العام للمؤتمر الشعبي العام، وضم السيد سالم صالح محمد، عضو مجلس الرئاسة الامين العام المساعد للحزب الاشتراكي، والشيخ عبدالله حسين بن الاحمر، رئيس مجلس النواب رئيس اللجنة التحضيرية العليا للتجمع اليمني للاصلاح. ومعلوم ان هذا اللقاء بحث في الصعوبات التي تواجه العلاقة بين احزاب الائتلاف الحكومي.

واشارت المصادر الى ان «قيادة الاشتراكي في عدن تجد صعوبة في التعامل مع التجمع اليمني للاصلاح والذي يراسه في المحافظة الشيخ عبدالرب جابر، خصوصاً ان الاخير اتهم الاشتراكي بتزوير نتائج الانتخابات الاشتراعية التي جرت في ٢٧ نيسان (ابريل) الماضي. ومعلوم ان مرشحي الاشتراكي فازوا في كل الدوائر الانتخابية الـ ١١ في المحافظة.

وكان الشيخ جابر خسر في الدائرة ٢٢ في مدينة كريتر امام مرشح الاشتراكي محمد علي غماية رئيس البنك الاهلي اليمني في عدن.

وتشير معلومات موثوق بها الى ان قيادة الاشتراكي في عدن ستوجه في اجتماع اليوم نقداً للقيادة المركزية للحزب في صنعاء (المكتب السياسي) لقبولها مشروع التعديلات الدستورية من دون عرضه للمناقشة على الجماهيرية.

وقال السيد صالح شائف حسين المسؤول الاول للاشتراكي في محافظة عدن ان «اجتماع قيادة الحزب (اليوم) يكتسب اهمية كبيرة كونه ياتي في ظل تصاعد التحضيرات الجارية لانعقاد المؤتمر العام الرابع للحزب والمحدد في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل، وكذلك في ضوء ما افرزته الانتخابات الاشتراعية الاخيرة من نتائج ودروس في اشارة الى صعود تجمع الاصلاح من المعارضة الى المشاركة في السلطة. واضاف ان «غالبية اعضاء الاشتراكي في المحافظة يرون ان قضية التعديلات الدستورية هي الورقة التي ترجح بقاء الحزب قوياً في السلطة».

الى ذلك، قال الدكتور محمد حيدرة مسدوس نائب رئيس الوزراء عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي ان «المؤتمر العام الرابع للحزب وحده الذي سيقبل، او يرفض، التوحيد او الدمج مع المؤتمر الشعبي العام».



التعديلات الدستورية في اليمن:

المنافسة على الرئاسة بين اثنين على الأقل

□ صنعاء –
من عبدالرحمن الحيدري:

■ عرض مجلس النواب اليمني في جلسته المنعقدة امس التعديلات الدستورية في ضوء المذكرة المقدمة اليه والتي تتضمن الأسباب الداعية الى تعديل مواد دستور الجمهورية اليمنية. ووقع المذكرة ١٢٨ نائباً، وتشدد التعديلات على انتخاب رئيس الجمهورية من الشعب على ان تكون المنافسة بين شخصين على الأقل.

ولدى بحث المجلس في المذكرة، اكد الاعضاء اهمية التعديلات «في هذا الظرف الحرج الذي تمر به البلاد». وصرح السيد علي ابو حليقة، رئيس اللجنة الدستورية في المجلس لـ «الحياة» بأن اللجنة الدستورية عقدت اكثر من اربعة اجتماعات، وستعقد اليوم اجتماعاً ستكرسه للتعديلات لكي تسير وفق الأسس التي نصَ عليها الدستور. وقال: «ان المجلس سيقرها من حيث المبدأ في اجتماع الغد (اليوم) ليكون الاقرار باغلبية الاعضاء».

واضاف: «نامل بأن تكون النقاشات فاعلة والحوارات ناضجة لكي نصل الى صيغة مشتركة للتعديل تناقش بعد ٦٠ يوماً من اقرارها حسب الدستور».

ورداً على سؤال عن اقرار التعديلات دفعة واحدة أم مادة مادة، قال ابو حليقة: «سيتم ذلك حسب اللوائح المتبعة في المجلس، والاعضاء هم اصحاب الشأن ومن حقهم اتخاذ ما يرونه مناسباً». وبالنسبة الى رئاسة الدولة، يشير التعديل المتعلق بهذه المسألة الى ان «انتخاب رئيس الجمهورية يتم من قبل الشعب في انتخابات تنافسية على ان تقدم الترشيحات الى رئيس مجلس النواب، وان تفحص للتأكد من انطباق الشروط الدستورية على المرشحين من قبل هيئة رئاسة المجلس. ثم تعرض اسماء المرشحين الذين تتوافر فيهم الشروط على اعضاء مجلس النواب لتزكيتهم. ويعتبر مرشحاً لمنصب رئيس الجمهورية من يحصل على تزكية نسبة عشرة في المئة من عدد اعضاء مجلس النواب (...) ولضمان ان تكون الانتخابات تنافسية، يكون مجلس النواب ملزماً ان يزكّي لمنصب رئيس الجمهورية شخصين على الأقل تمهيداً لعرض المرشحين على الشعب في انتخابات تنافسية».

واقترحت التعديلات ايضاً «انشاء مجلس استشاري من ذوي الخبرات والكفاءات المتخصصة لتوسيع قاعدة المشاركة في الرأي وتنظيم الاستفادة من الكفاءات والخبرات الوطنية». ويبين القانون الأحكام المتعلقة بذلك... ولم ترد في التعديلات مادة بانشاء مجلس للشورى.



إعداداً للانتخابات التكميلية في 3 دوائر يمنية

بدء مناقشة التعديلات الدستورية اليوم

صنعاء: من حمود منصر

استمع مجلس النواب اليمني امس الى مذكرة قدمها 130 عضواً، تتضمن مشروع التعديلات الدستورية المقترحة، بعد ان اتفقت عليه احزاب الائتلاف الثلاثي الحاكم (المؤتمر الشعبي العام، والحزب الاشتراكي، والتجمع اليمني للاصلاح)، في اطار صفقة متبادلة لاقرار بيان حكومة المهندس حيدر ابو بكر العطاس، ومنحها الثقة البرلمانية.

وقرر الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر - رئيس المجلس - البدء في مناقشتها اعتباراً من اليوم - بناء على طلب 60 عضوا - وسط تصور عام بان معظم الافكار السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدستور السابق كانت مختلفة كثيرا عن تلك التي تسود في الظروف الراهنة، كما ان الدستور الذي استفتي عليه الشعب في شهر ابريل (نيسان) عام 1991، كان مجرد وثيقة توفيقية، تضمنت الاتجاهات العامة التي كانت سائدة في شطري اليمن قبل الوحدة.

وجاء في نص الوثيقة انها تستند الى «تعهد مجلس الرئاسة - قبل الاستفتاء على الدستور - بان يعرض على مجلس النواب المنتخب - في بداية اجتماعاته - ما يكون قد طرح من ملاحظات على الدستور».

واضاف انه بعد ان «اصبح مجلس النواب المنتخب وفقا للدستور قائما، فإن ذلك يضع مجلس الرئاسة ومجلس النواب امام مسؤوليتهما للوفاء بما سبق الالتزام به للشعب».

واكدت المذكرة اهمية عرض المسائل التي ينصب عليها طلب التعديل «سواء باعادة صياغة المادة الدستورية او الاضافة اليها، او الحذف منها او الغائها، او اضافة احكام جديدة الى بعض فصول الدستور وابوابه، مع توضيح الدعاوى الموجبة لطلب التعديل في كل مسالة من المسائل المدرجة في طلب التعديل وذلك حسب تسلسل ابواب الدستور وفصوله، بدءا بالاسس السياسية للدولة، حيث اكد طلب التعديل على ان يتم تاكيد انتماء الدولة للعروبة والاسلام، وتاكيد انتماء الشعب اليمني الى الامة الاسلامية، الى جانب كونه جزءاً من الامة العربية، انطلاقا من المادة الاولى في الدستور.

وتضمن المشروع تعديل المادة الثالثة، لتوضيح الاساس الذي تستمد منه التشريعات، فقال ان «الشريعة الاسلامية هي مصدر جميع التشريعات»، بدلا من «المصدر الرئيسي»، وايضا اضافة مادة الى هذا الفصل، تبين او تحدد هوية النظام السياسي للدولة، في ضوء الخيار الديمقراطي والتعددية الحزبية، الى جانب مبدأ التداول السلمي للسلطة، باعتبارهما من الثوابت الوطنية، التي يلزم تاكيدها في الدستور. وركزت المذكرة في الفصل الثاني والخاص بـ «الأسس الاقتصادية» - على تعديل صياغة المادة السادسة من الدستور، بما يحقق الوضوح في التوجه الاقتصادي للدولة اليمنية، لتكون سياستها الاقتصادية قائمة على اساس «حرية النشاط الاقتصادي»، اضافة الى اقتراح عدد آخر من المواد بشان حماية الملكية العامة وحرمتها، وحظر مصادرة الاموال، او تقييد المصادرة الخاصة.

كما تطرقت الى اقتراح عدد من التعديلات في الفصل الثالث الخاص بالأسس الاجتماعية والثقافية، والرابع بشان «أسس الدفاع الوطني».

وتناول الباب الثاني من الدستور المتعلق بحقوق وواجبات المواطنين الاساسية تأكيد ان جميع المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات العامة، ولا يجوز للدولة ان تفرق او تميز في الحقوق الانسانية

بسبب الجنس او اللون او الاصل أو اللغة، او المهنة او المركز الاجتماعي او الدين.

وتمحورت معظم الايضاحات الواردة في مذكرة طلب التعديل حول الباب الثالث من الدستور، الخاص بتنظيم سلطات الدولة، حيث قسمتها الى ثلاثة فصول، هي: السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية. وتضمنت السلطة التنفيذية 3 فروع هي: الرئاسة، ومجلس الوزراء واجهزة السلطة المحلية.

وكان هذا الباب محورا للجدل السياسي القائم حاليا، وأهم اتجاهاته هي اعادة تنظيم رئاسة الدولة والسلطة المحلية، والسلطة القضائية، بما يكفل الفصل بين السلطات ويلغي مجلس الرئاسة، ويستبدل به رئيسا للجمهورية ونائبا للرئيس، مع تبيان طريقة انتخابه، اضافة الى تنظيم السلطة المحلية.

وقد اخضع اتفاق احزاب الائتلاف هذه المحاور لضرورة التغيير التي تفرضها المرحلة الراهنة، واتفق على اتجاهاتها العامة، وترك تفاصيل النصوص التنظيمية والدستورية للبرلمان.

وعلى صعيد آخر اقر مجلس النواب امس تكليف اللجنة العليا للانتخابات بالاعداد لانتخابات تكميلية في ثلاث دوائر انتخابية هي الدائرة 192 في منطقة الزهرة بالحديدة، التي أجل فيها الانتخاب يوم 27 ابريل (نيسان) بسبب مقتل احد المرشحين، وكذا الدائرة 85 في مدينة إب، بسبب وفاة النائب المنتخب في هذه الدائرة محمد علي الربادي ـ قبل نحو 3 اسابيع ـ وفي الدائرة 252 في منطقة خولان في محافظة صنعاء، لعدم تمكن القضاء من البت في الطعون الانتخابية المقدمة فيها، حيث كان قد فاز فيها نائب من حزب البعث، طعن في صحة فوزه مرشح المؤتمر الشعبي العام.



المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

التاريخ : 5 اغسطس 1993

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اكتشاف حقول نفط وغاز جديدة في اليمن

صنعاء: من حمود منصر

اكد المهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء اليمني انه سيعلن رسميا خلال الشهر المقبل عن اكتشافين نفطيين جديدين في بلاده.

وقال في مؤتمر صحافي عقده امس بمقر الحكومة في صنعاء ان شركة «توتال» الفرنسية اكتشفت حقلاً نفطياً في منطقة جنة، واخر للغاز، وحقلا ثالثاً في منطقة شرق شبوه.

واشار الى ان «توتال» التي كانت قررت الانسحاب وبدات تناقش مع الحكومة اجراءات الانسحاب، اكتشفت حقلا نفطيا في شرق محافظة شبوه غرب منطقة امتياز شركة كنيديان اوكسي، وحقل غاز في منطقة جنة، وآخر نفطياً في نفس المنطقة، والحقل الاخير يحوي على سائل نفطي «نفط خفيف جدا». واوضح ان الاكتشافات الاخيرة اكدت ان لدى اليمن احتياطياً نفطياً جيداً، وايضا كميات كبيرة من الغاز وقال انه سيتم بدء استثمار الحقول الجديدة خلال العام المقبل 1994.

وعن استثمار الغاز كشف العطاس النقاب عن وجود مباحثات بين الحكومة اليمنية وكل من شركتي «اكسون» و«هنت» الامريكية للاتفاق على استثمار حقول الغاز التي اكتشفتها شركة هنت في منطقة مارب. وقال ان هناك شركات اخرى لم يذكر اسمها عبرت عن رغبتها في الاستثمار في مجال الغاز اليمني. واعرب عن امله في ان تتقدم المباحثات مع هذه الشركات لتحديد الاحتياطي المكتشف، والحاجة المحلية للغاز على ان يتم استثمار الفائض وتصديره. واشار الى ان اليمن بصدد وضع خطة لتقدير حاجتها المحلية من الغاز المكتشف لمدة 40 عاما، وتصدير الفائض.

واكد بان الحكومة اليمنية تعطي قضية استثمار الغاز المكتشف اهمية كبيرة، والتركيز على الاستخدام المحلي له في المراحل الاولى في مجال انتاج الطاقة الكهربائية وتشغيل المصانع، واستخدامه ايضا كمدخل لانتاج بعض الصناعات، كانتاج سماد «اليوريا». واشار الى ان اليمن انتج خلال عام 1992 كميات من النفط بقيمة 600 مليون دولار، للحكومة النصف منها الا ان نسبة 58 في المائة من حصة الحكومة اليمنية تم استهلاكها محليا حيث يصل حجم الاستهلاك اليومي لليمن من النفط نحو 55 الف برميل. وقال العطاس ان دخل النفط الذي تم تصديره من حصة الحكومة اليمنية خلال عام 1992 بلغ 223 مليون دولار. وعن توجهات الحكومة الائتلافية الجديدة لاستقطاب الرأسمال اليمني المهاجر، وكذا العربي والعالمي للاستثمار في اليمن اكد العطاس بان حكومته ستبذل جهودها لاستقطاب الراسمال اليمني المهاجر، والراسمال العربي والاجنبي للاستثمار في ضوء الامتيازات التي يوفرها قانون الاستثمار اليمني الذي صدر عام 1991.

واعرب عن ثقته بان الراسمال اليمني المهاجر يمتلك القدرة على الاسهام بشكل كبير في انجاز الكثير من المهمات الاستثمارية والانمائية التي يطمح اليمن لتحقيقها خلال الفترة المقبلة.

وكانت انباء صحافية في عدن قد ذكرت ان اليمن يدرس عروضا غربية لانتاج الغاز الطبيعي وبناء مصنع لتسييل الغاز الطبيعي في اطار خطط التنمية وذلك بتكلفة خمسة مليارات دولار. وذكر ان اربع شركات تتنافس في هذا المجال هي شركات «اكسون» و«هنت اويل» و«شيفرون» الامريكية و«توتال» الفرنسية وذلك للحصول على حق استغلال احتياطي الغاز اليمني في حقول مارب. من جانبه اكد صالح ابو بكر بن حسينون وزير النفط اليمني اخيراً ان عدد الشركات النفطية العاملة في اليمن حتى الآن بلغ 26 شركة، وهناك ثلاث شركات اخرى لم تبدأ العمل بعد لعدم تصديق الاتفاقيات الموقعة معها.



المنطقة الحرة مشروع على الورق والتصريحات لم تنفذ

العدنيون يترقبون وصول الجمل ولا يرون في النهاية سوى أذنه

عدن: من علي فارع الشيباني

رغم شهرتهم بانهم مسالمون، الى جانب تميزهم بالتعليم والخبرات الادارية، فإن ابناء عدن يشعرون انهم تعرضوا للظلم، ويعيشون حالة بؤس لا يحسدون عليها منذ استقل جنوب اليمن عن بريطانيا عام 1967. وهم انتظروا الفرج لاحقا فتحققت الوحدة بين شطري اليمن عام 1990، وقالوا «انفرجت»، وتخلوا عن تكرار المثل العدني الشهير «ما شفت من الجمل الا اذنه». ولما كان معظم ابناء عدن من موظفي الحكومة، وليس لهم أي دخل آخر، بداوا يعانون صعوبات معيشية نتيجة عدم حصولهم على رواتبهم الشهرية في مواعيدها بانتظام، بسبب المركزية الشديدة والبيروقراطية، فعاد حديث الجمل واذنه الى «المقايل» والمقاهي، وحتى الى اماكن العمل في المرافق الحكومية.

انحسر الحديث المليء بالحذر والترقب المتشائم، عندما وصل الى مسامع العدنيين ان مدينتهم ستصبح منطقة حرة، وقفزت الى اذهانهم صورتها التاريخية، عندما كانت مزدهرة قبل الاستقلال، فعدن تتمتع بموقع جغرافي استراتيجي، وميناؤها عميق وصالح لاستقبال السفن الكبيرة، اضافة الى انها جذابة للسياح والمسافرين، ويؤكد ابناؤها انها يمكن ان تكون «هونج كونج الشرق الاوسط».

وهكذا عاد الحلم يداعب الجفون العدنية، وتخيل الكثيرون منهم الفرص التي يمكن ان تاتي بها المنطقة الحرة، وبدأ آخرون يتحينون الظروف للإحالة الى التقاعد مبكرا، على امل الحصول على عمل في احدى الشركات الاستثمارية المرتقبة، وخاصة اولئك الذين يجيدون اللغات الاجنبية وخاصة الانجليزية.

وكلما ارتفع مستوى الطموح، وازدادت المناقشات حرارة، كانت ضربات سياط خيبة الأمل اكثر ايلاما. فقد تدفق طوفان من السيول في اواخر الشتاء الماضي، وفقد كثير من العدنيين مساكنهم، واصبحوا لاجئين في مدينتهم، وتراكمت النفايات في الشوارع مرتعا للحشرات والحيوانات الضالة، وانقطعت خدمات المياه والهاتف والتيار الكهربائي، وعاش الناس في جحيم من الحرارة والرطوبة.

وبدأ الشك يعود الى نفوس العدنيين مرة اخرى، وتناثرت في المجالس تساؤلات عديدة، كيف يبني المستثمرون مشروعات صناعية على قاعدة من الطين اللزج؟ وكيف يحدث رواج اقتصادي في بلد يفتقر الى الاصلاح، ويعيش على «صدقة الحكومة»؟ وهكذا لا تزال اذن الجمل تظهر وتغيب دون ان يتقدم خفه خطوة واحدة الى الامام. وبينما يحافظ ابناء عدن على الأمل، لأنه جزء من الحياة، ما زالت الاستثمارات والمشروعات والتنمية كلها في علم الغيب.. والله أعلم متى يصل الجمل، او ان اذنه ستظل بعيدة في الافق.

البرلمان اليمني يقر مبدأ التعديلات الدستورية

العطاس: الميزانية مصدر الوباء وعملية دمج الجيش مستمرة

صنعاء: من حمود منصر

قال المهندس حيدر ابو بكر العطاس - رئيس الوزراء اليمني - ان الحكومة الائتلافية التي يتراسها تقوم على التنوع، وتشكل رؤية مشتركة واتفاقا بين كل من المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني والتجمع اليمني للاصلاح «مما يعتبر انتصارا كبيرا لليمن».

وتطرق - في مؤتمر صحافي عقده أمس - الى العلاقة بين المشكلة الاقتصادية وقضية الأمن، فقال ان اكبر المشكلات هي تببير ميزانية القوات المسلحة والأمن، واضاف «بدأنا بمعالجتها، وسنستمر في السيطرة عليها، لأن ميزانية الدولة هي مصدر الوباء، ومصدر التضخم النقدي بسبب العجز الكبير في الميزانية العامة للدولة، لأن كل شيء مطلوب من الدولة، وهذا غير ممكن».

وجدد رئيس الوزراء التاكيد بان مسالة دمج القوات المسلحة والأمن تسير بخطى حثيثة. وقال «لا ينبغي القول انه لم يتم دمج الجيش، أو التساؤل: لماذا لا يتم دمج الجيش؟ وانما لماذا لا يتم استكمال دمج الجيش؟»، واضاف انه «سيتم استكمال توحيد النظم الادارية والفنية والقانونية والمالية للجيش خلال الاشهر المقبلة، لأن الجيش من الناحية الميدانية والعملية موحد، وهو جيش الجمهورية اليمنية».

التتمة .... ص 4

العطاس

وأكد العطاس ان أولويات عمل الحكومة تنحصر في 3 دوائر رئيسية، هي دائرة الأمن، باعتبار الأمن مفتاح الاستقرار والتطور والتنمية، ودائرة الاقتصاد، ودائرة الادارة، وشدد على «حاجة اليمن الى اصلاحات اقتصادية، لتحريك كل طاقات وقدرات المجتمع، وتطوير القاعدة الانتاجية».

وأشار الى ان الاولوية المهمة لتحقيق ذلك هي «التحرر من العقد التي تحكمت منذ ما قبل الوحدة، وربطت بشكل غير موضوعي بين القرار السياسي والقرار الاقتصادي، مما ادى الى تعطيل القرار الاقتصادي بسبب خلفيات القرار السياسي».

وتعرض لقضيتي التضخم الوظيفي في اجهزة الدولة والقطاع العام، والتضخم النقدي، الذي ادى الى انفلات الاسعار في البلاد، واوضح ان معالجتهما ستكون من خلال 3 اتجاهات محورية، هي تنفيذ قانون التقاعد بالنسبة لكل من بلغ السن القانونية، وشراء الحكومة سنوات الخدمة من بعض العاملين بها وتشجيعهم على الالتحاق بالقطاع الخاص، ووقف التعيينات الحكومية بصفة مؤقتة، وشغل اي مناصب شاغرة بالفائض الموجود حاليا.

وعلى صعيد التعديلات الدستورية أقر مجلس النواب اليمني أمس وثيقة طلب التعديلات الدستورية من حيث المبدأ، على ان تقوم اللجان المتخصصة والكتل البرلمانية بدراستها، ويقدم النواب مقترحاتهم بشأنها الى هيئة رئاسة مجلس النواب خلال 60 يوما، لمناقشتها بصورة كلية - تمهيدا لتعديل الدستور - اعتبارا من يوم 5 اكتوبر (تشرين الاول) المقبل.



المصدر : الشرق القطرية
التاريخ : ٥ / ٨ / ١٩٩٣
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حيدر العطاس رئيس وزراء اليمن:

لجنة الحدود مع السعودية تجتمع قريبا ولن نسمح بتهجير اليهود

صنعاء - محمد العريقي:

اكد المهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء اليمني ان اللجنة المشتركة لبحث مسألة الحدود بين اليمن والسعودية ستجتمع قريبا وقال ان موضوع الحدود ياتي في مقدمة اهتمامات البلدين مشيرا إلى ان صنعاء تبذل كل جهدها لتطوير علاقاتها مع الدول العربية دون استثناء ونفى العطاس - في مؤتمر صحفي امس - ان تكون بلاده قد سمحت لليهود اليمنيين بالسفر إلى اسرائيل مؤكدا ان بلاده تكفل لجميع مواطنيها السفر إلى الخارج.

وردا على سؤال «للشرق» حول علاقة اليمن بالبنك الدولي وصندوق النقد قال العطاس ان صنعاء تحاول الاستفادة من الفرص المتاحة في هذه المؤسسات الدولية الاقتصادية سواء للحصول على المساعدات الاقتصادية او الفنية لتحقيق التنمية واهدافها وقال ان اليمن حصل على مليار دولار تقريبا كقروض طويلة الاجل من البنك الدولي منذ بدء التعاون مع البنك في الستينات.

وفي رده على سؤال اخر لـ «الشرق» قال العطاس انه سيتم في القريب العاجل الاعلان عن اكتشافات مشجعة للغاز والنفط في عدة مناطق باليمن وخاصة في مارب وشبوه وحضرموت.

واضاف العطاس ان الحكومة اليمنية الحالية وضعت ضمن اهدافها الاساسية معالجة الخلل الاقتصادي وتثبيت الامن وتحسين الاداء في مرافق الحكومة.



العطاس: الفرصة مواتية لتنفيذ برنامج الحكومة

مجلس النواب يوافق مبدئياً على تعديل الدستور اليمني

□ صنعاء - من فيصل مكرم:
□ عدن - من اقبال علي عبدالله:

■ وافق مجلس النواب اليمني امس من حيث المبدأ على طلب الاحزاب الرئيسية المؤتلفة في الحكم (المؤتمر والاشتراكي والاصلاح) والمتعلق بإدخال تعديلات على الدستور الحالي. وفي ضوء تلك الموافقة المبدئية سيطرح مشروع التعديلات على البرلمان بعد ٦٠ يوماً لمناقشته حسب النص الدستوري.

من جهة اخرى عقد امس رئيس مجلس الوزراء اليمني المهندس حيدر ابو بكر العطاس مؤتمراً صحافياً قال فيه ان بيان الحكومة الذي نالت على اساسه ثقة البرلمان «استوعب معظم الاتجاهات الواردة في برنامج البناء الوطني والاصلاح الذي كانت الحكومة الانتقالية السابقة أعدته وفشلت في تنفيذه».

وأكد ان «برنامج الاصلاح سيظل وثيقة مهمة تستفيد منها الحكومة في تنفيذ المهمات الواردة فيه والتي شكلت مع بيان الحكومة قواعد مشتركة تعتبرها الحكومة دليلاً لها في الاضطلاع بمهمات المستقبل». وقال ان «فشل برنامج الاصلاح كان نتيجة للخلط السياسي بين قضايا عديدة وفي مختلف المجالات، لكن الفرصة مواتية الآن لتنفيذ كل برامج الحكومة الائتلافية الجديدة».

وفي ما يتعلق بموقف حكومته من نتائج التعديلات الدستورية في حال أقرها البرلمان وما اذا كان بقاء الحكومة مرتبطاً بهذه التعديلات قال العطاس: «الانتخابات البرلمانية تمت وقامت على اثرها حكومة ائتلاف وطني من الاحزاب الثلاثة الرئيسية التي افرزتها الانتخابات وعلى اسس اتفق عليها بين هذه الاحزاب على ان يكون هناك برنامج للحكومة الائتلافية وان تنجز التعديلات الدستورية، وان يكون هناك برنامج اعلامي وقواعد عمل مشتركة للائتلاف».

ورداً على سؤال آخر في شأن مدى القدرة على تحييد القوات المسلحة عن العمل الحزبي والاسباب التي عرقلت دمج القوات المسلحة في السنوات الثلاث الماضية وارتباط وضع المؤسسة العسكرية باولويات الحكومة في ضوء الاستقالة المعللة التي قدمها العميد عبدالله البشيري رئيس هيئة الاركان العامة للقوات المسلحة اليمنية، قال العطاس: «ان قانون الاحزاب سيطبق على القوات المسلحة وعلى كل المستويات السياسية في اليمن وهو ينص على ان تكون القوات المسلحة في منأى عن الحزبية أفراداً ووحدات. وفي ما يتعلق باستقالة رئيس اركان القوات المسلحة أؤكد ان الحكومة لم تقف امامها حتى الآن بشكل رسمي لكنها من المسائل التي ستعالج في اطار الائتلاف الحاكم كغيرها من القضايا».

وعن آخر المعلومات عن الفارّين من سجن المنصورة في عدن والمتهمين بتفجيرات عدن العام الماضي قال: «هؤلاء هربوا فعلاً وباتوا لدى شخصيات معروفة. ثم لاذوا بالفرار عندما دهم رجال الامن مكان وجودهم وهم الآن في منطقة معروفة وقوات الشرطة تلاحقهم ونامل في القبض عليهم وتقديمهم الى المحاكمة قريباً».

وفي عدن علم من مسؤول أمني في محافظة حضرموت (٦٢٠ كيلومتراً شرق عدن) ان: «التحقيقات التي اجريت مع المتهمين الاثنين بقتل ضابطين وجندي من افراد لواء تيسير التابع لقوات الجيش المرابطة في منطقة الخشعة بحضرموت في ايار (مايو) الماضي كشفت انتماءها الى تنظيم الجهاد الاسلامي في اليمن».

واضاف المسؤول الذي طلب عدم ذكر اسمه امس لـ «الحياة» في اتصال هاتفي من عدن بأن: «المتهمين وهما صالح عمر احمد الجرو وسفيان مساعد كعوات بلحارث اصطدما بحاجز تفتيش للقوات المسلحة عند نقطة الخشعة وذلك بعد كشف محتويات السيارة التي كانت تقلهما الى حضرموت، اذ تبيّن ان فيها كميات كبيرة من الاسلحة والمتفجرات مغطاة بالكتب الدينية». واشار الى انه «لدى التحقيق مع المتهمين اعترفا بأن الاسلحة اخذت من منزل يسلم احمد باراسين الملقب بـ «ابو مهدي» وهو امير تنظيم الجهاد في اليمن.



المصدر : المسلمون السعودية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ اغسطس ١٩٩٣

انفراج «الأزمة السياسية» بعد انفراج «أزمة الثقة» فى الحكومة اليمنية:

الاتفاق على صيغة الرئيس ونائبه

صنعاء ـ من حسام حمدان:

□ انفرجت «الازمة السياسية» فى اليمن بعد الاجتماعات المشتركة التى ضمت «الثلاثى» الحاكم وتم الاتفاق فيها على شكل التعديلات الدستورية مما فتح الطريق امام الحكومة الائتلافية لنيل الثقة التى تعذر الحصول عليها على مدى اسبوعين كاملين بعد ان احتدم الخلاف حول هذه التعديلات.

ولم تكن حكومة يمنية قد تعرضت لمنح الثقة أو عدمها مثلما تعرضت حكومة العطاس الحالية، ولم يكن السبب فى ذلك نابعا من المآخذ على برنامج الحكومة بقدر ما كان وراءه بعض المماحكات السياسية التى كان الغرض منها ربط منح الثقة بضرورة تجاوز خلافات معينة حول قضايا سياسية اخرى. ولذلك ما ان اجتمعت اللجنة العاملة والمكتب السياسى والهيئة العليا لكل من الأحزاب الثلاثة «المؤتمر والاشتراكى والاصلاح» على التوالى حتى حدث ما يشبه الانفراج حول منح الثقة للحكومة وهو الامر المتوقع حدوثه فى جلسة الاحد القادم. وتعهد حيدر ابو بكر العطاس فى حال حصول حكومته على الثقة ان تعمل على تحسين المستوى المعيشى للمواطنين، وان الحكومة ستقدم الى مجلس الوزراء برامجها السنوية وميزانيتها لتلك البرامج لمناقشتها واقرارها من قبل نواب الشعب.

وكانت التعديلات الدستورية المقترحة قد اثارت جدلا واسعا وشكلت أول تحد لحكومة الائتلاف كاد يودى بها. ولكن تم تجاوز الازمة بعد اجتماع المستويات العليا للاحزاب الثلاثة وتم الاتفاق على بعض التعديلات الدستورية ومنها الشكل الرئاسى للدولة. وتفيد مصادر «المسلمون» انه قد تم الاتفاق على صيغة الرئيس ونائبه، وان كانت هناك تساؤلات كثيرة منها: هل سيتم انتخاب مجلس رئاسة جديد، ام سيكون هناك عدول عن هذا الامر؟ وكيف ستتم التعديلات فى حالة الانتخاب أو عدم الانتخاب؟

هذه الاسئلة وغيرها سوف تحمل الايام القادمة الاجابة عنها، لكن يظل الثابت ان القيادة اليمنية تسعى من خلال «الديمقراطية التوافقية» الى تجنيب البلاد أية هزات سياسية. من ناحية أكد مجلس النواب اليمنى على ضرورة ترسيخ مفهوم سيادة الشريعة الاسلامية وتنفيذ القرارات والأحكام الشرعية ومحاربة استيراد الخمور وتهريبها الى البلاد والعمل على استكمال توحيد كافة التشريعات وتقديم مشاريع القوانين الخاصة بها الى المجلس لاتخاذ الاجراءات الدستورية. جاء ذلك خلال الجلسة التى حصلت خلالها الحكومة اليمنية على الثقة بأغلبية أعضاء مجلس النواب

عبد الله الاحمر

واشار تعقيب اللجنة الى مسؤولية الدولة عن تطبيق القوانين المنظمة لتشكيل الاحزاب. كما اكد على ضرورة وضع سياسة اعلامية واحدة تكفل تحقيق الهوية الوطنية وترسيخ الديموقراطية وتعميق القيم الاسلامية فى المجتمع اليمنى■



وساطة أخيرة قبل استخدام القوة

الجيش اليمني يحاصر قرية تختبئ فيها عناصر «الجهاد»

لندن: من لطفي شطارة

أكدت مصادر أمنية يمنية أنها امهلت احد مشايخ قرية مراد في محافظة مارب فترة يومين لتسليم المتهمين الستة من عناصر تنظيم «الجهاد» الذين تمكنوا من الفرار من سجن المنصورة المركزي في عدن الشهر الماضي، ملوحة باستخدام القوة بعد انقضاء هذا الموعد.

وذكرت المصادر ان وحدات من الجيش وقوات الأمن تحاصر الجبل منذ أكثر من ثلاثة ايام في ضوء معلومات مؤكدة حصلت عليها عن وجود الفارين هناك، وقالت ان وحدات الأمن وجهت إنذارات متتالية لأحد مشايخ القرية في ظل استمرار الوساطات للحوار معه عن طريق رجال القبائل لحل القضية ودياً وفقاً للأعراف المعمول بها.

وقالت المصادر ان اوامر عليا، لم تحددها، قد صدرت باعتقال الفارين الستة بأي صورة كانت حتى لو تطلب الأمر استخدام القوة.

وكشفت معلومات ترددت امس ان مشايخ محافظة مارب ناشدوا قيادة وزارة الداخلية والأمن ضبط النفس والتروي حتى تستنفد جهودهم في اقناع اعضاء «الجهاد» من تسليم انفسهم دون سفك دماء، وتعهدوا بحل القضية دون حدوث مصادمات بين رجال القبائل وقوات الأمن والجيش. وتحاول الأجهزة الأمنية بسط سيادة الدولة والقانون وملاحقة المجرمين بعد ان شهدت اليمن خلال العامين الماضيين فوضى داخلية ادت الى تدهور الأوضاع الامنية وانتشرت فيها سلسلة من محاولات الاغتيالات للشخصيات السياسية.

وأضافت المعلومات ان حساسية الموقف بين رجال القبائل، الذين يعتبرون ان من يلجأ اليهم هو في أمان، وبين أفراد الأمن تحول دون استخدام القوة لاعتقال الستة المتهمين بتفجيرات فنادق عدن ومحاولة اغتيال سياسيين في الحزب الاشتراكي اليمني.

وتشير آخر المعلومات الى ان القبائل طرحت خيارين على الشيخ الذي يحمي الفارين، وهي ان يسلم المتهمون انفسهم لقوات الأمن مع ضمان خضوعهم لمحاكمة علنية وعادلة، أو العودة من حيث اتو (محافظة أبين) التي فروا اليها مباشرة من السجن لتجنيب محافظة مارب اي مصادمات مع رجال الجيش.

وتوقعت مصادر في الأمن ان تشهد الساعات الـ 48 المقبلة نهاية للأزمة المتفجرة داخل اجهزة الأمن في محافظة عدن بسبب هروب المتهمين الستة من أكثر السجون اليمنية تحصيناً. وكان الحادث تسبب في بدء تحقيقات مع عدد من ضباط الأمن في المحافظة يشتبه في تورطهم بتدبير عملية الهروب.

وأكد وزير الداخلية في حي المتوكل امس ان التحقيقات ستكشف تورط عدد من العسكريين في تسهيل فرار اعضاء «الجهاد».

وكان وزير الداخلية قد تعهد بملاحقة الفارين الستة والقبض عليهم وتقديمهم للمحاكمة بتهمة ارتكاب حوادث التفجيرات في عدن، بالاضافة الى الفرار من السجن واقلاق الأمن العام.

وذكرت مصادر أمنية لـ«الشرق الأوسط» ان جمال النهدي، الرجل القوي في تنظيم «جهاد» اليمن هو من بين الموجودين لدى الشيخ في مارب.

ويذكر ان حوالي 34 عضواً من المنتمين لـ«الجهاد» يواجهون تهماً بانشاء تنظيم سياسي محظور والتدبير لقلب نظام الحكم في اليمن وتبقى حوالي 28 منهم في سجن المنصورة بعد أن تمكن ستة من الفرار.

واستبعدت المصادر نفسها اجراء محاكمة كانت قد تقررت نهاية اغسطس (آب) الحالي لعناصر «الجهاد» بسبب ما ترتب بعد عملية الهروب التي ستضيف تهماً جديدة للفارين.

راجع .... ص 5



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ١ اغسطس ١٩٩٣

شيخ قبلي قبل حمايتهم في قرية مراد؟

توتر في محافظة مأرب اليمنية بعدما تأكد وجود الفارّين فيها

□ عدن – من إقبال علي عبدالله:

■ افادت انباء من محافظة مارب اليمنية الواقعة على بعد ٢٠٠ كيلومتر شرق صنعاء ان المتهمين الذين فروا من سجن عدن منتصف الشهر الماضي استطاعوا الخروج من قرية مراد احدى قرى المحافظة على رغم الحصار الذي فرضته قوات من الجيش والامن عليها.

لكن مصادر امنية موثوق بها اكدت لـ «الحياة» في اتصال هاتفي اجري من عدن مساء امس ان «المتهمين الستة المنتمين الى «الجهاد الاسلامي» جمال نجيب النهدي ووهيب ناصر وابو بكر خيري (ليبي الجنسية) ومهدي عوض وكمال عمر عبدالله وعادل محمد حسين ما زالوا في مارب وفي قرية مراد تحديداً عند احد مشايخ قبائل المحافظة الذي رفض تسليمهم الى قوات الامن والجيش».

واشارت هذه المصادر الى «توتر يسود المحافظة والقرية المحاصرة، اذ بدأت القبائل هناك تتدخل لدى السلطات العليا في وزارتي الدفاع والداخلية ومجلسي الرئاسة والوزراء بهدف معالجة الموقف بحكمة وترو كون المشكلة جاءت الى مارب ولم تكن فيها». وكشفت هذه المصادر ان «رجال القبائل وبعد حوار مع الشيخ الذي لجأ اليه المتهمون اعطوا الفارّين الستة خيارين يقضي الاول بتسليم انفسهم الى سلطات الامن مع ضمان اجراء محاكمة علنية ومحايدة لهم والثاني العودة من حيث اتوا وعدم توريط المحافظة في صدامات مع رجال الامن والجيش هم في غنى عنها».

وذكر مسؤول في وزارة الداخلية، طلب عدم ذكر اسمه، ان «وزير الداخلية السيد يحيي المتوكل الذي يولي القضية اهتماماً كبيراً اعطى اوامره باعتقال المتهمين باي شكل من الاشكال من دون الدخول في اخذ او رد أو الخضوع لابتزاز من القبائل وذلك تعزيزاً لهيبة النظام والقانون».

واضاف «ان التعليمات صدرت ايضاً بمحاكمة المتهمين فور القبض عليهم بتهم الانتماء الى تنظيم الجهاد الاسلامي في اليمن وارتكاب اعمال ارهابية اضرت بأمن الوطن والمواطنين واساءت الى سمعة اليمن لدى السياح والمستثمرين الاجانب الى جانب توجيه تهمة الهروب من السجن».

وتوقع المسؤول الامني «القاء القبض عليهم في غضون يومين نظرا

التتمة في الصفحة (٤

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٦ أغسطس ١٩٩٣

توتر في محافظة مأرب اليمنية

تتمة الصفحة الاولى

الى حساسية الموقف مع رجال القبائل».

وعلم ان عدداً من الشخصيات الحزبية والاجتماعية والدينية في مارب ناشد اول من امس افراد الامن والجيش الذين يحاصرون القرية بممارسة ضبط النفس وعدم التسرع في استخدام القوة تفادياً لصدامات محتملة مع رجال القبائل الذين يحرسون المتهمين بحجة انهم «قدموا للاحتماء بهم وهو امر له معنى كبير لدى القبائل اليمنية». واكدت هذه الشخصيات ان «عملية تسليم الستة ستتم من دون اراقة دماء».



المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ أغسطس ١٩٩٢

العطاس أول الفائزين من الحلول التوفيقية في اليمن

توحيد القوات المسلحة القضية الأخطر والجهود تتوالى لتفادي اختلال التوازنات

لندن: من عبد الله حموده

وضع حصول الحكومة اليمنية على ثقة مجلس النواب - أول من أمس - حداً لمرحلة من القلق والترقب بشأن الاستقرار السياسي في صنعاء، بعد فترة من المناورات المكثفة لانتزاع افضل الشروط فحصل كل طرف على بعض المكاسب، ولكن اكثر الفائزين حظا كان المهندس حيدر ابو بكر العطاس - رئيس الوزراء - لانه اكد الشرعية البرلمانية لحكومته، واستبعد ضم تقرير اللجنة البرلمانية عن عمل الحكومة في المرحلة المقبلة الى البيان الذي قدمه الى مجلس النواب يوم 4 يوليو (تموز) الماضي، ونجح في ربط شرعية حكومته بشرعية البرلمان، وليس بشرعية استمرار او تغيير الرئاسة.

وكان العطاس قد نجح في شهر مايو (ايار) الماضي - الذي اعقب الانتخابات اليمنية - في التغلب على رأي تيار قوي داخل الحزب الاشتراكي اليمني بالانضمام الى صفوف المعارضة وترك الحكومة، لانه يدرك الفرق بين التأثير الذي يتمتع به حزب في الحكم، والتهديد الذي قد يترتب على وجوده في المعارضة، خاصة بعد ان ظهر «النفوذ القوي» للحزب الاشتراكي في المحافظات الجنوبية والشرقية على الصعيد الشعبي في الانتخابات

وجدير بالذكر ان علي سالم البيض - نائب الرئيس اليمني والامين العام للحزب الاشتراكي - يدعم الى حد كبير الخط الذي يتبناه العطاس، على اساس فهم واضح للبراجماتية في السياسة اليمنية، بينما تعاني عناصر متعددة داخل الحزب من «الهزة» الناتجة عن التحول من «حزب الدولة الحاكم والوحيد» الى احد الاحزاب المشاركة في ائتلاف حاكم، في ظل نظام تعددي برلماني.

ولكن يبدو ان معظم عناصر الحزب الاشتراكي اصبحت الآن تتفهم محاور القوة في السياسة اليمنية، وعلى رأسها الدور المهم الذي يلعبه الرئيس علي عبد الله صالح، والتركيب التقليدي للمجتمع اليمني، وقد ساعدهم ذلك على تكوين قناعة بضرورة استمرار مشاركة الحزب في حكومة برئاسة العطاس - وان لم يرض بعضهم تماما عن ذلك حتى لا يتركوا الساحة خالية تماما للاحزاب الأخرى المنافسة.

التعديلات الدستورية

بينما حصل العطاس على تاييد البرلمان لحكومته، نجح المؤتمر الشعبي العام في انتزاع تاييد الحزب الاشتراكي للتعديلات الدستورية، وانهاء معارضته لها، وضمن التجمع اليمني للاصلاح اعادة صياغة المادة الثالثة من الدستور لتنص على ان «الشريعة الاسلامية مصدر التشريع»، ولكن الاطراف الأخرى رضيت بأن يكون «الاجتهاد» كفول في ما لا يخالفها.

وتمكن الحزب الاشتراكي من تامين النظام الذي يؤيده للادارة المحلية في المواد 117 و118 و119 من مشروع التعديلات الدستورية، من حيث التقسيم الاداري للوحدات المحلية، وتمتعها «بشخصية اعتبارية»، لها برامج وخطط وميزانيات استثمارية، في اطار نظام اللامركزية، على ان يخضع عملها للرقابة «طبقا للقانون».

ويرى الحزب الاشتراكي في التعديلات الدستورية سلاحا ذا حدين، فهي - من ناحية - تكرس مؤسسة الرئاسة وتزيد من قوتها وفعاليتها، وتسهم في تركيز السلطة في يد المؤسسة العسكرية الشمالية، وتعتبر نهاية لنظام القيادة الجماعية، الذي كان احد ملامح الحكم في نظام الشطر الجنوبي سابقا. ولكنها - من ناحية اخرى - تحمل في طياتها بذور نظام الحكم المحلي، وتحدد مدة تولي رئيس الدولة لمنصبه بفترتين فقط، وتكرس نظام التعددية الحزبية والحكم على اساس الاغلبية البرلمانية.

تراث الماضي

وظلت مخاوف الحزب الاشتراكي من تركيز السلطة مصدر معارضته للاصلاحات الدستورية، انطلاقا من تراث الخبرة الماضية في اليمن - وفي دول العالم الثالث الأخرى - الذي يشير الى قدرة مؤسسة الرئاسة على تغيير الاوضاع متى شاءت، بعد ان تنجح في جمع كافة خيوط السلطة في يدها، فتتراجع عن كل ما وعدت به، وتمتنع من اكمال الطريق نحو الاصلاحات الشاملة، التي لا تتعارض مع مصالحها.

وتعرض الحزب لمناورات وضغوط من جانب المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح - خلال الفترة الماضية - اضطرته للتخلي عن المخاوف التي دفعته الى معارضة التعديلات الدستورية، لكي يتفادى التعرض لمخاطر ثلاث أخرى اكبر، من بينها التهديد بعدم منح الثقة للحكومة واقالتها، وتشكيل حكومة جديدة، تتولى احدى قيادات المؤتمر الشعبي العام رئاستها.

وكذلك التهديد باقالة وزير الدفاع العميد هيثم قاسم طاهر، بعد ان بدأت محاولات زعزعة موقفه، بسبب الحديث عن الاستقالة المسببة للعميد عبد الله حسين البشيري، والانتقادات التي تضمنتها لسياسات هيثم، اضافة الى اعادة انتخاب مجلس رئاسة جديد - من 5 اعضاء - مع تقليل تمثيل الحزب الاشتراكي فيه من عضوين (احدهما نائب الرئيس) الى عضو واحد هو علي سالم البيض فقط.

ولاءات متعددة

وكانت اخطر هذه المخاوف الثلاث هي محاولة التلويح باقالة وزير الدفاع، بسبب التاثير الناتج عنها على توحيد القوات المسلحة. ويبرز هذا الخطر في ضوء ما يؤكده عدد

كبير من المراقبين من انه ليس هناك ولاءان شطريان فقط لدى الوحدات العسكرية، وانما ولاءات متعددة، تنذر بانقسامات شديدة اذا ما وقع شقاق. وربما كان ذلك هو نقطة الردع الاساسية التي تمنع الاطراف المختلفة من المغالاة باللعب بهذه الورقة.

وربما كان الخوف من تفجر هذا الخطر هو عنصر الردع الوحيد الذي أدى الى نجاح تجربة الانتخابات اليمنية، التي جرت يوم 27 ابريل (نيسان) الماضي، بعد ان اكدت مصادر رفيعة ـ في احزاب متعددة وفي الحكومة ـ ان حالة الاستنفار العسكرية اثناء الانتخابات لم تكن لاسباب امنية فقط، وانما كانت تنذر بالانفجار ايضاً، ولكن حالت دون ذلك جهود عدد من القيادات التي تحظى باحترام مختلف الاطراف اليمنية، ومن بينها المرحوم محمد علي هيثم ـ رئيس اللجنة الامنية في اللجنة العليا للانتخابات ـ الذي توفي الشهر الماضي، بعد ان شغل منصب التامينات الاجتماعية والعمل لبضعة اسابيع.

وبينما افسح حصول الحكومة على الثقة المجال امام العطاس لمتابعة تنفيذ برنامج الاصلاح السياسي والاقتصادي الذي يعتبره محوراً اساسياً لبناء الدولة اليمنية الحديثة، يتوقع المراقبون ان تبدأ مختلف الاطراف السياسية عملية اعادة ترتيب للاوراق، لتامين استمرار عملية بناء الدولة، وتفادي حصول اي طرف على ميزة من خلال الممارسة على حساب طرف آخر.

ومن غير المتوقع ان تهدأ حدة الجدل السياسي، او تنحسر موجة المساومات في الأمد القريب، لان الجدل والمساومات جزء من طبيعة العملية الديمقراطية ذاتها في اي بلد من العالم، كما ان عملية بناء دولة حديثة ـ من الاساس الى القمة ـ توفر فرصا كثيرة امام اي طرف متيقظ لتحقيق ميزات على حساب الآخرين، وهو امر لا يرغب اي طرف في اليمن ان يكون على حسابه، ويتسلح لتلافيه باليقظة الكاملة.

ووسط ذلك كله تتأكد مقولة ان «اليمنيين يحبون الجدل»، وربما كان ذلك هو الاسلوب الوحيد للوصول الى حلول توفيقية مقبولة من الجميع، بعد ان يقضي الجميع فترة ما على حافة الخطر، في ظل أمن يكفله «توازن الردع»، ومن ثم تظل قضية توحيد القوات المسلحة على قمة جدول الاعمال، ويظل الطريق الشاق مفتوحا امام حكومة العطاس.



المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

التاريخ : ٦ أغسطس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في أول رد على التقاسم الثلاثي للسلطة

خمسة أحزاب يمنية تقر وثيقة التكتل الوطني للمعارضة

صنعاء: «الشرق الاوسط»

وضعت خمسة من احزاب المعارضة اليمنية وثيقة لتشكيل تحالف في ما بينها تحت اسم «التكتل الوطني للمعارضة»، بعد سلسلة من الاجتماعات تضمنت مباحثات مكثفة بين قياداتها وعدد من الشخصيات الوطنية وبعض النواب المستقلين، على مدى الاشهر القليلة الماضية، بهدف الدفاع عن الشرعية الدستورية، والتمسك بالديمقراطية على أساس التعددية الحزبية والسياسية والتداول السلمي للسلطة.

واكدت مصادر مطلعة ان التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، ورابطة ابناء اليمن، وحزب الحق، والتجمع الوحدوي اليمني، واتحاد القوى الشعبية اليمنية تؤكد ضرورة الاحتكام للمؤسسات الشرعية والقضاء المستقل، والعمل في اطار خطة موحدة لمناهضة الفساد وحماية المال العام.

كما تؤكد رفض اي تعديل للدستور في غير طريق الاجماع الوطني، وبعد حوار شعبي واسع وشامل، باعتبار المعارضة جزءا من النظام السياسي، في مواجهة الائتلاف الحاكم، المكون من التجمع اليمني للاصلاح والمؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي.

وحددت وثيقة اعلان المعارضة - التي سيوقع عليها رسميا قريبا - الدور المناط بها على انه «تقويم سياسة الدولة ومراقبتها، والعمل على تنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمر الوطني للاحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية (الذي عقد في شهر سبتمبر (ايلول) الماضي)، واحترام الحقوق الدستورية، وتبني كل الاساليب السلمية والمشروعة للمعارضة، ورفض العنف بجميع صوره».

ومن المقرر ان تضع احزاب المعارضة برامج زمنية دورية كل ثلاثة اشهر، تشرف على متابعتها قيادة مشتركة دائمة للتكتل تتكون من الهيئات القيادية العليا للاحزاب المنضوية فيه، وتعقد اجتماعاتها شهريا، وتدير عملها من خلال فروع في المحافظات الـ 18، تتكون من قيادات فروع احزاب المعارضة في كل محافظة.

وعلمت «الشرق الاوسط» ان عددا من الشخصيات البرلمانية المستقلة شاركت في الاعداد لتشكيل التكتل الوطني، في الوقت الذي تبذل فيه جهود لتشكيل كتلة برلمانية للمعارضة الوطنية من النواب المستقلين، والعمل للربط بين المعارضة داخل البرلمان وخارجه، وتوحيد الجهود لمواجهة اي محاولة للالتفاف على الديمقراطية.

واشارت مصادر المعارضة اليمنية الى ان تشكيل «تكتل المعارضة» يمثل «خطوة لجمع شمل الاحزاب الصغيرة، وإنهاء حالة الشتات والفرقة التي أدت الى فشلها في الفوز بمقاعد برلمانية كافية في الانتخابات العامة الاخيرة، وحمايتها من محاولات الابتزاز والتحول الى ورقة بيد الآخرين، وترسيخ الفرز الديمقراطي السليم، وتحديد الخط الفاصل بين قوى الحكم وقوى المعارضة، لتفادي الخلط الذي ساد خلال الفترة الماضية».



بسبب اتهامهم بالفساد والرشوة

مجلس الوزراء اليمني يطالب بإحالة أربعين مسؤولاً إلى النيابة العامة

صنعاء: من حمود منصر

كشف رئيس الحكومة اليمنية المهندس حيدر ابو بكر العطاس عن احالة 40 متهماً من المسؤولين في الجهاز الاداري للدولة اتهموا بالفساد والرشوة الى النيابة العامة في ضوء تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة.

وكان مجلس الوزراء الذي عقد امس اول اجتماع له بعد منحه الثقة قد اكد على ضرورة احالة العناصر التي ارتكبت مخالفات للاجراءات التأديبية، بالاضافة الى معالجة القضايا الامنية وضبط المخلين بالامن وتقديمهم للمحاكمة.

وأقرت الحكومة الاتجاهات العامة لتحديد أولويات برنامج عملها واعداد خطته خلال الفترة من اغسطس (اب) الحالي حتى ديسمبر (كانون الاول) من العام المقبل، بحيث تتضمن الاتجاهات تحديد الاولويات والمهمات في مختلف القطاعات بحسب القدرات المالية للدولة، ومعالجة القضايا القانونية والتنظيمية والادارية الرئيسية التي تشكل مفتاح عمل لمعالجة القضايا الثانوية، والتركيز على مواقع الخلل المالي والاداري بهدف ايقاف الممارسات الخاطئة، ثم استكمال اجراءات التصحيح والتصدي لأي تأثير على القرار والتركيز على الاصلاحات المالية والادارية والنقدية ومعالجة اوضاع العملة المحلية لضمان استقرارها، ومعالجة قضايا التموين وتحقيق الاستقرار التمويني واستقرار الاسعار ومنع التلاعب بها، والتصدي بحزم لقضايا التهريب الجمركي والتهريب الضريبي من دفع مستحقات الدولة، وكشف مراكز التأثير السلبي على الاقتصاد وتحديد اجراءات حازمة لمكافحته.

وتتضمن الاتجاهات استكمال عملية الدمج والتوحيد الاداري والقانوني لمختلف القطاعات وبوجه خاص في المؤسسة العسكرية والامنية.

واقر مجلس الوزراء امس تشكيل لجنة لاعداد التقرير الاقتصادي والمالي والنقدي في ضوء استعراض الحكومة لتعقيب مجلس النواب الذي طالب الحكومة بتقديم هذا التقرير في غضون ثلاثة اشهر، وهو التقرير المطلوب من وزراء التخطيط والتنمية، والصناعة والمالية والتموين والتجارة والبنك المركزي اليمني.

كما اقر المجلس تشكيل لجنة اخرى لاعداد مشروع قانون لنظام وآلية تنفيذ اللامركزية المالية والادارية تضم الاخوة نائب رئيس الوزراء ووزير الصناعة ووزراء الخدمة المدنية والاصلاح الاداري، والاسكان والتخطيط الحضري والمالية، والشؤون القانونية والادارة المحلية.



المؤتمر الشعبي اليمني يحضّر لإنتخاب قيادة جديدة في عدن

□ عدن –
من اقبال علي عبدالله:

■ علمت «الحياة» من مصادر في المؤتمر الشعبي العام (الحزب الرئيسي في الائتلاف الحكومي) ان «تحضيرات مكثفة تجرى لانتخاب قيادة جديدة للمؤتمر في محافظة عدن وكذلك المندوبين الى المؤتمر العام الخامس المتوقع انعقاده خلال الشهرين المقبلين». واشارت الى «وجود تفكير لدى قيادة المؤتمر في صنعاء بعقد المؤتمر العام الخامس في عدن الا ان قراراً نهائياً بذلك لم يتخذ بعد».

واكدت المصادر التي جرى الاتصال بها امس من عدن ان «السيد عبدالعزيز عبدالغني عضو مجلس الرئاسة الامين العام المساعد للمؤتمر الشعبي كلّف وضع تقويم شامل لمختلف نشاطات فرع المؤتمر في عدن منذ تاسيسه اواخر عام ١٩٩٠ وما تخللها من ايجابيات واخفاقات، ووضع دراسة عن اسباب عدم فوز مرشحي المؤتمر في عدن في الانتخابات الاشتراعية التي جرت في ٢٧ نيسان (ابريل) الماضي، خصوصاً ان المرشحين كانوا من العناصر القيادية للمؤتمر ومنهم السيد توفيق العوبلي عضو اللجنة العامة (مكتب سياسي) رئيس المؤتمر في عدن الذي خسر الانتخابات في الدائرة (٢١) في مدينة خورمكسر امام مرشح الحزب الاشتراكي السيد قاسم عبدالرب».

وكان السيد العوبلي صرح اول من امس ان «التحضيرات الجارية في شان اجراء انتخابات لقيادة المؤتمر في عدن تتسم بصورة ديموقراطية وستجرى الانتخابات من القواعد في مختلف الاطر والتكوينات».

واشارت مصادر اخرى قريبة من القيادة المركزية للمؤتمر في صنعاء الى وجود «قرار سابق عن احدى دورات اللجنة الدائمة المنعقدة بعد الانتخابات الاشتراعية بوجوب ترشيح عنصر قيادي أخر لقيادة فرع عدن خلفاً للسيد توفيق العوبلي».



اليمن: تعزيزات الى محافظة مأرب لاجبار الفارين على الاستسلام

□ عدن – من إقبال علي عبدالله:

■ افادت أخر الانباء الواردة من محافظة مارب اليمنية امس ان حصار قوات الامن والجيش لقرية مراد الواقعة على بعد ٣٠ كيلومتراً جنوب شرقي مدينة مارب استمر لليوم الثالث على التوالي. ويستهدف الحصار القبض على المتهمين الفارين من سجن عدن منتصف الشهر الماضي وهم في حماية أحد شيوخ قبائل مراد.

وعلمت «الحياة» من مصادر أمنية مسؤولة امكن الاتصال بها من عدن مساء امس ان «قوات الامن والجيش أمهلت رجال القبائل المنتمين الى «مؤتمر مذمج» فرصة اخيرة للتفاوض مع الشيخ الذي رفض تسليم الفارين بهدف اقناعه بتغيير موقفه تفادياً لمواجهات مسلحة قد تنشب بين القبائل وقوات الامن والجيش. ومعروف ان السلطات اليمنية مصرة على استسلام الستة الذين ينتمون الى «تنظيم الجهاد الاسلامي» في اليمن في حين عزز الشيخ موقعه المحصن بعناصر قبلية استقدمت من المناطق المجاورة لقرية مراد.

وأشارت هذه المصادر الى «وصول تعزيزات عسكرية الى مارب استعداداً لشن هجوم على موقع اختباء الفارين خلال الأربع والعشرين ساعة المقبلة اذا لم يستجب الشيخ وعناصره للنداءات المتكررة للسلطة بتسليم الستة الى العدالة.

وكانت التحقيقات الجارية في حضرموت الواقعة على بعد ٦٢٠ كيلومترا شرق عدن مع المتهمين من «تنظيم الجهاد الاسلامي» في المحافظة كشفت اول من امس ان «محافظة مارب الواقعة على بعد ٢٠٠ كيلومتر شرق صنعاء هي المعقل الرئيسي لـ «الجهاد» في اليمن وليس محافظة صعدة كما كانت تشير الانباء». وأظهرت التحقيقات استناداً الى مصدر أمني طلب عدم ذكر اسمه بان «كل الاسلحة والمتفجرات والذخائر التي ضبطت في حوزة عناصر «الجهاد» في محافظات عدن ولحج وأبين وحضرموت خزنت في مارب بعد ادخالها الى البلاد بصورة سرية».

وزير العدل اليمنى للأهرام:

تعديل نظام الرئاسة بعد موافقة مجلس النواب

اعـادة تقسيم اليمن إداريا لإنهاء آثار التشطير وتسهيل الإدارة

اكد عبدالله احمد غانم وزير العدل اليمنى ان العلاقة بين احزاب الائتلاف الحاكم فى اليمن ستزداد ترابطا وقوة ، خصوصا بعد اتفاقها على التعديلات الدستورية ، وبعد منح الثقة للحكومة من قبل البرلمان فى الاسبوع الماضى .

واوضح ان الائتلاف ، الذى يضم احزاب المؤتمر الشعبى والاشتراكى والاصلاح ،يهتم اساسا الان بتنفيذ بيان الحكومة بما يتضمنه من مشروعات مختلفة.

كما يركز على تطبيق التعديلات الدستورية التى قبلها مجلس النواب مبدئيا قبل ٤ ايام.

واشار ، فى حوار مع الاهرام ، الى ان الاجراءات الدستورية تتضمن ضرورة مرور شهرين على موعد القبول المبدئى للتعديلات ليتم اقرارها.

وذكر انه اذا تم اقرار التعديلات الدستورية بشكل نهائى قبل يوم ٧ اكتوبر القادم، فانه سيتم تعديل نظام رئاسة الدولة.

وسيشمل هذا التعديل اجراء انتخابات رئاسية لانتخاب رئيس يرشحه البرلمان وينتخبه الشعب ، وهو الذى يختار نائبا لنفسه ويشترط فى المرشح للرئاسة الحصول على موافقة ١٠٪ من اعضاء مجلس النواب ، لان ذلك يسمح بالا يزيد عدد المرشحين على عشرة ، حتى تكون العملية مضبوطة.

واضاف وزير العدل اليمنى انه مالم يتم اقرار التعديلات الدستورية قبل ٧ اكتوبر القادم فإنه ستجرى انتخابات لمجلس جديد للرئاسة ، خلفا للمجلس الحالى الذى يحكم اليمن حاليا وستشمل الانتخابات حينئذ خمسة اشخاص ، يختارون من بينهم الرئيس ويقوم مجلس النواب بانتخاب مجلس الرئاسة ولايشترط أن يضم مجلس الرئاسة ممثلين لكل الاحزاب ، وان كان ذلك لايمنع اتفاق الاحزاب فيما بينها على اعضاء مجلس الرئاسة .

عبدالله غانم

وحول التعديل الخاص ، باعادة تقسيم اليمن اداريا ، قال وزير العدل اليمنى : ان ذلك يستهدف ازالة اثار التشطير الموجودة منذ فترة ماقبل دمج شطرى اليمن فى عام ١٩٩٠ فقد كانت هناك وحدات ادارية فى الشطرين ، فى شكل محافظات او مديريات. كما يستهدف اعادة التقسيم الادارى تنظيم السلطات المحلية بشكل افضل . فهناك محافظات شاسعة المساحة . الامر الذى يتطلب جهودا كبيرة من اجل الاشراف على اعمالها اليومية ، لذلك يجب اعادة تقسيمها بالقدر الذى يسهل عملية ادارتها.

ونفى وزير العدل اليمنى وجود سجن خاص لدى الشيخ عبدالله الاحمر رئيس مجلس النواب اليمنى وزعيم قبائل حاشد . واوضح ان ما يقال عن ان بعض الناس لديهم سجون خاصة يتم فهمه خطأ . فالعرف القبلى يجيز لشيخ القبيلة ، اتخاذ بعض الاجراءات التى لا تخالف القانون مثل فرض غرامة او دية او شىء من هذا القبيل.

وفند وزير العدل اليمنى ما تردد بشأن خطورة انتشار الاسلحة لدى الافراد على الاستقرار باليمن وقال : ان اليمنى اعتاد حمل السلاح ،

أجرى الحوار:

عاطف صقر

وان اخلاقه وتقاليده تمنعه من استخدامه فى الشر ، واشار الى انه لو كان هذا السلاح لدى شعب اخر ليست لديه القيم اليمنية ، لكان قد هلك ـ واضاف انه يوجد قانون ينظم حيازة الاسلحة فى المدن ، وان المشكلة ليست فى حمل السلاح ، وانما فى استخدام البعض له فى ارتكاب اعمال منافية للقانون.

واكد وزير العدل اليمنى ان ظهور البترول فى مناطق تقيم فيها قبائل معينة لايسبب مشاكل بين القبائل وبين الحكومة المركزية واوضح ان البترول من الموارد السيادية العامة ، وانه يخضع للحكومة المركزية.

وذكر وزير العدل اليمنى ان الاكتشافات البترولية الجديدة فى اليمن ستكون لها آثار اقتصادية ايجابية ، لكن حجم المشكلة الاقتصادية فى اليمن كبير، والكميات المكتشفة لن تحل المشكلة واوضح انه من مظاهر الازمة الاقتصادية انهيار سعر العملة الوطنية والبطالة التى سببتها عودة مليون يمنى بعد ازمة الخليج.

واعرب الوزير اليمنى عن تفاؤله تجاه العلاقات الخليجية وقال : ان اليمن والسعودية تتجهان الى اجراء حوار حول الحدود ، واكد ان المساعى مبذولة من اجل ان تستانف لجنة الخبراء اليمنية السعودية اعمالها قبل نهاية العام الحالى ، للتهيئة لحل المشكلة . وكشف ان الاتصالات مستمرة مع بقية دول الخليج لتحسين العلاقات.

ووصف وزير العدل اليمنى العلاقات المصرية اليمنية بانها جيدة ، وقال انه يتطلع الى المزيد من تطويرها . وأكد ان وزير العدل المصرى سيزور اليمن عندما تسنح الفرصة ، الامر الذى سيدعم العلاقات الثنائية.



المصدر : الحقيقة - القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٧ / ٨ / ١٩٩٣

.. فى المليان

الهندى و.. اليمن «السعيد»!

لست ادرى لماذا كلما «هلت» علينا اعياد «ثورة» يوليو اتذكر الهند واليمن السعيد زمان .

عندما كنا - بفهلوة ابن البلد- نشير الى بلد خارج عن العصر .كنا نقول : اليمن «السعيد» تعبيرا عن «سعادة» التخلف .وراحة الكسل .والبعد عن «وجع دماغ» الحياة المدنية .فى ظل حكم الائمة ؟ البائد .وعندما كنا نلتقى بشخص .غليظ الفهم ، قليل الحيلة كنا نصرخ فى وجهه «يا اخى هو انت هندى »..!!

كان ذلك منذ سنوات .عندما بدانا -مع اليمن والهند - التخلص من عهود التخلف والاحتلال .وبدانا المشوار معا .ولكن اين نحن الآن من الهند اوحتى اليمن -الذى كان سعيدا - فى نظر بعضنا ..!!

لقد دخلت الهند معنا اول خطة للتنمية فاصبحت تصدر القمح ، ووصلت إلى عصر الفضاء والصواريخ وصنعت قنابلها الذرية لتحمى شعبها من قنابل الصين كما امتلكت ايضا سياراتها .وطائراتها ودباباتها الخاصة .

وفى الوقت الذى كان فيه نهرو يدرس تجربتنا الديمقراطية الرائدة .ومنهجنا الفريد فى الوحدة الوطنية بين الاقباط والمسلمين ليطبقه بين طوائف الهند المختلفة ثم يمضى قدما فى خلق بلد ديمقراطى متعدد الاحزاب .دهمتنا نحن الثورات «المباركة» فقضت على جميع الاحزاب .ودمرت جميع الكوادر .لتغرق ديمقراطيتنا الى قاع الحزب الواحد .. بعد ان خدرت الجميع بشعارات ، تحالف قوى الشعب العامل» .تحت قيادة» الحزب الذى يرفض تبادل السلطة مع فصائل المعارضة لعدم وجود معارضة اصلا .بينما مضت الهند فى مسيرة الديمقراطية .وقبل حزب المؤتمر ان يتبادل السلطة مع المعارضة حتى انطلقت شبه القارة الهندية .رغم كل الصعوبات والاضطرابات .واصبحت احدى الدول الكبرى التى تطالب بمقعد دائم فى مجلس الامن .

وحتى فى اليمن«السعيد» بعد ان اكتشف «جنوبها» .فشل تطبيقاته الماركسية المدمرة إندفع بعد صدام دموى غسل فيه احزان اشتراكينة يتحد مع الشمال .وبعد سنوات قصار من التامل واعادة النظر اختار اليمن الموحد الطريق الديمقراطى بلا قانون احزاب وبلا تحفظات او خضوع لشعارات عن سياسة الجرعات وقرر خوض الانتخابات .بعد ان فتح الباب لجميع الاحزاب القبلية والاشتراكية والإسلامية .ورغم كل المحاذير والهواجس التى تصطدم فيها اعتى الافكار من اقصى اليمين إلى اقصى اليسار فلم تنهد الدنيا ولم يتراجع قادة اليمن كما تراجع قادة الجزائر عن اكمال المسيرة الديمقراطية .وتركوا للشارع اليمنى ان يختار.

وتقدم اكثر من ٢ مليون ٧٠٠ الف ناخب يمثلون ٢٣ حزبا وفى النهاية تركزت المنافسة الرئيسية بين ثلاثة احزاب :حزب المؤتمر الشعبى «الحاكم» والحزب الاشتراكى «اليسارى» .والتجمع اليمنى للاصلاح «الإسلامى» .وفاز حزب المؤتمر الحاكم بـ ١٢٢ مقعدا .والاشتراكى بـ ٨٣ .والتجمع الإسلامى بـ ٦٢ .

واكرر لم تنهد الدنيا .بدخول جميع الاحزاب .ورغم اتساع رقعة الخلاف الفكرى بينها لانهم هناك احترموا الشارع اليمنى .ولم يعاملوه كاوصياء واطباء كما حدث فى الجزائر عندما ادعوا انهم بتجميد الديمقراطيف الفاشية !! ولست ادرى كيف اقتل الديمقراطية .واحكم حكما فرديا لحمايتها ومن الطريف ان امين عام حزب التجمع الإسلامى .عبد الوهاب الانيسى قد سقط فى دائرته .واشترك مع راسبين آخرين فى اتهام الحكومة بالتزوير .ولكن احدا لم يلتفت اليهم وسط عرس الديمقراطية اليمنى الذى حضره مراقبون عن الامم المتحدة وكافة انحاء الدنيا .حيث كانت عمليات الفرز تذاع على الهواء مباشرة .ومضى كل شىء بهدوء فهل مازال هذا البلد هو " اليمن السعيد " فى نظرنا

حامد سليمان



المصدر : الشرق القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٧ / ٨ / ١٩٩٣

وزير الصحة اليمنى يشيد بدعم قطر للخدمات الصحية باليمن

صنعاء - الشرق - محمد العريقى :

عبر الدكتور نجيب غانم وزير الصحة اليمنى عن تقديره البالغ لدور دولة قطر فى دعم الخدمات الصحة باليمن وقال فى تصريح خاص «للشرق» عقب لقائه بالدكتور خليفة الجابر مدير عام الخدمات الطبية بوزارة الصحة العامة القطرية انه تم خلال اللقاء الاتفاق على ان تقوم دولة قطر الشقيقة بدعم خدمات مستشفى خليفة بمديرية القرية بجامعة تعز والذى بنى على حساب دولة قطر ويشمل الدعم تقديم بعض الاجهزة والادوية وعلى وجه الخصوص الادوية المتعلقة بامراض الاطفال كما تم خلال اللقاء استعراض كافة اوجه التعاون الصحى بين البلدين الشقيقين وسبل تعزيزها واضاف وزير الصحة اليمنى قائلا ان الاخوة القطريين متفهمون ومدركون لحقيقة اوضاعنا الصحية وابدوا استعداداتهم للدعم فى هذا الجانب. وقال ان دعم دولة قطر للخدمات الطبية فى اليمن هو تعبير صادق عن تنامى العلاقة الاخوية وتكاملها بين البلدين الشقيقين.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: المجلة السعودية

التاريخ: ٢ أغسطس ١٩٩٢

يهاجرون الى اسرائيل عبر اوروبا

يهود اليمن: صنعاء صامتة والحاخامات يتبارون بالكذب والاتهامات

... واحتجاجات

... استيعاب في «عسقلان»

شهد مدخل فندق تاج سبأ في صنعاء مواجهة بين أحد الصحافيين اليمنيين الشبان واليهودي البريطاني دوجلاس كريكلر، الذي يعمل في اطار نشاط الوكالة اليهودية لتهجير يهود اليمن الى اسرائيل. كان زمان المواجهة في احدى امسيات الاسبوع الثالث من شهر يوليو (تموز) الماضي، اثناء زيارة قام بها كريكلر الى العاصمة اليمنية بعد يومين فقط من اعلان يوري جوردون - مدير ادارة الهجرة في الوكالة اليهودية - عن تهجير نحو ٢٥٠ يهودياً يمنياً الى اسرائيل خلال الـ ١٢ شهرا الماضية.

رفض دوجلاس كريكلر الاعتراف بنشاطه الحقيقي، وقال انه ساعد ٣ وفود من اليهود اليمنيين على السفر في زيارات الى اوروبا، ولكنه أقر ان «بعضهم» سافر الى اسرائيل بعد ذلك. وكانت الشقيقة «الشرق الاوسط» نشرت صورته اثناء وصوله الى مطار جاتويك في بريطانيا، مع اسرة عزرا بن ابراهيم النهاري - في طريقهم الى اسرائيل - في شهر مارس (آذار) الماضي.

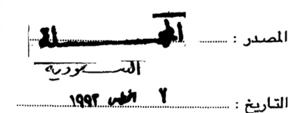
وجدير بالذكر ان اسرائيل - باشراف من لجنة تابعة لمكتب رئيس الوزراء يترأسها عضو الكنيست آفيجدور كهلاني - تدير عملية «بساط ريح» جديدة ومصغرة حالياً لنقل حوالي ألف يهودي يمني ما زالوا في بلادهم الى «أرض الميعاد» تحت ستار خديعة انها تحوي «السمن والعسل»، بدلاً من حالة «الفقر والتمييز ضدهم في اليمن».

• أشارت مراجعة سجلات عملية «بساط الريح» الأصلية التي جرت في اواخر الاربعينات واوائل الخمسينات الى ان عملاء الوكالة اليهودية يتبعون حاليا نفس الأساليب القديمة، مثل «شراء ذمم» بعض المسؤولين اليمنيين، او «تدبير صفقات سياسية» لتسهيل مهمتهم، تحت ستار «الانفتاح السياسي» و«التعددية السياسية»، وتمتع «جميع المواطنين (بمن فيهم اليهود) بجميع الحقوق التي يكفلها الدستور اليمني» بما فيها حق السفر.

أسباب الهجرة

وفي الوقت الذي فضل فيه كثير من المسؤولين اليمنيين تجاهل قضية تهجير اليهود في الفترة الاخيرة، لاحظ المراقبون ان هناك ٣ أسباب لذلك.





الأول: هو الحصول على مصالح شخصية بالنسبة لأصحاب المنافع المباشرة من غض النظر عن هجرة اليهود، او بالنسبة لآخرين شعروا بأن معارضتهم لذلك قد تضر بأوضاعهم الوظيفية.

الثاني: يرجع الى ان مقاومة تهجير اليهود قد يسيء الى صورة اليمن في الخارج، على اعتبار انها لا توفر لليهود اليمنيين حق التمتع بالميزات التي يكفلها الدستور والقانون لجميع المواطنين الآخرين، مما يعتبر خرقاً للاعلان العالمي لحقوق الانسان، ويسبب احتجاجات ضدها في الدول الغربية.

الثالث: يتعلق بما ينسبه البعض الى ضغوط مارستها الولايات المتحدة الامريكية وبعض الدول الاخرى على اليمن، ولعبت دوراً فيها شركات النفط الغربية العاملة في اليمن، بحيث اصبح ذلك شرطاً من شروط تسهيل عملية البحث والتنقيب واستكشاف وانتاج النفط اليمني.

وبينما ساد صمت في صنعاء عن هجرة اليهود منها، ثارت ضجة في اسرائيل، بعضها من جانب المتدينين المعارضين لوجود الدولة اليهودية ذاتها - مثل جماعة «ناطوري كارتا» (اي حراس المدينة) - لأنهم يعارضون مبدأ تهجير اليهود في الأساس. والبعض الآخر من جانب يهود متدينين من انصار الحركة الصهيونية، انصب اعتراضهم على ان الأماكن المخصصة لاستيعاب يهود اليمن، لا تتناسب مع وضعهم «المتمسك بالدين»، حيث اختلطوا باليهود «العلمانيين» القادمين من جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابقة ويوغسلافيا السابقة وغيرها.

وسلط جميع هؤلاء الأضواء على مظاهر حياة اليهود اليمنيين القادمين الجدد في بلدة اوشيوت ريخوفوت بين تل ابيب والقدس، على الرغم من الحراسة والرقابة التي فرضها مسؤولو الوكالة اليهودية هناك، فاضطرت السلطات الى نقل بعضهم الى مركز استيعاب آخر في عسقلان، لابعادهم عن «الضوضاء» التي ثارت في اوشيوت ريخوفوت.

في عسقلان

ولكن كانت تنتظرهم مفاجأة هناك ايضا، فقد انبرى الحاخام يوسف حاييم بليفي - حاخام عسقلان - للهجوم على الوكالة اليهودية، وقال ان «مبنى كندا في عسقلان لا يصلح لاقامة المهاجرين من يهود اليمن، وانه كان من الأفضل توطينهم في بلدة نبراك - المجاورة لتل ابيب - والقدس، حيث يقطن امثالهم من المتدينين». وكذلك هاجم مناحم باروش - زعيم حزب «اجودات اسرائيل» وعضو الكنيست - الحاخام اربيه جمليل من حزب «شاس»، حول نفس القضية، وقال ان مدرسات بلباس غير محتشم يدربن الصبية المتدينين على الألعاب الرياضية.

ونشبت معركة سياسية بين حزبي «اجودات اسرائيل» و«شاس» بسبب القضية فقد اتهم جمليل باروش بأن «اجودات اسرائيل» - الذي كان متحالفا مع حزب العمل في الحكومات السابقة - اتبع نفس الأسلوب في توطين المهاجرين من يهود اليمن خلال الخمسينات.

وتعالت الاصوات باتهامات الخديعة وفساد الادارة والكذب بين الحاخامات، في الوقت الذي انتشرت فيه على جدران القدس المحتلة وغيرها من المدن الاسرائيلية ملصقات تدعو الى التبرع لمساعدة يهود اليمن، تشير متابعتها الى ان وراءها جماعات «مشبوهة»، وأشخاص «يبحثون عن منفعة شخصية» ■

عبد الله حموده



المصدر : السياسي
القاهرة

التاريخ : ٨ اغسطس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الحكومة اليمنية تفوز بثقة مجلس النواب

كتبت هدى خيرى

فازت الحكومة اليمنية بثقة اغلبية اعضاء النواب وذلك فى الجلسة التى عقدت برئاسة الشيخ عبدالله الأحمر رئيس المجلس وحضرها المهندس حيدر ابوبكر العطاس رئيس مجلس الوزراء واعضاء الحكومة.

وقد عقب مجلس النواب فى الجلسة على بيان الحكومة الذى تضمن عدداً من الملاحظات والتوصيات والتأكيدات التى توضح رؤية المجلس فى معالجة الأوضاع السياسية والادارية والنقدية والاقتصادية والاجتماعية والمجالات الخدمية وغيرها من المجالات.

واشار التعقيب إلى أن الحكومة ـ بوصفها الهيئة التنفيذية والاداريه فى الدولة تعتبر بذلك هى المسئولة امام مجلس النواب وتتحمل كامل المسئولية فى تطبيق القوانين المنظمة لتشكيل الاحزاب وممارستهاللعمل السياسى.

واكد المجلس على ضرورة ترسيخ مفهوم سيادة الشرعية الاسلامية وتنفيذ القرارات والحكم الشرعى باغلاق مصنع الخمور ومحاربة استيراد اخمور وتهريبها إلى داخل البلاد.

كما طالب مجلس النواب اليمنى الحكومة بتوفير النقد الاجنبى اللازم لاستيراد السلع الاساسية مثل القمح والدقيق والارز والادوية مما يغطى احتياجات البلاد من هذه السلع.

وفى مجال لاعلام اكد المجلس ضرورة وضع سياسة اعلامية .. واحدة تكفل تحقيق الهويةالوطنية وترسيخ الممارسة الوطنية وتعميق القيم الاسلامية والتزام كافة المؤسسات الاعلامية بها.

وفى مجال الثقافة والسياحة طالب المجلس بسرعة أعداد قانون خاص بالاثار وتحديد الجهات المخول اليها استخراج هذه الاثار وحمايتها ومعالجة الأوضاع المالية والادارية للمنشأت السياحية.

كما اصدر المجلس عدة توصيات فى مجالات الاوقاف والقضاء والدفاع والامن.



وزير الداخلية اليمني لـ «الشرق الأوسط»

الفارون من «الجهاد» اخترقوا حصار الجيش وانتقلوا إلى الجوف

لندن: من لطفي شطارة

اعترف وزير الداخلية اليمني العقيد يحيى المتوكل ان الفارين السبعة من سجن المنصورة المركزي في عدن والمنتمين لتنظيم «الجهاد» المحظور نشاطه في اليمن موجودون حاليا في محافظة الجوف. وقال انهم تمكنوا من الافلات من الحصار الذي فرضته وحدات من الجيش والأمن خلال اليومين الماضيين على قرية مراد اثناء احتمائهم باحد مشايخ قبائل مراد في محافظة مارب. وطلبت منهم قبائل المحافظة تسليم انفسهم للأمن او مغادرة المحافظة.

وقال المتوكل في تصريحات لـ «الشرق الاوسط» ان القبائل ترفض ابواءهم الا انها تسمح لهم بالمرور عبر مناطقها دون الابلاغ عنهم عملا بعرف قديم.

واوضح ان ظروف البيئة الصحراوية تسهل للفارين امكانية الانتقال ليلا من محافظة الى اخرى، ولكن مخبرين من الامن يتتبعونهم لالقاء القبض عليهم.

واستبعد تحديد فترة زمنية معينة للقبض عليهم، ولكنه تعهد بملاحقتهم الى ان يقعوا في ايدي اجهزة الأمن ويسلموا الى العدالة لمواجهة التهم التي ادينوا فيها بعد تفجير فنادق في عدن ومحاولات اغتيال سياسيين من الحزب الاشتراكي بالاضافة الى تهمة الهروب من السجن. وقال المتوكل ان السجناء الباقين في سجن المنصورة في عدن والمنتمين لتنظيم «الجهاد» اعترفوا في التحقيقات التي اجريت معهم بعد هروب ستة من زملائهم بان الجندي محمد عمار، الهارب معهم والذي قاد عملية الهروب، نقل رسالتين الى داخل السجن. ولكنه امتنع عن كشف ما ورد في الرسالتين، وان كانت توقعات تشير الى تورط مسؤولين في اجهزة الأمن في عدن في تدبير خطة الهروب التي نفذها الجندي عمار.

وكشف وزير الداخلية اليمني ان خطة لترتيبات امنية دائمة سيجري تنفيذها خلال الشهر الحالي بهدف حماية شركات النفط العاملة في اليمن وخبرائها الاجانب، وان هذه الخطة اعدتها وزارة الداخلية بالاتفاق مع وزارتي الدفاع والنفط والثروات المعدنية. واضاف ان هذه الترتيبات التي ستتخذ لصالح شركات النفط الاجنبية العاملة في البلاد ستوفر الحماية لها في مواقع عملها وخلال تنقلات موظفيها بين الحقول ومواقع الشركات.

وكانت شركات النفط قد تعرضت لسلسلة من سرقات السيارات اضافة الى اختطاف خبيرين امريكيين يعملان لصالح شركة «هنت» الامريكية قبل اكثر من شهرين واطلق سراحهما بعد تدخل قوات الأمن.

وذكر المتوكل ان نسبة الجريمة في اليمن قد انخفضت خلال الأشهر الثلاثة الماضية ـ فترة توليه الوزارة في الحكومة الجديدة ـ بفعل الحملات التي نفذتها اجهزة الأمن في مناطق أنس، والحدى وبقية المناطق المحيطة بالعاصمة صنعاء. وقد القي القبض على عدد كبير من اللصوص وقطاع الطرق ومحترفي سرقة السيارات الذين اوجدوا حالة من الرعب بين الشركات الاجنبية والمواطنين.

ويقول مسؤولون في جهاز الأمن اليمني ان القبض على عناصر «الجهاد» الفارين هو الاختبار الحقيقي لقدرة الاجهزة الأمنية في تثبيت الأوضاع التي توجد اجواء غير طبيعية في البلاد.

ويسود القلق الشارع اليمني من عجز اجهزة الأمن عن القبض على المتهمين الفارين، ولكن مصادر أمنية ترجع ذلك الى مساعدات تقدم لهم من قبل بعض المتعاونين معهم داخل البلاد. وقد هدد وزير الداخلية بمعاقبة الذين يحمون الفارين ووعد بان تقدم وزارة الداخلية مكافأة مالية كبيرة لمن يرشد أجهزة الأمن الى موقع وجودهم.

ونفى المتوكل انباء عن احتمال تسلل الفارين الى خارج البلاد من اليمن وقال «انهم لن يلقوا أي ترحيب والأمر مستبعد جدا».

وقالت مصادر أمنية في عدن رفضت ذكر اسمها ان عملية الهروب مدبرة وتهدف الى احباط الجهود التي بذلتها اجهزة البحث الجنائي في عدن للكشف عن تنظيم «الجهاد» والقبض على جميع اعضائه في عدن وابين ولحج خلال فترة وجيزة، كما ان المماطلة في اجراء المحاكمة للمتهمين قد ساعدت على تدبير وتنفيذ خطة الهروب.

راجع .... ص 4



المصدر : الحياة المصرية القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٨ أغسطس ١٩٩٢

تعديلات دستورية هامة فى اليمن !!

اليمن

فى مجلس النواب وقع ١٢٨ نائبا على مذكرة قدموها للمجلس تتضمن المطالبة بتعديل الدستور والاسباب التى تدعو لذلك ، وتدعو التعديلات فى بنودها طريقة انتخاب رئيس الجمهورية وتنص على ان يكون انتخاب الرئيس من الشعب وتشترط ان تكون المنافسة على كرسى الرئيس بين شخصين على الاقل .

وكانت اللجنة الدستورية فى مجلس النواب قد عقدت اكثر من خمسة اجتماعات خاصة بالتعديلات لكى تسير بالاسس التى نص عليها الدستور ، وقال رئيس اللجنة الدستورية على ابو حليقة للصحفيين نامل بأن تدور .

النقاشات والحوارات بشكل ناضج حتى يمكن ان تصل الى صيغة مشتركة للتعديل تناقش بعد ٦٠ يوما من اقرارها حسب الدستور .

وتتضمن التعديلات المقترحة بالنسبة لمنصب رئيس الجمهورية الى انتخاب الرئيس من قبل الشعب فى انتخابات تنافسية على ان تقدم الترشيحات الى رئيس مجلس النواب وان تفحص للتأكد من انطباق الشروط الدستورية على المرشحين من قبل هيئة رئاسة المجلس ثم تعرض اسماء المرشحين الذين تتوافر فيهم الشروط على اعضاء مجلس النواب لتزكيتهم ويعتبر مرشحا لمنصب رئيس الجمهورية من يحصل على تزكية ١٠٪ من اعضاء مجلس النواب ، ولضمان ان تكون الانتخابات تنافسية يكون مجلس النواب ملزما ان يزكى لمنصب الرئيس شخصية على الاقل تمهيدا لعرض المرشحين على الشعب فى انتخابات تنافسية .

من جهة اخرى اقترحت التعديلات انشاء مجلس استشارى من ذوى الخبرات والكفاءات المتخصصة لتوسيع قاعدة المشاركة فى الرأى وتنظيم الاستفادة من الكفاءات والخبرات الوطنية .

وكان مجلس النواب اليمنى قد عقد جلسة عاصفه سادها نقاش جاد انتهت بالثقة فى حكومة الائتلاف التى تضم (المؤتمر والحزب الاشتراكى وحزب الاصلاح) برئاسة حيدر ابو بكر العطاس وحازت الحكومة على ثقة النواب بأغلبية كبيرة . بعد اتفاق الاحزاب الثلاثة المشتركة فى الحكومة على التعديلات الدستورية .

وعلى صعيد آخر اكدت مصادر الامن بأن المتهمين الستة فى التفجيرات التى حدثت فى عدن والتى استهدفت الاماكن السياحية والذين استطاعوا الفرار من السجن منذ ١٥ يوما اصبحوا محاصرين فى محافظة مأرب

وصرحت مصادر الامن بأن الفارين ومسألة القبض عليهم مسألة وقت . والمتهمين الستة اعضاء فى تنظيم « الجهاد » .

وتتهم الشرطة شخصيات معروفة بانها آوت المجرمين ليلة فرارهم من السجن .

من جهة اخرى كشفت التحقيقات التى اجريت مع اثنين من المتهمين بقتل ضابطين وجندى من افراد الجيش فى حضرموت ان الاثنين من تنظيم « الجهاد » .

وكان المتهمان قد اصطدما بحاجز تفتيش للقوات المسلحة عند احدى النقاط وذلك بعد كشف محتويات السيارة التى كانا يستقلانها وتبين ان فيها كميات كبيرة من الاسلحة والمتفجرات مغطاة بالكتب الدينية وقد اعترف المتهمان بان هذه الاسلحة اخذت من منزل احمد باراسين وهو امير تنظيم الجهاد فى اليمن .



المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

التاريخ : ٨ [illegible] ١٩٩٣

تعديلات وتشكيلات في قيادة المؤتمر الشعبي في اليمن

علي صالح يشدد على ضرورة تجاوز قصور التجربة الانتخابية السابقة



صنعاء: من حمود منصر

اتخذت قيادة المؤتمر الشعبي العام، اكبر الاحزاب المؤتلفة في الحكومة اليمنية والذي يتزعمه الرئيس علي عبد الله صالح قرارات لترفيع عدد من اعضاء اللجنة الدائمة «المركزية» الى اللجنة العامة «المكتب السياسي» لحزب المؤتمر، واجراء عدد من التعيينات الجديدة في اللجان المتخصصة في اطار اللجنة العامة.

وقد تم بموجب تلك القرارات ترفيع كل من الدكتور محمد علي مقبل وزير الصحة السابق، ومحمد عبد الله الجائفي وزير التربية والتعليم السابق، وعلي مقبل غنيم نائب رئيس هيئة رئاسة البرلمان السابق الى عضوية اللجنة العامة «المكتب السياسي» حيث كانوا اعضاء في اللجنة الدائمة «المركزية» لحزب المؤتمر.

وجرى تعيين علي مقبل غنيم رئيسا للدائرة العامة للخدمات والادارة بدلا من عبد الحميد الحدي الذي تم تعيينه رئيسا للدائرة الاقتصادية بدلا من الدكتور ناصر العولقي الذي عين اخيراً نائبا لمدير جامعة صنعاء بعد تعيين الدكتور ابو بكر الغربي نائب مدير الجامعة السابق وزيرا للتربية والتعليم في الحكومة الائتلافية الجديدة.

كما عين محمد عبد الله الجائفي وزير التربية والتعليم السابق عميدا لمعهد الميثاق الوطني التابع لحزب المؤتمر الشعبي العام والدكتور محمد علي مقبل وزير الصحة السابق رئيسا للدائرة الاعلامية في اللجنة العامة بدلا من عبد الله احمد غانم الذي عين وزيرا للعدل.

وعين عبد الملك منصور رئيسا للدائرة السياسية والعلاقات الخارجية بدلا من العقيد يحيى المتوكل الذي عين وزيرا للداخلية في الحكومة الحالية فيما عين عبد الله صالح البار بدلا من عبد الملك منصور رئيسا لدائرة التنظيم والمراقبة.

وقد أكد عبد السلام العنسي رئيس الدائرة العامة في المؤتمر الشعبي العام لـ«الشرق الأوسط» ان هذه التعيينات، وتبادل المواقع بين عدد من رؤساء الدوائر في اللجنة العامة جاءت لشغل الفراغات التي نشأت إثر تعيين رؤسائها السابقين اعضاء في الحكومة.

وأوضح بأن التنقلات وتبادل بعض المواقع تأتي ايضا في أطار الاعداد والتحضير لعقد الدورة الانتخابية الكاملة لمختلف المستويات التنظيمية للمؤتمر الشعبي وصولا الى عقد المؤتمر العام الخامس.

وأشار الى ان اللجنة التحضيرية للدورة الانتخابية التي يرأسها هو تواصل اعمالها في أعداد ومناقشة وثائق وأدبيات المؤتمر، ووضع مجمل التصورات والمقترحات لاجراء الدورة الانتخابية، واجراء اصلاحات هيكلية على البنية التنظيمية للمؤتمر.

وأكد ان اللجنة الدائمة «اللجنة المركزية» للمؤتمر الشعبي ستعقد اجتماعا لها خلال الاسبوع المقبل لاستعراض ومناقشة ما توصلت اليه اللجنة التحضيرية من وثائق ومقترحات وتصورات تم اقرارها من قبل اللجنة العامة.

وأشار الى ان من بين المقررات المتوقع ان تتخذها اللجنة الدائمة في اجتماعها الاسبوع المقبل، بدء عقد الدورة الانتخابية انطلاقا من المستويات والتكوينات القاعدية وفق بنية هيكلية جديدة، وألمح الى احتمال ان يتم تجاوز بعض المستويات التنظيمية في البنية الجديدة بالالغاء، واجراء تغييرات على تسميات بعض المستويات التنظيمية للمؤتمر الشعبي العام.

من جانب اخر حث الرئيس اليمني الفريق علي عبد الله صالح لجنة الانتخابات على الاضطلاع بمهماتها، والتنسيق في ما بينها وبين مصلحة الاحوال المدنية والسجل المدني، بما يكفل بناء الجسم الانتخابي وتوزيع البطاقة الانتخابية على جميع المواطنين وفقاً لقانون الانتخابات.

وأكد الرئيس علي صالح لدى استقباله امس اعضاء اللجنة العليا للانتخابات التي تم تشكيلها الشهر الماضي اهمية الاستفادة من تجربة اللجنة العليا للانتخابات السابقة التي كان يراسها القاضي عبد الكريم العرشي عضو مجلس الرئاسة، وتولت الاعداد والتحضير والاشراف على الانتخابات النيابية العامة التي جرت في 27 ابريل (نيسان) الماضي.

وشدد على ضرورة تجاوز جوانب القصور التي قد تكون برزت خلال التجربة الماضية.

وفيما أدى عبد الله صالح سبعة عضو اللجنة اليمين الدستورية امس امام الرئيس صالح حيث تم تعيينه بقرار جمهوري بدلا من عبد الملك المخلافي العضو القيادي في التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري والذي اعتذر عن قبول تعيينه في اللجنة لتفضيله البقاء في حزبه وعدم تقديم الاستقالة، اطلع اعضاء اللجنة الرئيس صالح على خطة عمل اللجنة خلال



المصدر : الشرق الأوسط / اللندنية

التاريخ : ٨ أغسطس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الفترة المقبلة والمتطلبات والاحتياجات اللازمة لتنفيذ تلك الخطة.

ومن المقرر ان تقوم اللجنة باجراء انتخابات جزئية تكميلية في الدائرة رقم 192 بمنطقة الزهرا شمال غربي مدينة الحديدة، بعد تاجيل الانتخابات في هذه الدائرة يوم 27 ابريل الماضي اثر مقتل مرشح المؤتمر الشعبي العام محمد الشعبي على ايدي أفراد من جماعة مرشح تجمع الاصلاح قبل يوم الاقتراع بنحو اسبوع.

كما ستجرى انتخابات في الدائرة رقم 158 في منطقة خولان بموجب قرار المحكمة العليا التي نظرت في الطعن الانتخابي الذي قدم ضد مرشح حزب البعث عبد الله الكيسي الذي كانت النتيجة لصالحه إلا ان المحكمة رأت ضرورة اعادة الانتخابات حيث تبين ان بعض المراكز الانتخابية النسائية لم تجر فيها عملية الاقتراع لعدم وصول لجان الاقتراع الى المراكز الانتخابية، وكان يتنافس في هذه الدائرة الكيسي مرشح حزب البعث «الجناح الموالي للعراق» مع الرويشان مرشح المؤتمر الشعبي العام.

وتقرر اجراء انتخابات نيابية تكميلية في الدائرة 82 بمدينة إب وذلك نظرا لشغور مقعد هذه الدائرة في البرلمان بسبب وفاة المرحوم محمد علي الربادي ممثل هذه الدائرة في البرلمان متأثرا بنوبة قلبية مطلع الشهر الماضي، وكان الشيخ عبد العزيز الحبشي «من المؤتمر الشعبي العام» المنافس القوي للربادي في تلك الدائرة.

وعلى نفس الصعيد اطلعت لجنة الانتخابات والمكونة من 7 اعضاء الرئيس صالح امس على خطة عملها للاعداد والتحضير لاجراء انتخابات المجالس المحلية، وتكوين الجسم الانتخابي مما يكفل شمول البطاقة الانتخابية لكافة المواطنين الذين يحددهم قانون الانتخابات.

وذكرت وكالة الانباء اليمنية «سبأ» ان اعضاء اللجنة قدموا للرئيس علي صالح اثناء لقائه بهم نسخا من استقالاتهم المكتوبة والتي قدموها في وقت سابق الى رؤساء الاحزاب والتنظيمات السياسية التي ينتمون اليها. وذلك التزاما من اعضاء اللجنة بتطبيق قانون الانتخابات رقم 41 لسنة 1992، والذي تنص الفقرة «و» من مادته الـ22 على انه اذا كان العضو المعين في لجنة الانتخابات منتميا الى حزب او تنظيم سياسي وجب عليه اعلان استقالته من ذلك الحزب او التنظيم مدة عضويته في اللجنة.

على صعيد آخر دشن المهندس حيدر أبو بكر العطاس رئيس الوزراء امس الحملة الوطنية العامة للنظافة والتي تنظمها أمانة العاصمة صنعاء خلال الفترة من 7 اغسطس (آب) الجاري وحتى 27 سبتمبر (ايلول) المقبل تحت شعار «النظافة مسؤولية الجميع».

وقد بدأت حملة النظافة لمدينة صنعاء والتي تساهم فيها قطاعات البيئة، والاسكان، والصحة، وضباط القوات المسلحة والأمن وعقال الحارات وطلبة المدارس من امام قصر غمدان في المدينة القديمة وشملت مختلف الاحياء والشوارع الواقعة في نطاق الدائرة الانتخابية الأولى في امانة العاصمة والتي تضم 18 دائرة انتخابية.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

التاريخ : ٩ أغسطس ١٩٩٢

خطط بقيمة 5.5 مليون دولار لتطوير صناعات الغاز

اليمن تتوقع تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغاز في 94

وزيادة إنتاج النفط إلى مليون برميل يوميا في نهاية العقد



المصدر : الشرق الأوسط المدينة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ أغسطس ١٩٩٣

لندن: «الشرق الأوسط»

أدت اكتشافات النفط والغاز التي اعلن عنها في صنعاء في الاسابيع القليلة الماضية الى تصاعد اهتمام شركات النفط الاوروبية والامريكية بالدخول في عمليات التنقيب والانتاج في اليمن.

واشتملت احدث هذه الاكتشافات على حقل «خرير 2» الواقع في شرق محافظة شبوه في منطقة امتياز مملوكة لشركة «يونوكول» الامريكية و«توتال» الفرنسية و«رويال دتش شل» التابعة لشركة «بكتين اليمن» و«الشركة الكويتية الخارجية للنفط». كما اعلن اخيراً ايضا عن اكتشافات اخرى في منطقة جنة الواقعة في محافظة شبوه ايضا.

ووصفت شركة «يونوكول» الاكتشاف الاول بانه «مشجع جدا» نظرا لقربه من امتياز «المسيلة» والذي اكتشفت فيه شركة «كانديان اوكسدنتال» اكبر حقول نفطية منذ ان اعلنت «هنت اويل» عن اكتشاف اول حقل نفط في اليمن (في منطقتي مارب والشوف) في منتصف العقد الماضي.

وكان من اهم اسباب تصاعد اهتمام شركات النفط العالمية في منطقة شبوه ايضا توحيد شطري اليمن في مايو (ايار) 1990 والذي ادى الى احلال شركات تنقيب غربية متمتعة بتقنية عالية محل شركات سوفياتية ذات تقنية متدنية سبق لها الحصول على امتيازات من حكومة جنوب اليمن السابقة. وتشمل اتفاقيات التنقيب المبرمة حديثا بين وزارة النفط والثروات المعدنية ومستثمرين اجانب واحدة مع مؤسستي بن خليفة ومركزها الامارات العربية المتحدة وشركة «كانديان انترناشونال بتروليم كوربوريشن - اي بي سي» والتي تعطي امتيازا بمساحة 6666 كيلومترا مربعا في محافظة المهرة بالقرب من الحدود العمانية وتنوي هذه المجموعة حفر اربع آبار في المرحلة الاولى للاتفاقية وثلاث اخرى في المرحلة الثانية.

كما وقعت ايضا اتفاقية اخرى مع شركة «كلايد بتروليم» البريطانية للتنقيب عن النفط في محافظة حضرموت واخرى مع شركة «مايفير بتروليم» من «جزر العذراء» الكاريبية تغطي امتيازا بمساحة 9000 كيلومتر مربع في منطقة الزايدية الواقعة على البحر الاحمر.

وفي اوائل العام الحالي قال صالح ابو بكر بن حسينون وزير النفط والثروة المعدنية ان اكثر من 24 شركة تعمل الآن في مجالات التنقيب عن النفط والغاز في اكثر من 30 امتيازا. ولكن تقول مصادر صناعات النفط ان المناطق التي تم مسحها حتى الآن لا تتعدى مساحتها 30 الى 40 في المائة من الاراضي اليمنية، الامر الذي ادى الى تصاعد ثقة الشركات الاجنبية في الوصول الى اكتشافات اخرى.

لكن بعض الشركات الاجنبية العاملة في اليمن ابدت اخيراً قلقها تجاه توقع الحكومة اليمنية للحصول على «حوافز مرتفعة». وقالت مصادر اخرى ان الحكومة قد وقعت اتفاقيات مع عدد من «الشركات الصغيرة» والتي وصفتها بانها «لا تملك خبرة كافية» في مجالات التنقيب والاستخراج. واضافت ان بعض هذه الشركات اقدمت على توقيع اتفاقيات «بشروط متشددة» على امل تمكنها من بيع امتيازاتها لشركات كبيرة واحتفاظها بحصص صغيرة فقط فيها. ولكن ادى ذلك في بعض الحالات الى عدم تمكنها من بيع الامتيازات واضطرارها الى التنازل عنها. وكانت بعض الشركات العاملة في اليمن قد اشتكت من «تشدد شروط» اتفاقيات مشاركة الانتاج مما ادى في ظل انخفاض اسعار النفط حاليا الى عدم اقدامها على تطوير بعض الحقول الجديدة في المدى القريب على الاقل.

وفي الوقت الذي تتوقع فيه الحكومة اليمنية ارتفاع انتاج النفط الى نحو مليون برميل يوميا بحلول عام 2000 فهي ما زالت ماضية في الاهتمام بتطوير التنقيب عن الغاز واستخراجه، خاصة انها تنوي تحويل محطات توليد الكهرباء الكبيرة من الاعتماد على النفط الى غاز النفط المسيل. كما تنوي الحكومة الاعتماد على الغاز المسيل فقط في كل محطات توليد الكهرباء الجديدة.



المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : 9 أغسطس 1992

وقالت مصادر الحكومة ان ذلك يرجع الى رغبتها في تصدير كميات اكبر من النفط الخام وبالتالي زيادة عوائدها من النقد الاجنبي. كما قالت ان الحكومة تهدف ايضا الى تحقيق الاكتفاء الذاتي في منتجات الغاز المسيل وتامل في تمكنها من تصدير الكميات الفائضة. وقال وزير الصناعة محمد سعيد العطار ان هناك مؤشرات قوية على تمكن اليمن من تحقيق الاكتفاء الذاتي في منتجات الغاز المسيل في العام المقبل.

وتقول مصادر صناعات النفط ان احتياطيات الغاز في اليمن تقدر الآن بين 15 و17 ترليون قدم مكعب. ولكن وزارة النفط والثروات المعدنية تقول ان هذه الاحتياطيات «سترتفع بشدة» بعد ان توصلت الى اتفاقيات تنقيب مع شركاء اجانب واعلانها عن نيتها منح امتيازات لشركات أخرى. وتشمل الاتفاقيات واحدة مع شركة «بريتش غاز» البريطانية والتي حصلت على امتياز تنقيب بحري مساحته 17500 كيلومتر مربع في جنوب غرب جزيرة سقطرة. وكانت الشركة الكندية «سيتينز» قد اكتشفت كميات من الغاز في هذه المنطقة في منتصف السبعينات ولكن الشركة البريطانية تنوي حفر بئرين في المراحل الاولى في منطقة تغطي نحو 3 آلاف كيلومتر مربع تقوم الآن باجراء مسح جيولوجي لها.

وتعتزم «الشركة اليمنية للتنقيب والانتاج» المملوكة لشركتي «اليمن هنت» و«اكسون» الامريكية بناء مصنع ضخم لانتاج غاز النفط المسيل. وكانت الشركة قد اكتشفت احتياطيات غاز كبيرة في منطقتي مارب والشوف. وتنوي الشركة تطوير حقول الغاز بها ضمن خطة تبلغ تكاليفها 5.5 مليار دولار متضمنة لاتفاقيات مشاركة العوائد بينها وبين الحكومة. وتشمل عمليات الشركة الآن مشاريع تصنيع الغاز في منطقة حليوة. وتزمع الشركة الدخول في علميات مشابهة أخرى في حقلي «الف» و«أسعد الكامل».

انتخاب رئيس ونائب رئيس لجنة الانتخابات

تشديد الرقابة على الحدود اليمنية لمنع تسلل أعضاء «الجهاد» الهاربين

صنعاء: من حمود منصر

قال العقيد يحيى المتوكل وزير الداخلية اليمني ان وزارته تدرس جميع الاحتمالات، بما فيها احتمال تسلل الهاربين السبعة من اعضاء تنظيم الجهاد المحظور في اليمن الى خارج البلاد، وانه اصدر تعليمات مشددة الى جميع النقاط الحدودية وقوات الامن لمتابعة الهاربين وتعقبهم، بحيث يجري ذلك «في اطار خطة شاملة تنفذها اجهزة الامن اليمنية، تشمل مطاردة قطاع الطرق، ولصوص السيارات، ومرتكبي حوادث الاغتيالات والتفجيرات خلال الفترة الماضية، وكذلك ضبط جميع المخلين بالامن، وإحالتهم على القضاء لمعاقبتهم على ما اقترفوه في حق امن البلاد».

جاء ذلك في تصريح لـ«الشرق الأوسط» نفى فيه المتوكل حدوث مفاوضات «مباشرة او غير مباشرة» مع الهاربين، واكد اصرار وزارة الداخلية على «تنفيذ القانون، وفرض هيبة الدولة»، وشدد على ان اجهزة الامن «لن تتراجع عن تنفيذ المهمة المناطة بها».

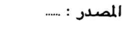
واشار الى ان شيخ قبيلة مراد كان موجودا في صنعاء، حينما اختفى الفارون لدى ابناء عمه في مارب، ولكنه لم يكشف اسماء أولئك الذين آووهم خلال الفترة الماضية حرصا على سير التحقيقات.

ولم يستبعد المتوكل ان يكون مع الهاربين أدلاء يرشدونهم الى الطرق بين جبال اليمن، إلا انه استبعد ان تقدم القبائل على ايوائهم، وقال «ان استقبالهم وايواءهم مرفوض من القبائل». وربما كان هذا هو سبب تسللهم من مارب الى الجوف، خشية تسليمهم الى قوات الأمن التي كانت تحاصر المنطقة.

واكد وزير الداخلية ان اجهزة الأمن مستمرة في تعقبهم، بعد ان تمكنوا من التسلل عبر الحصار المفروض على منطقة مارب ليلة اول من أمس، وعلل نجاحهم في ذلك بعاملي طبيعة الأرض والتستر بظلمة الليل.

وعلى صعيد آخر عقدت لجنة الانتخابات اليمنية الجديدة اول اجتماع لها منذ تشكيلها الشهر الماضي، وانتخبت محسن محمد العلفي - وزير الأوقاف السابق من المؤتمر الشعبي العام - رئيسا، ومحمود عبد الله العراسي - محافظ عدن السابق من الحزب الاشتراكي اليمني - نائبا للرئيس. وجدير بالذكر ان صحيفة «الثورة» الحكومية نشرت امس في صنعاء صورا من استقالات جميع اعضاء لجنة الانتخابات الحزبيين من احزابهم، تنفيذا لنص قانون الانتخابات، الذي يقضي بان يكون جميع اعضاء لجنة الانتخابات من الشخصيات العامة المستقلة.



المصدر : ......  القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ أغسطس ١٩٩٣

للتذكرة: عندما اتحد شطرا اليمن أعلن اليمنيون أنهم فى الشمال كما فى الجنوب، يتمسكون ويناضلون ويعملون جميعا من أجل دعامتين اثنتين فى هذه المرحلة التى أسموها «بالمرحلة الجديدة». الدعامتان هما: وحدة التراب اليمنى والتى قالوا انهم لن يتنازلوا عنها، ثم ديمقراطية المجتمع اليمنى والتى قالوا انهم لن يتنازلوا عنها. هكذا، التحمت الأرض والعواصم وتشكلت الأحزاب وانطلق ما يسمى بالحوار المفتوح ثم أجريت الانتخابات، ولا يزال اليمنيون، رغم كل الصعاب والصعوبات يتمسكون بالدعامتين.. الوحدة والديمقراطية.

مأزق يمنى.. قد يتكرر

ولاشك أن اليمنيين قد اختاروا أصعب الطرق وأكثرها وعورة بالرغم من انه أسلم الطرق وأكثرها وصولا إلى مجتمع أكثر استقرارا وأمنا للجميع. عندما اختار اليمنيون الوحدة والتحام الشطرين الشمالى والجنوبى، فقد اختاروها فى الوقت الذى تشهد البشرية والشعوب عمليات متعمدة لتفتيت الكيانات والأركان إلى جزئيات يسهل التهامها والسيطرة عليها من ذلك القطب الأوحد الذى انفرد بنا بعد سقوط الاتحاد السوفيتى. كان خيارا صعبا.. ولكنه الخيار الصحيح. وعندما اختار اليمنيون الديمقراطية فقد اختاروها فى الوقت الذى ترتفع فيه مطالب الديمقراطية من قبل الشعوب، بينما يتم التلاعب بها من قبل قوى كثيرة دفعا للفوضى وللصراع ولاشتعال الحروب الصغيرة المتناثرة والتى التهمت أعدادا قد تصل إلى أعداد التهمت فى الحرب العالمية الثانية.. وكان ذلك خيارا صحيحا ثانيا .

كان اختيار اليمنيين للوحدة والديمقراطية اختيارا عاما. لم يكن اختيارا سلطويا يتحدد بارادة حكومتين واحدة فى صنعاء والأخرى فى عدن. بل كان عاما بمعنى انه جاء من الأحزاب والمنظمات والقبائل والناس العادية المنظمة أو غير المنظمة. صنعت الارادة اليمنية العامة هذا الاختيار ثم جسدته. وفى عملية التجسيد تكون شئ يمنى بحت. ضم بعضا من التخلف وبعضا من العقلانية وبعضا من التسيب وبعضا من الجدية. تفاعلت مع هذا الاختيار كل هذه الأمور والعوامل الموجودة والمكونة لدرجة تطور المجتمع. وهى درجة تطور تعبر عن مزيج لحقائق منها ماهو قبلى ومنها ماهو ناتج مرحلة النفط ومنها ماهو ناتج ظروف تحول الجنوب ومنها ماهو ناتج علاقات الجيرة الشمالية. وهكذا.. لم تكن النتيجة مثل تلك الموجودة فى أوروبا الساعية إلى الوحدة، ولا غيرها، بل كانت نتيجة الظرف اليمنى الخاص.

وطالما كان الاختيار العام اليمنى هو الوحدة والديمقراطية فإن الارادة العامة المشكلة من كل القوى هى الارادة الواحدة والوحيدة القادرة بل المسئولة عن انجاح هذا الاختيار. لا تقع مسئولية انجاح هذه التجربة على أكتاف الحزب الاكثر ظهورا على المسرح السياسى. بل تقع المسئولية على الجميع، أحزابا ومنظمات وقوى اخرى ذات تأثير اجتماعى فى المجتمع. لقد وضحت هذه المسئولية كما اتضح عنصر مشاركة الجميع لها مع أحداث هجرة اليمنيين اليهود إلى اسرائيل.الذى حدث أن اليمن وتحديدا شطره الشمالى ضم منذ القديم يمنيين يعتنقون الديانة اليهودية. بعد عام ١٩٤٨ نظمت عمليات ترحيل لأعداد منهم إلى اسرائيل. تم الترحيل بعلم وتنظيم إمام اليمن. وبقيت أعداد صغيرة منهم منذ عام ١٩٥٠. لم تحدث هجرة جماعية لليمنيين اليهود منذ ذلك العام. بعد اتحاد شطرى اليمن واتخاذ الديمقراطية أسلوبا سياسيا عاما فتح أحد الأحزاب عضويته لكل العناصر ولكل القبائل. دخله عدد قليل من اليهود. وهنا قامت العناصر الاسلامية المتشددة بالهجوم على الحزب طالبة منه طرد اليهود بحجة انه ربما يصل يهودى إلى قيادة الحزب، وبالتالى إلى قيادة الدولة. ثم تم حرق منازل هؤلاء اليهود لارهابهم واجبارهم على ترك عضوية الحزب. الغريب ان هذا الحزب ليس ضمن الأحزاب الثلاثة الكبار ولا حتى ضمن الاحزاب الاثنى عشر التالية وانما هو حزب من ٦٤ حزبا يمنيا قد يغلق أبوابه بعد قليل. كما أن الغريب أن الاحصائيات أكدت أن عدد اليمنيين اليهود لا يزيد على ١٢٥٠ بين رجال ونساء وأطفال وشيوخ وشباب. لقد انتهزت اسرائيل الفرصة وأمسكت وبدأت عمليات التشهير بهدف اتمام عمليات التهجير الجماعية مستفيدة من المناخ الديمقراطى العام فى اليمن. وبعد ان تم ترحيل ٢٥٠ يمنيا يهوديا إلى اسرائيل بدأت تعد من أجل تهجير الألف يمنى الآخرين، بحجة ان وضعهم وحياتهم فى خطر. ويقال ان هؤلاء اليهود القادمين من اليمن سيسكنون فى المستوطنات التى تقيمها وأقامتها اسرائيل فى

أمينة شفيق

القدس والأرض المحتلة.. بما يعنى أنهم سيوضعون فى مواجهة الفلسطينيين.

وأصبحت الحكومة اليمنية فى موقف لا تحسد عليه. فبعد ان اكتشفت ان الدفعة الأخيرة من اليمنيين اليهود قد استقرت فى اسرائيل فإنها مضطرة إلى الالتزام بالقرار العربى السياسى الذى يمنع الحكومات العربية من تسهيل خروج اليهود من الأقطار العربية. وهو موقف تتمسك به وتصمم عليه منظمة التحرير الفلسطينية وهذا حق للمنظمة وواجب على الحكومات العربية خاصة وان الاحصائيات التى صدرت عن المنظمة تشير إلى ان ٦٠٪ من الهجرة إلى اسرائيل خلال الفترة من ١٩٤٨ وبداية العقد الستينى كانت من الأقطار العربية.

وإذا ما تمسكت الحكومة اليمنية بالقرار السياسى العربى فإنها ستواجه بحملة ضارية من كافة منظمات حقوق الانسان والتى ستخرج فى تقاريرها مشيرة إلى ان حكومة اليمن «الديمقراطية» تنتهك نصوص الاعلام العالمى لحقوق الانسان والذى ينص فى فقرته (٢) من المادة الثالثة عشرة على انه «يحق لكل فرد أن



المصدر : الأهرام القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ أغسطس ١٩٩٢

يغادر اية بلاد بما فى ذلك بلده، كما يحق له العودة إليه» والذى ينص فى الفقرة (١) من المادة الرابعة عشرة على: «لكل فرد الحق فى ان يلجأ إلى بلاد أخرى او يحاول الالتجاء إليها هربا من الاضطهاد». هذا بجانب الحملة التى سيشنها القطب الأوحد المنفرد بنا والذى استخدم قضية حقوق الانسان كاحد عناصر تشويه الاتحاد السوفيتى لارغامه على السماح بهجرة اليهود إلى اسرائيل.

إن وقائع وملابسات ونتائج موضوع اليمنيين اليهود تؤكد اهمية مراجعة مفهوم الديمقراطية فى ذهن وضمير وأسلوب عمل كل القوى السياسية فى المجتمع وليس فقط فى ذهن وضمير وأسلوب عمل الحكومات أو السلطات السياسية فى بلداننا العربية. اليس غريبا ان يستمر ١٢٥٠ يمنيا يهوديا فى الحياة على الأرض اليمنية عندما كان اليمن قبليا ثم جمهورية محدود المساحة الديمقراطية، ثم تتفجر مشكلتهم كاقلية دينية تكاد تكون منعدمة التاثير فى ظل الديمقراطية الواسعة والمتعددة الحزبية والمليئة بالجدل والحوار السياسيين؟ الا يدفع ذلك تلك العناصر السلطوية التى تشير إلى ان مساحة الديمقراطية لابد وان تساير درجة نمو وعى الشعوب إلى التمسك برأيها؟

إنه حادث يمنى بوقائعه وملابساته، ولكنه قابل للتكرار بشكل وبصورة مختلفين فى اقطار عربية أخرى طالما وجدت فيها اقليات وأغلبيات قد تكون عرقية وقد تكون قبلية وقد تكون دينية. سوف يتخذ الحادث شكله الوطنى المحلى. وسوف يحدث طالما استمر مفهوم الديمقراطية مفهوما قاصرا، تفهمه كل قوة وكل جماعة وكل فئة على انه حقها وحدها فى مواجهة السلطة او الحكومة او الآخرين. قد يصل بها إلى محاولة انتزاع هذا الحق بالارهاب المادى أو بالارهاب الفكرى. وسوف تتبدل الأمور إذا تعدل مفهوم الديمقراطية فى كل الأذهان - لدى الحكومات ولدى القوى السياسية الموجودة على الساحة - على انه حق أصيل لكل الناس طالما لم يرتكبوا جريمة ضد الوطن أو ضد المواطنين.. حق سياسى ومدنى واقتصادى واجتماعى يتمتع به اليمنى المسلم كما يتمتع به اليمنى اليهودى.



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ١٠ [illegible] ١٩٩٣

نحو عودة رئيس الاركان عن استقالته

اجتماع لمجلس الرئاسة اليمني خصص لدمج القوات المسلحة

□ صنعاء - من فيصل مكرم:

■ عقد مجلس الرئاسة اليمني امس اجتماعاً برئاسة الرئيس الفريق علي عبدالله صالح بحث فيه في وضع القوات المسلحة خصوصا قضية التعجيل في دمجها قبل نهاية السنة وتطبيق القانون الذي يمنع العمل الحزبي في الجيش. ولوحظ ان رئيس الوزراء المهندس حيدر ابو بكر العطاس ووزير الدفاع العميد هيثم قاسم طاهر حضرا الاجتماع فيما تغيّب عنه السيد علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة الذي لا يزال في الولايات المتحدة. وترددت انباء في صنعاء عن ان رئيس هيئة الاركان العميد عبدالله البشيري ينوي العودة عن استقالته لياخذ دوره على صعيد استكمال عملية دمج القوات المسلحة.

واذيع رسمياً «ان مجلس الرئاسة وقف امام اعادة بناء القوات المسلحة اليمنية وتحديثها وتطوير هيكلية وزارة الدفاع واعادة تنظيمها وتوحيدها بما يعزز القدرة الدفاعية ويترجم الاهداف الوطنية كما وقف المجلس امام قضية تطبيق قانون الاحزاب السياسية الرقم ٦٦ للسنة ١٩٩١ ووجّه الحكومة نحو تطبيق القانون نصاً وروحاً. ووجّه المجلس ايضاً نحو تطبيق القانون الرقم ٦٧ للسنة ١٩٩١ في شان الخدمة في القوات المسلحة والذي يمنع العمل الحزبي في القوات المسلحة بموجب المادة (٥٨) من هذا القانون التي تنص على انه يحرّم على العسكريين العاملين في القوات المسلحة والامن الانتماء الى الاحزاب والهيئات والمنظمات والجمعيات السياسية اياً يكن نوعها او اتجاهها وتطبيق المادة من قانون الاحزاب السياسية التي تشترط في من يقبل انضمامه الى عضوية الحزب او التنظيم السياسي الا يكون من ضباط القوات المسلحة والامن وافرادها».

الى ذلك اكد مجلس الرئاسة «ضرورة تقديم العسكريين كافة استقالاتهم من الاحزاب السياسية، ومن يرغب من العسكريين في ممارسة العمل الحزبي عليه تقديم استقالته من العمل في القوات المسلحة والامن تطبيقاً للقانون».

وعلمت «الحياة» ان اجتماع مجلس الرئاسة اليمني ناقش العديد من القضايا المرتبطة بالمؤسسة العسكرية بما فيها استكمال دمج القوات المسلحة قبل نهاية السنة الحالية وفقاً لما التزمته الحكومة امام مجلس النواب في بيانها المقدم اليه وتعقيب المجلس على بيان الحكومة والذي منحت بموجبه حكومة العطاس ثقة البرلمان.

وكان رئيس مجلس الوزراء قد اكد في مؤتمر صحافي الاسبوع الماضي ان حكومته ستعمل على استكمال عملية دمج القوات المسلحة بصورة كاملة قبل نهاية العام الحالي لأن العوائق التي عرقلت استكمال الدمج تلاشت تقريباً بعد نجاح الانتخابات وتشكيل حكومة الائتلاف الوطني وحصولها على الثقة.

اما النواب فقد الزموا الحكومة الجديدة قبل منحها الثقة استكمال دمج القوات المسلحة واعادة تنظيمها وتشكيلها وتوزيع وحداتها وتحييدها عن العمل الحزبي تطبيقاً لقانون الاحزاب وقانون الخدمة في القوات المسلحة.

وافادت مصادر مطلعة ان لجاناً شكلت من شخصيات سياسية وعسكرية للاشراف على عملية استكمال دمج المؤسسة العسكرية قبل نهاية السنة ومراقبة تطبيق قانون الاحزاب عليها وقانون الخدمة العسكرية واعادة ترتيب اوضاع وزارة الدفاع وتنظيم اجهزتها المختلفة. واشارت هذه المصادر الى ان مجلس الرئاسة تطرق الى الاستقالة المعلنة للعميد عبدالله البشيري رئيس هيئة اركان القوات المسلحة والتي اورد فيها شكواه من عدم تعاون وزير الدفاع «وعدم رغبته في استكمال دمج

التتمة في الصفحة (٤)

اجتماع لمجلس الرئاسة اليمني

تتمة الصفحة الاولى

المؤسسة العسكرية لمصالح حزبية».

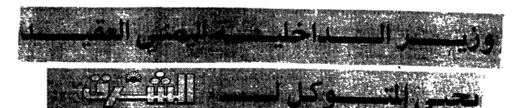
ويبدو ان اتفاقاً قد توصل اليه مجلس الرئاسة ورئيس الحكومة بعودة المياه الى مجاريها واقناع رئيس الاركان بالعدول عن الاستقالة والعودة لممارسة مهماته واخذ دوره في عملية استكمال الدمج في موعده المحدد.



المصدر : الشرق القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١ / ٨ / ١٩٩٣



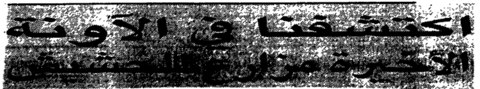
وزير الداخلية اليمني العقيد يحيى المتوكل لـ الشرق

أجهزة الأمن تعد خطة لتنظيم انتشار الأسلحة والحراسات الخاصة

أجهزة الأمن تواصل تعقب الفارين من سجن المنصورة

هناك تنسيق وخطط لحماية العاملين بالشركات الأجنبية

التنسيق الأمني العربي ضعف بعد حرب الخليج



اكتشفنا في الآونة الأخيرة مزارع للحشيش



قضية الامن في اي بلد من العالم من القضايا الاساسية والرئيسية والتي تعمل الحكومات على جعله مستعبا للقناعة المتوارثة من ان الامن هو احدى الركائز الاساسية لأي عملية تنموية او انتاجية والامن في الجمهورية اليمنية من القضايا الساخنة فالتفرعات التي تقلق الامن كثيرة ومتعددة

ومنها: قضية المخدرات والتي بدأت تنتشر في الآونة الاخيرة انتشار السلاح بين المواطنين واهم هذه القضايا الخطف الذي تعرض اليه بعض العاملين في شركات النفط الاجنبية العاملة في اليمن . وكذلك ظاهرة هروب بعض المتهمين في قضايا امنيةمن السجن.

«الشرق» حملت كل هذه القضايا وغيرها من المشاكل التي تهدد الامن اليمني الى الرجل الاول المسئول عن مكافحة كل ما يخل بالامن والطمأنينة وزير الداخلية العقيد يحيى المتوكل . . وكان هذا الحديث:

الهاربون من سجن المنصورة

● تردد مؤخرا ان المتهمين الفارين من سجن المنصورة بعد ان قد وصلوا الى منطقة معينة وانهم احتموا بشخصيات كبيرة ما صحة هذه الاخبار؟

○○ الحقيقة ان الاخبار التي تواترت كان مبالغا فيها وان ما توافر لدينا من معلومات انهم تواجدوا بمحافظة مأرب في مراد، وعندما ارسلنا قوات الى المنطقة التي تواجدوا فيها اكدت لنا انباء انهم كانوا فيها وانطلقوا الى منطقة اخرى ونحن نواصل تعقبهم بين منطقتي مأرب والجوف.

● يقال ان البعض منهم قد خرجوا من اليمن ماصحة هذه المعلومات؟

○○ انا اشك في هذا .

● هل تعتقد ان لجهات خارجية ضلعا في تهريبهم وكان لها دور في التفجيرات التي قاموا بها في عدن؟

○○ قلت في تصريح سابق ان هناك جهات في الخارج ليس فقط من حراس السجن بل من جهة خارج السجن .. قد تكون تلك الجهة لها علاقة بجهات خارجية .. وقد تكون لها دوافع خاصة لكن بالتأكيد كان هناك ثمة تواطؤ وكان هناك عمل مدبر لفرارهم.

● هل تعتقد ان التأخير في محاكمتهم جعلهم يفكرون في حيلة للهرب او يتصلون بجهات ما تدبر لهم مثل هذا العمل؟

○○ صحيح هذا مائة في المائة فلو انهم احيلوا للمحاكمة لكان الامر الان محسوما. لكن هذا التأخير كان بمثابة كسب للوقت لمن يفكر في حيلة للهرب.

● ومـاذا عن المتهمين السابقين بقضايا التفجيرات؟ لماذا لم يقدموا للمحاكمة حتى الان؟



يحاكموا وتحقق معهم فقد هربوا بعد حوادث التفجيرات مباشرة.

● وماذا عن طارق الفضلي؟

○○ طارق الفضلي لايزال رهن التوقيف وهناك نية لاحالته الى النيابة في حالة توافر كل الحيثيات وهو ما سيتم قريبا.

حماية الشركات الاجنبية

● هل هناك تنسيق مع الشركات الاجنبية لحماية افرادها ومنشآتها ومعداتها؟

○○ اتفقنا مع الاخ وزير النفط ووزير الدفاع على ان نجتمع نحن الثلاثة ونتفق على نظام لتامين الشركات العاملة باليمن وقبل هذا وضعت خطة لتامين حركات السيارات التابعة لتلك الشركات والمسافرين الاجانب عبر مختلف الطرق التي تربط محافظات البلاد.

من جانب ثان وضع النظام الذي يكفل تنظيم الحراسة لمواقع هذه الشركات سواء المنقبة على البترول أو مكاتب الشركات في المدن هذا الاهتمام وراد من جانبنا.

التنسيق مع حدود الجوار

● القضايا الامنية مترابطة والجريمة لاتعرف الحدود هل هناك تنسيق بين اليمن والدول المجاورة في مجال مكافحة الجريمة؟

○○ مستوى التنسيق [illegible] وعلى ما أعلم انه لايوجد تنسيق بين أي نوع وتنوي وزارة الداخلية التنسيق مع سلطنة عمان خاصة بعد فتح المعابر الحدودية بين البلدين ونحن ننوي تقديم مشروع للتنسيق فيما بين البلدين لحماية وتامين الحركة ومكافحة الاعمال التي تخل بامن الدولتين كخطوة اولى وان شاء الله تليها خطوات اخرى مع كل دول الجوار.

● وماذا عن التنسيق الامني بين الدول العربية خاصة ونحن نسمع كثيرا عن مشاورات عربية في هذا الجانب؟

○○ انا كنت قبل تسعة عشر عاما وزيرا واذكر انه كان هناك تنسيق لكن في الاخير تابعت ووجدت مثل هذا التنسيق قد ضعف خاصة بعد ازمة الخليج التي اثرت على العلاقات من جميع النواحي بما في ذلك العلاقات على صعيد الامن العربي واعتقد ان هناك مؤتمرا قادما في دمشق سوف تقدم وزارة الداخلية وجهة نظرها لتنشيط هذا التنسيق من خلال مشروع امني سيطرح امام ذلك الاجتماع.

مكافحة المخدرات

● كشفت مؤخرا حوادث متعلقة بالمخدرات وهي ظاهرة جديدة على اليمن مادور الوزارة في الحد من هذه الظاهرة؟

○○ ان واحدة من اكبر مهام وزارة الداخلية هي مكافحة المخدرات لانها من الآفات التي غزت اليمن في السنوات الاخيرة والحمد لله هي اقل في المستوى مما هي عليه الحال في البلدان الاخرى ومع ذلك نحن ندرك اذا لم تكافح هذه الآفات فانها سوف تنتشر.

ولذلك فنحن نولي هذا الموضوع اهمية ولدى الوزارة معمل خاص بالمخدرات وجهاز خاص بمكافحة المخدرات وتقوم اجهزة الامن بمكافحة هذه الآفة واكتشافنا في الفترة الماضية مزارع للحشيش وكثيرا من المخدرات المهربة ويعاقب اصحابها.

المظاهر المسلحة

● هناك بعض المظاهر المسلحة كالحراسة الشخصية.. مثل هذه المظاهر الى جانب انها مظاهر مقلقة تكون بنفس الوقت سببا من اسباب الارباكات الامنية.. فهل هناك خطة للوزارة لمسألة الحراسات الشخصية؟

○○ انت تعلم ان القانون اباح حمل السلاح وحيازته ومع احترامي للقانون الا انه اعطى اكثر مما يجب لان اباحة حمل السلاح وحيازته بدون قيود قوية مسالة فيها نظر.

لكن القانون اعطى ضمن مواده وزارة الداخلية تنظيم حمل السلاح.. وعلى ضوء هذه المادة يحق للوزارة ان تعد لائحة ونظاما لطريقة حمل السلاح في المدن ليحد من هذه الظاهرة ولايسمح بهذه المظاهر المزعجة للمواطن وللامن العام ونحن فور انتهائنا من اعداد هذا النظام سوف نقوم بنشره بالصحف ووسائل الاعلام ليكون امام الجهات كلها.. امام مجلس النواب ومجلس الوزراء لكي يتقبل الجميع هذا النظام الذى سيوضح كم يحق للوزير ان يكون معه مرافقون وكم يستحق من مرافقيه حمل السلاح وهكذا بالنسبة لعضو مجلس النواب او اى مسئول او شخصية اخرى.

هذا النظام سيكون جاهزا قبل نهاية هذا الشهر وسوف نصر على تطبيقه لكن بشرط تقبله من اعضاء السلطتين التشريعية والتنفيذية لاننا سنبدأ منهما ولابد ان تحظى هذه اللائحة بالتفاعل من تلك الجهات.. وانا المس من الاخوة اعضاء مجلس النواب والوزراء تاييدا.. والحالات الاستثنائية موجودة في كل مكان.

متابعة لأداء أجهزة الامن

● في ظل المهام الكبيرة لرجل الشرطة كيف تتاكدون انه يقوم بدوره دون اى تجاوزات او خروقات؟

○○ لايخلو اى عمل من وجود خروقات واخطاء.. ورغم ذلك فنحن نحرص ان لايحدث مثل هذا.. ونحن نقوم بالمتابعة المباشرة سواء انا او النائب او الوكلاء نقوم بمتابعة يومية لمعرفة الاداء وفي الوزارة ادارة عامة للمتابعة وعندنا البحث الجنائي لكل جهة ترصد عمل رجل الشرطة في الاقسام والنقاط في مختلف المناطق..



المصدر : الشرق القطرية

التاريخ : ١٠/٨/١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أجرى الحوار في صنعاء :
محمد العريقي

هذه الخروقات بعضها لل[illegible] الشديد مايزال موجودا ولكن معالجة هذا لايتم من خلال التوجيه والانذار بل من تغيير النظام نفسه وبالذات باقسام الشرطة اذا لم يتغير النظام في هذه الجهات فمن الصعب ان يقضى على الخروقات والممارسات الخاطئة وبالتالى نحن نعالجها بشكل فورى ونحاول ترسيخ نظام يقلل من هذه الخروقات.

● لجأت الوزارة الى نشر المعلومات المتعلقة بالحوادث.. هل لدى الوزارة خطة لانشاء جهاز معلومات يتابع ظاهرة الجريمة لتكون امام رجل القرار وكل المهتمين؟

○○ نحن حرصنا في البداية على تقديم معلومات عن الحوادث للصحافة من خلال تقرير يومي لنشره ثم نقوم باعداد تقارير تحليلية اسبوعية وشهرية وكل ثلاثة اشهر وكل نصف عام هذه التحليلات تعتمد على المقارنة وتعطى مؤشرات عن الوضع الامني كل اسبوع وكل شهر وكل سنة من هذه الاستنتاجات والتحليلات والمؤشرات نحن نقوم بتصحيح اى اجراء غير سليم او ندعم اى خطوة وجدنا انها فعالة في سبيل المعالجة.

تطوير الوظيفة الأمنية

● توليتم منصب وزارة الداخلية خلال السبعينات وعدتم اليه قرب منتصف التسعينات هل تلاحظون تطور في الوظيفة الامنية الآن؟ وهل هناك خطة لتطوير هذا الجهاز؟

○○ لاشك ان الوظيفة الامنية تطورت بشكل يفوق التصور وبالمقابل تطورت الجريمة وتطورت اعمال التقطع والسرقة ودخلت البلاد ظواهر اخلت بالامن وبقيم المجتمع، وظواهر خطيرة على صحة المواطن مثل المخدرات، ودخلت بعض الظواهر السيئة الى جانب انتشار السلاح الى جانب التنازع الكبير على الارض والعقارات هذه وغيرها من التطورات التى شملت حياة المجتمع وبهذه الجسامة عكست نفسها على الامن الذى للاسف الشديد لم يستطيع ان يواكب تطور الجريمة وتعدد هذه الظواهر. وانما هناك محاولات جادة بذلت في الماضى لكبح الجريمة ايا كان شكلها ونوعها ونحن الآن نواصل من اجل ان نلحق هذا التطور الخيالى الذى اثر على حجم الجريمة.

بالاضافة الى هذا فان المهام قد تضاعفت خاصة بعد توحيد الوطن اليمنى فهناك مؤامرات واخطار على هذا الوطن وعلى الدولة الواحدة فبالتالى هناك مسئوليات اعظم على رجال الامن لمواجهة هذه الاخطار وهذا نستشعره جميعا الآن

نبذة عن الوزير المتوكل

● عمل في الجيش منذ قيام الثورة
● شغل منصب وزير الداخلية في منتصف السبعينات فيما كان يعرف بالجمهورية العربية اليمنية
● عين سفيرا في الولايات المتحدة.. وفي بعض الدول الاوروبية
● عين محافظا لمحافظة اب حتى بداية التسعينات
● يشغل حاليا منصب رئيس الدائرة السياسية باللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام.. وعضو اللجنة العامة للمؤتمر ووزيرا للداخلية في حكومة العطاس الجديدة.



المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٠ أغسطس ١٩٩٣

صنعاء تستقبل السلطان قابوس وكارتر في سبتمبر

زيارة ميتران لليمن في أكتوبر تعكس تطور العلاقات مع فرنسا

صنعاء: «الشرق الأوسط»

اكد مصدر حكومي يمني رفيع المستوى ان الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران سيزور صنعاء لمدة يومين، بعد انتهاء قمة الدول الناطقة باللغة الفرنسية في موريشيوس خلال شهر اكتوبر (تشرين الأول) المقبل، تلبية لدعوة كان الرئيس اليمني علي عبد الله صالح وجهها - الى ميتران - اثناء زيارته فرنسا في منتصف عام 1989.

وتتوقع المصادر ان تستقبل صنعاء ايضا خلال شهر سبتمبر المقبل كلاً من السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان، والرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر. وقالت ان ميتران زار جميع دول منطقة الشرق الأوسط - عدا اليمن - خلال فترة رئاسته لفرنسا، وان الزيارة تاتي في اطار تعزيز علاقات التعاون القائمة بين باريس وصنعاء في مجالات متعددة.

وكانت دوائر يمنية ذكرت قبل 3 اسابيع احتمال زيارة المهندس حيدر ابو بكر العطاس لباريس خلال الشهرين المقبلين، ولكن المصادر الفرنسية واليمنية لم تؤكد هذا الخبر، وقالت ان العلاقات بين البلدين تشهد تطورا كبيرا على الصعيد الثقافي والاقتصادي والتجاري.

وجدير بالذكر ان شركة طيران اليمن «اليمدا» اشترت طائرتي «ايرباص» في اطار عملية تحديث اسطولها، وتسلمت احداهما في شهر يونيو (حزيران) الماضي، كما ان هناك توجها مماثلا لدى شركة الطيران اليمنية ايضا. وكذلك ابرمت شركات النفط الفرنسية اتفاقات لامتياز الاستكشاف والتنقيب عن النفط في اليمن، في طليعتها شركة «توتال» التي حققت اكتشافات من النفط والغاز في محافظة شبوة خلال الفترة الأخيرة، مما أدى الى تراجعها عن قرار كانت قد اتخذته بالانسحاب من اليمن.



وزير الداخلية اليمني يتحدث الى «الحياة»

المتوكل: لن نسمح بمعسكرات للحركات الاسلامية في اليمن

□ صنعاء – من فيصل مكرم:

■ أكد وزير الداخلية اليمني العقيد يحيى المتوكل في حديث الى «الحياة» ان السلطات اليمنية لن تسمح بوجود معسكرات تدريب للحركات الاسلامية على اراضيها واعتبر ان الحديث عن وجود معسكرات من هذا النوع «راج نتيجة الصراعات والمماحكات السياسية التي عاشها الوطن العربي في الفترة الاخيرة». (نص الحديث ص٦)

وقال: «ان الحكومة بصدد وضع ضوابط لحمل السلاح في المدن وتنقل المسلحين المرافقين للشخصيات السياسية، كي تتم هذه العملية في صورة رسمية ومحدودة». واضاف ان الحكومة ستسعى الى تنظيم اسواق السلاح وإلزامها تراخيص قانونية للبيع والشراء.

ورأى ان وسطاء من مؤسسات يهودية وصهيونية «جاؤوا الى اليمن واستغلوا الاجواء الديموقراطية في البلاد ونظموا هجرات يهود يمنيين على مدى عام كامل مباشرة من دول اوروبية ومن الولايات المتحدة، مقابل اغراءات وهمية». واوضح ان وزارته ابلغت وزارة الخارجية اليمنية ضرورة إلزام السفارات اليمنية في الخارج عدم منح الوسطاء اليهود المشتبه في نشاطهم اي تأشيرة لدخول البلاد «وأبلغنا المطارات وادارة الجوازات عدم منح اي جواز سفر لأي مواطن يمني يهودي عن طريق الوسطاء».

وزاد «هذا كل ما نستطيع عمله، لأن المواطن اليمني سواء أكان يهودياً او مسلماً لا يمكن انتزاع حق من حقوقه، وحصوله على جواز سفر ومغادرة البلاد هما من حقوقه الدستورية».

واستبعد ان يكون اليمن طلب من السودان تسليم شخص يدعى اسامة بحجة تورطه في جرائم تخريب ودعمه الارهاب في اليمن.

وقال المتوكل انه يريد «تحديث ممارسة رجل الشرطة لمهماته في كل مرافق العمل». ورفع جهوزية رجل الشرطة من اجل مواجهة الجريمة ووضع خطة استراتيجية تهدف الى وضع حد للجريمة وقمع العصابات. واعتبر ان نجاح هذه الخطة «لن يتحقق الا بتفعيل امكانات الوزارة وتعاون كل المؤسسات الوطنية والمواطنين».

واوضح ان وزارة الداخلية قطعت شوطاً كبيراً في دمج الاجهزة الامنية «واحدثنا تنقلات واسعة خلال الايام الماضية في اجهزة الامن ونفذنا تعليمات معينة تتعلق بالوحدات والادارة». وتابع انه وجد تعاوناً واسعاً من كل الجهات بما فيها الحزب الاشتراكي، وان جهاز الامن السياسي اصبح مؤسسة مستقلة «ورئيسه يعمل الآن مع مساعديه من المؤتمر والاشتراكي على اعادة تنظيم الجهاز ليؤدي الدور المناط به على اكمل وجه».

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ أغسطس ١٩٩٢

هاجم "وسطاء يهوداً" نظموا هجرات من بلاده

وزير الداخلية اليمني لـ"الحياة": خطة لحماية شركات النفط وسنفرض قيوداً على اسواق السلاح

□ صنعاء - من فيصل مكرم:

■ وضعت الحكومة اليمنية الائتلافية الجديدة المسالة الامنية في مقدم اهتماماتها بعد الانتخابات البرلمانية في البلاد. فبعد تحقيق الوحدة اليمنية في ٢٢ ايار (مايو) ١٩٩٠ شهد اليمن احداثاً كثيرة زعزعت امن المواطن واستقرار البلاد، بدءاً باغتيالات وتفشي الجريمة مروراً باحداث شغب عصفت بعدد من المدن اليمنية في كانون الاول (ديسمبر) الماضي، وامتدت الى تفجيرات وانتهاك لسيادة القانون والنظام في معظم مرافق الدولة.

ولأن المسالة الامنية تاخذ حيزاً واسعاً من اهتمام الحكومة والبرلمان، إلى جانب اهتمام المواطن، كان التفاؤل سائداً عند الجميع بعد تعيين العقيد يحيى المتوكل وزيراً للداخلية، وهو المنصب الذي شغله قبل عشرين سنة في ما كان يسمى «اليمن الشمالي». والمتوكل شخصية معروفة من خلال المسؤوليات السياسية والديبلوماسية والعسكرية التي تولاها منذ اندلاع الثورة في عام ١٩٦٢. ويتوقع رجل الشارع اليمني ان تكون للمتوكل بصمات جديدة ودور في إنجاح أولوية الحكومة بتحقيق الامن والاستقرار في البلاد.

«الحياة» التقت وزير الداخلية اليمني وطرحت عليه قضايا الامن وتثبيت الاستقرار، فاكد ان وزارته تعد خطة «لوضع حد للجريمة وقمع العصابات» وخطة ثانية ستباشر تنفيذها قريباً لحماية شركات النفط في اليمن. وقال: «لن نرضخ لأي قوة تحاول بسط هيمنتها على حساب القانون». وشدد على اهمية حسم قضايا آلاف السجناء، مؤكداً ان وزارته ستفرض قيوداً على اسواق السلاح.

وأعلن ان «وسطاء من مؤسسات يهودية وصهيونية استغلوا الاجواء الديموقراطية في اليمن ونظموا هجرات يمنيين يهود على مدى عام كامل».

وهنا نص الحديث:

● بعد عشرين سنة على توليكم المنصب ذاته، ماذا تعني لكم العودة الى وزارة الداخلية اليمنية في الحكومة الائتلافية الجديدة؟

- عودتي الى الوزارة اعتبرها عودة الى بيت مألوف، أعتز بثقة المؤتمر الشعبي العام وأمينه العام (الرئيس علي عبدالله صالح) لاختياري في هذا الموقع المهم. واعتز كثيراً بثقة رجل الشرطة والمواطن لانني لمست تجاوباً وتعاوناً من الجميع، ما يسهل مهمتي على صعيد إعادة تنظيم وزارة الداخلية وتحديثها، وعلى صعيد مواجهة الجريمة بكل اشكالها.

● هل هناك تغيير محدد تنشدونه في وزارة الداخلية واجهزتها، وما ملامحه؟

- التغيير الذي ننشده يجب ان يكون الى الافضل من حيث تطوير وتحديث ممارسة رجل الشرطة لمهماته في كل مرافق العمل. هذا هو التغيير الذي يتطلع اليه المواطن وينشده في المؤسسة الامنية، وآلية وجود خطة متكاملة. منذ اللحظة الاولى حاولت الاطلاع على ما هو قائم والتعرف الى وضع اجهزة وزارة الداخلية، ومن ثم الشروع في اعداد خطة عاجلة واخرى استراتيجية. الاولى لرفع جهوزية رجل الشرطة من اجل مواجهة الجريمة، والخطة الاستراتيجية تتمثل في وضع حد للجريمة وقمع العصابات ذات الانشطة الواسعة في ميدان الجريمة، لئلا يكون هناك اخلال بمبادئ الديموقراطية التي تعيشها البلاد. ونجاح مثل هذه الخطة لن يتحقق الا بتفعيل امكانات الوزارة وبتعاون كل المؤسسات الوطنية وجميع المواطنين، وهذا ما نامل به.

● يقال ان هناك مراكز قوى في اليمن تعجز وزارة الداخلية عن تطبيق القانون عليها، وان بقاء وزير الداخلية مرهون بعلاقته مع هذه القوى، وبالتالي هذا من اسباب عدم تطبيق النظام والقانون في المرحلة الانتقالية لدولة الوحدة.

- اريد ان افصل بين القوى السياسية التي تستعصي على القانون وبين ما اعترى وزارة الداخلية خلال المرحلة الانتقالية للوحدة. فما حدث في الوزارة كان على غرار ما حدث في كل الاجهزة الحكومية من ضعف او تعاون او عدم اضطلاع بالمسؤولية كاملة. وبالنسبة الى مراكز القوى لم اشعر حتى هذه اللحظة بضغط او محاولات من اي قوى لتجاوز القانون.

أعتقد أن الجميع سيتعاون ما دام الهدف هو فرض سيادة القانون والامتثال للنظام، ونحن لن نرضخ لأية قوى تحاول بسط هيمنتها على حساب القانون.

● يقال ان هناك جهاز أمن في يد الحزب الاشتراكي وآخر في يد المؤتمر الشعبي، وان لكل منهما نشاطاً معيناً ومسؤوليات مختلفة. ما هي الحقيقة، وأين وصلت مسألة دمج المؤسسة الامنية في اليمن؟

- وزارة الداخلية واجهزتها قطعت شوطاً كبيراً في عملية الدمج، ولا توجد اية ظاهرة تشطير تصل الى المستوى الذي ذكرت. فالحزب الاشتراكي لا يسيطر على شريحة امنية في المحافظات الجنوبية والشرقية، وكذلك المؤتمر في المحافظات الغربية والشمالية.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ١١ اغسطس ١٩٩٢

واحدثنا تنقلات واسعة خلال الايام الماضية في اجهزة الامن وقواتها، ونفذنا تعليمات معينة تتعلق بالوحدات والادارة، ووجدت تعاوناً واسعاً من كل الجهات بما فيه الحزب الاشتراكي. وجهاز الامن السياسي اصبح مؤسسة مستقلة، رئيسه يعمل الآن مع مساعديه من المؤتمر والاشتراكي على اعادة تنظيم الجهاز ليؤدي الدور المناط به على اكمل وجه.

● ما هو موقف وزارة الداخلية من القضايا المعلقة او المؤجلة من الفترة الانتقالية، مثل قضية المتهمين بأحداث الشغب في كانون الاول (ديسمبر) الماضي، وقضية طارق الفضلي المتهم بتدبير اغتيالات سياسية، وقضية النائب السابق سلطان السامعي المتهم بقتل ثلاثة جنود، وقضية الاعتداء على خبراء في شركات نفط. وما هي مستجدات قضية الفارين من سجن المنصورة المتهمين بتفجيرات عدن الذين ينتمون الى تنظيم «الجهاد»؟

– هذه القضايا لم تعد في يد وزارة الداخلية بل احيلت على القضاء باستثناء قضية الهاربين الستة من سجن المنصورة في عدن اخيراً، وهذه حادثة مؤسفة لأن الذين هربوا من السجن هم الاخطر في هذه العصابة وهم الذين نفذوا التفجيرات في مدينة عدن نهاية العام الماضي. وتمكنوا من الهرب بمساعدة احد جنود السجن، إما باغراءات مالية او تحت تأثير سياسي ديني باعتبارهم ينتمون الى تنظيم «الجهاد».

وآخر التطورات في القضية يتمثل في حصول اجهزة الامن على معلومات تؤكد وجود هؤلاء في محافظة الجوف بعد خروجهم من مأرب، واستعانوا بمشائخ بعض القبائل الذين سهلوا لهم مرات عديدة المبيت لليلة واحدة ولم يحتضنوهم، وهذا بموجب العرف القبلي في اليمن. لكن الفارين سيكونون قريباً في أيدي العدالة.

وأحب ان أؤكد اننا لسنا ضد تنظيم «الجهاد» أو أي تنظيم سياسي يمارس نشاطه وفقاً للقانون في بلد ديموقراطي، لكننا ضد الممارسات الخارجة على القانون.

● الا ترون ان ازدياد عدد السجون واستخدام القيود الحديد والاغلال فيها، وازدياد عدد السجناء من دون حسم قضاياهم، مناف لحقوق الانسان في بلد ديموقراطي مثل اليمن؟

– لا يوجد في اليمن سوى ثمانية عشر سجناً بصورة رسمية، ولا تستخدم فيها الاغلال. اما مسألة حقوق الانسان في ما يتعلق بالمتهمين المسجونين من دون حسم لقضاياهم فانا اشاركك الراي، واعتقد انه يجب العمل لحل هذه المشكلة. فهؤلاء يعدون بالآلاف والسجون لم تعد تستوعبهم، وقضاياهم موزعة على اجهزة الامن والنيابة العامة والمحاكم.

نحن شكلنا ١٨ لجنة لدرس احوال السجون والسجناء واطلاق سراح من حسمت قضاياهم او قضوا مدة العقوبة. واتفقت مع وزير العدل على ان تتخذ السلطة القضائية قرارها بحق هؤلاء، والانتهاء من النظر في قضاياهم بصورة عاجلة. فهناك مثلاً ٤٥٠ سجيناً في صنعاء وحدها، رهن التحقيق لدى النيابة العامة، وطلبنا من النائب العام استعجال الانتهاء من قضاياهم ولم يعد الامر مرهوناً بجهاز الامن. الاجهزة الامنية تتولى التحقيق وارسال ملف القضايا في اليوم ذاته الى النيابة، جهة الحسم والعدالة. ولدينا برنامج لتشغيل السجناء سنبدأ بتنفيذه في الثلث الاخير من هذا الشهر، يشمل العديد من الانشطة والورش الفنية، تعود على السجناء بدخل وتفيدهم بعد الافراج عنهم.

● ماذا عن تفشي الجريمة في شكل واسع، وهل زحف خطر المخدرات باتجاه اليمن؟

– الجريمة تحدث بسبب العديد من الدوافع وهذه ظاهرة تعاني منها كل المجتمعات، وهدفنا الحد منها إن لم يكن القضاء عليها بصورة نهائية. أما المخدرات فهي خطر بدأ يدهمنا بواسطة العديد من العصابات والعاطلين عن العمل، ووضعنا خطة لمنع تفشيه، ودهمنا اخيراً خمس مزارع للحشيشة في مناطق عديدة من الجمهورية.

نحن نثق في قدرة رجال الشرطة وتفهم المواطن اليمني هذا الخطر الكبير الذي ما زال انتشاره محدوداً جداً في اليمن وسنعمل على وقفه بكل الوسائل.

● بعد اكثر من عملية اعتداء طالت خبراء ومصالح شركات النفط العاملة في اليمن، التي هددت بالانسحاب من مواقعها، هل لديكم خطة لحماية هذه الشركات وما هي الضمانات التي قدمتموها اليها؟

– خطتنا الامنية التي بدأنا بتنفيذها تشمل حماية الجميع، يمنيين واجانب. نعد خطة بالتعاون مع وزارة الدفاع لحماية مستخدمي ومصالح ومواقع شركات النفط، وسنبدأ بتنفيذها في وقت قريب، علماً ان مثل تلك الحوادث توقف تماماً.

● وكيف يمكنكم التعامل مع ظاهرة حمل السلاح ووجود الحراسات الكثيفة المرافقة للشخصيات السياسية والاجتماعية، وبالتالي كيف يمكنكم التعامل مع أسواق السلاح المنتشرة في اليمن؟

– هناك قانون يجيز لكل مواطن حيازة السلاح، ونحن بصدد وضع ضوابط لحمل السلاح في المدن، وكذلك تنقل المسلحين المرافقين للشخصيات السياسية وغيرها، بحيث تكون العملية بصورة رسمية ومحدودة. وسنبدأ بتطبيق ذلك قريباً بالتعاون مع مجلس الرئاسة ومجلس النواب ومجلس الوزراء، بحيث لا يتعارض مع الاسس السليمة والقانونية، خصوصاً ان اعضاء مجلس النواب هم من اكثر الشخصيات التي لديها حراس يحملون اسلحة. نحن نرى تحديد حارسين فقط لكل نائب في البرلمان، وخمسة حراس لكل وزير، وهكذا حسب مكانة هذه الشخصية او تلك، بحيث يرتدي الحراس الملابس العسكرية الرسمية.

اما اسواق السلاح فهي منتشرة لأن حمل السلاح مسموح به قانوناً، وكل ما نستطيع عمله هو تنظيم هذه الاسواق والزامها بتراخيص قانونية للبيع والشراء. وهناك لائحة انتهينا منها قبل يومين وسنعرضها على مجلس الوزراء ونطلب موافقة البرلمان عليها.

● راجت انباء عن وجود معسكرات تدريب في بعض المحافظات اليمنية، تابعة لحركات اسلامية في اقطار عربية. فما هي حقيقة هذه الانباء؟

– هذه الانباء لا اساس لها، وهي مغرضة، فلسنا مع مثل هذه المعسكرات ولن نسمح بوجودها. وبالنسبة الى المواطنين اليمنيين فهم ليسوا بحاجة الى معسكرات، فالجميع يحمل السلاح ومدرب على استخدامه، ومثل تلك الانباء راج نتيجة الصراعات والمماحكات السياسية التي عاشها الوطن العربي في الفترة الاخيرة.

● ذكرت انباء اخيراً ان هجرات جماعية لليهود اليمنيين تتم الى اسرائيل، وان آخر دفعة وصلت الى تل ابيب قبل اسابيع تضم ٣٦٨ يهودياً. ما هي الحقيقة وما موقفكم من هذه الهجرات، خصوصاً ان موقف اليمن واضح لجهة مساندة القضية الفلسطينية؟



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ أغسطس ١٩٩٢

– في أول يوم تواجدت فيه داخل وزارة الداخلية علمت ان هناك ١٢ يهودياً غادروا في الاسابيع الماضية، مثلهم مثل أي مواطن يمني يغادر الوطن للسياحة او للعلاج او لزيارة اقاربه، وما دام اليهودي مواطناً لا نستطيع منعه من حيازة جواز السفر. لكن هناك وسطاء من مؤسسات يهودية وصهيونية جاؤوا الى اليمن واستغلوا الاجواء الديموقراطية في البلاد، ونظموا مثل هذه الهجرات على مدى عام كامل، مباشرة من دول اوروبية ومن الولايات المتحدة مقابل اغراءات وهمية لهؤلاء الذين انجروا.

نحن في وزارة الداخلية ابلغنا وزارة الخارجية ضرورة الزام السفارات اليمنية في الخارج بعدم منح الوسطاء اليهود المشتبه في نشاطهم اية تاشيرة لدخول البلاد، وابلغنا المطارات وادارة الجوازات عدم منح أي جواز سفر لأي مواطن يمني يهودي عن طريق الوسطاء.

هذا كل ما نستطيع عمله، لأن المواطن اليمني سواء كان يهودياً او مسلماً لا يمكن انتزاع حق من حقوقه، وحصوله على جواز سفر ومغادرته البلاد حق من حقوقه الدستورية، ليس لأية جهة الحق في منعه عنه الا وفقاً لاحكام القانون وبموجب الدستور.

● هل طلب اليمن رسمياً من السودان تسليم «اسامة» لتورطه في جرائم تخريب، ودعمه للارهاب في اليمن؟

– انا لا أعلم عن هذا الموضوع شيئاً، ولا أعتقد ان اليمن طلب من السودان ذلك على حد علمي. ربما يكون هناك حديث بين البلدين حول هذا الموضوع، لكنني لا أعلم عنه شيئاً خلال الفترة التي سبقت وجودي في وزارة الداخلية، واجزم انه لم يحدث من قبل.



المصدر : الشرق الاوسط / اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٢ اغسطس ١٩٩٢

في لقاء ضم قيادات الجيش اليمني

العطاس يحدد فترة زمنية لإنهاء التشطير في القوات المسلحة

صنعاء: «الشرق الاوسط»

كلف المهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس مجلس الوزراء اليمني وزارة الدفاع باعداد جدول زمني بأولويات المهمات الواجب انجازها للبدء الفوري باجراء عملية اصلاح واعادة تنظيم القوات المسلحة اليمنية في ضوء توجيهات علي عبد الله صالح رئيس مجلس الرئاسة وبموجب ما تضمنه بيان الحكومة وتعقيب مجلس النواب على ذلك البيان الذي منحت الحكومة بموجبه الثقة مطلع شهر اغسطس (آب) الحالي بالاضافة الى نص وثيقة اهداف واتجاهات اصلاح واعادة تنظيم القوات المسلحة والتي تقدم بها العميد هيثم قاسم طاهر وزير الدفاع في وقت سابق الى الحكومة ومجلس الرئاسة. وتتضمن الوثيقة تصورات وخططاً متكاملة حول الكيفية التي ينبغي ان تتم بها اعادة تنظيم ودمج وحدات الجيش اليمني وتنظيم الهيكلية الادارية والقيادية لوزارة الدفاع وانهاء مظاهر التشطير في صفوف القوات المسلحة.

وكان المهندس العطاس قد بحث هذه القضايا مع وزير الدفاع وقيادات الوزارة وهيئة الاركان في لقاء عقده امس معهم، ضم الى جانب العميد هيثم قاسم طاهر، نواب رئيس هيئة الاركان العامة للجيش العقيد علي محمد صلاح والعقيد محمد هيثم قاسم، والعقيد علي سعيد عبيد، والعقيد محمد مقبل عون. غير ان العميد عبد الله حسين البشري رئيس هيئة الاركان تغيب عن اللقاء بعد ان تقدم باستقالته الشهر الماضي، واعتكف في منزله اثر خلاف مع وزير الدفاع حول عدد من القضايا المتعلقة بعمل الوزارة واستكمال دمج وتوحيد الجيش واصدار الترقيات والرتب العسكرية.

وأكد رئيس الحكومة اثناء اللقاء ان انجاز مهمات اصلاح واعادة تنظيم القوات المسلحة بصورة جديدة ومسؤولة سيساهم في وسينعكس ايجابيا على عملية اصلاح الأوضاع الاقتصادية والادارية وبقية اجهزة ومؤسسات الدولة.

واشار العطاس الى ان هذه المهمة تضع مهاماً ومسؤوليات جسيمة على عاتق قيادة وزارة الدفاع وكوادرها لإنجاز مهمة الاصلاح واعادة تنظيم وحدات الجيش، وصولا الى تعزيز وحدة القوات المسلحة اليمنية وتحقيق اندماجها الوطني الكامل لتكون درعا مدافعا عن الوطن وسيادته واستقلاله والاسهام في التنمية وحماية مكتسبات الثورة والوحدة والديمقراطية. وكلف العطاس وزارة الدفاع تقديم جدول زمني بأولويات المهمات الواجب انجازها الى مجلس الوزراء خلال اسبوع، وذلك للمصادقة عليه والبدء في تنفيذها. وكان مجلس الرئاسة قد كلف الحكومة مطلع الاسبوع الجاري سرعة تطبيق قانون الاحزاب، وقانون الخدمة في القوات المسلحة، وذلك بما يمنع الانتماءات الحزبية في صفوف افراد وصف وضباط الجيش بموجب القانون.

كما ان البرلمان شدد في تعقيبه على بيان الحكومة للحصول على الثقة، على ان تلتزم الحكومة باستكمال دمج وتوحيد الجيش خلال فترة زمنية لا تتعدى نهاية شهر ديسمبر (كانون الاول) المقبل.

البيض: همنا الديموقراطية وليس الوصول الى الرئاسة

اليمن: عودة الخلافات الحزبية والاشتراكي يلوّح بالمعارضة

□ صنعاء - من فيصل مكرم:
□ عدن - من إقبال علي عبدالله:

■ اختلفت الاحزاب اليمنية الثلاثة الكبيرة المؤتلفة مجدداً في شأن التعديلات الدستورية بعد تقديم مشروع التعديلات الدستورية الى مجلس النواب الذي وافق على مناقشته من ناحية المبدأ بالاكثرية المطلوبة يوم الرابع من آب (اغسطس) الجاري. ولوّح الحزب الاشتراكي باحتمال انتقاله الى المعارضة.

وفي مؤتمر صحافي عقده في واشنطن قال السيد علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة اليمني الامين العام للحزب الاشتراكي ان المحادثات التي اجراها الاثنين الماضي مع نائب الرئيس الاميركي آل غور كانت «ايجابية» وان البحث تناول قضايا عدة. واشار الى ان لجنة الخبراء السعودية - اليمنية ستجتمع الاحد المقبل في صنعاء لمتابعة البحث في كيفية تخطيط الحدود بين البلدين.

واعرب عن ارتياحه للدعم الذي تلقاه تجربة اليمن في الولايات المتحدة واكد ان ما يهم الحزب الاشتراكي هو الديموقراطية «وليس الرئاسة».

وتجدد الخلاف بين الاحزاب عندما أعلن الحزب الاشتراكي عبر ممثليه في الاجتماع المشترك للاحزاب الثلاثة اول من امس ان وثيقة مشروع التعديلات ليست تلك المتفق عليها وأن الحزب غير موافق على هذه التعديلات ولم يوقع رسمياً عليها وهي أحيلت على مجلس النواب من دون علم المكتب السياسي للحزب. وأدى هذا الموقف الى مشادات كلامية بين ممثلي المؤتمر الشعبي والاصلاح من

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ اغسطس ١٩٩٢

اليمن : عودة الخلافات الحزبية

تتمة الصفحة الاولى

جهة وممثلي الحزب الاشتراكي من جهة اخرى اذ ان «الاشتراكي وجّه اتهاماً مبطناً الى المؤتمر والاصلاح بتحريف المشروع المتفق عليه يوم الثاني من اب الجاري في الاجتماع الموسع لقيادات الاحزاب الثلاثة. وكان صدر عن الاجتماع بيان مشترك يعلن الاتفاق على مشروع التعديلات الدستورية واحالته الى مجلس النواب لاستكمال الاجراءات الدستورية والقانونية عليه.

وطلب الحزب الاشتراكي توفير فرصة اخرى لمناقشة الموضوع في اطار مكتبه السياسي في حين قرر المؤتمر والاصلاح البحث في اعلان صيغة تستهدف الضغط على الاشتراكي كي يتوقف عن اللجوء الى «التقلبات الخطيرة» حسب تعبير مسؤول كبير في المؤتمر الشعبي.

وافادت معلومات حصلت عليها «الحياة» ان هذه التطورات انعكست سلباً على طبيعة العلاقة بين المؤتمر والاشتراكي وأدت الى الغاء اجتماع للجنة المشتركة للحزبين كان مخصصا لاستكمال وثائق الدمج بينهما والاستعداد لاعلان الحزب الجديد. وكان مقرراً للجنة المشتركة ان تجتمع برئاسة السيد عبدالسلام العنسي (عن المؤتمر) والسيد جارالله عمر (عن الاشتراكي) عقب الاجتماع الثلاثي الموسع الذي شهد الخلافات الاخيرة. وبعد الاجتماع خاطب جارالله عمر العنسي قائلاً: «سانصح حزبي بالخروج من الائتلاف والانتقال الى المعارضة». فرد عليه العنسي: «لا اعتقد يا عزيزي ان نصيحتك سيكون لها ادنى تاثير».

على صعيد آخر علمت «الحياة» ان خمسة احزاب تستعد لاعلان «الكتلة الوطنية للمعارضة» وهي احزاب «رابطة ابناء اليمن» و«الحق» و«التجمع الوحدوي» و«الوحدوي الناصري» و«القوى الشعبية» وان ممثلين لهذه الاحزاب سيعقدون اجتماعاً اليوم في صنعاء لوضع اللمسات الاخيرة على مشروع التكتل المعارض وبرنامجه السياسي.

وصرح السيد عبدالرحمن الجفري رئيس حزب «رابطة ابناء اليمن» الى «الحياة» بأن «الاحزاب الخمسة وقعت مسودة وثيقة الاتفاق على تشكيل التكتل الوطني المعارض. وسيعقد ممثلو الاحزاب الخمسة اجتماعاً اليوم لانهاء اجراءات تشكيل التكتل الذي سيعلن عنه الخميس المقبل في صنعاء في مهرجان كبير تدعى اليه الاحزاب الوطنية بما فيها احزاب الائتلاف الحاكم وشخصيات سياسية واجتماعية. ويهدف التكتل الى ايجاد جبهة معارضة فاعلة لها دورها الوطني ودورها السياسي الفاعل والايجابي في ظل تكتل الاحزاب الكبيرة في الحكم. وبعد المهرجان سيوقع على الصيغة النهائية لوثيقة الكتل في مؤتمر صحافي يعقد لهذا الغرض. وهذه الوثيقة تكفل عدم الاختلاف في اطاره، وفي حال وجود خلاف معين، فانها تسمح لكل حزب ان يتحرك بمفرده حيال مسالة الخلاف مع البقية حتى لا تكون الخلافات قنبلة موقوتة تفجر التكتل في اي وقت».

وعن مدى علاقة هذه الاحزاب بالحزب الاشتراكي وهل يدعم الاشتراكي ايجاد مثل هذا التكتل كما يريد الشارع السياسي قال الجفري:

«اولاً الاشتراكي في حاجة الى من يدعمه ويسانده فكيف يتسنى له دعم غيره. كان الاشتراكي في المرحلة الانتقالية يستغل بعض المسائل السياسية التي نتفق في شانها للضغط على شريكه (آنذاك المؤتمر الشعبي العام) لتقديم المزيد من التنازلات السياسية له... ولن نسمح بما كان في السابق اي ان يحتكر الحزب او المؤتمر دور الحاكم ودور المعارض في وقت واحد وان ينضم اليهما في لعب هذا الدور حزب الاصلاح بعد تشكيل الائتلاف الثلاثي. فمسؤولية الجميع مباشرة عن كل ما يدور في البلاد باعتبارهم في السلطة ولو كانت لاي منهم رغبة في المعارضة فما عليه الا ان يترك السلطة».

المصدر : الحياة اللندنية
التاريخ : ١٢ / ١ غطس ١٩٩٢



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

واختتم الجفري تصريحه بالحديث عن عدم مشاركة حزب البعث في التكتل المعارض فقال «أية احزاب تعني؟ انني لا ارى احزاباً يمكنها ان تشكل تكتلاً معارضاً اجدر من الخمسة التي خاضت تجربة المؤتمر الوطني في السابق وكان لها دور فاعل في تقريب يوم الانتخابات البرلمانية. اما حزب البعث فهو طرف في السلطة وان بصورة غير رسمية. فالسيد عبدالوهاب محمود عضو في هيئة رئاسة مجلس النواب والعميد مجاهد ابو شوارب عضو القيادة القطرية للحزب نائب لرئيس الوزراء. اننا نؤمن بالمعارضة الحقيقة التي نحن بصددها». وفي تطور آخر اعلن ان «المؤتمر الجماهيري في محافظة تعز» يعد لانعقاد دورته الثانية في النصف الثاني من ايلول (سبتمبر) المقبل. وصرح السيد منصور احمد سيف عضو مجلس النواب والناطق الرسمي باسم المؤتمر بان الاستعدادات جارية لانعقاد المؤتمر الجماهيري في تعز في منتصف ايلول بعد اعداد كل وثائق المؤتمر. ويضم مؤتمر تعز مجموعة من ابناء المحافظة من مختلف الاتجاهات بينهم نواب وأساتذه جامعيون ومهندسون وأطباء.



المصدر : الأهرام القاهرة

التاريخ : ٢ ١ أغسطس ١٩٩٢

رسالة من عمرو موسى لوزير خارجية اليمن

صنعاء ـ أ. ش. أ ـ تسلم محمد سالم باسندوه وزير الخارجية اليمنى أمس رسالة من السيد عمرو موسى وزير الخارجية المصرى، وقام بتسليم الرسالة السيد عطاء محمود هارون سفير مصر بصنعاء.

وتم خلال اللقاء بحث العلاقات الثنائية بين البلدين

ومن المتوقع أن تبدأ اجتماعات اللجنة العليا المصرية اليمنية برئاسة رئيسى الوزراء فى البلدين بالقاهرة فى النصف الثانى من سبتمبر القادم.



المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ أغسطس ١٩٩٣

«ترشيح» علي ناصر والزنداني لمجلس الرئاسة اليمني

ضغوط جديدة على الاشتراكي للموافقة على التعديلات الدستورية

لندن: «الشرق الأوسط»

قال مصدر يمني مطلع انه في حالة اخفاق مجلس النواب اليمني في اقرار التعديلات الدستورية خلال الشهرين المقبلين، فإنه من المتوقع ترشيح قائمة واحدة لانتخاب أعضاء مجلس رئاسة جديد، تضم اسماء كل من الرئيس اليمني الجنوبي السابق علي ناصر محمد، وعبد المجيد الزنداني القيادي في التجمع اليمني للاصلاح، وعلي سالم البيض نائب الرئيس، وعبد العزيز عبد الغني عضو مجلس الرئاسة الحالي، الى جانب الرئيس علي عبد الله صالح.

ويذكر ان كلاً من المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح - الشريكين في الائتلاف الثلاثي الحاكم حالياً - يحملان شريكهما الثالث الحزب الاشتراكي مسؤولية معارضة مشروع التعديلات الدستورية وعرقلته. ويرى المراقبون ان المؤتمر الشعبي وتجمع الاصلاح يحشدان الجهود لاقرار التعديلات الدستورية، والضغط على الاشتراكي لوقف معارضته لها، وإلزامه بالوثيقة التي وقع عليها قبل اسبوعين اي قبيل حصول حكومة العطاس على ثقة البرلمان.

وأضاف المصدر ان حواراً يجري حالياً مع الرئيس علي ناصر محمد بشأن عودته الى اليمن، وقبول الترشيح لعضوية مجلس الرئاسة، خاصة بعد ان خصص الرئيس علي عبد الله صالح قطعة ارض في صنعاء لاقامة «المركز العربي للدراسات والنشر»، الذي يستعد علي ناصر محمد لتاسيسه، وكذلك طلب الرئيس اليمني من وزارة الدفاع اعادة منزل علي ناصر في عدن، الذي تم الاستيلاء عليه في اعقاب خروجه من اليمن الجنوبي بعد احداث 13 يناير (كانون الثاني) 1986.

مصادر مقربة من علي ناصر أكدت لـ«الشرق الأوسط» انه «يدرس كل الخيارات بعقل مفتوح، ويحرص على ان لا يكون ورقة في يد اي طرف يمني ضد آخر، في اطار المناورات السياسية الدائرة حالياً في صنعاء».

ويشير تشكيل القائمة المقترحة لعضوية مجلس الرئاسة الى أنها «ورقة قوية للضغط على الحزب الاشتراكي»، ليس فقط لأنها تضم اسم علي ناصر محمد، وإنما اسم عبد المجيد الزنداني ايضاً، بينما يستبعد كثيرون ترشيح الزنداني لعضوية أعلى هيئة في القيادة اليمنية.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ اغسطس ١٩٩٢

أكد لـ «الحياة» حرصه على علاقات جيدة مع الجميع

علي ناصر: عائد في أيلول ولن أنتمي الى أي حزب

□ لندن - من علي الرز:

■ أعلن الرئيس اليمني السابق علي ناصر محمد امس انه يتجه الى العودة الى اليمن في اواخر ايلول (سبتمبر) المقبل للمشاركة في احتفالات ذكرى الثورة في الـ ٢٦ من ذلك الشهر. وهذه المرة الاولى التي يحدد الرئيس السابق موعداً لعودته الى اليمن وكان يكتفي في الماضي بالقول انه اتخذ قرار العودة.

وأكد في تصريح أدلى به الى «الحياة» في لندن التي زارها في اطار جولة انه لن يعود الى اليمن من أجل تأسيس حزب جديد كما انه لن ينتمي الى أي حزب يعمل حالياً على الساحة اليمنية. ويذكر ان علي ناصر لم يعد الى صنعاء منذ اواخر عام ١٩٨٩ حين اصدر بياناً اعلن فيه تخليه عن العمل السياسي وذلك من اجل تسهيل تحقيق الوحدة.

وقال علي ناصر، الذي كان رئيساً للشطر الجنوبي في اليمن حتى عام ١٩٨٦ وغادر عدن الى صنعاء بعد احداث كانون الثاني (يناير)، انه سيفتتح «المركز العربي للدراسات والنشر» الذي يتولاه شخصياً في صنعاء «اذا وفت القيادة

التتمة في الصفحة (٤)



علي ناصر: عائد في أيلول

تتمة الصفحة الاولى

السياسية بوعد دعم المركز».

واوضح انه كان وجه رسائل الى كل من الرئيس اليمني الفريق علي عبدالله صالح ونائبه علي سالم البيض ورئيسي الحكومة ومجلس النواب المهندس حيدر ابو بكر العطاس والشيخ عبدالله بن حسين الاحمر تتعلق بإنشاء المركز ودوره وطريقة عمله والدعم المطلوب له من القيادة السياسية اليمنية «وأتتني ردود ايجابية من الجميع».

واشار الى ان المركز سيهتم بالدراسات الاستراتيجية الخاصة بمنطقة البحر الاحمر واليمن والخليج عموماً، وسيشمل نطاق عمله كل القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية «وجهودنا تركز حالياً على اطلاق سير العمل في المركز لأننا نعتبره نقطة انطلاق عملية حضارية وضرورة حيوية تحتاج اليهما المنطقة».

وهل يعني رفضه الدخول في احزاب او تأسيس احزاب انه «منزعج» من الحياة الحزبية؟ يجيب علي ناصر: «ابداً، ان تجربتي السياسية تملي علي مسؤوليات معينة في مقدمها الاحتفاظ بعلاقة جيدة مع كل الاحزاب والشخصيات الوطنية. همي الأول والأخير المحافظة على الوحدة الوطنية وتعزيزها».

وعما يحكى عن «علاقات قوية» تجددت بينه وبين قيادات الحزب الاشتراكي يقول علي ناصر: «علاقاتي السياسية جيدة مع كل الفرقاء السياسيين، ومع احزاب المؤتمر والاشتراكي والاصلاح، وانا أصر على العلاقات الطيبة مع الجميع».

واضاف: «ان الاجتماعات التي عقدت مع بعض قادة الحزب الاشتراكي ليست انحيازاً لطرف معين في الحزب كما انها ليست انحيازاً للحزب ضد غيره من الاحزاب اليمنية، وكل تحركاتي انما هي انحياز للوحدة الوطنية والوحدة اليمنية». واشار الى ضرورة ان تواكب الاحزاب اليمنية التطورات المحلية والعربية والدولية وتضع كل جهودها في خدمة الوحدة اليمنية وتعزيزها.



المصدر : الخليج - القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٣ / ٨ / ١٩٩٣

علي ناصر يقرر العودة الى اليمن

البيض يدعو لمرحلة جديدة من الحوار العربي

اعرب علي سالم البيض نائب الرئيس اليمني عن أمله في دعم العلاقات بين بلاده والولايات المتحدة الامريكية.. وقال ان الوقت قد حان لكي نواصل علاقاتنا الطيبة مع واشنطن.

ووصف البيض في تصريحات للصحافيين في ختام زيارة خاصة لامريكا محادثاته التي اجراها مع عدد من المسؤولين الامريكيين بانها كانت مفيدة وايجابية، وقال ان ذلك جعلنا نتطلع الى تطوير العلاقات بين البلدين والى المزيد من بحث مصالحنا المشتركة.

وذكر البيض الذي اجرى مباحثات مع نظيره الامريكي آل جور وعدد من المسؤولين في مجلس الامن القومي انه وجه الدعوة الى نائب الرئيس الامريكي لزيارة اليمن.

وقال ان هناك بشائر لاكتشاف المزيد من البترول في بلاده وان خطا جديدا لتصدير النفط بطاقة ١٢٠ الف برميل يوميا سيفتتح في ٢٣ سبتمبر القادم.

ومن جانب آخر اعلن ان لجنة الخبراء السعودية ـ اليمنية المعنية ببحث الحدود بين البلدين سوف تجتمع في صنعاء يوم الاحد المقبل لمواصلة اعمالها.. وقال «مثلما فعلنا مع اشقائنا في سلطنة عمان نريد ان نفعل الشيء نفسه مع اشقائنا في السعودية بروح لا غالب ولا مغلوب».

ومن جهة ثانية دعا البيض الى بدء مرحلة جديدة من الحوار بين الدول العربية.. وقال ان كل القضايا ستحل باستعداد الجميع لتبني روح جديدة في الوطن العربي.

من ناحية ثانية أعلن الرئيس اليمني (الجنوبي) السابق علي ناصر محمد انه سيعود الى اليمن في اواخر شهر سبتمبر/ ايلول المقبل للمشاركة في احتفالات ذكرى الثورة اليمنية التي تصادف السادس والعشرين من شهر سبتمبر المقبل.

واكد علي ناصر في حديث لصحيفة «الحياة» الصادرة امس انه لن يعود الى اليمن من اجل تاسيس حزب جديد كما انه لن ينتمي الى اي حزب يعمل حاليا على الساحة اليمنية.

وقال علي ناصر محمد الذي كان رئيسا للشطر الجنوبي في اليمن حتى عام ١٩٨٦ وغادر عدن الى صنعاء بعد احداث يناير من ذلك العام انه سيفتتح المركز العربي للدراسات والنشر الذي يتولاه شخصيا في صنعاء اذا وفت القيادة السياسية بوعد دعم المركز.

واشار الى انه وجه رسائل الى كل من الرئيس اليمني علي عبدالله صالح ونائبه علي سالم البيض ورئيس الحكومة المهندس حيدر ابوبكر العطاس والبرلمان الشيخ عبدالله الاحمر تتعلق بانشاء المركز ودوره وطريقة عمله والدعم المطلوب له من القيادة السياسية وانه حصل على ردود ايجابية من الجميع.

واضاف ان المركز سيهتم بالدراسات الاستراتيجية الخاصة بمنطقة البحر الاحمر واليمن والخليج عموما وسيشمل نطاق عمله كل القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

(وكالات)



بحث العلاقات الثنائية بين اليمن وأمريكا

استئناف عمل لجنة ترسيم الحدود بين اليمن والسعودية

واشنطون ـ ق. ن. ا: أعرب علي سالم البيض نائب الرئيس اليمني عن امله في دعم العلاقات بين بلاده والولايات المتحدة، واشار الي ان الوقت حان لمواصلة العلاقات الطيبة مع واشنطون. وصف «البيض» محادثاته التي اجراها مع عدد من المسئولين الامريكيين بأنها كانت مفيدة وايجابية وتم خلالها بحث عدد من الموضوعات علي الساحتين العربية والدولية.

اضاف البيض انه لجتمع مع نظيره الامريكي آل جور ووجه اليه الدعوة لزيارة اليمن. من ناحية اخري اعلن البيض ان لجنة الخبراء السعودية ـ اليمنية المعنية ببحث الحدود بين البلدين سوف تجتمع في صنعاء بعد غد لمواصلة اعمالها. واشار الي ان السنوات الثلاث الماضية مرت بمراحل صعبة وسببت اضرارا كبيرة لكلا البلدين. واكد البيض تطلع الشعبين السعودي واليمني الي نهايات مرضية لتلك المفاوضات. بالرغم من قدم الحدود بين البلدين وتعقيداتها.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ اغسطس ١٩٩٢

قتال ضار بين قبيلتين شمال شرقي صنعاء

أحزاب الإئتلاف الحكومي ترحب بقيام معارضة يمنية

☐ صنعاء - من عبدالرحمن الحيدري وفيصل مكرم:

■ رحبت الاحزاب الثلاثة في الائتلاف الحكومي اليمني امس باعلان خمسة احزاب عن قيام تكتل للمعارضة فيما علمت «الحياة» امس ان قتالاً شديداً دار الاسبوع الماضي بين قبائل نهم وقبائل أرحب في منطقة تقع على بعد نحو ٧٠ كلم شمال شرقي صنعاء، وسقط في المعارك التي استخدمت فيها مختلف انواع الاسلحة الخفيفة والثقيلة قتيل و١٢ جريحاً على الاقل. وذكرت مصادر مطلعة ان القتال بين القبيلتين ليس الاول من نوعه بل كان يتجدد من حين لآخر نتيجة خلافات قديمة. وشهدت المنطقة حرباً بين القبيلتين استمرت نحو ستة اشهر عام ١٩٨٩ سقط فيها عشرات القتلى ولم تتوقف الا بعد تدخل الجيش بدباباته ومدفعيته ولا تزال منازل مدمرة في بعض القرى تشهد على ضراوة القتال آنذاك.

وعلمت «الحياة» ان الشيخ ناجي الشايف، شيخ مشايخ بكيل شكّل لجنة مكونة من قبائل دهم وعيال سريح وخولان وبني صريم للبحث في اسباب الخلافات بين القبيلتين والتوصل الى حلول عادلة ودائمة قبل انتهاء مدة الهدنة التي اعلنت بينهما وحددت بـ ٣٠ يوماً.

على صعيد آخر رحبت احزاب الائتلاف الحكومي الثلاثة امس بالاتفاق الذي توصلت اليه خمسة احزاب لتشكيل كتلة معارضة. وكانت الاحزاب الخمسة وهي «رابطة ابناء اليمن» و«حزب الحق» و«التجمع الوحدوي» و«الوحدوي الناصري» و«اتحاد القوى الشعبية» اتفقت بصورة نهائية على تشكيل التكتل الوطني للمعارضة وشكّلت لجنة تحضيرية من خمسة اشخاص عن كل حزب للاعداد لمهرجان الخميس المقبل في صنعاء للاعلان عن قيام التكتل الوطني للمعارضة. وافادت مصادر في التكتل المعارض ان الاعلان عن قيامه سيتم في كل محافظات اليمن عبر مهرجانات تقيمها في اليوم نفسه فروع هذه الاحزاب وان مائدة مستديرة للاحزاب ستعقد يوم الاحد ١٥ آب (اغسطس) الجاري بمشاركة الرؤساء والامناء العامين للاحزاب للتوقيع على خطة العمل السياسي لجبهة المعارضة.

وقالت مصادر مطلعة ان الائتلاف الحاكم (المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي وتجمع الاصلاح) يشعر بقلق

التتمة في الصفحة (٤)



تجاه إعلان تكتل المعارضة وان تحفظات السلطة عن مثل هذه الخطوات تاتي من منطلق تجربة المؤتمر الوطني للاحزاب الذي كان للأحزاب الخمسة دور كبير في تشكيله قبيل الانتخابات. لكن مصدراً مسؤولاً في المؤتمر الشعبي العام اكد

«رغبة حزبه في وجود تكتل للمعارضة يلتزم التوجه الوطني» وانه «يتمنى ان يكون المجال مفتوحاً لاحزاب اخرى لتقوم بهذا الدور الذي نعتبره من اهم المظاهر الحضارية للديموقراطية».

الاشتراكي

وقال قيادي في الاشتراكي ان «تكتل المعارضة خطوة كان يجب ان يضطلع بها الحزب عقب الانتخابات البرلمانية ويختار المعارضة بدل السلطة، لكن الاحوال السياسية ومصالح البلاد دفعته في الاتجاه المعاكس» واشار الى ان «وجود تكتل معارض هو من ابرز مقومات الديموقراطية الحقيقية».

الآنسي

وصرح السيد عبدالوهاب الآنسي نائب رئيس الوزراء الامين العام لتجمع الاصلاح لـ «الحياة» بأن حزب الاصلاح «اكد من خلال موافقته على وثيقة الائتلاف الحاكم انه لا يمكن للائتلاف ان يكون وسيلة التفاف على الديموقراطية بأي اسلوب من الاساليب. واكدنا اعطاء المعارضة حقها في العمل السياسي البنّاء. وموقف الاصلاح من المعارضة واضح من خلال برنامجه الانتخابي وليس لدينا اي تحفظ عن المعارضة لأنها تمثل الشق الآخر من المعادلة السياسية، ولكننا نطلب من الاحزاب في المعارضة وفي السلطة ان تعي جيداً الظروف التي يمرّ فيها اليمن ولاخراج البلاد من هذه الظروف والازمات. وان على الجميع ادراك مسألة ان تكون المرحلة الحالية مرحلة مهمة لاستيفاء الشروط اللازمة لممارسة ديموقراطية متقدمة».

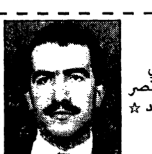


المصدر : الخليج

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٥/٨/١٩٩٣

اليمـــن ومـــأزق الرئاســـة



علي ابو النصر الرشيد ☆

استطاع اليمن ان ينتزع الاعجاب العربي قبل اكثر من ثلاث سنوات عندما حقق الوحدة بين شطريه في محيط يعاني من التجزئة والتمزق والخلافات المتجددة... وعاد اليمن ليشد الانظار اليه من جديد قبل ثلاثة اشهر عقب نجاح الانتخابات البرلمانية التي نظمت لاول مرة - في هذا البلد - على اساس التعددية الحزبية خلاف توجسات العديد من المراقبين السياسيين وتخوفهم من فشلها.

وقد افرزت نتائج الاقتراع تفوق ثلاثة احزاب (المؤتمر الشعبي العام، التجمع اليمني للاصلاح، الحزب الاشتراكى) تفاهمت فيما بينها على اقتسام مفاصل السلطات الرئيسة للدولة فبينما تولى الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر زعيم (الاصلاح) رئاسة البرلمان اسندت لحيدر ابو بكر العطاس - من قيادات الاشتراكي البارزة - رئاسة مجلس الوزراء، ثم شكلت حكومة ائتلافية كانت الحقائب السيادية فيها من نصيب الاشتراكي والمؤتمر... تم ذلك في اطار التشاور والتنسيق الوطني بين الاحزاب الثلاثة الكبيرة تقديما لمصلحة تتجه الى ان مسالة (رئاسة الدولة) قد باتت محسومة وذلك بعد ان يتم الغاء (مجلس الرئاسة) - المقر بحكم الدستور الحالي - من خلال تعديل دستوري سريع يجريه مجلس النواب الجديد ليقتصر ذلك على منصبي الرئيس ونائبه فقط... حيث الاوفر حظا للمنصب الاول (علي عبدالله صالح) بحكم انه الامين العام لحزب (المؤتمر) الذي فاز باكبر المقاعد في الانتخابات، و(على سالم البيض) للمنصب الثاني بالنظر الى اتفاق (التنسيق التحالفى على طريق الوحدة) الذي عقد بين (المؤتمر والاشتراكي) يوم ٩٣/٥/١٠ وتم عقبه تشكيل كتلة برلمانية مشتركة من حزبيهما.

ولكن الاخبار الاخيرة - بعكس التوقعات - تشير الى فتح باب الترشيح لعضوية مجلس رئاسى جديد مكون من خمسة اعضاء اعتمادا على الدستور الحالي، وارتبطت هذه الاخبار بتكهنات بروز ازمة سياسية جدية - لاول مرة بعد الانتخابات - تتصل بالحوارات الدائرة بين الاحزاب الثلاثة المؤتلفة حول التعديلات الدستورية التى لم تصل لنتيجة تذكر حتى الآن.... فما هي خلفيات هذه الازمة... وهل لهذه الازمة ذيول اخرى تتعلق بها... وما مدى ارتباطها بالتعديلات الدستورية المشار اليها آنفا؟

تعديل الدستور

- للاجابة عن هذه التساؤلات لا بد من الاشارة ابتداءا الى ان الدستور الحالي تعرض لانتقادات متعددة - منذ بدء الفترة الانتقالية - ومن عدة جهات حزبية باعتباره دستورا توفيقيا بين نظامين مختلفين (شطرا اليمن سابقا) ورغم ذلك فقد ظل هو السائد طيلة تلك الفترة - وحتى الآن -. ويبدو ان هذه الانتقادات اضافة لرغبة (المؤتمر والاشتراكي) في ترتيب اوراقهما للمرحلة التالية للانتخابات جعلتهما ينزعان الى هذا التعديل، فبمجرد صدور النتائج النهائية كانا قد فرغا من اعداد وثيقة: اتجاهات تعديل الدستور، روعيت فيه المصالح المشتركة لكليهما وقدم كل منهما - من خلالها - تنازلات للآخر وابرز هذه التعديلات إلغاء صيغة مجلس الرئاسة والاتفاق على قصر ذلك في رئيس ونائب له ينتخبان برلمانيا وشعبيا على ان يكونا من حزب (واحد) وفهم من ذلك ان (المؤتمر) و(الاشتراكى) على وشك التوحد او هم قاب قوسين او ادنى منه، وبالفعل فقد وقع زعيما الحزبين اتفاق (التنسيق التحالفي على طريق الوحدة) فيما بينهما يوم ٥/١٠ الماضي.

- ومنذ اول اجتماع لمجلس النواب ٥/١٥ الماضي كان مطلوبا منه ان يخرج بحل دستوري لمجلس الرئاسة (الحالي) الذي بقي من مدة توليه مقاليد الامور ستون يوما فقط مع مراعاة الرغبة المشتركة (للمؤتمر والاشتراكي) - وقتها - بعدم انتخاب مجلس للرئاسة وانما (رئيس ونائب فقط)... ولان هذه التعديلات تحتاج الى وقت اطول من شهرين لمناقشتها اولا ولوضعها موضع التنفيذ ثانيا فقد تم اللجوء الى المادة رقم (٨٨) و(٨٩) من الدستور الحالي لتمديد فترة مجلس الرئاسة حتى ١٠/١٥



العادم.

تمثيل «الاصلاح»

- اما اسباب الازمة فانه بعد توقيع اتفاقية الائتلاف الثلاثية بين زعماء (المؤتمر، الاشتراكي، الاصلاح) وتشكيل لجان ثلاثية لتوزيع المناصب الحكومية (الوزارات) ثم مناقشة (التعديلات الدستورية) فان هذه اللجان وصلت - مؤخرا - الى طريق مسدود عند بدء مناقشتها للباب المخصص للاسس السياسبة والاقتصادية والثقافية... ومع انقضاء اكثر من شهرين وبقاء ثلاثة شهور في عمر مجلس الرئاسة الراهن فان الموعد قد ضاق امام مجلس النواب من اجل إقرار التعديل المطلوب الامر الذي فرض اللجوء للدستور الحالي وانتخاب مجلس رئاسة جماعي مؤلف من خمسة اشخاص، وهذا الوضع قد يسبب بوادر ازمة سياسية بين ائتلاف الاحزاب الحاكمة تتمثل ابعادها في الآتي:

١ - ان رغبة (المؤتمر) في حصر رئاسة اعلى قمة في هرم السلطة بشخص (الرئيس) - مع وجود نائب له - والغاء صيغة مجلس الرئاسة التي تقيد دون ريب من حركة (الرئيس) لم تتحقق، وقد كشفت بعض المصادر الحزبية الداخلية لاجتماعات اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبى العام ان الرئيس (علي صالح) ابدى عدم رغبته في تحمل مسؤولية رئاسة الدولة مع استمرار (مجلس الرئاسة) لان هذا من شانه ان يحد من صلاحياته.

٢ - وجود مجلس للرئاسة سيفرض حدوث اشكالية اخرى وهي تمثيل (الاصلاح) في المجلس، وهو ما لم يكن في تقديرات (المؤتمر والاشتراكي) لا سيما بعد التوقعات باندماجهما هذا من جهة، ومن جهة اخرى فان هذا سيخضعهما لمعادلة - التقاسم على ما فيها من تعقيد الرضا بالقسمة لا سيما اذا طرح اسم حزب البعث الشريك الرابع في الائتلاف الحومي، واذا اخذنا في الاعتبار مطالبة (المؤتمر) بعضوين من خمسة احدهما رئيس المجلس فان تشكيلة المجلس يتوقع لها ان تاخذ احدى صورتين:

أ - (٢ مؤتمر، ١ اشتراكى، اصلاح، البعث)

ب - (٢ مؤتمر، ٢ اشتراكي ، ١ اصلاح)

مع مراعاة استبعاد تمثيل الاصلاح، بعضوين في تصور احتمالي آخر.

ولا شك ان كل حالة من الحالتين السابقتين ستطرح بعض الاشكالات: ففي الحالة (ا) سيعتبر (الاشتراكي) هذه الصيغة تقليصا لنفوذه اذ انه كان يتمتع بمقعدين طيلة الفترة الانتقالية، هذا من جانب ومن جانب آخر سيضعف موقفه الندي امام (المؤتمر) حيث ان المؤتمر لو تحالف مع (الاصلاح) او (البعث) يستطيع تمرير ما يريد، وهناك من يتحدث فعلا عن وجود قواسم من هذا النوع بين المؤتمر والاصلاح، او المؤتمر والبعث.

- اما في الحالة (ب) فان المشكلة تتمثل بما يلي:

أ - خشية (المؤتمر) من تلاشي نفوذه في المجلس حالة تحالف (الاصلاح) مع (الاشتراكي)، وتعزيز موقف (الاصلاح) الذي سيكون عاملا مرجحا لاحد الحزبين الآخرين (الاشتراكي او المؤتمر) على الدوام.

ب - اعتراض (الاصلاح) على تمثيل (الاشتراكي) بعنصرين رغم انه يحتل المرتبة الثانية في المقاعد البرلمانية الا ان تعاد ترتيبات توزيع المناصب في السلطة التنفيذية والتشريعية.... مستقبلا او تحدد صلاحيات الاعضاء في المجلس الجديد كوجود نائب اول وثانٍ لمجلس الرئاسة...

٣ - عدم نص الدستور الحالي على منصب (نائب الرئيس) وهو امر يتوقع ان لا يسكت (الاشتراكي) عنه لانه يعتبر انها قضية محسومة لصالحه ومن نصيب امينه العام (على سالم البيض) في اطار اتفاقه المسبق مع (المؤتمر) وتوازنات اجنحته.

٤ - الخشية من ان يربط حصول الحكومة المؤتلفة على الثقة بازمة مجلس الرئاسة مما يعنى تعرض هذا الائتلاف للخطر في حال عدم الوصول لتسوية معقولة بشانه.

قرار اللجنة المركزية

- ومما يزيد هذه الازمة تعقيدا ان الاجتماعات الاخيرة للجنة المركزية للحزب الاشتراكي لم تقر (التنسيق التحالفى) مع (المؤتمر) واحالت المشروع الى مؤتمرها العام الرابع للحزب والذي تاجل لعدة مرات منذ بداية الفترة الانتقالية، ولا شك ان لهذا الاقرار اهميته للسير بالحزب نحو (الاندماج) او (التوحد) مع المؤتمر او رفض ذلك، وسيعني الرفض تازيم حدة الازمة السياسية لان التعديلات الدستورية التي تريد حصر الرئاسة برئيس ونائب رئيس فقط تشترط ان يكونا من حزب واحد وقد رتب ذلك على خلفية التوقع الوشيك لاندماج الحزبين وحيث انه لا ننتظر - بكل تاكيد - انعقاد المؤتمر الرابع قبل ٩٣/١٠/١٤ فان هذا يعني نسف فكرة هذا التعديل والرضا بمجلس رئاسة جماعي.

- وحلا لعقدة عدم تسمية نائب للرئيس في مجلس الرئاسة - في ظل الدستور الحالي - ترى بعض الاوساط الصحفية اليمنية «ان هذا لا يحتاج الى نص دستورى وانما يمكن ان تنظمه اللائحة الداخلية التي تسير عمل المجلس بحيث يمكن النص فيها على حق مجلس الرئاسة في ان يكون له نائب اول او ثان وهكذا».

- ان الائتلاف الحاكم في اليمن والذى يعتبر حالة فريدة في عالمنا العربى ونموذجا يحتذى في اقتسام السلطة ديمقراطيا مطالب بالبحث عن الآليات السلمية لحل اي نزاع يمكن ان يعترض مسرته عبر المشاورات التوفيقية بين احزابه الثلاثة، وتعلم فنون ادارة الازمات لتجاوز منعطفات الخلافات - نظرا لحداثة تجربته - بسلام من اجل الحفاظ على وحدته وتعدديته السياسية.

* صحافي يمني


Bibliotheca Alexandrina
0290110